

٨٠

مخنارات السرّائية



ترجمات عبرية

- ملف محاكمة شارون بارتكاب جرائم حرب
- أبعاد الأزمة بين «حزب الله» والأمم المتحدة وإسرائيل
- تركيا: الصديق الثاني لإسرائيل

روية

أبعاد وآفاق التعاون العسكري الهندي. إسرائيل

إهداء ٢٠١٠
الأستاذ الدكتور / احمد ثابت
جمهورية مصر العربية

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

نائب مدير التحرير:

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الاخراج الفني

حامد العليضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

د. يحيى عبد الله

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

المقدمة: د. عماد جاد ٢

- دراسات:

(١) وقت الحقيقة: انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي عادي أوفير ٣

(٢) فيروس الكراهية أولك نتسر ٧

(٣) الأجندة الاقتصادية للحكومة الجديدة امري توف ١٣

(٤) تجميد المستوطنات في مقابل النمو الطبيعي جيفري أرونسون ١٦

(٥) الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أين؟ جدعون شيفر ٢٣

- من الأرشيف:

(١) الأسرار المصونة لجيش الدفاع الإسرائيلي خداف زئيفي ٢٧

(٢) مؤامرة الصمت يهودا شنهف ٢١

- الوثائق:

الخطة السوفيتية في عام ١٩٦٧ ايزابيلا جينور ٢٤

- ترجمات عبرية:

أولا: محاكمة شارون:

(١) متى يعود شارون إلى سابق عهده؟ موشى أيشون ٢٨

(٢) ليس جدا وليس بلنوزر يوئيل ماركوس ٤٠

(٣) من هو حقا أريئيل شارون؟ يسرائيل هرتيل ٤١

(٤) العالم كله ضد شارون بوغر جازن ٤٢

(٥) فجأة أصبحنا جميعا شارون نوريون روزنبلوم ٥٠

(٦) مثل جولدا عشية الحرب ليف جرينبرج ٥١

(٧) من بيروت ١٩٨٢ وحتى بروكسل ٢٠٠١ يوسف الغازي ٥٢

أولا: شئون داخلية:

(١) تساؤلات عن تدويل النزاع أوري أليفسور ٥٥

(٢) ستسحب بكرامة اليا ليفوفتس ٥٦

(٣) كلام كبير في الموساد والشاباك يوسي ميلمان ٥٧

(٤) فترة الترقب بين عامي ١٩٦٧ و ٢٠٠١ زئيف شيف ٥٨

(٥) بشارة ليس خائنا داني شالوم ٥٩

(٦) جولدا والسادات والحرب القادمة أوري بريوسف ٥٩

(٧) زالداف للخدمة في جيش الدفاع دينا جونين ٦٠

ثالثا: إسرائيل/تركيا:

(١) الصديقة الثانية أمنون برزيلي ٦٢

(٢) حول العلاقات بين إسرائيل وتركيا أمنون برزيلي ٦٢

رابعا: حوارات:

(١) عنو الشعب «حوار مع يوسي بيلين» آري شايبيط ٦٤

(٢) مقابلة خاصة مع رئيس الحكومة أريئيل شارون حامي شيلو - ايلي كامير ٧١

رؤية:

(١) التعاون الهندي الإسرائيلي والوطن العربي منى عزت ٧٤

(٢) القوى الدافعة للاقتصاد الإسرائيلي أكرام عبد الرحيم عوض ٨٠

(٣) حرب الإنترنت في الشرق الأوسط أحمد السمان ٨٧

(٣) عن وحدات المستعربين واللويدويان صبحي صادق النجار ٩١

جرائم الحرب الإسرائيلية

استثنى رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون، بلجيكا من جولاته الأوروبية رغم أنها تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، وجاء الاستثناء خشية التعرض للملاحقة من أجهزة الأمن البلجيكية ارتباطا بالدعوى المرفوعة ضده هناك من جانب ثلاثة وعشرين من الناجين من مذبحة صبرا وشاتيلا. وفي أعقاب ذلك كلف شارون محامية بلجيكية بمتابعة الدعوى المرفوعة ضده أمام القضاء البلجيكي.

في نفس الوقت كانت الدانمارك، إحدى الدول الاسكندنافية القابعة في أقصى الشمال الأوروبي، تشهد نشاطا ملحوظا يقوده أستاذ جامعي، ضد كارمي جيلون المرشح سفيراً لإسرائيل لدى الدانمارك، على أساس أن هذا الشخص الذي تولى قيادة جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي -الشين بيت- متهم بارتكاب جرائم تعذيب بحق عشرات الفلسطينيين إبان رئاسته للشين بيت، الأمر الذي يستوجب توجيه اتهامات له بارتكاب جرائم تدخل ضمن نطاق "جرائم التعذيب" التي تستحق المساءلة الدولية.

وفي سياق هذه التطورات قدم عدد من جنرالات الجيش الإسرائيلي وعلى رأسهم رئيس الأركان الحالي، شاوؤل موفاز، طلباً لوزارة الخارجية الإسرائيلية للاستفسار عن احتمالات تعرضهم للملاحقة الدولية في عواصم أوروبية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وجاءت نصيحة الخارجية الإسرائيلية المباشرة لهم بتجنب زيارة عدد من الدول الأوروبية التي تسمح قوانينها المحلية بملاحقة ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفي مقدمة هذه الدول بلجيكا وإسبانيا.

وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي يتواصل فيه العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني، وهو عدوان ترتكب فيه عشرات الجرائم اليومية، الأمر الذي يعني أن متابعة هذه الجرائم والانتهاكات وتوثيقها يمكن أن يساعد مستقبلاً على ملاحقة مجرمي الحرب في إسرائيل، وذلك في ضوء رؤية واضحة للصراع مع إسرائيل تنطلق من أنه صراع طويل ومعقد مع كيان غاصب تقوده عصابة من مجرمي الحرب في عالم بات يتعامل فيه أصحاب الضمائر الحية في شتى بقاع الأرض بقدر كبير من الجدية والموضوعية مع هذه القضية .

أيضاً يأتي ذلك في وقت يتزايد فيه الحديث عن تحركات لإعادة الاعتبار لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

غاية ما نريد التأكيد عليه هنا هو ضرورة إعادة الاعتبار لطبيعة الصراع مع إسرائيل والإيمان بأنه صراع طويل ومعقد، ومن ثم امتلاك الرؤية والنظرة المستقبلية وترتيب أوراق المواجهة مع إسرائيل على كافة المستويات، لاسيما وأن ما كان يعتبر حتى وقت قريب من قبيل المستحيلات، وفقاً لرؤية المفرقين في الواقعية السياسية، بات حقيقة واقعة، وبقي أن نؤمن بعدالة القضية وبالقدرة على الفعل، ونتخلى قبل كل ذلك عن "حبس" سياساتنا في إطار دائرة رد الفعل.

د. عماد جاد



«وقت الحقيقة» انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي

ليف جرينبرج: السلام الإسرائيلي / الفلسطيني في مرآة "اليسار"

تحرير: عادي أوفير

التوقيع على اتفاقيات أوسلو كان وضعاً لسلام وتعايش لم يكن من مزايا الفلسطينيين، بل إن هذا الاعتقاد ميز اليهود، وعلى وجه الخصوص يهود من "اليسار" فلأنهم تخيلوا لأنفسهم سلاماً كان واضحاً لهؤلاء اليهود أنه علي الفلسطينيين قبول نظريتهم. إن الإغلاق والحصار والبطالة في غزة ورام الله والإهمال والظلم في أم الفحم هي شئون خاصة بالعرب، "فنحن" اليهود لا نشعر بها ولا نعلم عنها شيئاً. فمنذ اتفاقيات أوسلو صنع معسكر "اليسار" لنفسه حياة سهلة بأن تجاهل وجود الطرف الآخر، وتجاهل "متطلباته"، ومشاعره وكذلك الإحباط الآخذ في التراكم لديه. إن الأمر يستوجب نقد ذاتي ثاقب، ولأننا بصدد نقد ذاتي لليهود، فسوف أسمى ذلك حساب للنفس. وفي حساب النفس ملزمون ليس فقط مؤيدو أوسلو، بل أيضاً معارضوها. إن معسكرو "اليسار" اليهودي أصيبوا بنفس الأعراض من الازدواجية السياسية، فكلاهما فهم المسيرة السياسية من خلال صورة "سلام من الخيال"، أي وضع تم تخيله والذي تم فصله عن سياقه التاريخي الحاسم وعن الصراع السياسي المتوقع أن يدور في أعقابه.

فمن ناحية، معسكر مؤيدو أوسلو فور مصادفة الأيدي بين رابين وعرفات عن عدم رجعة المسيرة السلمية وعن نتيجتها المؤكدة - وهي إقامة دولة فلسطينية. لقد تعامل مؤيدو أوسلو مع السلام وكأنه حقيقة نهائية، وكأنه لم تعد هناك ضرورة لتفكيك آلية الاحتلال والمستوطنات، أو كأنه تم خلق الظروف بحيث تسير تلك الأمور من تلقاء ذاتها، بدون نضال لسلام الإسرائيلي لقد ذهب "زعيم اليسار" يوسي ساريد بعيداً

فور اندلاع الانتفاضة الجديدة بدأت وسائل الإعلام الأليكترونية بث صورة وضع وخطاب قتالي وذكرتنا بفترات أخرى، وبالأخص الأيام التي سبقت الانتفاضة الأولى. فالإعلام الأليكتروني الذي كان عدائياً هجومياً أكثر بكثير من الصحافة المكتوبة، وبث بصوت موحد أكثر منها، فهمه لعالم مستقطب، مقسم لـ "لهم، العرب"، ولـ "نحن، اليهود". لقد أعلن أنه لا يوجد أحد (لا يوجد شريك) للتحدث معه وعلى ضوء تلك الحقيقة أيضاً فقد أعلن الإعلام أيضاً أن اليسار "مرتبك". إن ذلك الإعلان، من أفواه المتحدثين الرسميين للإعلام اليساري، كان قبل أي شيء بمثابة اعتراف علني بتخبط رجال الإعلام أنفسهم وليس أقل من ذلك فقد كان ذلك اعترافاً بغياب الشجاعة العامة وقلة الحيلة السياسية لما يسمى بـ "أحزاب اليسار" اليهودية. فهؤلاء أعلنوا عن خيبة أملهم الجارفة من الفلسطينيين، والذين قرروا فجأة وبدون مصداقية الخروج لحرب استقلال بل والتضحية من أجلها بأبنائهم. والأخطر من ذلك فإنهم قاموا بذلك من طرفي الخط الأخضر، ودمروا بذلك السلام والتعايش الجميل والذي تم بناؤهما منذ أيام اتفاقية أوسلو، والتي انهارت الآن كبناء من القشور الهشة.

عن أي تعايش وعن أي سلام يتحدثون؟ هل عرف الفلسطينيون في غزة وفي رام الله أن وقت السلام وصل؟ فهل شعر مواطنو إسرائيل الفلسطينيون في أم الفحم ويافا بالنتائج المباركة للتعايش؟ إن ما يبرز هنا هو أحادية طرف صورة الوضع التي يصورها "اليسار" المحبط. فالاعتقاد بأن ما تم بناؤه في البلاد منذ تم

عندما أعلن أن الدولة الفلسطينية قائمة بالفعل فمن ناحيته ليس فقط السلام كان تخيلاً بل أيضاً الدولة الفلسطينية. فلكي تقوم هي ليست في حاجة لأراضٍ، لحدود ولنظومة ذاتية من البنية الأساسية.

ومن الناحية الأخرى، فقد أعلن اليسار المسمى بالراديكالي (المتشدد) عن أوصلو وكأنها صورة جديدة للاحتلال. فمن جانبه ارتدى الاحتلال صورة حكيمة وأصبح التعرف عليه أكثر صعوبة تحت هالة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتمويه لمفاوضات متواصلة في الإطار المسمى بـ "مسيرة السلام". عرفات تم تصويره طبقاً لهذه الصورة وكأنه أنطوان لحد جديد، مقول أمن لمناطق الضفة وغزة. في كلتا الحالتين الشعب الفلسطيني الذي يعايش مصائبه وتطلعاته - شعباً في حاجة للقيمة العيش وكذلك للاستقلال، والمجتمع الذي مازال خاضعاً تحت احتلال ومنغمساً في مدى النضال على الاستقلال - كل ذلك تم محوه من الخريطة. فمن وجهة نظر المعسكرين في اليسار اليهودي، عرفات ورجاله بدوا من ناحية كزعماء شجعان وشركاء لمسيرة السلام، ومن ناحية أخرى كجماعة فاسدة مرتشية من الخونة والمتعاونين.

في أساس كلتا الرؤيتين اليساريتين توجد نظرية (فهم) مشتركة، تتعلق بفلسفة الغائية والحتمية للمسيرة. فمسيرة السلام مرت بعملية إشباع (ارواء) وفهمت كمسيرة طبيعية، غير مرتبطة بقوى سياسية، ولا بصراعات قوة فعلية وديناميكية علاقات قوى متغيرة والتي تحدث طوال الوقت لهنالك، تغييراً في الواقع الاجتماعي والسياسي، لهنّا أو لهنّاك. فقد تجاهل مؤيدو أوصلو الخطر الكامن في أن ينجح المعارضون المتطرفون من الطرفين في وقف المسيرة أو على الأقل في التشويش عليها. أما رافضو أوصلو، فمن جانبهم رفضوا الاعتراف بأن التسويات الجزئية التي تم الاتفاق عليها (نتيجة لنقل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس وإنجاز الانتفاضة)، إلى جانب تسويات والتي من الممكن اضافتها في إطار اتفاقيات أوصلو، ما هي إلا مرحلة جديدة في النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال لسلام الإسرائيلي لقد تجاهلوا احتمال أن تلك الترتيبات من شأنها إتاحة الفرصة للفلسطينيين للعودة والتنظيم من جديد من أجل الاستمرار في كفاحهم للحصول على الاستقلال. إن ذلك الفهم التاريخي، الغائي (فلسفة الغاية) والنفع الحتمي من منظور سياسي لاتفاقيات أوصلو، وهو الفهم المشترك لكل معسكر "اليسار"، مؤيدو أوصلو ومعارضوها، هذا الفهم يوضح ويشرح حقيقة أنه منذ وقعت الاتفاقيات اختفى النضال السياسي لليسار لتأييد الاستقلال الفلسطيني. وبدلاً منه ظهرت في الأساس أطر سياسية لدفع عملية "التعايش".

إن محو البعد السياسي برز أكثر في الفترة الثانية لتولى رابين الحكم، عندما واجه، بمفرده تقريباً،

المستوطنين المتطرفين. فممنز أنتخب رابين تحول نجاح مسيرة السلام لقضيته الشخصية الخاصة وطالب رابين بالألا يزعجوه بالنضال في الشارع من قبل اليسار، وألا تحته ميرتيس، أو تدخل في شئونه محكمة العدل العليا. ولكن من الذي قرر أن رجال سياسة يقبلون رغبة رئيس الوزراء، هل فقط لمجرد أنه يطلب ذلك؟ من الذي قرر أنه إذا طالب رابين بعدم الخروج في مظاهرات (وقد طالب بذلك في الحقيقة)، فإنه من المحذور الخروج للتظاهر؟ ولكن رابين يعتبر "واحداً منا"، شخصاً من الممكن الاعتماد عليه، واليسار اليهودي الذي وضع، بين يديه مسيرة السلام وقف خلفه بدلاً من الوقوف ليساره. فبدون الضغط لمؤيدي السلام وكفاحهم السياسي ظل رابين بمفرده في مواجهة معسكر اليمين كله، والذي تم قيادته حينذاك بأيدي المتطرفين للغاية من بين معارضي السلام.

ولكن هذا التوجه برز في الأساس بعد اغتيال رابين، في الأيام التي تحول فيها التجاهل والتفاضي عن البعد السياسي للصراع من أجل السلام إلى مهمة شاقة على وجه الخصوص. فبعد الاغتيال قبل اليسار بدون أي معارضة أو طعن تقريباً التراجع عن طريق أوصلو بقيادة شيمون بيريز في فترة توليه القصيرة كرئيس للحكومة. وها هي تذكرة قصيرة: "الشعار سوريا أولاً وفقط بعدها التفاوض مع الفلسطينيين" وتأجيل تنفيذ اتفاق الخليل، وتأجيل التفاوض حول التسوية النهائية، وعملية "عناقيد الغضب" في لبنان، والجهد المقصود الموجه لمحو ذكرى رابين من معركة الانتخابات في ربيع ١٩٩٦. نفس هذا التوجه استمر بعد الانتخابات، عندما قبل اليسار بدون أي تحفظ زعامة باراك، ولم يتحفظ على تصريحاته حول المستوطنات وعلى الصورة العسكرية له والتي عمل رجاله على تكوينها وتمييزها في المعركة الانتخابية لعام ١٩٩٩. لقد كان تأييد باراك جزءاً من الحماس لتغيير نتائهاو بأي ثمن، الحماس الذي كان غير سياسي في أساسه. ذلك لحماس هو نفسه الذي منع تنفيذ اتفاقيات "واي" بأيدي حكومة نتائهاو، عندما وقعت أحزاب اليسار حلفاً مع حزب المفضال الديني المتشدد بهدف إسقاط نتائهاو، وبذلك أعفوه من ضرورة التعامل مع التزاماته لتنفيذ الاتفاق الذي وقع عليه. إن شدة اللفظة غير السياسية لإسقاط نتائهاو بأي ثمن خلقت كذلك الضغوط القوية التي مورست على "عزمى بشارة" لإلغاء ترشيحه لرئاسة الحكومة. فالفلسطينيون مواطني إسرائيل، برغبتهم الشديدة للانتماء للجمهور الإسرائيلي، رسموا خطأ مع ضغوط اليسار اليهودي، وألغوا مطالبهم السياسية لصالح مرشح له صفة عسكرية خالصة والذي كان معارضاً لمسيرة أوصلو ولكنه قدم نفسه "كواحد منا". إن بشارة لم يجرؤ على المنافسة في مواجهة باراك، خوفاً من أن ينبذ ويتهم بانتصار نتائهاو. لقد كان التصور بأن باراك أفضل من نتائهاو سائداً لدى

الجميع، وقبل بدون أي حوار أو شروط سياسية. كل تلك العناصر كانت بمثابة تعبيرات واضحة للسلوك غير السياسي "ليسار"، والتي سببت غياب حوار ونقاش سياسي والتنازل عن الكفاح السياسي في القضية الفلسطينية.

وأنا أرغب في توضيح: إنني لا أزعج أن باراك لم يكن ليقدّر أن يكون ديجول الإسرائيلي، أو أنه لم يكن مؤهلاً للعودة ولتنفيذ التحول السياسي الذي قام به رابين إلى مسيرة حوار وحل وسط حقيقي مع الفلسطينيين. إن نفس ذلك التحول يمكن أن يحدث أيضاً لباراك وكذلك لتنتانيا هو أو لآريئيل شارون، ولكن تحول كهذا سيطرأ فقط كنتيجة لنضال سياسي متعاقب من جانب واحد للخط الأخضر ولنضال سياسي وعسكري من الجانب الآخر له.

إن حقيقة أن باراك هو "واحد منا"، رجل معسكر "ليسار" على قدر المستطاع، أدت إلى ازدواجية سياسية للنضال.

إن رابين لم يتحرك عن مواقفه بمبادرة منه، بل في أعقاب الانتفاضة، وكفاح الفلسطينيين لنيل الاستقلال. وكذلك باراك، أو رئيس الحكومة الذي سيخلفه، لن يتحرك عن مواقفه بدون صراع مشابه. فذلك الحال في ١٩٨٨ وأيضاً اليوم هناك علاقة مباشرة بين الانتفاضة والاستعداد الإسرائيلي للاعتراف بالشعب الفلسطيني والاستجابة لمتطلباته. إن الخطاب الفوغائي في اليسار الإسرائيلي يفضل تعريف تلك المطالب بـ "سلام". ولكن التطلع الأساسي للفلسطينيين وحققهم الأساسي هو للاستقلال اليساري، إن السلام ما هو إلا المطلب الإسرائيلي للتحول نحو الاستجابة للمطلب الفلسطيني الشرعي للاستقلال.

إن مفهوم "مسيرة السلام"، كما هو مستخدم بصفة عامة في خطاب اليسار اليهودي، ينقصه الطرف الثاني: الحق الفلسطيني في الاستقلال. لذلك فإن حوار اليسار اليهودي عن السلام يبدو وكأنه إملاء إسرائيلي، صورة مرآة لتطلعات اليسار اليهودي. فاليسار راض عن نفسه وعن ما يراه في المرآة، لأنه يري فيها استتارته واستعداده لتقديم "تنازلات كبرى". إن هذا اليسار مصاب بخيبة أمل اليوم من الفلسطينيين بسبب أنه على مدى سنوات كان فاقداً للبصر عن وضعهم ونضالهم. إن الصوت العسكري، اليهودي المركزي، الذي يتهم عرفات بفشل المباحثات، قد ظهر بالفعل في أيام مؤتمر كامب ديفيد. حينذاك قرر أساتذة أكاديميون ورجال فكر ذوي صلاحيات للحديث باسم "معسكر اليسار" عامة وباسم حركة السلام الآن خاصة، أنه إذا لم يعرف عرفات قبول العروض الكريمة لباراك، فإنه سوف يعلن عنه متهما بفشل المباحثات. إنه موقف مركزي يهودي في الرؤية والذي يفسر تاريخ النزاع كتاريخ من الأخطاء الفلسطينية ويعرض "اليسار" اليهودي كمن كان دائماً مستتيراً

ومستعداً للحول الوسط، ودائماً يرفض بواسطة الجانب الثاني، غير العقلاني.

إن الموقف اللاسياسي الخاص، الراضي عن نفسه، لمعسكر "اليسار" يبرز بوجه خاص منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، على ضوء الاستتصاح السياسي للفلسطينيين من ناحية، ولرؤساء مجلس مستوطنات الضفة وغزة والمعارضة اليمينية المتطرفة من ناحية أخرى، وحتى كتابة هذه السطور فإن الأخيرين هم المنتصرون الكبار في الصراع ضد مسيرة أو سلو، أي في ترسيخ سلطة الاحتلال وفي امتناع اليهود المنادين بالسلام بالاستمرار في خدمة مصالح المستوطنات، فالمستوطنون ذوو الآراء المسيحانية القومية قاموا بالقتل وكذلك ورثوا. لقد فهموا متى يجب عليهم تصعيد الصراع تطرفاً ضد رابين واتخاذ وسائل اغتيال الطباع والسجل العام، وذلك قبل أن يقرر يجائيل عامي وجماعته بوقت كبير أنه قد حان الوقت بإبعاد رابين الرجل من على مسرح التاريخ. عامير نفسه أدرك جيداً وفهم البعد السياسي للاغتيال، مثلما كان يستطيع أي شخص كان على استعداد للإنصات لأقوال عامير أثناء محاكمته وفي الحوار الأول الذي أجرى معه رجل الاغتيال، أن يدرك فهمه لذلك البعد السياسي. لقد قدر، بصدق حتى الآن، أن اليسار بدون رابين لن يستطيع الاستمرار لتنفيذ مسيرة الانسحاب وتفكيك المستوطنات. لقد عرف المستوطنون كذلك الاختفاء عن العين الجماهيرية العامة بعد حادث الاغتيال. لقد امتنعوا عن تعبيرات المعارضة لانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من مدن الضفة وفضلوا قبل ذلك "الاستيطان في القلوب" للشعب إسرائيل، ولدفع "سلام بيننا" وإرسال اليسار "أمر مصالحة". منذ اغتيال رابين حصل المستوطنون على شرعية لم تكن لهم ولم يعرفوها قبل ذلك مطلقاً. فعلى ضوء استطلاع للرأي نشر عشية رأس السنة العربية ٢٠٠١، فإن المستوطنين هم الجماعة الأكثر حبا وتعاطفاً بين الشعب، وهم يظهرون كجماعة أقل خطراً من بين باقي الجماعات. (نفس هذا الاستطلاع قدر أيضاً أن الجماعة المكروهة بشكل أكثر بين الجماعات هم الفلسطينيون مواطني إسرائيل. وتلك الكراهية تم التعبير عنها قبل اتهام الآخرين بـ "تدمير التعايش" وبرهنوا على عدم إخلاصهم للدولة).

بعد اغتيال رابين تبنى العديد في اليسار اليهودي الرواية اليمينية أما القضية الفلسطينية فكمن نسيت. فالمشكلة المشتعلة كانت "الاستقطاب في الشعب"، ولذلك فالحل عرض بصورة أو بأخرى في الوحدة القومية وتطوير الحوار "بيننا". وشعر "اليسار" بالمديح والإطراء والمغازلة فانضم للديناميكية الجماعية: هيا نتحاور، نتعارف، نفتح القلوب. وهكذا قوى التوجه السياسي اليهودي المركزي، المتجاهل للفلسطينيين والذي يبعدهم جانباً، والضرورة لتفكيك المستوطنات كشرط

للسلام محيت في أعقاب الاغتيال، بما يشابه ضرورة تفكيك آليات الاحتلال أو التفاوض قبل أي شئ وبالذات مع الفلسطينيين. فبدلاً من المطالبة بتفكيك المستوطنات وآليات الاحتلال - وهو المطلب الأخلاقي والسياسي الأول في أهميتها - تبني معسكر اليسار لنفسه الحديث عن "تنازلات" السلام الإسرائيلي وكأن القصد هنا هو الحديث عن أية كرم لرجال "مستيرين، عمل من طرف واحد ليس فيه الاعتراف بالآخر، أو بمتطلباته وحقوقه، وليس فيه استعداد حقيقي للمصالحة.

إنها مسيرة سلام تخيلية. فاليهود تخيلوا أن الضفة الغربية وغزة هناك، وأن هناك يسود بالفعل سلام. لقد فضلوا عدم رؤية الواقع غير الممكن والذي أخذ يترسخ خلف الخط الأخضر تماماً مثلما فضلوا عدم رؤية واقع الاحتلال على مدى عشرين عاماً حتى اندلاع الانتفاضة الأولى. في الواقع، ان الاحتلال توغل للخطاب السياسي لليسار فقط في سنوات الانتفاضة (١٩٨٨ - ١٩٩٢). وحينذاك مرة أخرى كان لا يمكن التفاوض عنه، لأن الانتفاضة دخلت للمنازل، بداية عن طريق التليفزيون وخدمة الاحتياط، وبعد ذلك عن طريق العمليات الإرهابية.

إن هذا السلوك هو نتيجة للتعامل اللا سياسي، المركزي اليهودي في الرؤية واللا تاريخي لمعسكر "اليسار" مع مسألة السلام.

وحتى هؤلاء الذين ينتمون لمعسكر السلام "المتابع، أولئك الذين يعلمون أنه لن يكون هناك سلام بدون عودة لحدود ١٩٦٧، بدون تقسيم القدس، بدون تفكيك المستوطنات وبدون حل مشكلة اللاجئين - حتى هؤلاء يصيغون طلباتهم بشكل غير سياسي، وكأنه من الممكن تنفيذ هذه السياسة دفعة واحدة، بدون سياق تاريخي لبلورة قوة سياسية ونضال صعب في أوساط الجمهوري اليهودي. لذلك كان من السهل علي "اليسار المتشدد" تصوير رابين على أنه رجل جيش آخر والذي بدلاً من أن ينهي الاحتلال ينوي تغيير صورته. أكثر من أن يرى أو سلو كمسيرة ديناميكية من الممكن أن تؤثر على نتائجها. فلم يحث أحد رابين (أو يحفزها)، لا ميرتيس ولا اليسار المتشدد.

إن تلك الأمور كان من الممكن رؤيتها زائدة عن الحد فقط إذا كنا رأينا اليوم تغييراً في الأمور، أو أنه يوجد اليوم عنصر ما في اليسار والذي يعمل بشكل سياسي، أي يطالب بتحويل الواقع الذي خلفته اتفاقيات أوسلو وانتفاضة الأقصى إلى عجلة دفع في النضال لاجلاء المستوطنات ولتفكيك آلية الاحتلال. ولكن فشل كل أفرع اليسار، من مؤيدي طريق أوسلو وكذلك معارضين منذ تجدد الصراع الفلسطيني الشعبي للاستقلال في سبتمبر ٢٠٠٠، هو بمثابة كارثة مفعجة، إن الكارثة تكمن بالضبط في أن السلام لم يفهم كموضوع له طرفين ويستوجب

الحوار والحلول الوسط، بل فهم على أنه فعل من طرف واحد لتنازلات من طرف إسرائيل للفلسطينيين. فالفلسطينيون عندما لا يعترفون بكرم اليسار، فإنهم يعرضون كناكرين للجميل وكأناس غير عقلانيين. إن هذا هو السلام الذي في المخيلة، السلام الذي يراه اليسار عندما ينظر في المرآة، دون أن يرى أن هناك أيضاً طرفاً ثانياً موجوداً.

إن السلام في نظر اليسار اليهودي بقى يوتوبيا غير سياسي والذي لا ينتمي للعالم الواقعي، التاريخي والسياسية الذي تولد نتاج الصراع المرتبط بالالتزام الشخصي وبدفع الثمن، والذي يتطلب تحديد أهداف واستراتيجيات عمل، ونقاش جماهيري عام، وتغيير أنماط الخطاب، وتنظيم وتجديد مؤيدين. بدلاً من ذلك فإن "معسكر اليسار" منشغل في الأساس بنفسه، وكذلك في أوساط "المرتبكين"، ولكن ليس بصورة أقل في أوساط غير المرتبكين.

فالأوائل انشغلوا بتمية ودفع الخطاب اليهودي المركزي في الرؤية أو بفحص واختبار مسئولية عرفات عن العنف، وذلك من خلال تجاهلهم للوجود الذاتي للشعب الفلسطيني، ولاحتياجاته، ومشاكله ومتطلباته، ليس فقط تلك الموجهة لإسرائيل، بل أيضاً تلك المطالب الموجهة لزعامته. بينما انشغل المتأخرون من معسكر اليسار، وأنا بداخلهم، انشغلوا في الأساس بالمناقشات والجدال بالإنترنت، انشغال بأفكار تسلطية عن نشر إعلانات وبيانات تهدف لتحرير مشاعر الذنب والمشاعر غير اللطيفة التي تملكنا عندما نرى القذائف تقع على غزة أو على بيت جالا عبر وسائل الإعلام على الهواء مباشرة. إن النضال ضد حرب لبنان، على عشرات رافضي الخدمة العسكرية هناك وآلاف المتظاهرين أسبوعياً، يبدو اليوم وكأنه النضال الجريء الكبير بجانب الصمت الرهيب لليسار اليهودي وبعثرة القوة بين عشرات الجماعات والتي لا تتججج في تنظيم نفسها لعمل مشترك فعال. ومع كل التقدير لأي مظاهرة وأي صوت يسمع ضد الاحتلال وإلى جانب حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال فلا توجد الآن القوة السياسية الناجحة في تحويل الانتفاضة الحالية إلى عجلة دفع لتغيير الواقع السياسي.

إن الانتخابات الأخيرة بدت كفرصة للإعراب عن صوت سياسي واضح، ولكنها تحولت للبكاء لأجيال حيث ما حدث فيها هو الخطاب اليهودي المركزي في الرؤية، وغير السياسي «لمعسكر اليسار»، والذي لا يرى في الفلسطينيين داخل حدود دولة إسرائيل أو خارجها شركاء حوار وشركاء سياسيين حقيقيين.

إن تلك الشراكة السياسية هي شرط أساسي للصراع والنضال من أجل سلام غير تخيلي: سلام عادل ودائم.

اسم الكتاب: فيروس الكراهية حل الشفرة السياسية على خلفية إسرائيل

اسم المؤلف: أولك نتسر

يعد صدور الكتاب حدثاً هاماً في مجال الفكر السياسي الاجتماعي، إذ تقدم طرقاً جديدة لفهم ومعالجة الظاهرة التدميرية المسيطرة على المجتمع الإسرائيلي. ويحاول الكتاب أن يجيب على تساؤلات مثل، ما هي أعراض هذا المرض؟ وما هي الأعضاء المصابة في الفكر والرؤية بفعل فيروس الكراهية. كيف ينجح أناس مثلنا في تطوير آليات الحكم الأخلاقي الخاصة بنا عندما نمارس أعمال رعب واجرام "أيديولوجية" على أناس مثلهم. ما الذي يمكن عمله لوقف هذا الطاعون؟

وفي مقدمة الكتاب، يقدم أولك نتسر نفسه للقارئ باعتباره عالم السلوكيات المرتبطة بمنهج تطبيقي في دراسة الأمراض الاجتماعية. "هكذا أعرفكم بنفسي وعلى هذا النحو أريدكم أن تتعاملوا معي". ويعلل أولك قراره بأنه يتعامل مع الأوبئة الاجتماعية القاتلة بطريقة الباحثين في الأمراض القريبين في أبحاثهم من الفيروسات المسببة من أجل اكتشاف الأمصال الواقية منها ووسائل العلاج، يعلل هذا القرار بأنه الخيار الوحيد في نظره الذي من المحتمل أن يفيد ولا يضر.

وبناء على هذا المنهج، فالقارئ يستطيع أن يتوقع موضوعية علمية بمعنى الإخلاص للحقيقة الجلية في عملية البحث والتحليل للأحداث على أرض الواقع، دون الإخلاص لما سوى ذلك. ويؤكد أولك نتسر أن "الحقيقة العلمية" هي ما يكشف عنه على أرض الواقع وليس ما يستخرجوه أو ما يريده تصديقه. ان الحقيقة العلمية هي القيمة العليا التي تشكل موقف سياسي. وليس

العكس.

فيروس معاداة الإنسانية (الكراهية):

تحت هذا العنوان يأتي القسم الأول من الكتاب ويشتمل على أربعة فصول يحاول من خلالها المؤلف أن يفصل من الناحية النظرية قصوره لهذا الطاعون أو المرض المستشري في أوصل المجتمع الإسرائيلي. ويستهل الفصل الأول بقوله "في ساحة النزاع البائس والمستمر الذي نعيشه في إسرائيل في حاضرتنا السياسي اليومي في الجيل الأخير اكتشفت قبل حوالي ٢٠ عاماً ظواهر لم يشر إليها أحد حتى الآن ومن غير الممكن رصدها وفهمها أو تفسيرها في إطار النظريات السائدة حول رؤية أو موقف سياسي. هل هناك من انتبه، مثلاً، أن أحد زعماء القوى الرئيسية في السياسة الإسرائيلية، أو في الإعلام، أو في الرأي العام أبدى للمرة رآيا ضد أعمال الحرب طالما أنها من جانبنا؟ فلتفكروا في كل من لا يعتبر "يساري" أو "حسن الطوية" مثال بيجين، رابين، شامير، بيريز، نافون، هيرتزوغ، فايتسمان، باراك، رافئيل، شارون، كل اصدقائهم، مؤيديهم، المتحدثين بلسانهم وكتابهم. لم يعرب أحدهم أبداً عن رأيه أيا كان بان نشاطاً أو عملاً قتالياً حريباً ما أقدمت عليه إسرائيل كان زائداً عن الحد، مضراً أكثر منه نافعا، أو مبالغاً في مداه أو في قوته".

الحالة الوحيدة التي استثاها المؤلف من هذه الظاهرة تمثلت في حرب الخليج، حيث طرحت فكرة التدخل في الحرب والمبادرة بضرية وقائية - على الرأي

العام، وظهر تأييد جارف للاشتراك في الحرب، ولكن كان التأييد كبيراً لخروج قوات إسرائيلية للعمل في غرب العراق في عمليات محددة إذا دعت الضرورة.

ويواصل أولئك نتسر في هذا الفصل رصد ظواهر مرضية أخرى أو لنقل مظاهر الفيروس القاتل - فيروس الكراهية. منها أن أحداً من زعماء الأغلبية الحاكمة في الدولة ولا أحداً من زعماء المعارضة الرئيسية في فترة حكم اليمين وحتى اتفاق أوسلو (الذي لم يأت أيضاً بمبادرة الزعامة)، لم يتقدم بأي مبادرة من أي نوع لتسوية أو مؤشر على رغبة طيبة تجاه الشعب الثاني (وخطه الحكم الذاتي قدمتها حكومة بيجين ليس بمبادرة منها بل كرد فعل لضغط الولايات المتحدة للذهاب إلى مؤتمر دولي والموافقة على "السلام مقابل الأرض") ولا يمكن بأي حال أن نبرر ذلك بمصالح سياسية، لأن إسرائيل طوال هذه السنين لم تكن لها أي مطالب من العدو، وكل ما أراده كان أن يقبل العدو بالوضع القائم. وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تبادر بأي خطوات يمكن أن نرى من خلالها محاولات لبناء الثقة، أو تسوية. أو نوايا طيبة. ومن أهم المظاهر الأخرى التي أشار إليها المؤلف ضمن السنوات الـ ٢٠ الأخيرة:

- **الحقيقة:** أن الحوار الداخلي فيما بيننا حول النزاع العربي - اليهودي، لم يطرح أحد زعماء أو متحدثي الاتفاق القومي الموسع أي تعبير علني عفوي ولو مرة واحدة يتعامل مع أعدائنا على اعتبار أنهم بني آدمين مثلنا، أصحاب نفس الحقوق الإنسانية، وذات التطلعات الأساسية (بل لم تطرح فكرة الحاجة إلى منع الأمم، أحباطاتهم كما هو الحال معنا، لم يطرح ذلك من قبل أي زعيم في الدولة).

حقيقة، أن أحد المتحدثين باسم الوفاق القومي لم يتجرأ مرة، ويتحدث عن التغير لدى أعدائنا إلى الأفضل، وأن الوضع الجيوبولوتيكي العام وعلاقات القوى قد تغيرت للأحسن، بل لم يذكر أحد أن العالم كله قد تغير بانتهاء الاتحاد السوفيتي أكبر مؤيد للعرب إذ لم يقل أحد منهم الحق ولم يغير ذلك كله من أفكاره ومخاوفنا من العرب ومن "الخطر على وجودنا".

وغير ذلك كثير من مظاهر فيروس الكراهية التي أوردها المؤلف، وفي آخرها نوه أن هناك من سيدعي تفنيد هذه الحقائق وينكر وجودها على خلفية مصلحة الدولة وأهدافها العليا. ولأن الدراسة الموضوعية لأي حل يؤدي إلى تسوية سليزنا بالتنازل عن الأراضي الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه الانسحاب، ولتجنب ذلك كله يتجاهل الجميع كل هذه الحقائق التي قد تقودهم إلى الاعتراف بأن العرب هم بنو آدم مثلنا. ولهم خصوصيتهم، أصحاب حقوق وخصائص إنسانية وقومية حقه مثلنا.

وفي الفصل الثاني من هذا القسم يقوم المؤلف برحلة للكشف عن الفيروس المسبب للجهالة الإنسانية أو

الحماقة في السياسة وفي إطار تحديده لإطار عام لهذه الحركة، رصد عدداً من الجزئيات المكونة لشخصية الشعوب من بينها ما أورده عن المفاهيم السائدة عن الحرب وطبيعة الإنسان في المجتمع الإسرائيلي، "الرجل والمرأة في أوساط أعمارهم في شعبنا، كما هو الحال لدى أي شعب آخر ليسوا واعين لإمكانية استخدام قوة زائدة عن الحد أو غير مبررة من جانبنا، أو لالتزامنا الأخلاقي بالبعد عن الخطيئة وارتكاب جرائم "علي خلفية قومية" أو لالتزامنا النابع من القيم التي يعلنها علينا هم أنفسهم، لمنع الحرب والبحث عن بل وشق الطرق إلى تسويات وسلام". والكاتب يخلص من هذا كله إلى أن هذه الظاهرة العامة المتمثلة في الجهل وعدم الوعي بما هو إنساني لدينا ولديهم هو "كراهية".

ويضرب أولئك نتسر بعض أمثلة على تجدر هذه الظاهرة في المجتمع الإسرائيلي انه يذكر، التعليم، الثقافة، السلوك، جميعهم مشتركون في الكراهية المصاحبة عموماً للإحساس بالوطنية ويدعمونه. كم منا يمكن أن يتذكر أننا تلقينا في المدرسة أية رسالة تعليمية بالتحذير أو يتذكر أنهم علموهم الامتناع في عصرنا الحالي عن أعمال القهر والتعذيب والقسوة في الحرب؟ إلى أي مدى كان المتدينون يعلموننا هذا الأمر عندما استوعبنا في طفولتنا المبادئ والقيم القومية من خلال تلقي تاريخ شعبنا من قصص التوراه عن احتلال الأرض وما يصاحب ذلك، كالأمر بإبادة أي إنسان، بما في ذلك أي امرأة وطفل، واقتلاع كل شجرة وردم أي بئر؟ إلى أي درجة تعتبر المنظومة التعليمية ذلك واجباً أخلاقياً قيماً لتطعيم وتلقيح الناس به ضد الخطيئة الأخلاقية الرابضة لتطويع أي شعب عندما يتعلم حب الوطن والتجنيد في الجيش؟

وقبل الدخول إلى أعراض الفيروس يرشدنا الكاتب إلى خطوط عامة يفضل امعان النظر فيها، فالسؤال البحثي الذي علينا طرحه لنقترب به من فك شفرة الجهاز الداخلي للفكر السياسي، ليس هذا السؤال هو "كيف يحدث هذا في المجتمع" أو كيف يتم أدخاله في وجدان الأطفال. فذلك معروف. غير انه يجب أن نسأل السؤال الصحيح أو مجموعة الأسئلة التي تجعلنا نستمع لصوت الضمير قبل أن نبحر في منطقة جديدة غامضة نحو الهدف المنشود.

"الأسئلة التي تعيننا هي، كيف يحدث ذلك لأناس ليسوا بأطفال بل هم أحرار في التفكير بانفسهم؟ كيف يحدث ذلك لنا، لأولئك الناس العاديين الطيبين الموجودين بيننا، والذين يتمتعون بصفة عامة بالحس النقدي، بالذكاء، وبالقيم الإنسانية الحقيقية، العدل والشرف، ولديهم ضمير ونوايا طيبة للعيش في سلام مثلهم مثل أي واحد منا؟ كيف - بالتحديد - ينجحون في الانتظام مع قيمهم بينما يمارسون حياتهم ويتعاملون

مع جماعات إنسانية أخرى بعنف قاسي؟
إن الأعراض الظاهرة للفكر الكارة والجاهل بالواقع الإنساني تمثل بحرا مترامي نسبح فيه يوميا، منذ بدء التاريخ كل صحيفة يومية وكل برنامج إذاعي يمثلان في كل يوم مصدرا ثريا للتعبيرات والأفكار والادعاءات، الملائمة للقلب العام والسائد "نحن الطيبون والعادلون - وهم الأشرار والمجرمون" مثل هذه الأقوال هي اللحن المواكب والمصاحب لحياتنا، ومشكلة الباحث عندنا ليست في الكشف عن ذلك. فهي جمل ظاهرة وتقديمها ليس بجديد. ولكن طبقا للجانب التطبيقي فإننا نستطيع أن نتقدم متجاوزين المضامين المعروفة والظاهرة.

وفي موضوع آخر يؤكد المؤلف أن الفكر السياسي، خاصة في حالات الصراع، ساذج وبدائي، أقرب للخرافي، أناس يخترون مصطلحات مثل - مصالح، متناقضات، عوامل تاريخية، كراهية إسرائيل، أهداف ووسائل، خط الحزب، أيديولوجيا، وبعد ذلك يصدقون أن هذه المصطلحات تقودهم أو تكرر لسلوكهم. وعندما تتصادم مصطلحاتهم بعضها ببعض ويؤدي بهم فكرهم إلى طريق مسدود فإنهم يقولون أن "العالم ملئ بالمتناقضات".

فالمتناقضات ليست في رؤوسهم بل هي في العالم - كما يدعون!

من هنا نركز على واحدة من الفرضيات الأساسية التي يطرحها المؤلف - والتي حسب اعتقادنا تعكس سلوكيات السياسة وتبرر توجهاتهم رغم ما يشوبها من حماقة.

إذا نظرنا بالدراسة إلى العدوان الإنساني المنظم تتضح لنا ظاهرة ملموسة وهامة لا مثيل لها في العالم. فالعدوان الإنساني مرتبط بإحساس أو شعور أخلاقي بأن الإنسان عادل في أفعاله وأنه يقدم علي عمل صائب.

"ودراسة الأشخاص العدوانيين الذين يقتلون أناسا آخرين أو حتى يقتلون حيوانات، دراسة مباشرة، تظهر أن هذا العنف مبرر، ويجب أن يكون مبرر في نظر من ينفذه".

هذا التفسير الذي يسوقه المؤلف لأفعال الأشخاص العدوانيين يلحقه بنتيجة مفادها أن شخصا من هذا النوع طالما أنه مسئول عن أفعاله المتورط فيها، فإنه لا يستطيع أن يقتل شخصا ما دون أن تكون لديه رغبة وفرصة للقيام بذلك ولن ينتابه خوف أن يصاب هو نفسه. وبالتالي فإنه ملزم بالاعتقاد والإيمان أن ما يفعله له ما يبرره. هذه الخاصية الإنسانية ملموسة ومعروفة، ولكن دراسة الظاهرة والنتائج المترتبة عليها تخرج بنا عن التيار الرئيسي للنفسية السياسية.

وفي سياق هذا التفسير يجيلنا المؤلف إلى فيلم من الطبيعة شاهد مؤخرًا: عند بركة أفريقية تحتشد

تماسيح بينما جاءت مجموعة من الغزلان لتشرب منها، تتربص التماسيح بهم ويخطفون منها ما وسعهم، يسحبونها داخل مياه البركة ويفترسونها. فكرت، أنه لو كانت هذه التماسيح بني آدمين فإنهم لن يقدموا على هذا السلوك دون أن تكون لديهم أيديولوجيا تبرر هذا التصرف. فكان من الممكن أن يعتقدوا، على سبيل الافتراض، أن الغزلان جاءت لتكيد لهم وتتأمر عليهم، لتسرق منهم المياه من البركة. وكانوا سيؤمنون بأن لهم حقوق تاريخية في منطقة هذه البركة باعتبارهم أحفاد الديناصورات العملاقة، التي كانت هنا قبل مجيء الغزلان بعدة تريليونات من السنين، وهكذا، مثلنا تماما. كانوا سيكرهون جميع الغزلان، فقط لأن اسمهم غزلان، وستصبح كلمة غزال التي تعلموها من شيوخهم عندما كانوا أطفال، كلمة ترتبط بها كل معاني الخوف والكراهية والازدراء. وكانوا حكوا لبعضهم البعض أشياء تضيف عليهم إحساس التفوق والتبرير لأفعالهم، مثل أن الغزلان هم جنس أدنى وأقل ولا يستحي من شئ، لأنهم يفعلون على الملأ وفي عين الشمس، ما تفعله التماسيح أبناء الثقافة الراقية، في الخفاء من وراء الأعشاب وتحت الماء. باختصار - كانوا سيخرجون في جولات حربية ضد الغزلان وبذلك يدمرون التوازن الطبيعي المطلوب لبقاء جميع الأنواع في الطبيعة.

ومن خلال هذا المثال يعتبر المؤلف سلوك التماسيح عند البركة مطابقا لتصرف السياسة الإسرائيلية ومؤيديهم تجاه الشعب الفلسطيني على خلفية ادعاءات وتبريرات تبيح العنف والقتل مع كل من يعترضهم. وفي سياق تحليله النظرية للبحث في فيروس الكراهية في المجتمع الإسرائيلي يتوقف المؤلف في الجزئية الثالث للإطار العام للبحث عند الكراهية كمنظومة قيم فاعلة عند تحليل تعبيرات الكراهية في الخطاب الإعلامي.

من وراء التوجه والفكر العام في السياسة هناك تفعيل مصطلحات وتعبيرات لغوية، لنجد أعراض الكراهية موجودة في لغة يستخدمها الناس للتعبير عن أفكارهم بالنسبة لنزاع سياسي وتبرير موقفهم منه. وأسلوب المؤلف في تحليل ذلك يقوم على جمع للمصطلحات يشمل مداخل من الماضي بينما يركز أساسا على جمع من الحاضر، من كل الثقافات مع التركيز على واقع النزاع الرهيب أن يعيشه الشعبين في إسرائيل من خلال وسائل الإعلام المحلية. وطريقة التحليل تقوم على الحصر والتصنيف للتعبيرات اللغوية عن طريق تحليل النصوص السياسية وهي طريقة معروفة وتسمى "تحليل المضمون" أما مرحلة التشخيص فتقلنا إلى ثلاثة أنواع قائمة من تعبيرات سلوكية سياسية بالنسبة لانعدام الإنسانية أو الكراهية:

- ١ - تعبير يعد عرضا مزمنًا للكراهية.
- ٢ - تعبير يتناسب مع الكراهية لكنه ليس كذلك بالضرورة، يمكن أن يصلح للمهمة أو لا يصلح.

٣- تعبير ليس مناسباً للمرة للكراهية.

النوع الأول هو التعبيرات العرضية (التي تمثل أعراض الفيروس) بصورة فاقعة. ومثل هذا النوع من التعبيرات يثبت، بدرجة تأكيد كبيرة، أن الإنسان يصنف حسب خريطة مصطلحات الكراهية وليس طبقاً للواقع أو لوجهات نظر واقعية كما هو معتاد في التفكير الإنساني. مثال ذلك، تعبيرات عنصرية على خلفية القلب الجاهز "هم سيئون / أدني بذاتهم". من بين الأمثلة على ذلك "الترانسفير فقط سيجلب السلام" و"في الحرب لا مجال لتطهير السلاح" وهي كافية لتحديد التشخيص: كراهية، تلك وجهة النظر التي تسمح للإنسان المسلح بمصطلحات أخلاقية، أن ينفذ أكثر الجرائم ترويعاً.

النوع الثاني هي التعبيرات المتسقة مع خريطة مصطلحات "نحن طيبون عادلون - وهم سيئون / مجرمون" لكنها تعبيرات لا تستهدف بالضرورة كراهية القطيع. مثال، اقتراح بقصف دمشق كرد فعل على عمليات حزب الله. ولكن لا يمكن أن نحدد بموضوعية أنها في حد ذاتها تعبير كراهية. ربما نعم وربما لا، فالإنسان غير المتطرف أو غير المتعصب يمكن أيضاً أن يقترح اقتراحاً كهذا باعتباره استراتيجية. ومثلاً، فكرة استراتيجية أخرى - يؤمن بها المؤلف نفسه - "أن علينا أن نكون أقوياء لكي نردع أعدائنا وأن نكسر قواهم العسكرية إذا بادرونا بالحرب. وهي فكرة تتسق تماماً مع خريطة المصطلحات الخاصة بالكراهية لكنني أتمنى ألا أكون أنا نفسي مريضاً به. ذلك هو مثال للتعبيرات من النوع الثاني.

المرض المرضي للكراهية:

مجالات الحماسة والقوالب التعبيرية الجاهزة، تنظم أبرز عشر قضايا في ساحة النزاع السياسي. وتشكل قائمة أعراض الكراهية، ويسوق المؤلف هذه القائمة بأكملها للأعراض مصحوبة بأمثلة ومنها يستخلص أساس نظريته العلمية.

والمؤلف يعتبر هذه المسائل العشرة تمثل أذرع الكراهية وأعراضها المرضية، وهو في ذلك يقول:

"أنها المسائل الأكثر ظهوراً وتأثيراً في التاريخ، في نظري أنها شهادة على ما يحدث بين الناس في الداخل أو ما يمكن وصفه بالتيارات المحركة للأعماق. أنها المسؤولة عن توليد الأمواج وانتاج الروح التي تتعامل بحماسة مع العناوين الرائجة والتي يركبها السياسيون، ولكن ما يمكن اعتباره سياسة ويسجل كتاريخ هو فقط نتاج مستوى الوعي السياسي للمجتمع. فالأمور الهامة في تشكيل المصير السياسي، بما في ذلك مصير الزعماء، هي الأمور التي يفهمها البشر ولا يفهمونها، يرونها ولا يرونها، يفعلونها ولا يفعلونها، يعانون ولا يعانون منها. فالأمثلة التي أو المسائل العشرة التي نعرضها أمامكم تكشف عن العقلية السياسية الحاكمة

لدى العالم ولدينا على حد سواء. والمسائل التي يقصدها المؤلف وتغطي في نظره واقع النزاع بين الأطراف، وتشكل أعراض لفيروس الكراهية، تتمثل في تصور المجتمع اليهودي واستخدامه لاصطلاحات - نحن، أعدائنا، الأسوياء، المنحرفون، المهزومون، الزعيم، الاستراتيجية، شعوب العالم، الأخلاقيات، الزمن. والمؤلف يضع هذه الاصطلاحات وما تمثله في توجه الخطاب الاجتماعي الكاره للطرف الآخر، يضعها في محك إطارين أساسيين «مجالات إظهار الحماسة» في توظيف هذه الاصطلاحات في "صالحنا" وضدهم على طول الخط، وقالب التفكير والتعبير التي هي بمثابة ترجمة لتفشي طاعون الكراهية كمرض اجتماعي مدمر على مستويات ثلاث: الأشخاص العاديون الذي هم نسيج المجتمع، والإعلام ورموزه الذين يمثلون أداة توجيه المجتمع، وطبقة السياسيين الذين يقودون السفينة.

وإذا أخذنا على سبيل المثال نماذج للتعبيرات المتوائمة مع قوالب الكراهية في جزئية الأخلاقيات:

"بدلاً من قتل العيب فانهم يقتلون يهوداً - على لسان سيدة في حي قرية شاليم بعد أن قتل أحد المستوطنين بأيدي الشرطة.

"هناك نوعين من الأيديولوجيا: الأولى أيديولوجيا تهدف إلى توسيع رقعة كل ما هو سيئ في العالم. والثانية هو الأيديولوجيا التي كل هدفها زيادة رقعة كل ما هو طيب وجميل في العالم .. وهي التي يتبناها الشعب اليهودي - "علي لسان شونيل نير، القتال المائل أمام القضاء من جماعات الإرهاب اليهودي.

كل قانون يخدم مصالح شعب إسرائيل هو قانون جيد. وأي قانون يتعارض مع مصالح شعب إسرائيل ليس له وجود بالنسبة لي" ز الحاخام شلوموه جورن (هآرتس ١٠/٥/١٩٩١).

أما النماذج التي ساقها المؤلف فيما يتعلق بضحاها من الكراهية في جزئية الاستراتيجية نورد منها ما يلي:

١ - إذا لم يساعد استخدام القوة يجب أن تكون القوة أكثر (المقولة الشهيرة لرفائيل آيتان حول التعامل مع العرب وهذه المقولة ليست عنصرية على أعدائنا بل اقتراحاً استراتيجياً له باعتباره رئيس الأركان السابق).

٢ - علي كل حجر يلقي علينا نقيم عشرة مستوطنات، وعندئذ يستطيع العرب أن يتاثرو كالزجاج المهشم (يديعوت أحرونوت ١٣/٤/١٩٨٣).

٣ - إذا كانت القوة لا تساعد، فإن المتهم شخص آخر، ليس "نحن" الذين استخدمنا القوة.

ومن أهم الأسئلة التي طرحت على الرأي العام في هذا المجال، ويذكرها المؤلف للتدليل على مدى الكراهية التي سيطرت على قطاع كبير من المجتمع، والسؤال هو: هل تؤيد أو تعارض عملاً عسكرياً لتصفية المخربين في بيروت؟ - ٦٠٪ من الذين أجابوا قالوا نؤيد.

وسؤال آخر: هي تؤيد أو تعارض عملاً عسكرياً لتصفية المخربين في بيروت، مع افتراض توقع سقوط مائة قتيل بين صفوفنا. وكانت إجابات حوالي ٦٥٪ تعارض.

ذلك أهم ما جاء في الاستبيان الذي جرى في شوارع تل أبيب. وتبرهن النتائج علي أن غالبية الناس الذين قرروا تأييد عمل عسكري لم يراجعوا أو يدرسوا بصورة عقلانية أهم الحقائق في معايير الرد علي أسئلة الاستبيان: الا وهي فقدان حياة الإنسان. وعندما تضغط عليهم لتقرير كم الضحايا الذين من المتصور ان يكونوا مستعدين للتضحية بهم من اجل تحقيق الهدف، فانهم يتهربون من الرد، ومن ثم يتمسكون بأنهم غير مستعدين لتحمل مسئولية الموقف الذي يتخذونه. أما تعليق المؤلف على مثل هذه الاستطلاعات فكان كالآتي:

من المحتمل أن متخذي القرارات اكثر موضوعية وعقلانية من الإنسان العادي في الشارع. ولكن لديهم أيضاً صعوبة مفهومة بالطبع في التعامل مع معايير الثمن الدامي المتوقع تحمله كنتيجة لهذه القرارات. وأساس المسئولية ملقي علي رجال الإعلام، الملزمين بطرح الأسئلة المهمة باسمنا ونيابة عنا وان يعملوا ما في وسعهم للحصول على إجابات. فمن المحذور أن رد أحد ما "يجب أن نحتل بيروت" ثم يمضي لحاله. يجب أن يسأله كم عدد الضحايا، ١٠ ٥٠ ١٠٠ ٢٠٠ أكثر؟ كم عدد المدنيين؟ كم نتوقع من الضحايا حسب تقديرات الخبراء؟ .. - د. أولك نتسر، تل أبيب.

عرض معاداة الإنسان (الكراهية): الخلاصة:

إن عرض هذا الفيروس على مستوى حماقة الوعي والسلوك وقوالب التعبير هو الوسيلة المتاحة لتشخيص الكراهية. فالشخصية المتعصبة او الكارهة هي ذات الشخص المريض بالكراهية وليس إنسانياً في نظريته وموقفه تجاه "نحن" و"أعدائنا" في أبسط المعاني الإنسانية في تعامله مع أناس في مواقف الحياة العادية، فيتم تشخيصه بأنه يحمل أعراض الفيروس.

ومن ذلك يخلص المؤلف إلى تعريف محدد للمتعصب أو الكاره: انه من يعبر على الدوام عن حالة الصراع أو النزاع فقط بالقوالب التعبيرية الخاصة تعرض الكراهية ولا يصدر عنه تعبير عفوي يعكس وعيه بالنسبة لاي مظهر من مظاهر حماقة السلوك والوعي.

إن من يقول لنفسه، من البداية، انه من غير الممكن أو المحتمل التأثير بالإيجاب علي متعصبين/ أصوليين/ مخبولين وغيرهم، مريض هو نفسه بالكراهية تجاههم. مع كل ، فقد فهمت أن الذين يتأثرون من الأفكار السائدة في الثقافة السياسية - مضطرين أن يذكروا أن هذه الثقافة ليست إنسانية وليست عملية، والعكس.

ومع الاحترام الخاص الذي اكنه لكل من حاول - على الأقل - التحاور والتعامل مع المملوعين كراهية وافكار مسبقة الذين رضعوا ذلك مع لبن امهاتهم، غارقين في مشاعر عدوانية - من المحذور أن يوضع المتعصبين المخبولين على خارطة مصطلحاتنا مثلما أعدائنا في وضعهم علي خاطرة مصطلحاتهم! كل واحد منهم هو إنسان مثلنا، له قلب، ضمير، نفس، عقل، ومبادئ - بينما هم خاطئين بالنسبة للواقع ويصبحون غير إنسانيين وتدميريين طبقاً لما نعتق من وجهة نظر.

نظرية الكراهية في محك الواقع:

ذلك هو الفصل الرابع والأخير من هذا القسم في كتاب (فيروس الكراهية). وهذا الفصل يعنون إلى أربعة عناوين رئيسية تعمل على رصد هذه النظرية التي رصد المؤلف مظاهرها في الفصول السابقة - في استجلائها على أرض الواقع وبين أفراد المجتمع.

١ - كيفية التعامل مع الشخصية المتعصبة.

المتعصبون السياسية (علي عكس المتعصبين بالمعنى السائد الذي يقصد "منحرفين")، هم الغالبية المعتادة في أي مجتمع يعيش نزاعاً مع مجتمع آخر. انهم متسقون عن طريق الفيروس - في التفكير والتعبير فقط طبقاً لنفس القوالب السابق تفصيلها في الأعراض. وقوالب التفكير تلك ثابتة وعامة، مثل الخطوط الرئيسية في الطابع الإنساني، في الشخصية، وفي وجهة النظر.

ما الذي يجعل لأناس مثل هذه الآراء وليس غيرها في قضايا سياسية؟ فالوعي السياسي السائد يرى في ذلك تجانساً قضيئاً كتبرير ذاتي وإدانة أعدائنا، وانعدام القدرة علي تغيير مواقف أساسية ولكن في إطار التفكير السائد ليس لدينا تفسير للفارق بين هذا الموقف الأحادي وبين الافتراض بان وجهة نظر أناس عاديين هي نتيجة ترو وتغيير واختيار موضوعي، حر كل فرد بحسب ضميره فكل شخص يعتقد في نفسه، إنه يؤمن بأنه حر في إبداء رأيه وان موقفه موضوعي. وتتضح الصورة كلها فقط عند العرض بأكمله ونذكر أن الأغلبية في أي مجتمع تفكر بصورة مقبولة إلى حد كبير، في صورة الواقع جزئياً ومشوهة بفضل مجالات حماقة السلوك.

إن روح المتعصب غارقة بفضل منظومة مصطلحاته، وطالما تغيب عن وعيه تلك المعلومات والبيانات الإنسانية التي تغطي عليها وتغلفها مجالات الحمق، فإنه غير مهياً للخروج والتحرر منها.

انه شخص محكم الإغلاق أمام وسائل اختراق عادية، مثل مبررات أو معلومات جديدة من خلال الحوار. أما الأنسب لخرق هذه الوسيلة الدفاعية المصفحة لهذه الشخصية فلن يكون إلا بما يجعلها تنهار تماماً، وهو ما يسمى "الصدمة" سقوط جسدي ونفسي تام، مثل

ضربة أثناء قتال أو وقوع في الأسر. ولكن في مجالات الحمافة في السلوك يوجد المفتاح لتغيير منظومة التوجه في الشخصية المتعصبة حتى بدون صدمة. زن فهم البنية الجامدة لخارطة المصطلحات تؤدي الى استنتاج أن قوالب التفكير صحيح لا يمكن تغييرها، لكن بدلا من التماور معها يفضل محاولة إدخال معطيات إليها ليست منها، بمعنى محاولة تغيير وعي الشخصية المتعصبة التي تتمتع بأعراض فيروس الكراهية.

٢ - كراهية، موقف سياسي، وانتماء سياسي: لعمل نسق في مصطلحات يمين ويسار:

الكراهية هي ظاهرة التوجه المنظم للشخصية المنعزلة. ونظرية الكراهية هي نظرية نفسية تتعامل مع موقف وسلوك سياسي. ويمكن، لو أردنا، ان نعمم ذلك على عناصر، حركات، أحزاب، وثقافات شعوب تبحر في طريقها بناء على خارطات اصطلاحية مشتركة (برنامج عمل، أيديولوجيا)، وكذلك أن نعبر من النفسي إلى السياسي.

ولكن محظور التشويش على مستوى التجريد والتبسيط. فموقفنا يلزمنا ان نعرف عن ما وعن من نتحدث بالضبط، ومن اجل ذلك يجب علينا التفريق بفرقة واحدة. بين الحقائق والتعميمات على أناس مثل يميني أو يساري، أو على عناصر وأحزاب منظمة. أننا نتعامل مع تشخيص وليس مع الصاق المخططات. وفي الأمثلة التي أوردتها لتجسيد أعراض المرض تبرز أقوال ومصادر متطابقة مع مواقف اليمين ليس لأنني اخترتها قاصداً أو بنية سياسة ما، ولكن لأن المواقف الأساسية والاستراتيجية لليمين تتسق مع قوالب الكراهية أكثر من مواقف اليسار. وفي الواقع الإسرائيلي في الجيل الأخير فالإنسان المريض بداء الكراهية سيجد بسهولة المواقف السياسية المتسقة مع منظومة مصطلحاته في اليمين الصقر وليس في اليسار الحمامة. وهذا لا يعني بالطبع، أن كل من هو سياسيا محسوب على اليمين هو نفسيا مريض بالكراهية أو كل من ينتمي لليسار خالي من المرض.

الذين لا يرون أنفسهم كمتهمين بالكراهية بفضل كونهم واعين بمجالات الحمافة التي تعد من أعراض المرض، يمكنهم أكثر من مرة أن يراقبوا أنفسهم أن كانوا متعصبين أو العكس. ومثلاً، الجهل بالخطر القائم حقيقة من جانب العدو وما يتردد من جراء هذا الخطر: ضرورة أن نكون أقوياء، الجهل بالجوانب القبيحة "لأعدائنا" أو الجهل بالجوانب الإيجابية والتغييرات الإيجابية فيما يحدث لنا.

٢- إضافة إلى السياسيين والمفسرين: نبوة سياسية بناء على نظرية الكراهية ...

بفضل هذه النظرية حدث لي أكثر من مرة أنني بنفسني بين المفسرين السياسيين المحترفين وكأنتني طبيب حديث بين أطباء أوثان. وقد لفت نظري شخص ما ذات مرة أن هذا الطرح فيه غطرسة شخصية. بالطبع لا. المقارنة هنا لا تتعامل مع شخصية وشخصية الآخرين، بل مع استخدام الأدوات المهنية. ليس لدى أي مواهب خاصة أو مزايا أخرى. كل الفرق هو ما بين إنساني مثلي وبين طبيب في موقف فيه شخص تتناهب أزمة ويتوقف عن التنفس. الطبيب تعلم ويعلم ما يفعل ولديه أدوات يستخدمها، أما أنا فلم أتعلم وليس لدى فكرة ماذا يفعلون وكيف. في نفس هذه الحالات التي يقف فيها مفسرون سياسيون. الفرق بين من يعلم تشخيص الكراهية ومن لا يعلم هو في النظرية وفي أدوات الجراحة التي أحضرتها أمامك. والآن، إذا أردتم، فأنكم تستطيعون محاولة استخدام أدوات الجراحة تلك والتنبؤ بالأمور مثلي بدقة، وسأحكي لكم مثالا: ابرز مثال هو ما كان ابان حكم اليمين للبلاد، خاصة في السنوات العشر ما بين ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٣، قبل وبعد مؤتمر مدريد، صدق كل العالم أن عملية السلام تمضي بين إسرائيل والفلسطينيين حول مصير هذه ابلاد فالمجتمع، والصحافة، وبالطبع اليسار في إسرائيل، تتسموا المسيرة السياسية "يوما بعد يوم في عناوين كبيرة من قبيل: «الوسيط الأمريكي لم يتوقف عن الرحلات المكوكية» وكان بث الأنباء لا ينقطع، كما هو الحال اليوم إلا أن هذا الاعتقاد كان اعتقادا غير ممكنا بدرجة ما، إذا كانت نظرية الكراهية صحيحة. وطبقا لجميع المقاييس والمعطيات المتاحة بمساعدة قوالب مظاهر وأعراض المرض، فإن نظام الحكم بالدولة كان مأخوذا بأيدي أناس كانت وجهة نظرهم في النزاع تعصبية تمضي ضمن القطيع. وموقف قالب تفكيرهم لحالة "أعدائنا" تعتبرهم كيانا شريرا ويعدد وجودنا وببساطة لم يمنح ذلك فرصة لهم ليصنعوا معنا سلام.

إن المسيرة السلمية، طبقا لتسميتها، تتطلب رغبة وإنسانية، لأن فيها عنصر تنازل عن شيء ما طواعية، والذي لا يجب التنازل عنه بالحرب إذا كانت لدينا القوة الكافية. وإذا لم نرد أن نتنازل عن أي شيء فإنها لن تصبح مسيرة سلمية أو عملية سلام بل ستكون محاولة لفرض الوضع القائم على الطرف الثاني. "سلام مقابل سلام!"

الأجندة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية الجديدة

Author: Imri Tov

- Strategic Assessment, JAFFEE Center
For Strategic Studies, Tel Aviv University
April 2001 - Volume 4, NO(1)



- دورية: التقييم الاستراتيجي، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب.

المجلد (4)، العدد (1)، أبريل 2001 - الكاتب: أمري توف - إعداد: أكرم الفي.

الظروف الأولية:

تحدد قدرة إنجاز الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة زعيم حزب الليكود "أرييل شارون" لأهدافها بشكل إيجابي، وفقاً لقدرة أطراف التحالف الذي يقود الحكومة على تحقيق تفاهم حول هذه الأهداف. وهو ما لا ينفي، أن السياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة سوف تتأثر بعدد من الكوابح، يجب الأخذ بها عند وضع تقييم شامل لهذه السياسات، فالأخذ بهذه الكوابح في الحسبان، يجعل الحكومة الجديدة قادرة بشكل أفضل على تحقيق ما هو أكثر من مجرد الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الحالي. وأيضاً يجب الأخذ في الاعتبار أن العوامل الاقتصادية الخارجية القائمة على الفاعلين الدوليين الاقتصاديين تؤثر تأثيراً بالغاً على الاقتصاد الإسرائيلي، نظراً لصغر حجم هذا الاقتصاد من ناحية، وكونه قائم بالأساس على استراتيجية الصناعة الموجهة للتصدير من ناحية أخرى، مما يجعل أية تغييرات - ولو طفيفة - في السوق الرأسمالي العالمي تؤثر على اتجاهات وإمكانيات النمو به.

ومن هنا علينا أن نتناول أوضاع الاقتصاد العالمي قبل البدء في الحديث عن أجندة الحكومة الجديدة الاقتصادية.

يمر الاقتصاد الأمريكي اليوم بأزمة اقتصادية، تظهر في تراجع أسعار البورصة في نيويورك وانخفاض الطلب، وهو ما سبب صعوبات بالغة، حيث أصبح من الوارد أن تتراجع واردات السوق الأمريكي، مما سيؤثر بالسلب على صادرات الصناعات التكنولوجية الإسرائيلية، التي تعد بمثابة قاطرة النمو الاقتصادي في إسرائيل في الوقت الراهن، وهو التأثير الذي سيظهر أيضاً في صعوبة إيجاد مصادر جديدة لتمويل هذه الصناعة، وإيجاد سوق لها، وهو ما يرتبط من ناحية أخرى بانخفاض الطلب العالمي، إلا أن

ما سبق لا ينفي أن الصناعات التكنولوجية المتقدمة هي القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تظهر الإحصائيات أن هذه الصناعات استطاعت أن ترفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٢.٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٢ مليار دولار في ١٩٩٩.

إن هذه التطورات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي - الانخفاض في الطلب العام وانخفاض المبادرات الصناعية، قد تؤدي إلى تراجع عوائد الضرائب للدرجة التي قد تسبب عجزاً في المستهدف في ميزانية عام ٢٠٠١، ولعل محاولة الحفاظ على الأهداف الخاصة بالميزانية - في ظل الوضع الحالي - كما هي، عبر زيادة الضرائب سيفضي إلى تراجع نمو الاقتصاد الإسرائيلي، أكثر من هذا فإن تأثير الأزمة في الاقتصاد الأمريكي بالسلب على اقتصاديات البلدان الأخرى، على سبيل المثال، بلدان جنوب شرق آسيا وجنوب أمريكا وحتى البلدان الأوروبية، سيؤدي إجمالاً إلى انخفاض الطلب على السلع الإسرائيلية. مما ينتج عنه - كما هو متوقعاً، تراجع الصادرات، وانخفاض أسعار الصرف، بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو، بل من المحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم فيما بعد.

في حالة استمرار هذه الاتجاهات السلبية، فإنه قد يحدث - ولأول مرة خلال العقد الأخير - تراجع إجمالي رأس المال، انخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية، ومشاكل في ميزان المدفوعات. ولعل محاولة استبعاد ما تم ذكره من تطورات اقتصادية عالمية غير واضح بشكل قطعي، ولا يوجد دليل قاطع على أن سياسات الحكومة الجديدة يمكنها أن تكبح هذه الاتجاهات السلبية.

هناك عامل إضافي سيؤثر على السياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة، ألا وهو استمرار تصاعد العنف بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. فمنذ بداية انتفاضة الأقصى الفلسطينية في نهاية سبتمبر من عام ٢٠٠٠، أدى

هذا العنف إلى أحداث تدمير مباشر للاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في قطاعات البناء والتشييد والزراعة والسياحة.

إن استمرار العنف وتجاوزه الفترة الخاصة التي يستطيع الاقتصاد الإسرائيلي تحمل مخاطره فيها، فإن آثار سلبية على قطاعات أخرى في الاقتصاد الإسرائيلي قد تظهر، وقد يؤدي مستقبلاً إلى آثار بالغة على سوق المال الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، فإن السياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة سوف تتأثر بعملية العولمة والتي تؤثر حالياً بالفعل على الاقتصاد الإسرائيلي. إن تأثير هذه العملية العالمية تتعلق بقيادات الاقتصاد العالمي أو فاعليه الرئيسيين في وضع قواعد اللعبة الاقتصادية والتي تؤثر حالياً على قدرات الفعل المنفرد للاقتصاديات المحلية. وأي محاولة للفكك من هذه القواعد سيقابل على الفور برد فعل سلبي من قبل السوق العالمي، مثل خفض القدرة الاقراضية لإسرائيل وهروب رأس المال وخفض الطلب على السلع الإسرائيلية.

في النهاية، فإن السياسة الاقتصادية ستتأثر برغبات الحفاظ على مكتسبات الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، والتي تم تحقيقها على حساب زيادة نسبة البطالة وخفض الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التوتر الاجتماعي مع نمو الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي.

أسس وضع السياسة الاقتصادية:

إن النتيجة الإجمالية من الظروف والشروط التي تم ذكرها من قبل، هو أن الحكومة الإسرائيلية لديها مساحة محدودة من حرية الفعل لإحداث تغييرات هامة في الاقتصاد الإسرائيلي، وفقاً لهذا، فإن ما يمكنها ان تفعله في السنوات الأولى لها هو محاولة الحفاظ على استقرار الاقتصاد وتحجيم الآثار السلبية من التطورات الاقتصادية العالمية التي تم ذكرها في الجزء السابق.

يمكننا القول أنه من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد، فإن على الحكومة الجديدة أن تعيد تقييم سياسة الخلل في الميزان التجاري والمالي، والتي سادت في الأعوام السابقة والتي أعطت أولوية للأهداف بعيدة المدى عبر دفع ثمن اقتصادي واجتماعي باهظ في المدى القصير. هذه الأهداف -تتضمن ضبط التضخم وخفض معدل العجز في ميزانية الدولة وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية وخفض الدين الوطني- والتي تم تحقيقها على حساب زيادة نسبة البطالة والتوتر الاجتماعي وانخفاض واضح في الناتج المحلي الإجمالي.

إن الحكومة الجديدة عليها أن تتبنى حزمة من السياسات مفايرة لسياسات الحكومات السابقة على الصعيد الاقتصادي، خاصة في تلك المتعلقة بزيادة حجم العجز في ميزانية الدولة. إن من الهام توجيه مزيد من الموارد العامة والخاصة من أجل تقليل الآثار السلبية التي خلفتها الإنجازات الاقتصادية التي حققتها الحكومات

السابقة.

كذلك على الحكومة أن تعمل من أجل خفض معدلات الفائدة، بينما تتعامل بحرص مع التغيرات في أسعار الصرف، وذلك حتى لا تتحول أية آثار سلبية لخفض الفائدة إلى المستويات التي قد تسبب في انفجار التضخم. من ناحية أخرى فإنها يجب أن تحافظ على الإنجازات الاقتصادية مثل الاستثمارات في البنية الأساسية - خاصة في قطاعات المياه والمواصلات - في مواجهة فتح الاقتصاد للمنافسة العالمية، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة المحلية، واستكمال إصلاح الهيكل الضريبي.

وفي المقابل هناك ضرورة للموازنة بين الحاجات الاجتماعية المختلفة كجزء من المنظور الشامل للاقتصاد. بدون تبني منظورات متطرفة، حيث قام مؤخراً عدداً من أعضاء الكنيست بطرح برنامج له تكلفة اجتماعية مرتفعة في شكل "القطط المتوحشة"، وطرح عدم الانضمام للحكومة الائتلافية بدون الموافقة عليه، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية جمة على الاقتصاد الكلي.

إن الرؤية الشاملة للاقتصاد يجب أن توازن بين الحاجات المختلفة للمجتمع، متضمنة الأمن والتعليم والصحة والبنية الأساسية.

هيئة للتقييم الشامل:

من الهام الإشارة هنا إلى عدم وجود مؤسسة أو هيئة قادرة على وضع تقييمات شاملة لقدرات إسرائيل وحاجاتها وأهدافها وأولوياتها.

إن تقييمات الحكومة الاقتصادية، والتي ظهرت في تقاريرها في طرحها لميزانية الدولة المفروضة، يتم عبر بلورتها وزارة المالية، كما إن التقييمات الأمنية تضعها مؤسسة الدفاع.

ومن هنا أ طرح ضرورة تأسيس هيئة اقتصادية يكون دورها الاساسي هو تقييم الأهداف القومية. هذه الهيئة يجب أن تكون جزء من مكتب رئيس الوزراء؛ مثل مكتب الإدارة والميزانية في الولايات المتحدة، والتي تضع تقارير للرئيس الأمريكي وتعد جزءاً من البيت الأبيض. هذه الهيئة ستقوم بقياس الحاجات في قطاعات الاقتصاد والأمن والتعليم والصحة والبنية الأساسية، مما يجعل قيادات الحكومة قادرة على فهم الوضع القائم إلى جانب فهم الإدارات المحلية لما ينبغي عليهم أن يقدموه.

الاقتصاد والأمن في إسرائيل:

إن التحولات الراهنة في كثافة الصراع بين إسرائيل والبيئة الجغرافية - السياسية المحيطة بها، تجعل من الضروري إعطاء أولوية للإعداد من أجل استمرار الصراع مع الفلسطينيين وإمكانية تصعيد العنف إلى صراع شامل في المنطقة. وهو ما يقوم على افتراض أن السلطة الفلسطينية ترغب في التصعيد، على أمل أن تكثيف العنف سيحقق خسائر في الحياة والاقتصاد الإسرائيلي، مما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى الرد وبالتالي تصويرها عالمياً على أنها دولة غير إنسانية، إن تقييم السلطة

الفلسطينية قائم على أن أي رد فعل إسرائيلي سيؤدي إلى مزيد من الدعم العالمي لموقفها، وبالتالي يجعل من الصعوبة على الحكومات العربية معارضة ممارسات السلطة الفلسطينية، ومما يدفع المجتمع الدولي للتدخل لفرض حل على إسرائيل.

إن وضع ميزانية لتغطية احتمالات استمرار العنف الفلسطيني يجب أن يوضع في الاعتبار عند وضع الحكومة الإسرائيلية لخطتها الاقتصادية، وهو ما يعنى بشكل أكثر بساطة إلى زيادة الموارد، وهناك إجابتين، وهما إما القيام بتحويل في سياسة تمويل مؤسسات الدفاع، وتحويل الجزء الأعظم منها إلى حاجات الدفاع بغض النظر على الحاجات الأخرى لهذه المؤسسات، أو محاولة جلب مساعدات خارجية، وفي الحالتين على الميزانية أن تتغير لموائمة الحاجات الدفاعية المتزايدة بدون إحداث اختلالات جوهرية، إلا أن الإجابة الأفضل لها هو بالنظر للمساعدات الأمريكية وصناعة السلاح الإسرائيلي.

المساعدات الأمريكية:

إن نقطة البداية في مناقشة ما إذا كانت هذه المساعدات التي يتم أخذها من الولايات المتحدة أداة هامة في أجهزة الأمن الإسرائيلية وتساهم في تقوية جيش الدفاع الإسرائيلي والحفاظ على تفوقها الكيفي أم لا.

في هذا الإطار، من الواضح أن إسرائيل تعتمد على المساعدات العسكرية الأمريكية بشكل جوهري. لدعم الصناعات العسكرية المحلية الإسرائيلية من خلال زيادة مكتسبات المنتجات الإسرائيلية من الأسلحة مرتفعة المحتوى التكنولوجي. كما تستخدم المساعدات الأمريكية لتعظيم الإمكانات في المنتجات من الأسلحة منخفضة المحتوى التكنولوجي، بالإضافة إلى المشتريات من المنتجات منخفضة المحتوى التكنولوجي (على سبيل المثال: الملابس العسكرية و البنادق الخفيفة، الخ).

في كل الحالات فإن الجهود الواجب القيام بها لخفض النفقات النثرية الخاصة بالدفاع، عليها ألا تسير في اتجاه خفض المساعدات الأمريكية على قاعدة الافتراض الخاطئ القائم على أن القيام بمثل هذا الأمر سيشجع مشتريات الدفاع المحلية من الصناعات الإسرائيلية منخفضة المحتوى التكنولوجي. إن هذا الافتراض خاطئ نتيجة لعدة اعتبارات خاصة بالاقتصاد الكلي، حيث أن هناك خلل في الاقتصاد الإسرائيلي قائم على عدم قدرة الدولة على تغطية نفقاتها بدون مستوى معين من المساعدات الأجنبية الذي يجب المحافظة عليه.

صناعات الأسلحة الإسرائيلية:

تعمل صناعات السلاح الإسرائيلية في ظل شروط سوق غير موائمة، وذلك نتيجة احتدام المنافسة في السوق العالمي لمبيعات السلاح. فكل من الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي تحقق أرباح عبر الدعم السياسي الذي يتم تقديمه عبر حكوماتها، هذا الدعم التي لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية تقديمه

لصناعاتها. إن صعود هذين التكتلين في صناعة السلاح خفض من قدرة الصناعات الإسرائيلية على المنافسة.

كنتيجة لما سبق، فإنه من الواجب طرح الاسئلة التالية في وقت قريب، ألا وهي هل يمكن لصناعات الأسلحة الإسرائيلية أن تستمر في العمل بشكل مستقل، وتركها بمفردها تواجه أزمات وقيود سوق السلاح العالمي الحالية، أم أنه من الضروري أن تندمج في كتل أضخم منها في السوق العالمي؟ في هذا الإطار، فإنه يصبح من الهام مناقشة السؤال الحساس وهو إمكانية مساهمة رأس المال الأجنبي في صناعة السلاح الإسرائيلية بدون أن يؤثر هذا بالسلب على المصالح الأمنية لإسرائيل.

هذه القضية التي تتضمن معاملات اقتصادية واجتماعية وصناعية وأمنية، تحتاج أن تقيم عبر هيئة التقييم الشامل، التي طرحتها من قبل في هذا المقال.

لو أن النقاش حول هذه القضية أثمر عن تبني المنظور الذي يدعو إلى اندماج صناعات السلاح الإسرائيلية داخل أحد التكتلات العالمية، فإن الأفضلية يجب أن تكون للبديل الأمريكي، بالنظر للدور الجوهري للمساعدات الأمريكية لإسرائيل، مع الأخذ في الاعتبار عدم جور هذا على إمكانات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

استنتاجات:

إن الحقائق الاقتصادية والعسكرية توجب على الحكومة الإسرائيلية الجديدة اتخاذ العديد من الإجراءات:

١ - إبطاء معدل خفض عجز ميزانية الدولة، وفي نفس الوقت العمل على خفض معدلات الفائدة بشكل قائم على القدرة على التحكم فيها والحساسية لأي متغيرات من قبله تؤثر بالسلب على الاقتصاد.

٢ - تبني حزمة من الأهداف الاجتماعية، مع تحديد فاق زمنية محددة لإنجازها.

٣ - تأسيس هيئة للتقييم الشامل والتي سيكون من دورها التعامل تتعامل مع النقاط المشتركة بين السياسي والاقتصادي والأمني، ودور هذه الهيئة هو محاولة إنجاز نوع من التكامل بين السياسات.

٤ - زيادة ميزانية الدفاع مع إعادة تقييم حاجات الأمن الإسرائيلي في إطار الحقائق المتغيرة في الوقت الراهن.

٥ - التأكيد على التعاون مع الولايات المتحدة، والحفاظ على معدل المساعدات الأمريكية الحالية، وتقييم إمكانية السماح للملكية الأجنبية للصناعات الإسرائيلية للسلاح.

في النهاية، فإن إنجاز هذه الأهداف في إطار الميزانية المحدودة للدولة، يستدعي تعاون واسع بين القطاعات التجارية والحكومية. فإن ملكية وتمويل وتسيير عرض الخدمات العامة من خلال العناصر التجارية يمكن أن يكون بداية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والأمنية الإسرائيلية، بدون الخروج عن الإطار المحدد للميزانية.

إن الإستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية سوف تعمل - في هذه الحالة - من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل.

تجميد المستوطنات في مقابل "النمو الطبيعي"

محاضرة ألقاها جيو فري أرونسون أمام نادي الصحافة الوطني في الأول من يونيو ٢٠٠١

إعداد: زينب بهجت

ضمان سيطرة إسرائيل على المنطقة الواقعة إلى غرب نهر الأردن. وبالنسبة للاستيطان الإسرائيلي المدني، المنتشر في أرجاء المناطق المحتلة، فهو ضروري من أجل تحقيق هذه السيطرة - كما فسر ذلك موشيه دايان ذات مرة. دايان، كان وسوف يبقى، هو الإسرائيلي صاحب المسؤولية الأولى عن وضع الإطار الأساسي للاستيطان والاحتلال الموجود بشكل ما حتى يومنا هذا. قال دايان وقتها "إن هذه المستوطنات مهمة، ليس لأنها يمكن أن تضمن الأمن أكثر من الجيش، بل لأنه بدونها، لن يتمكن من الاحتفاظ بالجيش في تلك المناطق. بدون تلك المستوطنات سيكون جيش الدفاع الإسرائيلي "جيشاً أجنبياً" يحكم "شعباً أجنبياً"، بدلاً من جيش يدافع عن حق مواطنيه في العيش على أرضهم في سلام وأمن.

ظهرت نسخة حديثة من وجهة النظر هذه مؤخراً في تصريحات آريئيل شارون - رئيس وزراء إسرائيل الحالي، ذلك عندما قال إنه لولا وجود المستوطنات في الضفة الغربية لغادر الجيش المكان منذ زمن بعيد. جزء من ذلك يعود إلى أن نظام الحكم في إسرائيل لن يستمر في تأييد إرسال أبنائه وبناته إلى مناطق تبعد عن مناطق السيادة الإسرائيلية. لقد رأينا في لبنان كيف اضطر الجيش الإسرائيلي للانسحاب بعد احتلال دام ١٨ عاماً، وجانب من ذلك يعود إلى أن الجيش فقد أرواحاً عديدة بين صفوفه. وقد أفرز هذا في المقابل موجة سياسية في إسرائيل ترفض الاستمرار في الإرسال المستمر لأبناء وبنات إسرائيل عبر الحدود.

وإذا ما سلمنا بالأهمية العظمى التي اكتسبتها المستوطنات عبر السنين، فإنه لا داعي للدهشة الكبيرة عندما نعلم أن المطالب الفلسطينية المستمرة منذ عشر سنوات والتي تنادي بوضع إطار دبلوماسي يدعو إسرائيل لتجميد مستوطناتها كمقدمة لإخلائها كانت تقف وراءها لإجبار إسرائيل على الإخلاء، ليس إخلاء المستوطنات وحسب، بل وإخلاء المناطق

السبب في حضوري هنا اليوم هو أن موضوع المستوطنات عاد ليتصدر عناوين الصحف مرة أخرى، ولقد دأبت علي الكتابة في هذا الشأن كل شهرين على مدى العشر سنوات الماضية. فأتساءل عملية أو سلو ساد اعتقاد بأن تجميد المستوطنات كان أمراً ساري المفعول، ولم تفلح أية معلومات جمعتها أو عرضتها في تغيير هذا الاعتقاد التقليدي. لكن موضوع المستوطنات عاود الزحف اليوم ليتصدر صفحات الجرائد، وها أنا هنا اليوم لأعطيك بعض اللوحات عما يعينه كل ما يجري في الوقت الحالي.

المستوطنات، في نظري، هي أبلغ تعبير عن سياسة إسرائيل التي تدعوها "فرض الحقائق على أرض الواقع". هذه المستوطنات - دائمة الاتساع - أقيمت على أرض يزعم الفلسطينيون أنها أرضهم. وعلى مدى الشهور الماضية أصبحت هذه المستوطنات ونقاط الجيش المقامة عليها بؤراً لاشتعال المعارك المميتة التي تعرضونها أنتم كصحفيين، ونقرأ نحن عن اندلاعها في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإن لم يكن الإسرائيليون والفلسطينيون قد اتفقوا على أي شيء من قبل، فقد اتفقوا على أمر واحد، وهو أمر هذه المستوطنات ومعارضة الفلسطينيين لها، وهذه المسألة تجسد قلب الصراع، وتعبير عن التسابق المستمر للفوز بالسيطرة على الأرض الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط الذي تدور رحاه منذ أكثر من قرن.

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن المستوطنات هي أشد ما يمكن التعبير به من الناحية العاطفية والعملية عن الثورة الصهيونية القديمة التي قامت في فلسطين منذ قرن مضى، وهي أبلغ مثال يمكن البرهنة به على الحركة الوطنية اليهودية. وفي الأراضي المحتلة - المقصود بها هنا الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان، اقترنت هذه الضرورة العقائدية التاريخية باستراتيجية عسكرية غرضها

المتنازع عليها من الجيش الإسرائيلي، وهذه المناطق هي التي لا تزال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تراها ضرورية لمفهومها الأمني الإقليمي.

ولم يصبح الطريق مفتوحاً أمام إعلان مبادئ أوسلو إلا عندما أسقط عرفات في ١٩٩٣ - أثناء اجتماعات أوسلو السرية، موضوع المستوطنات والمطلب القاضي بتجميدها من أجندته. ولئن كان منكم حاضراً تلك الفترة، ربما تتذكرون أن واحدة من بين العقبات الرئيسية التي كانت تحول دون تحقيق أي تقدم في الفترة التي سبقت أوسلو - أثناء ما كان يطلق عليه محادثات واشنطن - هي أن الوفد الفلسطيني، الذي ترأسه آنذاك حيدر عبد الشافي القادم من غزة، كان يطالب بأن المحادثات لا بد أن تبدأ على أساس أن تتفهم إسرائيل مسألة تجميد المستوطنات حتي تلتزم بها. وكان هذا المطلب الفلسطيني سبباً من أسباب عدم إحراز أي شيء في تلك المحادثات.

أما هذا العام، فنحن نشهد فشل محادثات الوضع النهائي التي جرت آخر جلساتها في طابا أوائل هذا العام. ورأينا كذلك الهزيمة التي منى بها إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي علي يد آريئيل شارون، والثورة التي أشعلها الفلسطينيون ضد إسرائيل أواخر أكتوبر الماضي في الأراضي المحتلة. هذه العوامل الثلاثة اجتمعت وشكلت فراغاً سياسياً القصد منه جزئياً معالجة قضية تجميد المستوطنات، وهكذا خرجت خطة السلام التي اقترحتها مصر والأردن، وتقرير لجنة جورج ميتشل وقد وضعها مسألة وقف التوسع الاستيطاني في قلب اقتراحاتهما من أجل إعادة الاستقرار إلى الوضع المتدهور بين إسرائيل والفلسطينيين. ولطالما حظيت الجهود الرامية للفوز بموافقة إسرائيل علي تجميد نمو مناطقها في الأراضي المحتلة بتاريخ دبلوماسي لا غبار عليه. فقد حاول رؤساء أمريكا، ابتداء من جيمي كارتر، مع اختلاف درجة الالتزام، أن يتملق، أو يقنع، أو يهدد قادة إسرائيل كي يجمدوا المستوطنات غير أن هذه الجهود باءت جميعها بالفشل.

فقد اعتقد جيمي كارتر أنه فاز بالالتزام رئيس وزراء إسرائيل وقتها مناحم بييجين بتجميد المستوطنات أثناء محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني الذي تم وضع تصور له في كامب ديفيد سبتمبر ١٩٧٨. غير أن بييجين كان متأهباً لتجميد المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر وحسب، وهذا ما أعلنه بعد عودته من كامب ديفيد، كما أنه نسي أن يبلغ كارتر بأنه أثناء تلك الفترة ستمضي إسرائيل قدماً في زيادة سمك المستوطنات القائمة. وفي ذلك الوقت لم يتجاوز عدد سكان كل المستوطنات الواقعة وراء الخط الأخضر ٥٠,٠٠٠ نسمة.

وفي عام ١٩٩٢، اتفق جورج بوش الأب ورئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب وقتها حديثاً اسحق رابين، في كيني بانكهورت، على تجميد آخر للمستوطنات استثنى منه ساعاتها ما سمي "بالنمو الطبيعي" للمستوطنات وفي إسرائيل، دافع رابين عن نفسه أمام انتقادات اليمين لموافقة علي التجميد، وقال بشيء من السخط "هل الاستمرار في بناء إحدى عشرة ألف مستوطنة يسمى تجميد؟ لست أدري ما إذا كان جورج بوش

سيقبل بهذا أم لا، لكنه يعلم أن هذا سيحدث". في تلك الآونة، كان يعيش نحو ربع مليون نسمة فيما وراء الخط الأخضر.

أما اليوم، وبعد مرور ٢٧ عاماً منذ عام ١٩٦٧، يعيش نحو ٤٠٠,٠٠٠ إسرائيلي في الأراضي المحتلة موزعين علي ٢٠٠ مدينة وحي وقرية تم بناؤها عمداً في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، عكس أراض، لا بد أن ننسى، أن الفلسطينيين يرونها أرثاً مستحقاً لهم.

إذن لا بد أن نفخر للفلسطينيين الذين عانوا من تضاعف عدد سكان إسرائيل خلال عشر سنوات تقريبا، في فترة وصفها المراقبون بأنها فترة "سلام"، نفخر لهم تساؤلاتهم بشأن نوايا إسرائيل وحسب، بل بشأن نوايا قيادتهم السياسية هي الأخرى.

ولا بد للفلسطينيين الذين يطالبون بهذا التجميد أن يضعوا في اعتبارهم المثل القائل "أحذر ما تتمناه، فقد يتحول إلى حقيقة". فقد تفاجأت القيادة الفلسطينية وخبرائها بإعادة ترديد قضية التجميد في الوسط الدبلوماسي الدولي، وهم علي استعداد لمهاجمة إسرائيل في حال رفضها التسليم بهذه المسألة أكثر من استعدادهم لدراسة كيفية تنفيذها على أرض الواقع، وتحديد ما يجب أن تشتمل عليه، وكيف سيتم إخضاعها للمراقبة، وما هي الجزاءات التي سيتم توقيعها في حالة التعديات.

أما وزير الخارجية الإسرائيلي، من الناحية الأخرى، فهو يبحث في قاموس مفرداته الواسع عن صيغة ترضى كل الأطراف مع الاحتفاظ لرئيس وزراء إسرائيل برغبته في إقامة مزيد من المستوطنات علي أرض الواقع وإذا فكرت إسرائيل - وهو الأمر المستبعد - في مسألة تجميد المستوطنات، فإن المفاوضات النهائية التي ستعقد من أجل تحديد المضمون العملي للتجميد، ستؤدي إلى تجميد المستوطنات، لكنه تجميد سيحفظ - مثله مثل سابقه - امتياز إسرائيل الاستيطاني سليماً دون أن يصاب بأذى.

لماذا إذن أصبح موضوع التجميد فجأة موضوعاً حيوياً لا بد من طرحه علي مائدة التفاوض؟ السبب الأول، وكما أشرت من قبل، هو خلق فراغ سياسي. فكل جانب مدفوع بأغراضه يحاول أن يفعل ما أدعوه "تحديد شكل مائدة التفاوض". كل جانب يريد فرض سيطرته علي الإطار العام الذي ستدور فيه المحادثات.

لقد دأب الإسرائيليون علي مر التاريخ علي رفض الانصياع لأية قيود خارجية تتعلق بتوسعهم الاستيطاني. أما الفلسطينيون، من ناحية أخرى، فقد حاولوا بإصرار لكن دون جدوى أن يفرضوا مطلبهم علي المفاوضات الدبلوماسية - والآن، ومع فشل، أو وفاة عملية أوسلو كما تبين لنا، ومع التغيير في الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، وجد الفلسطينيون فرصة أخرى سانحة في شكل تقرير ميتشل. وقد وضعت لجنة ميتشل في تقريرها ما يمكن لاي مراقب قضى فترة من الوقت في المناطق المحتلة على مر السنين أن يقوله، وهو أن الفلسطينيين الموجودين في تلك المناطق ينظرون خارج نوافذ منازلهم فيرون اتساعاً متزايداً، ليس في عدد المدنيين

الإسرائيليين فحسب، بل وفي عدد المدنيين الإسرائيليين الذين يحتاجون إلى حماية جيش الدفاع الإسرائيلي ويحتاجون إلى طرق ينقلهم إلى داخل وخارج إسرائيل، وإلى تحسين البنية التحتية، كخدمات المياه والكهرباء وغيرها. هذه التطورات كثيراً ما تحدث في إطار يضمن لإسرائيل الحصول على مكسب يتساوى مع الخسارة. فإسرائيل عندما تزيد مساحة الأراضي المتاحة لبناء المستوطنات وتشق فيها الطرق، وما إلى غير ذلك، فإن تلك الأراضي ذاتها ستكون محرمة على الفلسطينيين. وهذه الحقيقة بالنسبة لمعظم الفلسطينيين أهم وأشد أثراً من أية مباحثات أو مفاوضات تم أجراؤها أو سوف يتم.

وقد أسهمت وجهة النظر هذه الشائعة لدى الفلسطينيين في بلورة مطلبهم القاضي باتخاذ خطوات ملموسة إزاء المستوطنات. منهم من يرغب في أن يتوقف الزخم الاستيطاني، ولكن التوقف، مرة أخرى، لن يكفي هؤلاء الناس.

ويرتبط طلب الفلسطينيين تجميد المستوطنات ارتباطاً وثيقاً باعتقادهم أن التجميد سيكون مؤشراً يدل على استعداد إسرائيل لإخلاء مستوطناتهم. هذا التوقع هو النص الضمني الذي يخبأ وراء ستار طلب تجميد الاستيطان، وهو نفس النص الذي أشار إليه تقرير ميتشل عندما ألمح إلى أن إسرائيل لا بد أن تفكر فيما إذا كانت مصالحها الأمنية تحظى بالحماية من جراء احتفاظها بمواقع معينة أصبحت نقاطاً للصراع والمواجهات العنيفة.

هذه الصيغ، التي وضعت في تقرير ميتشل مجبرة عالية، هي في الحقيقة تسوية الغرض منها استرضاء بعض أطراف اللجنة الذين يؤيدون إطلاق دعوة صريحة لإخلاء مستوطنات معينة. غير أن لجنة ميتشل أجمعت على أن تقريرها لا بد ألا يتعامل مع الموقف بصورة فردية ومع ذلك، كان هناك إيمان راسخ لدى بعض أعضائها بضرورة السؤال الذي لم يسأله كثيرون حتى الآن وهو ما معني تجميد المستوطنات، كيف يمكنك أن توقف، أو تجمد مجتمعا قوامه ٥٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً، إذا وضعنا مستوطنات القدس الشرقية والضفة الغربية معاً؟ وبلغ عدد سكان المستوطنات حالياً ٤٠٠,٠٠٠ نسمة. ولم يسبق تحت أية ظروف أن تم تجميد نحو أكثر من ٢٠٠ مجتمع، ماذا يعني ذلك؟ هل يعني ذلك أن نتوقف ببساطة عن صب الخرسانة، أو نتوقف ببساطة عن إضافة الأراضي لبناء مستوطنات جديدة؟ هل يعني هذا أن من يملكون شققاً قد يتمكنوا، أو لا يتمكنوا من بيع شققهم؟ هل سيتم منعهم من إضافة غرفة بمنازلهم؟ هل يعني هذا أن حزمة المعونة التي تقدمها إسرائيل لسوق إسكان المستوطنات، والتي تجعلها تتقدم على سوق الإسكان داخل إسرائيل، سوف يتم سحبها؟ هل يعني هذا إلغاء التمييز الإيجابي الموجود في النظام الضريبي لإسرائيل والذي يشجع على شراء المنازل في المستوطنات؟ هل يعني هذا أن تحسينات الطرق لن تتم، هل يعني هذا أن مكتب البريد لن يضيف المزيد من صناديق البريد في المستوطنات؟ ما مدى مطاطية المعايير التي يطالبون بها من أجل تجميد المستوطنات؟ من سيشرف على مراقبة هذه العملية التي قد تحمل قدراً من التطفل وفقاً للإطار الذي ستوضع فيه؟ وإذا أراد المطالبون بالتجميد توسيع

هذه العملية، سيكون لزاماً عليهم أن يضعوا عدة مراقبين في كل شارع. إذن كيف سيتم مراقبة العملية، وما هي الجزاءات التي سيتم توقيعها في حال تجاوز القواعد المنظمة لسير العملية؟

لقد رأينا في أوائل التسعينيات، حيث أثير وقتها موضوع ضمان القرض، كيف أن التزام الولايات المتحدة بخفض ضمانات القروض الممنوحة لإسرائيل بمقدار يتساوى مع نفقاتها غير الأمنية في المستوطنات قد تحول إلى مسألة سياسية بحتة. وإذا أُلقيت نظرة على الأرقام، ستري أن الجزاءات الموقعة على إسرائيل انخفضت شيئاً فشيئاً لاتساع برنامجها الاستيطاني. لم يكن هذا الخفض نتيجة لفرض إسرائيل أمراً واقعاً فحسب، بل لأن الأمر كان قد تحول إلى عملية سياسية هادئة حاولت أطرافها في لحظة من اللحظات أن تخفف حدتها. إذن وضع برنامج لمراقبة التجميد سيكون أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد والتطفل أيضاً. وتلك مسألة لا بد أن أذكركم أن إسرائيل بحاجة للتفاوض بشأنها، ومن السهل إدراك أن هذه المفاوضات قد تستغرق شهوراً طوال، وقد تصبح بؤرة التركيز الدبلوماسي بين الطرفين.

هناك مسألة أخرى ظهرت في الأسابيع الأخيرة تتعلق بهذا الأمر، وهي مسألة معدل الوحدات الشاغرة في المستوطنات، هناك من ألمح إلى وجود وحدات تكفي ثلاث أو أربع وحدات قادمة، جزء من هذا الأمر صحيح، لكن الجزء الآخر يمثل وجهة نظر سياسية تسعى للدعاية إلى أجندة سياسية بدلا من التفكير فيما يجري على أرض الواقع.

أي مجتمع سكني في العالم لا بد أن يحتفظ بوحدات سكنية شاغرة. فالمجتمعات السكنية تشبه الحيوانات النشطة التي إذا أرادت أن تتكاثر وتتوسع وهي تتمتع بالصحة، فلا بد أن تجد مكاناً لذلك. وجدير بالذكر أن احتياطياً دائماً يقدر بـ ٢٠٪ من العدد الإجمالي للوحدات الشاغرة كان موجوداً في الضفة الغربية على مدى السنوات العشر الماضية.

وليس غريباً أن توجد وحدات سكنية شاغرة في المجتمعات النامية وقد ترتفع نسبتها أحياناً، ففي قطاع غزة مثلاً يوجد نحو ٢٢٪ من إجمالي المخزون الإسكاني شاغراً. قد يشير هذا الأمر إلى أن هذه المناطق لا تحظى بشعبية، لكن لا بد من القول إن عدد المستوطنين في قطاع غزة، دون غيرها من الأماكن قد تزايد في السنوات العشر الماضية من ٥٥٠٠ إلى نحو ٧٥٠٠ نسمة.

إذن لا يمكن القول بأنك سوف تستفد وحدتك الشاغرة إلى أن يأتي يوم وتنتهي فيه، ثم تبدأ في البناء مرة أخرى. لكنها مجرد محاولة الغرض منها الفوز بجدل سياسي، أي فرض تجميد الاستيطان وقد يجرفنا هذا الجدل إلى الاعتراف بأن معيارنا في تحديد الحاجة إلى بناء المستوطنات هو طلب السوق. وهذا الأمر يشكل منزلقاً خطراً بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين أيضاً. فمجرد الاعتراف بأن الإطار العام للعملية هو إطار بيروقراطي بحت ولا يمت إلى أي مبدأ بصله، والمبدأ في هذه الحالة هو ضرورة ألا يتم نقل المدنيين الإسرائيليين بعيداً عن حدود إسرائيل السيادية، ستكون بذلك دخلت معركة اعتقد أن من سيفوز بها هم أنصار المستوطنات

فحسب. أما سوق الإسكان الإسرائيلي اليوم فهو يعاني من حالة ركود عام. أي أن الإسكان لم يعد صناعة في إسرائيل وبالتالي يسرى القول على إسكان المستوطنات. هناك أمر آخر، هو أن الانتفاضة، مع تركيزها على المستوطنات والطرق المؤدية لها، قد غيرت الوضع تماماً بالنسبة للمستوطنين والإسرائيليين الراغبين في عبور الخط الأخضر الذين إذا حالوا التظاهر بأن هذه المناطق ليست جزءاً من دولة إسرائيل، أفاقوا سريعاً كلما رأوا أبناءهم مضطرين للذهاب إلى مدارسهم في حافلات مسلحة. أو كلما أطلق الرصاص على أصدقائهم في ذهابهم وإياهم من العمل، أو كلما تعطلت ثلاجاتهم ولم يجدوا من يصلحها لأن العامل يخاف العبور من تلك الطرق، أو عندما اضطروا إلى تغيير مكان إقامة حفل زفاف، لأنهم إذا أقاموه داخل المستوطنة فلن يحضره أصدقائهم من داخل إسرائيل.

هذا العامل الجديد الذي لم يفكر فيه أحد منذ عام ١٩٦٧ أصبح عاملاً مؤثراً وأعتقد ستلاحظون ذلك أثناء شهور الصيف عندما يبدأ الإسرائيليون في التحرك من وإلى تلك المناطق قبل بداية السنة الدراسية، عندما يقرر أولئك الانتقال إلى وسط آخر أكثر أمناً خارج المستوطنات عندما يبدأ أبناءهم عامهم الدراسي الجديد داخل إسرائيل.

حدث هذا بالفعل في غزة العام الحالي. ففي غزة هناك مستوطنتين أو ثلاث يقيم بها حالياً أقل من عشر عائلات، وذلك طبقاً لما أوردته تقارير صحفية إسرائيلية، إحداها هي كفر داروم التي كانت ولا تزال بؤرة للمواجهات العنيفة.

والمستوطنة الثانية هي نيتسانيت التي تشهد الآن بناء منازل جديدة، ومع ذلك يعيش بها أقل من عشر عائلات. إذن التجميد في هذه المناطق - كمقدمة للإخلاء - سيكون له أثر عملي مباشر ولم تكن لجنة ميتشل بمفردها عندما فكرت في المعايير الخاصة بتحديد معنى تجميد الاستيطان. فالفلسطينيون بدأوا مؤخراً في التمعن في تفاصيل ذلك الذي يطالبون به وكلما تمعنوا، أدركوا أن الصراع سيكون طويلاً وبالغ الصعوبة والتعقد كي يقتصصوا في النهاية أي شيء من إسرائيل يساعد في فرض قيود خارجية مفيدة على توسيع المستوطنات.

وهذا سوف يشير، كما قلت آنفاً، إلى نجاح الفلسطينيين وقدرتهم على تحديد شكل مائدة التفاوض. وتحديد القواعد التي ستعمل في إطارها الدبلوماسية فيما بعد أوصلو، وفيما بعد أيهود باراك.

سوف أنهى حديثي بمناقشة سياسة الولايات المتحدة بهذا الشأن. يبدو من الواضح أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لفرض قيود على التوسع الاستيطاني، كما كانت دائماً، دون طائل أو جدوى حتى في أفضل صورها. بل أننا شهدنا أثناء فترة إدارة كلينتون إظهار الولايات المتحدة رسمياً دعمها للنمو الطبيعي للمستوطنات وكانت هذه هي المرة الأولى، والوحيدة منذ عام ١٩٦٧ التي تقوم فيها الإدارة الأمريكية علانية بإنكار التزامها التاريخي بحقيقة أن الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق أخرى هي مناطق محتلة لا حق لإسرائيل فيها بالاستيطان.

أما فكرة النمو الطبيعي فقد جاءت وليدة مخاض دبلوماسي

حدث في أعقاب اتفاق جورج بوش الأب واسحق رابين في أغسطس ١٩٩٢ على تمكين إسرائيل من استكمال بناء أكثر من ١٠٠٠٠ وحدة استيطانية ورثها رابين من سلفه اسحق شامير. وسمحت شروط ذلك الاتفاق باستكمال تلك الوحدات التي وسعت المستوطنات بمقدار ٤٠,٠٠٠ نسمة، وتم تطبيق مسألة التجميد على ٧٠٠٠ وحدة سكنية على الورق وعندما عاد اسحق رابين إلى إسرائيل قال "ما يحدث ليس تجميداً" فأنا أقوم ببناء ١٠,٠٠٠ وحدة". التوسع الاستيطاني الذي شهدته فترة أوصلو لم يكن مسبقاً بالنسبة لعدد المستوطنين الذين عاشوا بالفعل عبر الخط الأخضر.

وهكذا فإن الوحدات التي يتم تجميدها على الورق لم تصبح مجمدة بعد ذلك. وهذا الأمر يتسق وفكرة النمو الطبيعي، لأن فكرة النمو الطبيعي لا تعني شيئاً على الإطلاق، فمنذ كانت مجرد مسمى، أو حيلة كما شرحها لي أحد الدبلوماسيين الأمريكيين مؤخراً. ومع اقتحام فكرة تجميد المستوطنات الساحة الدولية مرة أخرى، لا توجد مؤشرات على أن الإدارة الأمريكية على استعداد لأن تدفع إسرائيل للمضي قدماً في التفكير جدياً في فرض قيود خارجية عملية مفيدة على توسيع المستوطنات.

مشروع توسيع المستوطنات هو مشروع قومي إسرائيلي أولاً وأخيراً وليست هناك حاجة تدعو الحزب الحاكم إلى التعريف بذلك. توسيع المستوطنات أمر لا يتعلق بالسياسة وحسب، بل وباقتصاديات السوق، وبالموقف السياسي، والأمني عموماً وما إلى غير ذلك. إذن ليس ثمة علاقة ترابطية بين حكومة العمل مثلاً و"تقليل عدد المستوطنات" رغم أن هذا الشعار السياسي هو ما ظهر في العقد الماضي. وفي مقابلة يظهر شعار آخر وهو أن حكومة الليكود تميل إلى بناء مزيد من المستوطنات وليس ثمة علاقة ترابطية حقيقية تعكسها الأرقام. هناك علاقة ترابطية إذا قلنا أن حكومات العمل تبني في صمت، وأن حكومات الليكود تبني في ضوضاء.

سمعنا كثيراً عن أن حزب العمل يعلن عادة عن بناء مستوطنة ثم يبني عشرة، وأن حزب الليكود يعلن عن بناء عشرة ثم يبني واحدة. وأعتقد أننا إذا ألقينا نظرة على أفعال حكومة شارون على مدى الشهور القليلة الماضية، سنجد وزير الإسكان والتعمير شارانسكي يعلن أنه وافق على مناقصات أجريت لاقامة ٨٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنتي معاليه أدوميم وألفي ميناشي ولم يؤد ذلك سوى لإشغال الغضب.

هذه المناقصات هي ذاتها التي أعلن عنها في شهر إبريل الماضي. كل ما في الأمر هو أن شارانسكي لم يستطع أن يحفظ لسانه داخل فمه لأنه مضطر للرد على تساؤلات أنصاره.

استئلة وإجابات:

سؤال: أليس تجميد المستوطنات يعد مسألة حيوية لوقف العنف والعودة إلى المفاوضات؟

جيوفري أرونسون: من وجهة النظر الفلسطينية، هناك توقع واضح لدى الفلسطينيين بأن ثورتهم ضد إسرائيل ستجد لها رداً ملموساً. كما أن هناك اعتقاد يسود بينهم يقضي بأن الإعلان عن بدء التعاون الأمني بين الطرفين، والإعلان عن

إعادة محادثات الوضع النهائي لن يكونا كافيين لإقناع الفلسطينيين الذين تأثرت حياتهم اليومية جراء فرض الحقائق على أرض الواقع.

إذن من هذا المنطلق، نجد أن مسألة تجميد المستوطنات قد تصدرت بوضوح أولويات الفلسطينيين، وبالتالي لم يكن لدى القيادة الفلسطينية خيارا سوى المطالبة بها. لكن تبقى درجة التزامهم بهذا المطلب غير معروفة. ويشير سجل التاريخ إلى أن الفلسطينيين لم يفلحوا أبدا في فرض هذا المطلب على العملية الدبلوماسية.

أما بالنسبة للإسرائيليين، فاستطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى أن الإسرائيليين يرحبون بالتجميد. كل ما يطلبونه هو وقف إطلاق النار فهم يرغبون في الذهاب إلى السوق التجاري دون الخوف من أن انفجر بهم وهم على استعداد للتفكير جديا في مسألة التجميد.

لكن وجهة النظر الشعبية هذه في إسرائيل طالما قوبلت بالفرض ومعارضة النخبة السياسية في إسرائيل، لأن النخبة تدرك أن المطلب الفلسطيني ليس مجرد خطوة تكتيكية فحسب، بل هو تعبير عن نية فلسطينية تسعى لاثبات توازن القوى الدبلوماسي والنخبة الإسرائيلية لن تسمح بهذا التنازل حتى وإن ساندته الرأي العام الإسرائيلي إلى حد ما.

سؤال: اليس الأزمة الراهنة عنيفة لدرجة تستلزم الخروج عن التقليد المتبع، وهو الاستمرار في الاستيطان، مهما تكن النتائج؟

جيو فري أرونسون: من لديه سلطة الخروج عن التقليد، وأنا لا أرى خروجاً، إلا إذا حدث شئ من قبيل ما كان يحدث في الماضي، فقط لتلطيف الوضع، كان يتم الإعلان عن تجميد وهمي، لكنني أعتقد أن هذا سوف يضر بوجهة النظر الفلسطينية، ليس هذا فحسب، بل باحتمالات تكوين جبهة من الآراء لدى الجانبين تشجع إحراز تقدم.

هناك احتمال آخر، وهو أن تقوم السلطة الفلسطينية بالموافقة على ذلك الإعلان "التجميلي" الذي أطلقه شارون حينما قال إنه على استعداد لتجميد المستوطنات لمدة شهر. هذه الموافقة ستنتف مع سياسة إسرائيل - التي اتبعتها في الماضي. مناحم بيجين فعل نفس الشئ ولم يمانى من أية عواقب، وكان شارون في الوزارة وقتها. إذن هناك عدة طرق لتلطيف الجدل الدائر دون أن يكون له مضمون عملي، خصوصا مع النظر إلى تاريخ التعامل مع هذا الموضوع، وهذا على ما اعتقد هو أفضل خيار مطروح الآن.

لكنني ساند هـش كثيرا إذا وافقت إسرائيل في هذه المرحلة وتحت قيادة شارون على فرض قيود خارجية طويلة المدى على توسيع المستوطنات. علاوة على ذلك، فإن حالة السوق في إسرائيل قد تفرض انكماشاً حتمياً في عملية التوسيع، وإذا لجأ أحدهم إلى هذه الحجة كي يضع صيغة دبلوماسية تجعل الأطراف على استعداد لوقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات، فذلك لن يزيد موقفه سوى قوة.

سؤال: اليس من الواجب أن يعار توطين اللاجئين الفلسطينيين في المستوطنات التي سيتم إخلاؤها.

فالفلسطينيون لا يرغبون في تدمير المستوطنات فحسب، بل يريدون الاستيلاء على بعضها.

وماذا عن مسألة النمو الطبيعي داخل المدن الفلسطينية. والتي سببت أزمة كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ أيضاً. حاول أربعة رؤساء تجميد المستوطنات، أو على الأقل حاولوا أن يفعلوا شيئاً إزاء المستوطنات من أجل إعادة السلام، هل سيكون من الضروري تجميد المساعدات الأمريكية كي نرى تقدماً في عملية السلام؟

جيو فري أرونسون: أثناء محادثات كامب ديفيد التي جرت العام الماضي، وتمت على أثرها محادثات طابا، وعندما تناولت الأطراف مسألة خريطة الوضع النهائي التي توضح انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، لاح سؤال فرض نفسه على المباحثات وهو: ماذا سيحدث للإسرائيليين الذين سيجدون أنفسهم على الجانب الآخر من الحدود الجديدة بعد الانسحاب؟ مع الأخذ في الاعتبار أن هناك ٨٧ مستوطنة يقطنها ٢٥٪ من تعداد سكان مستوطني الضفة الغربية، أي ٦٥.٠٠٠ مستوطن يعيشون في ١٢.٠٠٠ وحدة.

المفاوضات التي تجري الآن لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكن معه تحديد الفترة الزمنية لهؤلاء كي يبقوا في أماكنهم ولم تتحدد أيضاً طبيعة التعويض الذي سيقدم لهم. لكن لا بد من الإشارة إلى نقطتين هامتين: الأولى هي أن الانتفاضة على الأقل بالنسبة للوقت الحالي، حطمت كل أمل لدى المستوطنين في أن يعيشوا في سلام مع الفلسطينيين حتى بعد التوصل إلى اتفاق.

النقطة الأخرى هي أن قيمة ممتلكات المستوطنين في تلك المنطقة اعتبرت إسرائيل في محادثات طابا جزءاً لا يتجزأ من أدوات تفاوضها على تعويض اللاجئين الفلسطينيين عن ممتلكاتهم التي فقدوها في ١٩٤٨. إذن سوف يتم خصم قيمة المستوطنات من التعويض الإجمالي المقدم للفلسطينيين بناء على قيمة ممتلكاتهم الضائعة في ١٩٤٨ لكن الأمر اقتصر على الناحية النظرية، ولم تتعامل الأطراف معه بشئ من التفصيل.

الأمر الثاني الذي أود الإشارة إليه هو مسألة المساعدات الأمريكية التي طرحت للنقاش على مر السنين أثناء فترة حكم اسحق شامير، أي منذ عشر سنوات ولم يكن لهذا الأمر أي مردود في البيت الأبيض. الشئ الذي يمكن ملاحظته هو أن التزام الولايات المتحدة بالاحتياجات الأمنية لإسرائيل لا يعني بالضرورة التزامها برؤية إسرائيل لاحتياجاتها تلك وهذا يدفعنا إلى تقييم درجة مساعدة الولايات المتحدة لاستراتيجية إسرائيل الدفاعية الإقليمية التي تستلزم أن يحكم خبراء إسرائيل الاستراتيجيون قبضتهم على الضفة الغربية وغزة.

وإذا غيرت إسرائيل عقيدتها الدفاعية، كما رأينا في حرب الخليج، عندما أصبحت حدودها الشمالية هي الخطم الفاصل بين العراق والأردن، بدلا من وادي الأردن، وإذا كان هناك تجسيد عملي لذلك التغيير، سنلاحظ انخفاضاً في المستلزمات التي تطالب بها إسرائيل حالياً لضمان وجودها العسكري في الضفة الغربية.

لقد لاحظنا هذا التغيير، خصوصا في رؤية جيش الدفاع

الإسرائيلي لحدوده مع مصر في سيناء، وفي المستقبل مع مرتفعات الجولان، حيث تمكن الاستراتيجيون العسكريون في إسرائيل من وضع بدائل أمام إسرائيل لتفرض سيطرتها الإقليمية، وذلك لضمان وزيادة أمنها الإقليمي وانسحبت إسرائيل من سيناء، وكان هناك اتفاق على الورق يقضي بانسحابها من مرتفعات الجولان باستثناء بعض المناطق. إذن ليس من المستحيل أن تفسر إسرائيل عقيدتها الأمنية الاستراتيجية لتعكس عدم رغبتها في أخذ أراضي وراء حدودها.

سؤال: ركزت محاضرتك، والسبب مفهوم علي الأبعاد السياسية للمستوطنات حتى الآن. هل يمكنك أن تسهب في الحديث قليلا عن مفهوم الأمن؟ فأنا لدى أسئلة كثيرة. مثلا هل تمت مناقشة موضوع الأمن كعامل من عوامل التفاوض بشأن المستوطنات، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك مستوطنات تلعب دوراً أمنياً. هل هي مقامة مثلاً في مناطق جغرافية تمثل فائدة واضحة كمرتفعات الجولان؟ وهل أجريت مباحثات بشأن تعويض التدابير الأمنية التي تقدمها تلك المستوطنات؟

جيوغري أرونسون: سأذكر بما قاله موشيه دايان منذ زمن بعيد، فالمستوطنات من وجهة نظره لم يكن لها فائدة أمنية معقدة، قد يجادل البعض في هذه النقطة مثل آريئيل شارون، بل أن هناك انقساماً تاريخياً داخل المجتمع الدفاعي في إسرائيل حول القيمة الأمنية لبعض المستوطنات لكنني أعتقد أننا نستطيع تحقيق الأمن دون مستوطنات. كل ما تفعله المستوطنات هي أنها تشجعك على التفكير في الحصول على تأييد سياسي في الداخل. ما يحدث هو أنك تحشد الدعم لنشر قوات الجيش فيما وراء حدود إسرائيل. بدلاً من أن يقال أن الجيش يدافع عن أراضٍ أجنبية. وقد تم تحويل قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بهذا الشكل إلى جهاز يدافع عن المدنيين الإسرائيليين. وهذا المنطق يحظى بالدعم من الناحية السياسية أكثر مما يحظى به منطق الاحتلال الأجنبي وقد تفهم قادة إسرائيل هذا منذ الأيام الأولى التي أعقبت ١٩٦٧. وهذا هو السبب في أن قوات الدفاع الإسرائيلي موجودة اليوم في الضفة الغربية وغزة مثلاً يقول آريئيل شارون، وليست موجودة في سيناء أو لبنان.

إذن فالقيمة الأمنية للمستوطنات هي ليست قيمة مباشرة لكنها ليست دون فائدة. فالمستوطنون لا يستطيعون إغلاق الطريق أمام الدبابات العراقية أو الأردنية إذا ظهرت فجأة في وادي الأردن، لكن هذه الدبابات لن تتقدم إلى أبعد من الحدود العراقية، ونحن نعلم ذلك. أحياناً يستغرق إضفاء شكل جديد علي عقيدة ما قرونًا طويلة.

إذن هل هناك أدوار أمنية واضحة للمستوطنات؟ الأمر يعتمد علي كيفية تعريفك للأمن. إذا أدخلت في تعريف إسرائيل للأمن القدرة على إعاقة قيام كيان فلسطيني متاخم لإسرائيل، إذن فالمستوطنات تؤدي وظيفة أمنية. وهناك الكثير من الإسرائيليين المؤيدين لقيمة المستوطنات، مثل مستوطنة معاليه أدوميم مثلاً.

الآن أتذكر مقابلة أجريت مع عمدة معاليه أدوميم الحالي

قال فيها أنظر إلى الخريطة. معاليه أدوميم تقسم الضفة الغربية إلى قسمين، وتصعب إمكانية اتصال الفلسطينيين في الشمال بالفلسطينيين في الجنوب، كما تعيق إقامة كيان سياسي مجاور. وإذا وافقت علي هذا فهذا ما سوف تحصل عليه. يمكنك أن تشرح هذه النقطة الجدلية لكل سكان المستوطنات، لأننا إذا كنا بصدد لعبة سنكسب فيها مثلما نتنازل، فما سحصل عليه أنا ستخسر أنت. وقد أثبت هذا التوزيع نفسه علي مدي الشهور الثمانية الماضية. فقوات الدفاع الإسرائيلي، على الرغم من إعادة انتشارها تحت إطار عملية أوسلو، فقد تمكنت من تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى قطع يسهل التحكم فيها. جزء من ذلك يعود إلى أن المستوطنات التي يتم تحصينها علانية كنتيجة للانتفاضة. والآن أصبح هناك قواعد للجيش متاخمة للمستوطنة بل وأحياناً داخلها، إذن نجحت المستوطنات في وضع منطق لنشر قوات الدفاع الإسرائيلي في أرجاء الضفة الغربية ومكنتها من قطع الضفة الغربية.

إذا كنت من مخططي جيش الدفاع الإسرائيلي ستقول "لقد نجح الأمر، لقد تمكنا من فصل خان يونس وغزة عن مدينة غزة، وتمكنا من إيقاف تدفق المرور من الجنوب للشمال، وأحياناً من الشرق للغرب، إذن بدلاً من الاستهانة بقيمة مفهوم الانتفاضة، فقد أثبتت الانتفاضة بالنسبة للبعض فائدتها عملياً. سؤال: هناك فكرة تقول إن النمو الطبيعي قد يكون نمواً راسياً. يمكنك أن تبني المزيد من المستوطنات دون الحاجة لمزيد من الأرض. هل هذه الفكرة قائمة من الناحية العملية؟ جيوغري أرونسون: كلا. أولاً: من سيراقب العملية؟ من سيراقب ذلك؟ ثانياً، إذا قرأت التقارير الإسرائيلية الواردة بهذا الشأن، ستجد أنها مجرد حجة تافهة يراد بها إقناع الفرياء الجهلة الذين يؤمنون بإمكانية وضع صيغة عملية لإعاقة توسيع المستوطنات. هذه ليست فكرة من يهتم حقاً بإعاقة المستوطنات، بل هي فكرة من يتلهف علي تقليل التوجه نحو المستوطنات باعتبارها موضوعاً يحتاج إلي معالجه قبل بدء الوضع النهائي.

وأنا لم اسمع شيئاً يختلف عن هذه العبارات يشير إلى أن هناك نية جادة لتحقيق ذلك، بل ليس هناك وسيلة عملية لتنفيذ شئ كهذا.

أما إذا قلت "لن نخلي مزيداً من الأراضي لبناء مستوطنات" أو إذا قلت: "لن نصب الخرسانة مطلقاً، أولن نصب أكثر من طن واحد، أولن نصب في أي مستوطنة أكثر من ١٥ طن من الخرسانة" فهذا هو ما سوف يشير إلي أنك بدأت جدياً في التفكير في إعاقة توسيع المستوطنات.

توضيح هذه النقطة يبين لنا كيف يمكن أن تكون خطة المراقبة عملية غاية في التطفل. ولست الحظ لدى الإدارة الأمريكية الإرادة السياسية لدعم هذه الخطة. لست أرى حكومة إسرائيلية حالية أو سابقة تقتنع بمراقبة موضوع رفضت إسرائيل تسويته منذ ٢٥ عاماً.

سؤال: أثناء إلقاءك لهذه المحاضرة العظيمة شعرت، في شأيا حديثك بشئ من العناد. ما أود أن أقوله هو أنه في كل

الأحوال سيئة كانت أم حسنة، في ظل أي حكومة، العمل كانت أم الليكود، فإن الأمور تسير قدما ولا تتوقف. من خلال خبرتك بما يحدث ومن خلال دراساتك التي أجريتها بشأن العملية الدبلوماسية، هل ترى احتمال عدم استمرار هذه العملية من باب العناد وتصلب الرأي، الأمر الذي قد يؤدي إلى وأد أية فرصة لاقامة كيان سياسي فلسطيني دائم في الضفة الغربية؟

جيوفري أرونسون: نحن لا نزال في البداية بالنسبة لبعض الأمور. لقد تطلب الرد الفلسطيني العنيف على توسيع المستوطنات فترة طويلة امتدت من ١٩٦٧ إلى أكتوبر ٢٠٠٠ كي يظهر الآن. وأنا مندهش لأن الأمر استغرق كل هذا الوقت. ولسنا نعلم تأثير ذلك على استعداد الإسرائيليين للمخاطرة بحياتهم وحياة أطفالهم للسعي وراء اختيارات عقائدية أو الحصول على منازل رخيصة.

قد تظهر المؤشرات أثنا شهور الصيف حينما يبدأ الإسرائيليين في التحرك على أقدامهم، بل أن بعضها ظهر الآن حيث يمكنك أن ترى في بعض المجتمعات الاستيطانية اصحاب المنازل يعرضون منازلهم للبيع مع تقديم حوافز ومميزات ضريبية للمشتريين تزيد عن الحد المعروف. لقد شاهدت بنفسى إعلانا عرض فيه البائع سيارة لمن يشتري شقته في إحدى المستوطنات. السيارة الآن أصبحت سلعة باهظة الثمن في إسرائيل، فالسيارة الصغيرة تباع بعشرين أو ثلاثين ألف دولار. وهذه الشواهد أخذت تتسلل إلى النظام ولست أدري إلى أين تذهب.

سؤال: صرح شارون مؤخرا أنه لن ينزع ملكية المزيد من الأراضي، هل يمكنك أن تعلق على مساحة الأراضي المستحقة لإسرائيل قانونا، مع الأخذ في الاعتبار النظام القانوني في إسرائيل؟

جيوفري أرونسون: أعتقد أن تصريح شارون هو صيغة ساخرة القصد منها تخفيف الضغط الواقع على إسرائيل بسبب التفكير في إعاقه توسيع المستوطنات. شارون يعلم أكثر من أي إسرائيلي آخر أن إسرائيل ليست بحاجة لمصادرة أو نزع ملكية مزيد من الأراضي في الضفة الغربية المساعدة في توسيع المستوطنات وقعت حالات كثيرة لنزع ملكية أراضي فلسطينية طوال العقد الماضي، لكنها، وبلغة إسرائيل، لم تكن نزعا جديدا، بل كانت تطبيقا لأوامر عسكرية صدرت منذ عشر، أو خمسة عشر، أو عشرين عاما. قد يصحوا أحد الفلسطينيين من اصحاب الأراضي ذات يوم وتجد إسرائيل تنزع منه ملكية أرضه بناء على أمر صدر عام ١٩٨٥. وهناك حزمة من تلك الأوامر تنتظر التنفيذ. وطبقا لتصوير آريئيل شارون، فلن تشكل هذه الأوامر مشكلة بالنسبة لتصريحه لأنها أوامر قديمة.

لكن من ناحية زعم إسرائيل قانونا بأن لها أراض في الضفة الغربية، فيمكن القول إن المناطق المشيدة في كل مستوطنة تقع بالضفة الغربية تمثل أقل من ٢٪ من مساحة الضفة الغربية، وأغنى بالمناطق المشيدة تلك التي تشتمل على شقق ومنازل وحمامات سباحة.

علي النقيض من ذلك، فإن مساحة المستوطنات في الضفة

الغربية لا تزيد عن ٨٪ من مساحة الضفة الغربية. وقد تبدو الـ ٨٪ رقما كبيرا خاصة إذا كنت طالب رياضيات. لكن إذا ما قارنته بمنطقة القرى الفلسطينية الريعماثة الموجودة في الضفة الغربية، وإذا ألقيت نظرة على خطط التقسيم الأصلية لتلك القرى، فسوف تجد أنها تشكل ٨٪ هي الأخرى. إذن فمسألة النسبة المئوية مسألة يمكن تنفيذها بديها لا يمكن أن تعتمد على نسبة مئوية صغيرة في الإشارة إلى نسبة تحكم صغيرة هي الأخرى.

في الولايات المتحدة مثلا تشكل المناطق المدنية الرئيسة ٤٪ من مساحة الولايات المتحدة، ورغم ضالة النسبة فالولايات المتحدة لن تكون الولايات المتحدة دون شيكاغو ونيويورك وكليفلاند... وغيرها حاول أن تقتطع ٢٪ من الولايات المتحدة وتمنع انتقال السكان من أحد جانبي نهر الميسيسيبي إلى الجانب الآخر، فهل سيؤثر ذلك، اعتقد أن الالتزام بعدم نزع ملكية مزيد من الأراضي هو مجرد خدعة ساخرة.

سؤال: هل يمكنك التعليق على الجدل السائد حاليا داخل الحكومة الإسرائيلية من العمل والليكود حول مسألة التجميد، مع التسليم بأن شيمون بيريز يفضل البحث عن مسمى أو صيغة لقضية التجميد مع الاستمرار في بناء المستوطنات، بينما لا يفضل شارون هذه الفكرة. هل هما يتجادلات على المسميات، أم أن هناك اختلافا بينهما بسبب الهدنة كما يطلقون عليها؟

جيوفري أرونسون: أقصى ما يمكنني استنتاجه هو أنه لا توجد رغبة صادقة لدى الاعضاء البارزين في حكومة العمل للخضوع لقيود خارجية تفرض على توسيع المستوطنات، ولا توجد هذه الرغبة لدى وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر - ولا لدى وزير الخارجية شيمون بيريز كي يحصل على الدعم السياسي في إسرائيل لفرض هذه القيود فلا بد أن نخاطب اليسار، "حركة السلام الآن"، أو يوسي ساريد في حزب ميريتس، وأن تتجه إلى اليسار المتطرف.

لكن حتى هؤلاء لم يفكروا في تفاصيل ما يطلقون عليه تجميد من وجهة نظرهم، هم على استعداد لاخلاء بعض المستوطنات، وأنا من وجهة نظري أرى انهم يبحثون عن صيغة لإعادة الأطراف إلى مائدة التفاوض بناء على مبدأ الأرض مقابل السلام. إذن التجميد هنا له فائدة عملية.

سؤال: هل هناك جهود يبذلها الأكاديميون أو غيرهم لتحديد كيفية تنفيذ التجميد ومن سيكون مسؤولا عن مراقبة العملية؟

جيوفري أرونسون: أعرف أن أعضاء بالوفد الفلسطيني يفكرون الآن وبجدية في نوعية التجميد الذي يطلبون به. هذه الجهود مستمرة منذ أسابيع، وهم يحققون تقدما بهذا الشأن وأتوقع أنه في مرحلة ما، إذا سنحت الفرصة دبلوماسيا، سوف يضع هؤلاء إطارا أوضح للتجميد الذي ينشدونه. ويحددون كيفية مراقبته، والجزاءات التي ستوقع في حالة التعدي. لكن بعيدا عن ذلك، لا يوجد - على حد علمي - حزب إسرائيلي اعرفه يبذل جهودا مماثلة، ولا حتى لدى الإدارة الأمريكية.



الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي - إلى أين؟ دورية التقييم الاستراتيجي - المجلد الرابع، العدد الأول

مركز جافي للدراسات الاستراتيجية - جامعة تل أبيب

اللواء (احتياط) جدعون شيفر إعداد: مصطفى الهواري

مقدمة:

كتبت عشرات المقالات والأبحاث عن واجب الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي الذي يعد في نفس الوقت حق من الحقوق. وهذا الواجب لم يكن مقبولا من الجميع بصورة مطلقة. كما أن دولة إسرائيل لم تلزم كل مواطنيها بالخدمة في جيش الدفاع في أي فترة من تاريخها. ويلتزم بهذا الواجب كل مواطني إسرائيل ولكنه يطبق عمليا وكنيا على مواطنيها اليهود وعلى الدروز والشراكسة، ويطبق جزئيا على الدينيين الأصوليين وعدد قليل فقط من مواطني إسرائيل العرب يتطوعون في جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي أعقاب لجنة طال - التي كانت تبحث الموضوع وأعلنت نتائجها في سنة ٢٠٠٠ - زادت حدة الجدل حول الخدمة الإلزامية للجميع. ولم تتناول لجنة طال إلا قضية الإعضاء لأولئك الذين يمتنعون العمل الديني، والذين يشكلون حوالي ١٠٪ من دفعة التجنيد في سنة ٢٠٠٠. صحيح أنها تفتح نافذة على العالم الديني الأصولي ومشاكله، إلا أن هذا لا يتمثل فيه ما يمكن أن يحل مشكلة الإحساس بعدم المساواة الذي يشعر به المواطنون الذين يؤدون الخدمة، وهو الإحساس النابع من الزيادة المطردة في نسبة الذين لا يؤدون الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وعدد المواطنين العرب في إسرائيل الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية، يشكل ما يزيد على ٢٠٪ من عدد المواطنين في سن التجنيد. وإذا أضفنا إلى ذلك أن حوالي ٢٠٪ من دفعة التجنيد هذا العام معفون من واجب التجنيد، سيتضح أن حوالي ٤٠٪ من إجمالي مواطني إسرائيل الذين يبلغون الثامنة عشرة - بما في ذلك العرب - لا يؤدون الآن الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، ومن المتوقع أن تزيد نسبتهم بصورة مضطردة.

وفي ضوء ضرورة مواجهة آثار هذه الظاهرة يقدم هذا المقال وجهة نظر يجدر بجيش الدفاع الإسرائيلي أن يسير على هداها، وهي الخدمة الإلزامية مدفوعة الأجر. ويجدر بنا أن نؤكد أن هناك تطبيقا لبعض الجوانب في وجهة النظر هذه وأن هناك حاجة لإيضاح وتطبيق بعض الجوانب الأخرى. وفي إطار إظهار منطقية وجهة النظر هذه، يبحث المقال بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالتجنيد في جيش الدفاع الإسرائيلي: مثل أهمية الخدمة الإلزامية في الجيش، لماذا لا يستطيع جيش الدفاع الإسرائيلي أن يعتمد في قوامه على الخدمة الإلزامية، سبل استغلال طاقة النساء في جيش الدفاع الإسرائيلي، وأسلوب التعامل مع أفراد الاحتياط.

◆ الخدمة الإلزامية في جيش الشعب:

إحدى القضايا التي تواجه المجتمع الإسرائيلي هي: إلى متى نستطيع التمسك بمبدأ "الخدمة الإلزامية في جيش الشعب" دون أن يكون هذا مجرد شعار فقط. وفقا للمؤشر الحالي، لن يؤدي الخدمة الإلزامية في جيش الدفاع الإسرائيلي بعد عدة سنوات إلا أقل من ٥٠٪ من مواطني إسرائيل الذين يبلغون سن التجنيد. هل ستكون عبارة "الخدمة الإلزامية للجميع" انعكاسا للواقع؟ ماذا سيقول أولئك الذين يؤدون الخدمة إزاء الحقيقة التي تقول إن معظم مواطني إسرائيل في سن الثامنة عشرة لا يؤدون الخدمة؟ كيف ستعوض دولة إسرائيل المواطنين الذين يؤدون الخدمة النظامية ويؤدون أيضا الخدمة الاحتياطية؟ بعض المواطنين في سن الثامنة عشرة ممن لا يؤدون الخدمة يلتحقون بمجالات الدراسة والعمل قبل أقرانهم الذين يؤدون الخدمة بثلاث سنوات. إن الإحساس بعدم المساواة في خدمة الدولة يقتضي

التفكير بجدية في أن يؤدي الجميع الخدمة. البعض يخدم في الجيش والبعض الآخر يؤدي خدمة مدنية.

♦ قيمة الخدمة للجميع:

أثيرت في العقد الأخير مسألة قيمة الخدمة للجميع. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي هو نفسه إحدى العناصر التي أثارت هذه المسألة. وفي السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ - بعد انتهاء الانتفاضة وبالتناظر مع بعض الزيادة في أعداد دفعات التجنيد في أعقاب موجة الهجرة من دول الكومنولث - تبلورت سياسة يمكن بمقتضاها تسريح الجنود الذين يعانون مشاكل. وفي سنة ١٩٩٥ تم تسريح ما يقرب من ٢٢٪ قبل انتهاء مدة خدمتهم. كما أمكن بسهولة نسبية الإعفاء من الخدمة لأولئك الذين يرفضون أداءها لأسباب تتعلق بالضمير. وقد خلقت هذه الظاهرة بين المواطنين إحساسا بأن جيش الدفاع الإسرائيلي ليس في حاجة لكل دفعة التجنيد، وفي المقابل ساعدت المترددين على اتخاذ قرار بترك الخدمة.

وعندما أراد جيش الدفاع الإسرائيلي تغيير المؤشر السلبي في الحافز لأداء الخدمة وتخفيف العبء عن الذين يؤدون خدمة الاحتياط، كان لزاما عليه أن يغير نظرته إلى الخدمة العسكرية من أساسها. كان عليه أن يطرح على جدول الأعمال العام قضية قيمة الخدمة للجميع وتغيير النظرة إلى الجنود الذين يؤدون الخدمة النظامية والجنود الذين يؤدون خدمة الاحتياط، بما في ذلك منح التعويضات تعبيراً عن الاعتراف بمدى مساهمتهم. وقد اضطر جيش الدفاع للاهتمام بقضية المواطنين الذين يؤدون الخدمة وليس فقط بالحديث عن الذين يتهربون من أدائها. ومن أجل تغيير المؤشرات التي ظهرت، كان لزاما على الجيش أن يجري تغييرات داخلية ويكشف عن معطيات ظهرت من خلال الدراسات. وفي المقابل، كان صريحا مع الجماهير. وقد أثمر ذلك عن نتائج إيجابية. وطرأت زيادة في عدد المجندين تقدر بنسبة ١٠٪، وما زال هذا الوضع قائما منذ سنة ١٩٩٧ وحتى الآن.

♦ جيش محترف:

تزايدت في السنوات الأخيرة الأصوات التي تنادي بتطبيق خدمة عسكرية تعتمد على التطوع، ويكون كل أفرادها في الخدمة الدائمة، وهو ما يعنى الجيش المحترف. والمجال هنا لا يتسع للحديث بأسهاب عن أمور مثل التكلفة المالية للجيش المحترف، ونوعيته، ومزاياه أو عيوبه. ولكننا سنشير باختصار إلى السببين اللذين يدعوان إلى استبعاد فكرة الجيش المحترف تماما:

لا يمكن في دولة إسرائيل أن تكون هناك في السنوات القادمة خدمة عسكرية تعتمد فقط على المتطوعين، لأن التجربة في دول العالم أثبتت أن الطبقات المرموقة في المجتمع لا تتطوع للخدمة في جيش المتطوعين.

وكل الضباط والضابطات في جيش الدفاع الإسرائيلي الآن ينتمون إلى الشرائح النوعية العليا. والوضع

الإستراتيجي لإسرائيل لا يسمح لها بالتخلي عن ميزتها الوحيدة التي تتفوق بها على جيوش جيرانها وتواجه بها الاخطار التي تهددها. (النوعية البشرية) ومن البديهي ألا تتطوع الطبقات المرموقة في الجيش الدائم ما لم تؤد الخدمة الإلزامية. وهنا يثار التساؤل: هل تستطيع إسرائيل البقاء في الشرق الأوسط وجيشها ينقصه العنصر الرئيسى للتفوق العسكرى، النوعية البشرية.

من المعتقد أنه حتى لو تم التوصل إلى اتفاقية سلام، لن يتغير الوضع الاستراتيجي لإسرائيل كدولة صغيرة محاطة بشعوب معادية من العالم الاسلامى تغيرا جوهريا. وسوف تضطر إسرائيل لمواصلة الاعتماد على جيش الاحتياط الذى تعتقد على الإمداد المستمر من الخدمة الإلزامية. ولن تكون هناك إمكانية على المدى القريب لخفض حجم جيش الدفاع الإسرائيلى بصورة كبيرة، وذلك بسبب المهام الملقة على عاتقه. وفي الوقت الحالى لا نستطيع القول بأن الفرضية التى تعتمد في إمكانية بناء جيش الدفاع الإسرائيلى - بما في ذلك الاحتياط - كجيش دائم، هي فرضية سليمة وواقعية.

♦ خدمة إلزامية مدفوعة الأجر:

بافتراض أن إسرائيل لا تستطيع التخلي عن التفوق النوعي للذين يخدمون في الجيش، فإنه من الواجب عليها أن تبحث عن كيفية تعويضهم بالشكل اللائق، وبحيث تمنحهم الإحساس بأن الدولة تعترف بما يسهمون به ولذلك فهي تعوضهم بوسائل مختلفة. كانت الدولة حتى السنوات الأخيرة تتعامل مع واجب الخدمة كمعيار وذلك لأن الأغلبية كانت تنتهج نفس الخط. ولهذا كان التأكيد مركزا على الاهتمام بالمتهربين من الخدمة والذين يتسربون منها.

ولأن هذا كان هو المعيار، فقد كانت وجهة النظر السائدة هي أنه لا ضرورة لبذل جهود زائدة مع الذين يخدمون بالجيش. وقد اتضح أن وجهة النظر هذه كانت خاطئة. وفي ضوء الظروف المتغيرة (دفعات تجنيد أصغر حجما) يجب أن تهتم الدولة أولا بمن يؤدون الخدمة النظامية والخدمة الاحتياطية وتعويضهم بالصورة اللائقة. وهذا الأمر يجب القيام به دون تجاهل للمتهربين من الخدمة. وعندما يجند ما يقل عن ٥٠٪ من المواطنين البالغين الثامنة عشرة، يجب أن تتغير نظرة الدولة إلى الأقلية التي تؤدي الخدمة الإلزامية.

على الدولة أن تتقدم بخطى محسوبة نحو تقديم تعويض مناسب للذين يؤدون الخدمة الإلزامية، أو كما تقول الجماهير: تطبيق خدمة إلزامية مدفوعة الأجر. لا يستطيع أحد أن يشتري بالمال الحق في أن يقتل من أجل الدولة، ولكنى أرى أن الاتجاه الصحيح هو منح من يخدمون بالجيش تعويضا ماديا. الشباب في عصرنا يتطلعون إلى إثبات ذاتهم، وهم على استعداد للتطوع في الوحدات التي تكون الخدمة بها شاقة، ولكنهم أيضا في نفس الوقت يطلبون التقدير من المجتمع عن أدائهم للخدمة العسكرية.

أعتقد أن الوضع السليم الذي يجب أن نصبو إليه هو أن يحصل المقاتلون في الخدمة الإلزامية على مكافأة شهرية تماثل الحد الأدنى للأجور، وأن يتمتعوا بظروف خدمة محسنة. أما الذين يخدمون في وحدات دعم القتال ووحدات المؤخرة فيحصلون على مكافآت أقل. علاوة على ذلك يجب تعويض المسرحين بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية بامتيازات أخرى. ولا شك عندي في أن هذا الأمر سيتحقق، ولكن يجب السعى إليه بشكل محسوب ومخطط من جانب الدولة. فليس من اللائق أن تقوم الدولة بتنفيذ هذه التغييرات استجابة لمطلب من يؤدون الخدمة وتبدو كالمساقاة وليس كمن يقود المسيرة. وأعتقد أن الدولة ستضطر لدفع مبالغ أكبر إذا لم تتقدم بشكل محسوب نحو الخدمة الإلزامية مدفوعة الأجر.

◆ خدمة الاحتياط :

الذين يؤدون خدمة الاحتياط هم أولئك الذين قدموا إسهاما في الخدمة النظامية. ويقدر عدد المستدعين للاحتياط بعشرات الآلاف، والكثيرون منهم يخدمون سنويا خدمة فعلية. ومن وجهة نظرهم فإن عددا قليلا جدا من مواطني إسرائيل هم الذين يتحملون العبء بالمقارنة مع عدد اللائقين لخدمة الاحتياط من حيث السن والجنس. وفي ضوء هذا الاحساس طرأ تغير كبير في نظرة جيش الدفاع الاسرائيلي الى خدمة الاحتياط. والاهتمام حاليا موجه الى من يؤدون الخدمة وليس الى المتطهرين منها. وهذا الأمر لا يرضى الأقلية التي تخدم في الاحتياط. فالمنافسة في قطاعات الاقتصاد تجعلهم في وضع أدنى وهو ما يجعلهم يسألون الدولة : هل يحصلون على التعويض المناسب. هل صاحب العمل الخاص على استعداد للصبر على عماله وموظفيه الذين يخدمون في الاحتياط إذا كان في مقدوره تشغيل غيرهم ممن لا يخدمون بالاحتياط. يجب الحرص على الالتزام بقواعد صارمة في كل ما يتعلق بالاستدعاء للاحتياط واستغلال المستدعين للاحتياط استغلالا سليما، كما يجب تعويضهم بصورة لائقة ابتداء بالتعويض المالي، مروراً بظروف الخدمة ومستوى التدريبات، وانتهاءً بنظرة جيش الدفاع الاسرائيلي والجماهير لهم. وأعود للتأكيد على أن فئة قليلة فقط هي التي تخدم في الاحتياط بصورة منظمة ومستمرة. إن الاعتراف بالمجموعة التي تخدم في الاحتياط وتقديرها جيداً هو شرط لبقاء واستمرارية الخدمة طالما نحن في حاجة إليها.

◆ الخدمة الإلزامية للنساء في جيش الدفاع الاسرائيلي:

في السنوات الأخيرة كانت هناك وجهتا نظر بشأن خدمة النساء في جيش الدفاع الاسرائيلي. وتنادى إحدى وجهتي النظر بالمساواة الكاملة بين خدمة النساء وخدمة الرجال، ويدخل ضمن ذلك التخصيصات القتالية والمساواة في مدة الخدمة ومدة الاحتياط. وفي المقابل تنادى وجهة النظر الأخرى بوجوب الوقف التام للخدمة الإلزامية للنساء في

جيش الدفاع. وتشير الحقائق الى أن ٣٧٪ من النساء اليهوديات لا يجندن الآن في جيش الدفاع.

لقد تسبب الاستغلال المفرط للرجال الأكفاء على مدى سنوات طويلة في عدم استغلال الكفاءات العالية للنساء في جيش الدفاع. وهكذا أصبحت هناك فجوة واضحة بين استغلال كفاءة كل من الرجال والنساء في الجيش. وقد بدأ جيش الدفاع في السنوات الأخيرة في إلحاق النساء اللائي يرغبن في الحصول على فرصة متكافئة لإثبات قدرتهن، في الأماكن التي كان في مقدوره إلحاقهن بها، بالتخصصات التي كان يعتقد أنها حكر على الرجال فقط. وقد أدى تلاقي المصالح بين مطلب المجندات واحتياجات جيش الدفاع - الى جانب الضغوط الجماهيرية - الى فتح مجالات متنوعة في النشاط العسكري أمام النساء. ونؤكد أن الاستفادة الأساسية من هذه الخطوة هو جيش الدفاع ذاته الذي بدأ أولى خطوات النجاح في الوصول الى الاستغلال الأمثل لطاقة المجندات.

وقد أتيح المجال أيضا لإلحاق النساء بالخدمة كمقاتلات. إلا أنه لا يجب الإفراط في التفاؤل بإمكانية تنفيذ ذلك بنفس الصورة التي ينفذ بها في الدول التي يسمح فيها للنساء بالالتحاق بالخدمة القتالية، لأننا في إسرائيل لا نتوقع أن تتدفق النساء بأعداد كبيرة على المهام القتالية وتخصصات المشاة. الأفضل هو أن تتولى النساء مهام دعم القتال على مستوى الكتائب، مثل ضابطات السكرتارية وماشابه ذلك. كما أنه من الأنسب أن يتولى عدد أكبر من النساء المهام القتالية ومهام دعم القتال في الأسلحة التكنولوجية البارزة. ومع التقدم في هذه المسيرة سيحتاج الأمر الى مساواة مدة خدمة الرجال بمدة خدمة الاحتياط. ويمكننا في المقابل أن نرى انخفاضا واضحا في نسبة النساء اللائي يتولين مهام وظيفية إدارية (من ٥٠٪ في سنة ١٩٩٨ الى ٢١٪ في سنة ٢٠٠٠).

على الرغم مما قيل آنفا، فليس هناك شك في استمرار الفجوة بين اسغلال طاقة الرجال واستغلال طاقة النساء. يجب الاستمرار في الاتجاه الحالي والاستغلال الأفضل للطاقة غير المستغلة للنساء في جيش الدفاع، والاستمرار في توجيههن الى تخصصات ذات قيمة في كل المجالات.

◆ خفض فترة الخدمة للرجال ومد فترة الخدمة للنساء:

إذا سمح الوضع الأمني، فإننا نتوقع أن يتم ابتداء من دفعة تجنيد أغسطس ٢٠٠١ خفض فترة الخدمة للرجال بأربعة شهور والعودة الى فترة الخدمة التي تبلغ أربعة وعشرين شهرا للنساء. ومن الناحية العملية، سينخفض عدد الرجال في الخدمة بحوالي ١٠٪ وسيرتفع عدد النساء بنسبة تبلغ حوالي ١٤٪. وسيقتضى ذلك توجيه المزيد من النساء الى تخفيضات يتولاها الرجال، وفي المقابل سيقتضى خدمة دائمة للرجال في التخصصات التي تحتاج وقتا طويلا للتأهيل لها. وعلى المدى الأطول وتبعاً للوضع الأمني سيكون من الممكن القيام بخفض آخر في الخدمة للرجال والنساء. أما التخصصات القتالية

فسوف تظل الأغلبية فيها للرجال، وسيكون مطلوباً منهم أداء خدمة الاحتياط.

♦ هل هناك "فائض" في الخدمة الإلزامية... ؟

كثيراً ما يتردد أن هناك فائضاً في الجنود والمجنّدات بالخدمة الإلزامية. صحيح أن جيش الدفاع الإسرائيلي يستطيع خفض العدد إذا لم يجند ما يقرب من خمسة آلاف رجل وامرأة ممن ينتمون إلى مجموعات نوعية أقل نسبياً. وهنا يثار التساؤل:

هل تنفيذ ذلك أفضل، أم أنه من الأفضل تجنيد كل اللاتقيين للخدمة حتى لو كان معظمهم سيتكبدسون داخل قواعد "المربع الحديدي" مجمع جهاز الدفاع، معسكر تل هاشومير، السكرتارية العسكرية المركزية، وتسريفيين - وذلك لأنهم لا يصلحون للخدمة في أماكن بعيدة. عندما كنت رئيساً لشعبة القوة البشرية في جيش الدفاع قلت إن قيمة الخدمة لكل من يعنيه الأمر أهم من تكلفتها. وبناء على ذلك فإن كل من يرغب في أداء الخدمة عليه أن يؤديها حتى لو كان في الإمكان التخلي عن خدمته لأسباب تتعلق بالكفاءة.

ونتيجة لهذا القرار طرأت في السنوات الأخيرة زيادة في حجم التجنيد حيث انخفضت نسبة الذين يتم تسريحهم بسبب عدم وصولهم إلى الحد الأدنى للكفاءة، ووصلت إلى أقل من ٣٪، وتم قبول كل المتطوعين في الخدمة وليس أصحاب الكفاءة العالية فقط. وكانت نتيجة ذلك هو الإحساس بوجود فائض في المجندين، رغم أن هذا يساهم في تحويل عدد أكبر من أفراد تلك المجموعة إلى مواطنين صالحين. وهناك من يقولون أن هذه ليست مهمة الجيش، إلا أنني سعيد لأن جيش الدفاع الإسرائيلي يسلك هذا

المسلك، ربما تكون صورة جيش الدفاع مهزوزة في الوقت الحالي، ولكنه رغم ذلك يسهم في تعزيز قيمة "الخدمة للجميع"، وبالتالي في تحويل المجندين إلى مواطنين صالحين.

ملخص:

الخدمة الإلزامية هي إحدى أهم الضرورات لدولة إسرائيل، وكفاءة الأفراد الذين يؤدون الخدمة هي مفتاح تفوق جيش الدفاع الإسرائيلي. وبسبب الحاجة إلى قوة بشرية على مستوى عال من الكفاءة، فإنه لا يمكن على المدى القريب التخلي عن الخدمة الإلزامية واعتماد الجيش على الخدمة الدائمة الكاملة، أي أن يصبح جيشاً محترفاً. وإذا لم يتغير الاتجاه الحالي في مجال التجنيد الإلزامي ستكون نسبة من يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي أقل من ٥٠٪ من إجمالي المواطنين البالغين من العمر ثمانين عشرة سنة والمزمين بواجب التجنيد بمقتضى قانون الدولة. وبناء على ذلك يجب المبادرة باتخاذ إجراءات متوازنة:

١ - خدمة مدنية / عامة لكل أولئك الذين لم يخدموا في جيش الدفاع الإسرائيلي.

٢ - تعويض مناسب لمن يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي، في الخدمة النظامية وخدمة الاحتياط، ويدخل ضمن ذلك دفع أجر متدرج وحقيقي.

من الواجب أن تقدر حكومة إسرائيل ومواطنوها أولئك الأفراد الذين يؤدون الخدمة العسكرية، ويجب على الحكومة والمواطنين ألا ينساقوا وراء هؤلاء الأفراد نحو الحلول المناسبة بسبب التشخيص المتأخر للمشكلة وحجمها، ويجب أن يتم ذلك فوراً.

الإعفاء من التجنيد وفقاً لسبب الإعفاء (بالنسب المئوية) على مدى سنوات

| السنة | ١٩٩٧/٩٦ | ٢٠٠٠/٩٩ | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ |
|---------------------------|---------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| إعفاء طبي | ٥,٤٪ | ٥,٣٪ | ٥,٠٪ | ٥,١٪ | ٥,٢٪ | ٥,٣٪ | ٥,٤٪ |
| امتهان العمل الديني | ٦,٠٪ | ٧,٠٪ | ٧,٦٪ | ٨,١٪ | ٨,٦٪ | ٩,٦٪ | ١٠,٢٪ |
| الحد الأدنى للياقة للخدمة | ٢,٨٪ | ٢,٢٪ | ١,٧٪ | ١,٦٪ | ١,٨٪ | ١,٨٪ | ١,٨٪ |
| مسجلون جنائياً | ٠,٧٪ | ١,٣٪ | ١,٦٪ | ١,٧٪ | ١,٧٪ | ١,٧٪ | ١,٧٪ |
| موجودون بالخارج | ٤,١٪ | ٣,٥٪ | ٣,٥٪ | ٣,٥٪ | ٣,٥٪ | ٣,٥٪ | ٣,٥٪ |
| متوفون | ٠,١٪ | ٠,١٪ | ٠,١٪ | ٠,١٪ | ٠,١٪ | ٠,١٪ | ٠,١٪ |
| إجمالي | ١٩,٠٪ | ١٩,٦٪ | ١٩,٥٪ | ٢٠,١٪ | ٢١,٩٪ | ٢٢,١٪ | ٢٢,٧٪ |

♦ هناك زيادة مطردة تبلغ حوالي ٠,٦٪ - ٠,٧٪ في السنة في الإعفاءات بسبب «امتهان العمل الديني».

الأسرار المصونة لجيش الدفاع الإسرائيلي

بقلم: نداف زئيفي

ملحق هآرس ١٩٩٦/١١/٨

مما تتكون قسيمة رواتب أفراد الجيش الدائمين ولماذا يصعب إلى هذا الحد الإفصاح عن دخلهم؟ كيف تبقى فجوة تقدر بأكثر من نصف مليون شيكل بين حساب وزارة المالية وحساب جيش الدفاع مرتبطة بإحالة رتبة لواء إلى المعاش. وقد تشكلت لجنة فدري لكي تجد إجابة موثقة لهذه الأسئلة. ومنذ عملت اللجنة مرت ثلاثة أشهر ولم يتوصلوا بعد إلى نهاية الجولة الأخيرة للحكومة حول ميزانية الدفاع انتهت بانتكاسة لجيش الدفاع الإسرائيلي. فقد نجحت وزارة المالية في اقناع الحكومة الإسرائيلية بأن هناك ما يدعو للتقليل، ودعمت ذلك ببيانات ومعلومات أدهشت حتى أعضاء لجنة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست. خلال عشر سنوات، ادعى مندوبو المالية، نجاح الجيش في زيادة بند الميزانية المخصص للراتب زيادة كبيرة، على حساب خدمات ومعاشات. وقد قام جيش الدفاع نفسه بتصدير الزيادة في مرتب العاملين الدائمين في السنوات الثلاث ٩٣ وحتى ١٩٩٦، فوجد ارتفاع ٦٠٪ في راتب جنود المؤخرة و ٧٠٪ لدى الرتب القتالية، مقابل ارتفاع بقيمة حوالي ٣٥٪. ومع كعكة ميزانية مجمدة، فإن اتساع متطلبات الخدمة والراتب جاء بالضرورة على حساب تطوير الوسائل القتالية والتجهيزات والتدريبات.

وفي الوقت الذي لم تزد فيه كفاءة قوة المقاتل ولم يرتفع مستوى أدائه في الجيش، تضخمت في السنوات الأخيرة مراكز القيادة في جيش الدفاع، وازدادت الكوادر فيها عشرات المرات، مع تباطؤ شديد في صعود الرتب (والراتب) في كوادر كثيرة، وللقيام بعبء العمل زاد عدد العاملين في شعبة التخطيط، بنسبة ٧٠٪ خلال خمس سنوات. الإجمالي كان يمثل

تقلصاً في عدد العاملين، ولكن كنتيجة لتضخم مراكز القيادة تشوه العمود الفقري للقيادة في جيش الدفاع، فعدد الضباط برتبة رائد مثلاً، ازداد زيادة كبيرة تفوق بكثير عدد الضباط برتبة نقيب.

في يوليو من هذا العام، طلبت وزارة الدفاع زيادة بقيمة ١,٤ مليار شيكل لميزانية ١٩٩٧، لأغراض من بينها تغطية خسائر تخلفت عن هذا العام. عندما اتضح أن الحكومة تريد القيام بتقليص في ميزانية الدفاع بالذات. بدأت تتردد تهديدات من جانب جيش الدفاع: رئيس شعبة التخطيط، العميد شاول موفاز، حذر أنه في غياب تمويل إضافي، فستتهار خطة «إطار ٢٠٠٠»، المستديمة وسيصبح ضروريا إغلاق بعض الأسراب في سلاح الجو وتخفيض أكثر للمخزون الاحتياطي، وحتى هذه الإجراءات لن تجدي نفعا. وذلك ما حدا بالمستشار المالي لرئيس هيئة الأركان العامة. العميد ميخال نافون، أن يأمر بعدم إصدار دعوات جديدة لدورات رفع الكفاءة.

في نهاية المطاف زادت الميزانية بمقدار ٢٦٧ مليون شيكل فقط، ولكن بداخلها تخفيض خفي يتمثل في ٥٣٥ مليون شيكل للرواتب ومتطلبات الخدمات والإحالة للمعاشات. "في هذه المعركة خسرننا" كما يقول اللواء متاي هرري رئيس خزانة الوزارة. لكن الآن، في أعقاب المواجهة مع الشرطة الفلسطينية والسخونة على الحدود السورية، عاد جيش الدفاع يطلب زيادة الميزانية. وكانت النية بالطبع تتجه إلى استثمار الزيادة لشراء سلاح ومعدات، لكنهم في وزارة المالية يشكون أن الأمر في النهاية سيجعل جزءاً من المال يذهب إلى جيوب العاملين الدائمين بجيش الدفاع.

ورئيس لجنة المالية في الكنيست السابق، عضو الكنيست جدليا جال، أدرك في مرحلة معينة أن جيش الدفاع الإسرائيلي يحرك الأموال بين أفرع الميزانية المختلفة، فمبالغ ضخمة خصصت للأبحاث والتطوير أو لشراء أسلحة، تم تحويلها إلى بنود الرواتب. بعد ثلاث سنوات من الصراع نجح عضو الكنيست جال في أن يمرر في الكنيست تعديلا لقانون أساسيات الميزانية. يلزم بتقديم تقرير إلى لجنة المالية حول تحرك أموال من عدة بنود في ميزانية الدفاع. ولكن ليس هناك ما يضمن أن يسد هذا التعديل فقط كل الثغرات.

في عهد الحكومة السابقة تمتع جيش الدفاع بحماية مزدوجة من التخفيضات في ميزانية الدفاع من قائده في تلك السنوات، اللواء إيهود باراك، الذي كان رئيس لجنة العاملين بجيش الدفاع، كما حظيت الحكومة بتغطية من رئيس الوزراء ووزير الدفاع اسحاق رابين. ورابين على وجه الخصوص منذ وافق المضي في طريق اوسلو. لم يعد بحاجة لكادر ضباط متململ يصعب عليه التعامل مع المعارضة اليمينية. ونتيجة ذلك، وأيضاً بناءً على بيانات مؤكدة بجيش الدفاع، شهدت سنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ارتفاعاً كبيراً في متوسط راتب العاملين الدائمين، إلى درجة أن الضجوة التي نشأت حسب زعمهم منذ عام ١٩٧٨ (سنوات حكم الليكود) بينهم وبين العاملين بالقطاع العام قد انتهت تقريباً.

وقد أراد رئيس الوزراء الحالي، بنيامين نتانياهو، أن يأخذ معه في رحلته الأولى لواشنطن قطعة حلوى في صورة تخفيض كبير يقدر بـ ٤,٩ مليار شيكل من ميزانية الدولة. وبين ليلة وضحاها تم اقتطاع ٨٢٥ مليون شيكل من مخصصات ميزانية الدفاع لعام ٩٧. صحيح أن ذلك كان نصف التخفيض الذي طلبته وزارة المالية، غير أن السكين قد اجتازت بالأساس من بنود الراتب والإحالة إلى التقاعد للعاملين الدائمين بالخدمة. والأكثر من تأثر التخفيض بالفعل على مستوى معيشة العاملين الدائمين بجيش الدفاع. أنه أضر بأمنهم الشخصي، ويفضلون أن يسموا هذا الوضع في الجيش بأنه "قلة احترام" وأكثر ما يزعج قائد الأركان العامة هروب بعض الفئات ذات الكفاءة ضباط، وعاملون بجبر السفن كان الجيش يبذل كل جهده للاحتفاظ بهم في خدمته بأي ثمن. كذلك كان الاتجاه في الأساس لطواقم الطيران وأعضاء الجهاز القتالي في مختلف الأفرع (قادة السرايا، وقادة الكتائب) وكذا المتخصصين مطلوبين مثل المهندسين والفنيين الهندسيين أو فنيي الكمبيوتر. فالأغراءات المالية في سوق العمل المدني كبيرة، فالأفضل من بينهم يرحلون ويضطر الجيش أن يكتفى بالقوى البشرية متوسطة المستوى. فأى خطورة يمكن أن

يصل إليها الحال لو استمر انحراف البرامج التحفيزية التي تشجع على البقاء في الخدمة الدائمة بالجيش، بالنسبة للمعروض من هذه الفئات الفنية المتخصصة.

وفي وزارة المالية يفهمون المشكلة ويقترحون حلاً هو استحداث مستويات مختلفة للراتب في الجيش المستديم، طبقاً لأهمية احتياج الجيش للتخصص. تلك ليست فكرة جديدة، ففي أواسط الثمانينات بدأ جيش الدفاع يكافئ بصورة كبيرة رجال الجهاز القتالي، عن طريق "علاوة عمليات" وعليه بدأت مجموعات أخرى تطالب بالحصول على علاوات خاصة. وعملياً أنسدت الضجوة بين جميع الكوادر. وقد استوعبت وزارة المالية الدرس جيداً. وعندما يدرس جيش الدفاع اليوم إيجاد فارق لصالح القتاليين، فإنهم يخشون في المالية أن تعود الأجهزة القتالية لتتشبث بالزيادة، فترتفع مرتباتهم إلى مستويات عالية للغاية، ويقع ذلك مرة أخرى على حساب التطوير والتزود بالأسلحة والأجهزة والمعدات. أيضاً على مستوى الرأي العام، فشل الجيش في الجولة الأخيرة فشلاً مخزياً، فقد أدت صور النساء المتظاهرات على خلفية ارتفاع عائد المستديمين في خدمة الجيش، أدت إلى ضرر أكثر من نفع. فعندما أدركوا في جيش الدفاع الخطأ استحدثوا ورقة مبتكرة، فضباط المهام القتالية، وهم قادة كتائب لا يرون بيوتهم وأسرهم تقريباً، هذه المجموعات تمثل في أحسن الأحوال حوالي ٢٠٪ من مستديمي الخدمة في الجيش. آلاف من ضباط المراقبة وضباط الضواحي، في القواعد الخلفية المختلفة، المهمات، الورش، في المصانع الكبرى، في قواعد التموين، المركبات والمعدات، والذين يتمتعون براتب وظروف خدمة ممتازة وشروط تقاعد سخية، كل هؤلاء انتظروا النتائج على أحر من الجمر.

وقد التقى رئيس الأركان العامة امنون ليفكين شاحاك مع أعضاء لجنة الخارجية والأمن واحتج بأن مرتبات أي قطاع في الدولة لم تتضرر كما تضررت الرواتب في جيش الدفاع الإسرائيلي، وبعد مرور أسبوع حضر إلى اللجنة وزير المالية دان مريدور ونائب رئيس شعبة المخصصات بوزارة المالية، نير جلعاد (الذي استقال في هذه الأثناء) وقدموا البيانات التي تركزت على الراتب في جيش الدفاع الإسرائيلي وظروف أو شروط الإحالة إلى التقاعد، فاستقالة رتبة عميد يكلف وزارة الدفاع ١,٤ مليون شيكل فيما عدا إعانة التقاعد، واستقالة رتبة عقيد تكلف ٩١٢ ألف شيكل، والرائد - ٤١٢ ألف شيكل. الراتب الإجمالي سنوياً لرتبة عقيد يتكلف ٥٥٠ ألف شيكل، ويصل مرتب الرائد ٣٦١ شيكلاً سنوياً. وطبقاً للبيانات التي قدمتها وزارة المالية، فإن الراتب

الشهري للعميد هو ٢٧ ألف شيكل أجمالاً، والعقيد (غير المكلف بمهمة قتالية ولا ينتسب لكادر المهندسين) ١٨,٩٠٠ شيكل، ويتقاضى الرائد ١٢ ألف شيكل.

وقد سارع متحدث جيش الدفاع اللواء عوديد بن عامي، لإصدار بيان اتهم فيه وزارة المالية بتضليل المجتمع، وحسب ما أورده فالادعاء بأن العميد الخارج من الخدمة يحصل على حوالي ٥.١ مليون شيكل افتراء لا أساس له، والمقابل أن من خدم وحدة قتالية يحصل في نهاية ٢٥ سنة خدمة على ١٥٢ ألف شيكل ومكافأة نهاية خدمة ٢٢٤ ألف شيكل - فيكون الاجمالي ٢٧٦ ألف شيكل، أما العقيد الذي خدم في منصب كبير في القيادة العامة يحصل مع تقاعده على ٢٢٥ ألف شيكل.

ولم يكتف جيش الدفاع والمتحدثون بهذا، وبدأوا عملية متماسكة لاطلاع الرأي العام على موقفهم. "فالحكومة تطعن في اخلاص الضباط"، كما قال رئيس الأركان العامة الأسبق يهود باراك في مانشيت كبير بصحيفة "يديعوت أحرونوت". وفي عنوان آخر يقول "لقد دمروا لدينا الحافز" وكتب عضو الكنيست افرايم سنا عنوان مقاله "نتنياهو سيؤي للجنود" فيه مدح رؤساء الحكومات السابقين وبخاصة اسحاق رابين، الذين "دافعوا عن ظروف الخدمة للعاملين المستديمين أمام الأيدي الممدودة للتقليص لوزراء المالية وموظفيها".

لكن العنوان الأكثر إثارة من غيره ظهر في معاريف «أنهم يريقون دمنا» كتب على رأس تحقيق يتوسطه صورة لقسيمة راتب عميد. "بيانات المالية كانت مفرضة" أوضح ذلك نائب رئيس شعبة القوى البشرية عميد أون رجونيس. وقدم رجونيس إلى التحقيق ثلاث قسائم لعمداء عشية تقاعدهم. أقصى ما يمكن أن يحصل عليه أحدهم عند انتهاء خدمته، "سيصل المعاش الشهري إلى ٩,١٠٩ شيكل صافي ومنحة تقاعد ٢٢٢,٢٦٨ شيكل، أي حوالي ربع الأرقام التي أعلنت عنها وزارة المالية".

هذا التفاوت الكبير بين البيانات التي قدمها جيش الدفاع وبين تلك التي قدمتها وزارة المالية أربك أعضاء لجنة الخارجية والأمن. في نهاية يوليو تم تبني اقتراح عضو الكنيست يوسي ساريد بتعيين طرف محايد في محاولة لتحديد من هو الأصح في بياناته. تشكلت لجنة برئاسة د. يوسي فردي، الذي كان سابقاً نائب مدير عام وزارة الطاقة، وضمت في عضويتها أيضاً عميد (احتياط) موشيه ناتيف، ورئيس شعبة القوى البشرية الأسبق فيوسي دنون، الذي كان مسؤولاً عن الرواتب بوزارة المالية.

كان من المقرر أن تنتهي اللجنة من عملها خلال أسبوعين، بعد أربعة جلسات. وأكتشف أعضاؤها

سريعاً أن هيكل الرواتب والمنح في جيش الدفاع أكثر تعقيداً مما كانوا يظنون. ومن ثم استمر عملهم لثلاثة أشهر وليس من الواضح بعد، متى ستنتهي أعمال اللجنة، يقول عضو اللجنة موشيه ناتيف "حتى الآن عقدنا ما يقرب من عشر جلسات. ونكاد نجتمع كل أسبوع، وكل طرف يجلب خبراءه ويعرض ما لديه. وتقديرى الشخصي، أننا لن ننتهي من العمل قبل ديسمبر. فالمسألة ليست بسيطة، هناك عشرات وعشرات من التفاصيل التي لا بد أن نلم بها، حتى نتمكن من الأدلاء برأينا. نقوم بالنزول إلى مستوى كل تفصيلة ثم نقوم بدراستها: إضافات الرواتب، ظروف الخدمة، وسائل النقل، الإجازات والراحات، كل شيء تتم دراسته على حدة".

ويذكر رئيس إدارة المكافآت عقيد بني تون، أن أيام الإجازة التي جمعها يستطيع رجل الجيش المستديم أن يدفع مقابلها في أي شهر يقرره، ليس فقط أثناء التقاعد، لذلك يجب إخراجها من الحساب. فإن ٩٠ يوماً إجازة مجمعة للعقيد مثلاً، تساوي أكثر من ٥٠ ألف شيكل. أما المبلغ المقطوع على هيئة رأس مال، يقول تون أنه بمثابة قرض في الواقع بفائدة ٥٪ على حساب جزء من التقاعد، والعامل المستديم المستقل أو المحال للتقاعد يستعيدوها كاملة. حتى إذا تمكن المتقاعد من الحصول على مبالغ تصل إلى مئات آلاف الشيكلات، فإنه لا يتعامل معها كمنحة. وعلى أية حال، ليس كل المتقاعدين يستخدمون حقهم في أخذ المبلغ المقطوع، وذلك لأنهم لا يحصلون على كامل المبلغ الذي من حقهم أخذه.

أما فترة التكيف فتتمثل موضوعاً معقداً قليلاً. ففي موجة ردود الأفعال اسقط جيش الدفاع تكلفة التكيف كلها من حساباته التي يقدمها. فالعقيد مثلاً يستحق ستة أشهر تكيف بأجر تساوي أكثر من ١٠٠ ألف شيكل. والآن يدعى مندوبو الجيش، أن إلغاء فترة إجازة التكيف لن تؤدي إلى توفير كبير، إذ أن المتقاعد كان يحصل في نفس الأشهر على مكافأة بحد أقصى ٧٦٪ من الراتب. والفارق فقط بين المكافأة والراتب الكامل هي مجرد "الهدية" التي يحصل عليها المتقاعد.

ولكن بعيداً عن الجدل حول شروط التقاعد، يختفى أحد الأسرار الأكثر صوناً في إسرائيل: كيف تبني منظومة راتب ومنح مستديمي الخدمة، وما الذي تتضمنه بالضبط؟ ولكي يتم التهرب من الإفصاح عن البيانات الدقيقة والكاملة، توارى المتحدثون باسم المالية وجيش الدفاع الإسرائيلي خلف لجنة فردي. وطالما أن اللجنة لم تنه عملها، وهم غير مستعدين لإعلان هذه المعلومات للجمهور. وقد وافق جيش الدفاع الأسبوع الماضي فقط على السماح لرئيس قسم الصرف بالرد على أسئلة هآرتس، وحتى الآن لا

يمكن التعهد بأن القائمة المفصلة هنا هي بالفعل القائمة الكاملة تماما. فحتى اللحظة الأخيرة مازالت في الواقع تتضح وتتكشف معلومات جديدة، ومن خلف كل تلميح أو إشارة تختفي قصة. وكما يقولون في المالية، فجيش الدفاع وضع يده على كل خلل في القانون ووسعه الى حده الأقصى.

الراتب في جيش الدفاع كبصمة الإصبع، ليس هناك اثنان من مستديمي الخدمة (المثبتين) يحصلان على قسيمة مرتب متشابهة. كل عسكري مستديم الخدمة يشتمل مرتبه علي عدة مكونات مختلفة، مثل الرتبة العسكرية، التعليم، أقدمية الخدمة، ترتيب أقدمية الترقى، مستوى النشاط، وأقدمية مستوى النشاط، وإضافات أخرى (ما يسميه رئيس إدارة المراتب في جيش الدفاع "توصيف متعدد الأبعاد")، والتي يمكن ان تقفز سويا بالمرتب إلى أربعة أضعاف فأكثر. وعلى سبيل المثال، فإن قسيمة راتب عقيد، والتي نشرت في معاريف لتنفيذ ادعاءات وزارة المالية، كان المرتب الأساسي للضابط فيها (الذي يسمى في القسيمة "راتب مربوط") ٤,٨٠٧ شياكل، أما بعد كل الإضافات يصل الراتب الى ١٩,٣٥٧ شيكل، وكما سيتضح فإن هذا المبلغ أيضاً لا يعبر عن الدخل الحقيقي للضابط.

وتتم عملية تجميع مكونات الراتب وحسابه في إدارة صرف الرواتب بجيش الدفاع الإسرائيلي في تل هاشومير. في كل ليلة يتفرغ الحاسب الآلي لهذه العملية، حتى يقوم فقط بتجهيز حساب الرواتب. ويقوم العاملون في الإدارة بتزويد الحاسب الآلي بالمعلومات والبيانات المختلفة، والتي على أساسها تحسب الأجور المتغيرة والراتب الثابت.

أن حل شفرة الراتب في جيش الدفاع ليس عملية سهلة. ويؤكد ذلك رئيس إدارة صرف الرواتب، ويعلق مداعبا: "ليس هناك أي مستديم بالخدمة يمكن أن يفهم كيف تعد قسيمة راتبه. ومن يستطيع قراءة القسيمة سيجد نفسه مفصولا فإذا توافر له الوقت ليتعلم ذلك، فذلك دليل على أنه قد أهمل في عمله".

إذا كان موظفو المالية يدققون في حساباتهم على الورق، فإنهم فضلوا دائما خرق المبالغ الاعلى وتنفيذها أمام الرأي العام. وإذا كان تقاعد لواء يمكن ان يكلف خزانة الدولة حوالي ١.٥ مليون شيكل، فكم لواء يتقاعدون في السنة؟ كم عميد؟ وكم عقيد؟ المنتظر أن يتقاعد في عام ١٩٩٧ من جيش الدفاع

١,٣٠٠ من العاملين المستديمين: ١,٨٪ منهم برتب عميد حتى لواء، ٤,٦٪ عقدا، ٢٠,٥٪ مقدم، ١٦,٦٪ رائد، والمتسبقي ٥٦,٦٪ هم من الرتب المساعدة، معظمهم رؤساء عرفاء أوائل.

أما ضباط الصف وأصحاب رتبة رائد يشكلون ٧٣,١٪ من اجمالي المتقاعدين، يتقاضون (راتب ثابت لإعانة التقاعد) بين ٨٠٠٠ إلى ٩,٥٠٠ شيكل، بعضهم يتقاعد في سن ٤٣ - ٤٥ ويحصلون مع تقاعدهم على ٢٥٠ - ٤٠٠ ألف شيكل في المتوسط، بما في ذلك منحة التقاعد، وشهدان إجازة التكيف، وإجمالي رصيد الإجازات. أما الأقدام المتقاعدين في سن أكبر من ٤٥ ويحصلون أيضا على مقابل أيام المرض، يقتربون من نصف مليون شيكل.

ويعلق عميد متى هراري، رئيس كتيبة التأهيل بشعبة القوى البشرية، يعلق بإبداء قلقه من تأثير التخفيضات في الرواتب على المهندسين، التقنيين، فنيي الكمبيوتر وأصحاب التخصصات الأخرى المطلوبة، يوضح قائلا ليس هناك احتمال أن تتمكن من منافسة أجور السوق المدني، والطريقة الوحيدة للاحتفاظ بالعاملين هي بواسطة برنامج أو خطة تحفيزية تربطهم قبل كل شئ بمفهوم التحدي في العمل.

البرنامج الأعلى تكلفة بين ما تم اقتراحه هو برنامج "أفق" الذي يستهدف الوحدات البرية وسلاح الجو، والبحرية والاستخبارات. والاتجاه بصفة أساسية إلى قادة الأسراب المتميزين، والمتوقع أن يصبحوا قادة كتائب، والبرنامج يشمل توقيعا لمدة ست سنوات، دراسات أكاديمية في أي تخصص يختاره الضابط، سيارة لمدة نصف عام أثناء الدراسات (حسب الرتبة)، وترقية أوسع، ورحلة الى الخارج، ومنحة مالية تصل إلى ٥٠ ألف شيكل عند التوقيع.

هناك برنامج آخر هو ما يستهدف الضباط الصغار الذين يوقعون للخدمة المستديمة عامين ويحصلون على منحة ١٥ ألف شيكل، أما ضباط الصف والطاقم التكنولوجي الأحدث فتم اقتراح برنامج لهم يتمثل في التوقيع لمدة خمس سنوات ومنحة ٢٥ ألف شيكل. وهناك خطة تحفيز جديدة تتم مناقشتها حاليا وحظيت بموافقة مبدئية من المالية، وهذه الخطة من المنتظر ان توقف فرار العقول من المنظومة التكنولوجية للجيش، ضباط، مهندسو التخطيط، مهندسو المعدات.

مؤامرة الصمت

بقلم: يهودا شنهف

ملحق هأرس ١٩٩٦/١٢/٢٧

لماذا يحب المؤرخون الجدد التعرض لقمع الفلسطينيين والانشغال بهم، بينما يتجاهلون قضية أطفال اليمن؟ لماذا لا يوجد في إسرائيل يسار حقيقي، والكلام عن فجوة طائفية يعتبر من باب الإثارة والتحريض.

أن المؤخرة، الجدد جديرون بالمديح، فقد ساعدونا لنستيقظ من العيب والهراء. لقد أحاطونا علما بجرائم مسئولين تولوا مناصب ومهام على مدى الأجيال، وأوضحوا لنا تكتيك سياسات الطرد والإبعاد، وأخبرونا بالعمليات الانتقامية وعلاقة الاستيطان بمذبحة يهود أوروبا، وبأيولوجية المساواة (المزيفة) باعتبارها خرافة مفروضة.

غير أن هؤلاء المؤرخين لديهم أيضاً نقطة مظلمة، فإن هناك مؤامرة صمت أخرى لم تتكشف بعد. ما أقصده هو مؤامرة الصمت الدورية بين مفوضي الأيديولوجية الصهيونية المتجسدة، وبين مفكري اليسار الإسرائيلي المعاصر. أنه اتفاق على الصمت بين جيلين من نتاج سيطرة اشكنازية - تجاه المشكلة السفاردية.

وفي هذا الموضوع يظل الجيل الشاب من المفكرين الاشكنازيين بما فيهم المؤرخين الجدد، مخلصاً ومتفقاً في الرأي إلى حد التطابق مع جيل آبائهم. فاليسار الإسرائيلي الصهيوني مستعد لاستثمار كل ما لديه لرفع الظلم والاضطهاد الذي وقع ويقع على الفلسطينيين، لكنه غير مستعد لمواجهة واتهام جيل الآباء على عنصرية تجاه اليهود الشرقيين (السفاردية) هذا الجيل غير مستعد بالمرّة للاعتراف بأن مشكلة السفاردية هي مشكلة واقعية أساسية. فالمفكرون أو السياسيون من أمثال، دادي تسوكر، ويوسي ساريد وغيرهم لم يقوموا بأدنى عمل من أجل الجماعات التي

كان يجب أن تكون على رأس اهتماماتهم. لقد تزينوا بلافتة اليسار مثلما استخدم جيل آبائهم شعار المساواة. ومثلما كان آباؤهم بالضبط بعيدين عن المساواة. فإنهم كذلك ليسوا من رجالات اليسار. والمحصلة هي يهود شرقيون في المرتبة الأدنى، مجرد نشطاء أحياء، بل ومفكرون شرقيون يظهرون عداً سواء تجاه حركة العمل التقليدية أو تجاه وراثتها.

لماذا يتحمس اليسار في الانشغال بالمشكلة الفلسطينية ولماذا يتكرر لقضية اليهود الشرقيين، التي شارك في تدهورها؟ وحقيقة أن الجيل الشاب من اليسار الإسرائيلي لا يميز العامل المشترك البارز والظاهر بين هاتين الطائفتين - الفلسطينيين والشرقيين - تثير شكاً ودهشة. غير أن المبرر في الواقع ليس صعباً، فالتشهير بالظلم الذي يحدث للفلسطينيين لا يعرض للخطر المكانة التي يتمتع بها المفكرون الاشكنازيون أبناء جيلنا. ولن يعرضهم للخطر أيضاً كجماعة ثقافية مهيمنة داخل المجتمع الإسرائيلي وليس كوضع اقتصادي. وهذا التشهير بالظلم الواقع على الفلسطينيين لن يعرض للخطر أيضاً تعريفهم الذاتي كممثلين للثقافة الغربية داخل الشرق العربي (أو المتوسطي، إذا استخدمنا التعبير المجازي المعدل من أجل الحريديم المتدينين تجنباً لصفة "العربي") والانشغال بظلم يقع على الفلسطينيين يمنح أكاليل الإنسانية، والموقف النبيل لذابحي البقرات المقدسة والمتطوعين إلى السلام، ولافتة التمرد. أي، إن الشرق - غير المعترف به، الذي يهدد، غير العقلاني - ارتبط "بالمطرفين" طالما بقي خارج الإطار - مثل الفلسطينيين. أنه قابل للهضم طالما أمكن تحديده، لتحويله إلى "آخر" وإبعاده. من ذلك يمكن أيضاً أن

نفهم لماذا يؤيد اليسار الإسرائيلي الفصل ويؤيد دولتين لشعبيين منفصلين.

وبسبب نفس الخوف من الشرق بدأ إسرائيليون كثيرون، ومنهم يساريون بصيغة ميرتس، عملية دحض وتنفيذ تجاه شرقية اليهود الشرقيين، إذ أن اليهود الشرقيين لا يمكن أن يتحولوا إلى آخر أو يخرجوا من الإطار، وأكثر تقدير يمكن بناء طرق التفافية لبلديات نامية وأحياء فقيرة. هذا الدحض أو التكرار هو وسيلة دفاع. فإذا اعترف اليساريون بالظلم الواقع على اليهود الشرقيين وعملوا على إصلاحه، سيضطرون أيضاً لإصلاح أنفسهم. أنهم سيضطرون للتنازل عن وضعهم المسيطر، وإلى تقسيم الكعكة القومية من جديد، وإلى دمجهم في البلاد كشركاء متساوين وليس كنصير وحارس. وسيضطرون إلى تغيير برامج التعليم. بدءاً المؤسسات وهيئات التعليم العالي إلى رياض الأطفال. وسيطلب ذلك منهم إنشاء أكاديمية للموسيقى العربية التقليدية (مثل الأندلسية)، وتعليم مصادر ثقافة الشعوب العربية (وليس فقط مصادر الثقافة الغربية). تعليم وتعلم الشعر واللغة العبريين. وسيكون عليهم أن ينقوا الصلة المطلقة بأوروبا وأمريكا الشمالية مما يعتبرونه عالمياً. وفي مقابل كل هذه المخاطر فإن السلاح الناجح هو الصمت: فالاعتراف بالسمة الشرقية كظاهرة في النسيج الإسرائيلي الداخلي هو بمثابة «تابو» محرم.

من خلال ذلك يمكن أن نفهم أيضاً سطحية موقف اليسار تجاه الفلسطينيين. فاليسار مناصر للفلسطينيين طالما لا يطالبون بحق العودة. طالما هناك انقسام، طالما هناك فصل، طالما يتنازل الفلسطينيون عن بيوتهم في يافا وطلبيا، طالما بقيت الدولة يهودية (وغربية) وطالما استمر الفلسطينيون المعروفون "بعرب إسرائيل" تحت الرقابة. ولو كان المفكرون اليساريون متحررين حقاً من خرافات جيل الآباء لكانوا يكشفون عن الصهيونية كحركة أوروبية ضد - شرقية وصلت إلى الشرق (لا اعتبارات مبررة أو غير مبررة) ولم ترفيه كياناً سياسياً بل اعتبرته صحراء في حاجة استصلاح. ولو كان الآباء والأبناء - الاشكنازيين - يعترفون بالشرق لكان سياسياً كانوا ميزوا كذلك العامل المشترك بين الشرقية اليهودية والشرقية الإسلامية والمسيحية. ربما كانوا يفهمون أن العداء متعدد السنوات بين الشرقية (يجوز أن نقول الاستشراق) وبين العرب هو في جانب منه نتاج ضرب أسفين أوروبي بين شرقيين وشرقيين آخرين. لكن اليسار الإسرائيلي يواصل سياسة آباءه المحافظين التي تتسم بالحماسة والعجرفة.

واضح إذن، لماذا انشغل المجتمع الإسرائيلي طوال السنين بعدم تسييس مشكلة الشرقيين. لقد عرضت الشرقية كطرفية محلية، كمجموعة معروضات ثقافية مثل النعناع والحمص، أيدي عاملة يمنية وغير ذلك،

وأي محاولة لتحويلها إلى قضية سياسية تصطدم بعدم الشرعية وبالتكرار لأي قالب اجتماعي آخر. فمن ناحية، شجعت الأحزاب الكبرى تيار الشرقية على المستوى التنظيمي، كمصدر لتجنيد أصوات، ومن ناحية أخرى، رفضوا تيار الشرقية على المستوى الأيديولوجي، فإن برنامجاً انتخابياً طائفيًا جرى طرحه باعتباره هادماً ومدمراً لاندماج القادمين من المنافي ووحدة الشعب. وفي الخمسينيات ظهرت قوائم شرقية تتطابق مع عناصر معادية، وعرضت "النمور السوداء" باعتبارها حركة خطيرة على الدولة.

هذه التوجهات الرافضة لمشروعية التشريق أو الاستشراق أو الشرقية، أثرت أيضاً على المؤرخين الجدد. رغم تشدهم على ما يبدو، فإنهم لم يهتموا بشكل متعمق بتاريخ شرقي - رغم أنهم يجأرون بمعالجة ومراجعة مصطلحات وأحداث التاريخ. وهناك مثالان صغيّران معروفان تماماً: لم يتم عمل أي بحث شامل وقيم حتى الآن حول تلاعب الحركة الصهيونية في جلب يهود اليمين، ثم ما هو سبب عزوف المؤرخين الجدد عن هذه القضية. ولم يوجد أحد من المفكرين من أبناء جيلنا لم يتعرض للتناظر بين عدم خضوع اليمينيين لأصحاب الأراضي في المستوطنات وبين عدم خنوعهم في قضية عوزي مشولم. وفي النظرية الفلكورية الاشكنازية، يبقى اليمينيون أبرياء، مطيعين، محبين للعمل وصهيونيين..

لم يتجرأ أحد من المؤرخين الجدد - المناضلين من أجل حقوق الإنسان - على التعرض للقضايا المروعة حول اختطاف أطفال يمينيين. من منهم طالب بتشكيل لجان تحقيق؟ وبنفس الدرجة لم يتحرك أحد من المؤرخين الجدد بالجدية الكافية لاستكشاف أدلة عمليات الحركة الصهيونية للإثارة في العراق، في بداية الخمسينيات التي استهدفت تسريع الهجرة إلى إسرائيل. فلا واحد منهم تقريباً تساءل كيف وافقت الحركة الصهيونية على تأميم أملاك مهاجري العراق. ألم يكن ذلك نتيجة الخوف من أن ملاقاته عراقيين أغنياء عند المعابر سيعيدهم إلى البلد الأصلي.

وهؤلاء الذين حاولوا القيام بنشاط يتسم بالشرقية يعرفون إلى أي حد وصل تعصب الاشكنازيم في كل مرة يطرح فيها مشكلة تطلع وتشوق الشرقيين إلى هوية ذات خصوصية. هذا الخوف بصفة عامة له ردود أفعال اشكنازية مميزة. يبرز منها أمران: الادعاء بعدم الحاجة إلى التعرض لخرق القانون والظلم من الناحية التاريخية، إذ أن هناك جماعات عرقية أخرى، كالبولنديين والمجريين أو رومانيين عانوا صعوبات ومشكلات استيعاب، بما فيها من اذلال وتجاهل. ادعاء ثان هو أن المشكلة آخذة في الاختفاء. الفجوات تتضاءل لأن هناك ثقافة إسرائيلية تتطور وتتبلور

تستوعب كل الطوائف. وكل من يجرؤ على الادعاء بخلاف ذلك فإنه يقامر، ويوصف بأنه "محترف طائفي" ويتهم بأنه يحاول تحويل القضية لشأن شخصي وأنه يضر بوحدة الشعب (وحدة الشعب والاتفاق العام في الرأي كانت دائما خرافة مجنونة وآلة إسكات للأقليات). والأسخف من ذلك كله: أنه في كل مرة يصرح مفكر شرقي أن هناك عنصرية في البلاد، فإنه يجرم ويتهم بالعنصرية تجاه الاشكنازيين ويصنف متطرف.

إلا أن لكل هذه الادعاءات ردود مقنعة ودامغة بالحق. أولا، لا شك أن مهاجري الدول الأوروبية أيضا عانوا صعوبات الهجرة منها على الأقل عجرفة وتكبر الاستيطان عليهم، لكن الفروق بين هذه وبين إذلال المشرقيين مؤثرة وحاسمة. لم يكن هناك شك أن مهاجري أوروبا الشرقية يندمجون افضل كصانعي ثقافة وكطبقة وسطى بارزة في المجتمع الإسرائيلي، كما أنه لم يكن هناك شك أن المهاجرين الجدد من روسيا منذ السبعينيات يستقرون ويحتلون من المجتمع وسطه. وكذلك مهاجرو روسيا في التسعينيات (مقابل ذلك فلا شك أن الأثيوبيين يأتون في ذيل القائمة كضعفاء يستقر بهم إلى بين الطبقات المأزومة) فالمهاجرون الشرقيون يقعون على هوامش الاقتصاد ويتم ظلمهم على ايدي مؤسسة الاستيعاب بتخصيص مياه وأرض، وشقق ووظائف لهم.

والادعاء بأن الفجوات تتقلص، يتردد منذ الخمسينيات. والواقع مخالف لذلك. فهذه الفجوات الاجتماعية متجذرة وموجودة بين أبناء الجيل الثاني للدولة بل وتتسع. وفي بحث درس حال أبناء الدولة المنتمين لأباء مشرقيين مقارنة بأبناء الدولة من آباء اشكنازيين، وجدنا أنه في عام ١٩٧٥ كان أجر الرجال من المشرقيين حوالي ٧٩٪ من أجر الاشكناز، وفي ١٩٩٢ كانت النسبة ٦٨٪ وارجع الباحثون هذه الفجوة إلى التمييز بين الطائفتين. ومن أكثر نتائج هذا الإنكار والإجحاف مرارة، أن الجيل الثاني والثالث من المشرقيين يفهم هويته المشرقية بعداوة وخصومة للاشكنازيين. فهو مشرقي ليس كرابطة ثقافة حقيقية مع البلدان الأصلية لأبائهم بل كهوية إسرائيلية معينة ترتبط بالفضب والإحباط. ذلك "مشرقي" جديد، يتبع فقط المشرقيين الإسرائيليين.

إن اليسار الإسرائيلي الجديد غير جدير بتسمية يسار. أنه مكون في معظمه من اشكنازيين ليس لهم أية علاقة بالقضايا الاجتماعية. صناع السلام الآن، نشطاء مختلفين في ميرتس. ومفكرين متعالين من كليات العلوم الاجتماعية والنفسية (الجدد) لا يحركهم شهد ظلم وقمع وإذلال شائه لجماهير الفقراء. "اناس الهوامش"، "الطبقات الضعيفة". والغالبية الساحقة من نشطاء اليسار هم برجوازيون أغنياء. من طبقة

رجال الأعمال، أساتذة في إدارة الأعمال والاقتصاد. عندما يتحدثون عن السلام أو عن إعادة المناطق فإنهم يربطون ذلك بتنمية اقتصادية، ورعاية ممتازة، والاقتصاديون المحسوبون على ميرتس والسلام الآن يؤيدون بشكل قاطع تطبيق الخصخصة والتنمية الاقتصادية القائمة على آليات لسوق، (شرق أوسط جديد) وحكومات إسرائيل تضاعف من عدم المساواة من أجل تنمية اقتصادية أحادية الجانب، تسمح لرؤوس الأموال باستغلال الدولة من أجل متطلباتها.

إن يسار ميرتس هو يسار مزيف: يسار حرية (اقتصادية) وليس يسار مساواة وتضامن. حتى قضاة حقوق المواطن في ميرتس يعملون كثيرا جدا في حقوق الإنسان طبقا للمبادئ الليبرالية لكنهم لا يهتمون بحقوق أخرى للمواطن أمام السلطة، كما توجب ذلك المبادئ الاجتماعية الديمقراطية. فلا يهتمون بحقوق التعليم، حقوق الإسكان أو حقوق تنمية الثقافة العرقية. وبقيت المطالبة بمثل هذه الحقوق من نصيب شاس. والحريديم، وبقيت جماعات المصالح. من خلال هذه العلاقة كان في مقدور شيمون بيريز ان يصرح بأن مشكلة الفقراء هي أنهم فقراء.

وللدقة التاريخية: ليس اليسار فقط وحركة العمل هما المتهمان بالابتعاد عن المشرقيين. فإن نصيبا من الاتهام يرجع إلى نجاح اليمين واستخدامه المشرقيين وإلهاب حماسهم بشعارات القومية المناهضة للعرب. ففي العقود الأخيرة، كان أحد أكبر أعداء العدل الاجتماعي في إسرائيل هو ديفيد ليفي الذي استأثر برقعة الظلم والإجحاف وحولها إلى بلاغة جوفاء. ويتهم في ذلك أيضا رموز المشرقيين على مدى الأجيال، موشيه شاحالن شلوموه هليل، شمعون شترت، اسحاق نافون، شوشانه اربيلي، موشيه كاتساف، وغيرهم كثيرون - انهم مشرقيون مولدا لكنهم ليسوا مشرقيي الوعي، الذين جعلوا عدم شرعية المشرقية موضوع سياسي.

وفي الكنيسة الحالية هناك عدد كبير من السياسيين المشرقيين يلعبون ليس بينهم ولو واحد قدم أيديولوجيا، شرقية اجتماعية مرتبة. كلهم يلعبون بادوات وملعب ولغة السيادة الاشكنازية. ليس هناك يسار حقيقي يقترح برنامجا اجتماعيا ديمقراطيا يلغي الجدل الليبرالي لميرتس والجدل الفاشيستي لليمين. ليس هناك يسار سيسمح للمشرقيين اليهود بالتراضي في ظل مصادرهم العربية دون انكار، ويسمح للاشكناز الإسرائيليين بالاعتراف بشرقية المشرقيين في إسرائيل. ليس هناك يسار سيتيح تسمية هوية مشرقية لا من خلال صراع بل من خلال الحرية الثقافية. هذا اليسار يمكن ان يقوده - على ما يبدو - المشرقيون فقط.

الخطة السوفيتية في ١٩٦٧ : قصف المفاعل النووي في ديمونا وإنزال قوات في حيفا

صحيفة "يديعوت أحرنوت"
(الملحق السياسي) ٢٧/٥/٢٠٠١
بقلم: إيزابيلا جينور

في خلق الأزمة العسكرية- السياسية التي تسببت في نشوب حرب الأيام الستة. لقد كتب الكثير من قبل عن أن السوفيت هم الذين أمدوا المصريين بتقرير استخباري كاذب يفيد بأن إسرائيل تحشد قواتها على الحدود السورية. وهناك معلومات حديثة تؤكد ذلك وتدل على أن السوفيت سعيوا إلى نقل هذه المعلومات الكاذبة إلى المصريين في ثلاثة مسارات مختلفة. وقد قام محمد فوزي رئيس هيئة الأركان العامة المصرية- الذي كان يشكك في صحة هذه المعلومات- بزيارة إلى الجولان، وكان الاستنتاج الذي خرج به هو أن "الروس مرضى بالوهم". ولكن الروس لم يأسوا وواصلوا تكرار الرسالة.

يحتمل أن يكون الخط السياسي السوفيتي- الذي كان يناهض إسرائيل ولكنه لم يؤيد القضاء عليها- قد تغير في منتصف الستينات بسبب النشاط النووي الإسرائيلي في ديمونا. وقد كان هناك اعتقاد بأن السوفيت يرغبون في استغلال الحرب بين إسرائيل والعرب كذريعة لشن هجوم على المفاعل النووي في ديمونا وتدميره.

منذ حوالي شهرين ظهر في شبكة الإنترنت خبر صادر من إحدى الوكالات الروسية يستند إلى وثائق سرية جدا للمخابرات السوفيتية (K.G.B) لم يسمح بنشرها إلا مؤخرا. وقد جاء في الخبر أن "أقمار التجسس (التي كانت آنذاك في بداية طريقها)، وكذلك النشاط الاستخباري التقليدي، أمدت الاتحاد السوفيتي ببيانات دقيقة جدا عن المفاعل النووي في ديمونا.

وإزاء حقيقة أن التعاون الاستخباري بين الاتحاد السوفيتي ومصر كان في أعلى درجاته آنذاك، فإننا لا نستبعد أن يكون الاتحاد السوفيتي قد أطلع مصر على هذه المعلومات". وكان الاستنتاج الذي خرج به كاتب الخبر هو أن "موسكو كانت تتوى تدمير هدف نووي في إسرائيل" لا حاجة لوجوده "من وجهة نظر النظام السوفيتي. ولتحقيق

خطط البعض في القيادة العسكرية السوفيتية - وعلى ما يبدو أيضاً في القيادة السياسية - للتدخل الصالح العرب في حرب الأيام الستة، وذلك عن طريق معاونة جوية مكثفة وإنزال قوة عسكرية من البحر في حيفا.

هذا ما يتضح من الأدلة التي تم الكشف عن بعضها ولم تنشر إلا في الفترة الأخيرة فقط. ونحن نورد ذلك بمناسبة مرور ٢٤ سنة على هذه الحرب.

في أوائل سنة ١٩٦٧ تم في كل وحدات جيش الاتحاد السوفيتي توزيع خطاب ألقاه وزير الدفاع المارشال أندريه جرتشكو أعلن فيه أن "الذكرى السنوية الخمسين للثورة الشيوعية (التي قامت في سنة ١٩١٧) ستكون هي السنة الأخيرة لدولة إسرائيل".

وفيما بعد قال أحد رجال المخابرات الحربية السوفيتية لأحد نظرائه الأمريكيين: "قيل لكبار الضباط إن القيادة العسكرية ترغب في منح العرب "التقدميين" - بالمقارنة مع إسرائيل "الرجعية" - إنجازا تاريخيا يدينون به لموسكو إلى الأبد. هذه الإنجاز هو القضاء على إسرائيل".

من المعروف أن الاتحاد السوفيتي صوت لصالح قرار التقسيم الصادر سنة ١٩٤٧، وهو القرار الذي عارضه العرب، كما أيد الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له إسرائيل في حرب التحرير سنة ١٩٤٨.

إلا أنه سرعان ما تغيرت معاملة الكتلة الشيوعية لإسرائيل. وخلال "الحرب الباردة" بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الخمسينات والستينات، وقف الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له إلى جانب العرب وأمدوهم بالأسلحة وأيدوهم سياسيا. ومع ذلك لم تؤيد الكتلة السوفيتية بشكل صريح المطالبة العربية بالقضاء على الدولة اليهودية.

إلا أنه ما من شك أن الاتحاد السوفيتي لعب دورا فاعلا

هذا الغرض قررت القيادة السوفيتية القيام بنشر مباشر لمعلومات مضللة. كان الاتحاد السوفيتي يؤيد العرب ولكنه كان يريد أن يكون الإسرائيليون هم البادئون بالحرب".

من فترة قريبة، قال أولج جرينيفسكى - الذى كان يعمل في الماضى رئيسا لقسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفيتية - في تحقيق نشرته المجلة الروسية "نوفيسيميا جازيتا": "كانت لدى مخابراتنا في منتصف الستينات بيانات مؤكدة عن القدرة النووية الإسرائيلية. كما كانت هناك معلومات بأن أحد الدوافع لدخول مصر الحرب في ١٩٦٧ هو رغبتها في هزيمة إسرائيل قبل أن تتمكن من استغلال السلاح النووى في ميدان القتال. وكانت ديمونا أحد الأهداف الرئيسية في خطة مصر الحربية".

ويقول جرينيفسكى إن وزير الخارجية السوفيتى القديم أندريه جروميكو الذى كان يتولى هذا المنصب أيضا خلال حرب الأيام الستة، صرح في سنة ١٩٨١، أى بعد ١٤ سنة من نشوب الحرب: "كان رجال الجيش السوفيتي يخشون أن تشن إسرائيل هجوما ضد سوريا في أى لحظة. وفي منتصف مايو ١٩٦٧ قامت طائرتان مصريتان من طراز ميج بطلعات تجسس فوق ديمونا. ولدهشة الرئيس المصرى جمال عبد الناصر آنذاك عادت الطائرتان الى قاعدتهما سالمين دون أية إصابات، رغم أن المفاعل كانت تحميه صواريخ هوك الأمريكية، وبعد ما يزيد قليلا عن أسبوعين عادت الطائرتان للتحليق فوق ديمونا - ومرة أخرى لم يكن هناك رد من جانب وسائل الدفاع الجوى الإسرائيلية. وفي أعقاب ذلك أصدر وزير الحربية المصرى، المشير عامر، أوامره بقصف ديمونا وأهداف أخرى مهمة في الأراضى الإسرائيلية. إلا أن عبد الناصر ألغى الأمر بطلب منا. لم تكن القيادة السوفيتية تعلم بتفاصيل الخطة المصرية الرامية الى تدمير القدرة النووية الاسرائيلية، وكانت تعلم فقط بالنية لإنزال ضربة مفاجئة على أهداف إسرائيلية هامة... وأعتقد أننا لو كنا نعرف بوضوح أن الهدف الرئيسى هو تدمير القوة النووية الإسرائيلية ما كنا قد عارضنا ذلك".

إذا فرضنا أن ما يقوله جرينيفسكى صحيح، فإننا لا نعرف السبب الذى دفع السوفيت الى مطالبة المصريين بإلغاء خطة القصف الجوى لأهداف عسكرية في الأراضى الإسرائيلية. من المحتمل أن يكون مثل هذا الطلب - إذا كان قد تم إرساله فعلا - انعكاسا لخلاف في القيادة السوفيتية.

في الحادى عشر من مايو ١٩٦٧ - قبل يومين من إرسال موسكو للمعلومات الكاذبة الى القاهرة بشأن "حشد قوات إسرائيلية على الحدود السورية" - "صدرت الأوامر لكل المترجمين من اللغة الروسية الى اللغة العربية في الوفد العسكرى السوفيتى بمصر بالتوجه الى السفارة السوفيتية بالقاهرة. وفي لقاء أجراه صحفى روسى مع أحد المترجمين قال المترجم إنهم أرسلوا الى ميناء الإسكندرية ومن هناك تم نقلهم الى سفن القوة البحرية السوفيتية في

البحر المتوسط التى كانت تبجر أمام السواحل الإسرائيلية. "كنت على يقين بأنهم سيقومون بضمنا إلى القوة التى ستنتزل في حيفا أو شمالها بقليل، وأننا سنكون أفراد اتصال مع عرب إسرائيل الذين ينتظروننا بشغف كما قالوا لنا".

كان يورى خريفونكوف - أحد الشخصيات العامة في اوكرانيا الآن - آنذاك ضابطا صغيرا برتبة ملازم ويعمل على سطح سفينة للقتال ضد الغواصات. وفي الثالث من مايو ١٩٦٧ تلقت السفينة أمرا بالخروج من قاعدتها في بحر البلطيق والانضمام الى وحدة بحرية سوفيتية كبيرة كانت قد وصلت إلى البحر المتوسط وتضم غواصات نووية.

ومنذ فترة قريبة قال خريفونكوف: "بمجرد نشوب الحرب أصدر قائدى أوامره بأن أجمع ثلاثمائة متطوعا من بين طاقم السفينة. وكان مقررا أن أتولى قيادتهم في عملية إنزال على سواحل إسرائيل.

وقد تمت تعبئة قوة بمثل هذا الحجم في كل سفينة من السفن الثلاثية التابعة للقوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط، أى ما يبلغ حوالى ألف شخص. علاوة على ذلك كانت قوة الغزو تضم سفينة إنزال واحدة وعلى سطحها ما يقرب من أربعين دبابة، وربما أيضا كتيبة مشاة في إحدى السفن".

ويضيف خريفونكوف: "كانت مهمتنا هي دخول ميناء حيفا. ما الذى كان علينا أن نقوم به هناك وأنا أحمل طبنجة والبحارة يحملون رشاشات كلاشينكوف؟ قالوا لنا: انزلوا وفيما بعد ستعرفون. سوف تلقون بقنابلكم اليدوية وتلقون قنابلكم على العدو. كانت قنابلنا مخصصة للقتال ضد الضفادع البشرية وليس للقتال في أرض برية".

إلا أنه تم تأهيل جنود الاتحاد السوفيتى لمثل هذه المهمة. ويقول خريفونكوف: "في ذلك الوقت كان العالم مختلفا. كنت أقدس العلم الأحمر والقسم الذى أديته كضابط. كانت هذه حرب مقدسة: لقد اعتدى الإسرائيليون المتغطرسون على العرب المساكين، ويجب أن نكيل لهم الصاع صاعين. ولكنى الآن أكثر وعيا. لو حدث ذلك الآن ربما كنت لا أطيع الأمر".

وهو يقول إن بحارا واحدا في السفينة هو فقط الذى رفض "التطوع". ولكنه لم يتعرض للعقاب، كل ما هنالك هو أنه تم إنزاله من السفينة في أول زيارة للميناء السوفيتى.

قالوا لخريفونكوف ورجاله آنذاك: "سوف تتلقون تعزيزات ومعاونة جوية". ولكنه يقول الآن في سخرية: "كيف كانت الطائرات ستتمكن من تمييزنا؟ لم تكن لدينا أجهزة اتصال ولا شفرات ولا طلاقات إشارة، ولا أى شئ. ميناء حيفا صغير جدا، ولو تدخل سلاح الطيران السوفيتى لمساعدتنا كان سيسحق كل شئ - ونحن أيضا".

من الواضح أن الوعد بتوفير معاونة جوية لم يكن من قبيل العبث: يقول يورى ناستكو الذى كان في تلك الفترة

قائدا لسرب استطلاع يتكون من طائرات ميج ٢١ إنه تم وضع وحدته - مع أسراب مقاتلات وقاذفات أخرى - في أقصى حالات التأهب القتالي مساء الخامس من يونيو. وفي اليوم التالي أقلت إلى إحدى القواعد على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وطوال ثلاثة أيام كانت الأوامر تصدر للطيارين أكثر من مرة بالصعود إلى طائراتهم. "كان الاعتقاد السائد هو أننا سنهبط في سوريا. وكان لزاما علينا أن نمر فوق تركيا المحايدة. والممر بدون تصريح كان سيقود إلى حرب".

ويتضح من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية أن تركيا تلقت في بداية الحرب طلبا عراقيا رسميا للسماح بمرور طائرات ميج ٢١ سوفيتية من الاتحاد السوفيتي زعم أنها متوجهة للعراق. وقد كان لدى الأتراك شك في أن تكون هذه هي الغاية النهائية للطائرات وردوا على الطلب بالرفض.

ويؤكد أحد جنرالات سلاح الطيران السوفيتي - الجنرال رشتيكوف الذي تولى في سنة ١٩٦٧ قيادة أربعة أسراب قاذفات استراتيجية - ما يقوله ناستكو قائلا أن سبب إلغاء هبوط الطائرات في سوريا لم يكن هو الرفض التركي، بل كان سببا مختلفا تماما.

يقول رشتيكوف: "كان من المفروض أن تحمل طائراتنا علامات سلاح الطيران المصري (فيما بعد وفي حرب الاستنزاف صبغت الطائرات السوفيتية الموجودة في مصر بألوان سلاح الطيران المصري).

ولسوء الحظ لم يكن موجودا في مخازننا إلا اللون الأحمر الذي يصبغ به النجم الأحمر السوفيتي. ولم تكن ألوان سلاح الطيران المصري - الأخضر، الأسود والأبيض - موجودة في المخازن. وكانت هذه المشكلة الساذجة هي السبب في إلغاء تنفيذ العملية، ونحمد الله على ذلك..".

من المؤكد أنه من الناحية العسكرية البحتة ما كان في مقدور قوة سوفيتية مكونة من ألف جندي أن تحتل ميناء حيفا، أو تنزل خسائر حقيقية بالمنشآت العسكرية والمدنية هناك.

إلا أن مجرد تدخل قوة سوفيتية في الحرب - وبالتأكيد استخدم طائرات سوفيتية ضد إسرائيل - كان من الممكن أن يسبب كارثة ويؤدي إلى مواجهة بين الدولتين العظميتين وربما إلى تغيير وجه التاريخ العالمي.

وقد أدرك خرينونكوف ورجاله أيضا أن عملياتهم قد تتسبب في نشوب مواجهة عالمية، وأنهم بمثابة أدوات لعب. "كان فقدان ألف شخص لا يمثل شيئا في نظر الاتحاد السوفيتي. كانوا لا يبدأون حصر الخسائر هناك إلا بعد خمسة ملايين. كان أهم شيء هو أن يظهر كل طرف قوته. الأمريكيون يرسلون الأسطول السادس إلى البحر المتوسط؟ سنقوم نحن باستدعاء قوتنا البحرية من البحر الأسود. يرسلون طائرات تجسس - سنقوم نحن بالتجهيز لعملية إنزال في إسرائيل. الدبابات الإسرائيلية تجوب

سيناء وتستعد لعبور القناة، إذن لتتزل قواتنا - وهنا تبدأ الحرب العالمية الثالثة.. كان العالم كله سيتعرض للخراب. ليس هناك ما يدل على أن تفاصيل الخطة السوفيتية كانت عند التنفيذ معروفة للأمريكيين أو الإسرائيليين، إلا أنه من محاضر المشاورات العاجلة التي جرت بين واشنطن والقدس يتضح أن إسرائيل كانت على دراية أكثر من الولايات المتحدة بخطر التدخل من جانب الاتحاد السوفيتي، وذلك بسبب تعزيز قواتها في البحر المتوسط. وقد أبدى الإسرائيليون مخاوفهم للأمريكيين أكثر من مرة، إلا أن هذا لم يمنع وقوع الهجوم الوقائي الإسرائيلي في الخامس من يونيو.

يبدو أن المخاوف السوفيتية من نشوب مواجهة مع الأمريكيين بسبب التدخل العسكري الفاعل في الحرب بين إسرائيل والعرب، تسببت في مناقشات ساخنة بالمكتب السياسي السوفيتي حول ما إذا كان يجب إعطاء "الضوء الأخضر" لتنفيذ عملية الإنزال.

على ما يبدو كان وزير الدفاع جرتشكو يمثل الموقف الأكثر تشددا ضد إسرائيل. وقد كان من بين مؤيديه رئيس المخابرات السوفيتية يوري اندروبوف و "زعيم" الحزب الشيوعي في موسكو نيكولاى يگورتشيف. وقد قام الأخير بزيارة لمصر قبيل نشوب الحرب، ولدى عودته طلب زيادة المعونة العسكرية لمصر. وفيما بعد عرض إنزال قوات سوفيتية في سيناء.

ومنذ فترة قريبة قال يگورتشيف إنه سمع بالصدفة بعضا من هذه المناقشات. وقد اتصل تليفونيا بسكرتير عام الحزب ليونيد بريجنيف، الذي كان يعتبر الرجل الأول في القيادة، وكان في مكتبه آنذاك أشخاصا آخرون من بينهم الرجل الثاني في القيادة رئيس الوزراء الكسئ كوسيجين. "كان كوسيجين يعارض بشدة الاستخدام المباشر لقوة سوفيتية في هذا النزاع، وقال إننا لا نملك حق التدخل في هذه الحرب، ولا يجب أن نفعل ذلك".

أدت حرب الأيام الستة إلى التشغيل العملي للخطط الساخن المباشر بين موسكو وواشنطن، والذي أنشئ في أعقاب دروس أزمة الصواريخ في كوبا سنة ١٩٦٢، ولكنه لم يستخدم مطلقا حتى ذلك الحين.

أسرع وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، روبرت مكنمارا، إلى إيقاظ الرئيس جونسون. كانت الساعة السابعة والربع صباحا وقال له جونسون: "لماذا تتصل بي في مثل هذا الوقت أيا كانت الأسباب؟". وأوضح له مكنمارا الأمر، وبعد ربع ساعة كان الرئيس ومكنمارا ووزير الخارجية دين راسك في غرفة عمليات البيت الأبيض.

وخلال الحرب جرى تبادل ما يقرب من عشرين رسالة بين الدولتين العظميين، كانت تتناول بصفة خاصة مطالبة الأطراف المتحاربة بضبط النفس، ووضع شروط لوقف إطلاق النار، وإيضاحات متبادلة بأن أيا من الدولتين العظميين لا تنوى الاعتداء على الأخرى. إلا أن السوفيت أرسلوا للولايات المتحدة في العاشر من يونيو أول تهديد من

نوعه بالتدخل مباشرة في الحرب ضد إسرائيل. وكان كوسيجين- الذي تشير الدلائل الى أنه كان يمثل الخط الحذر في الكرملين- هو بالذات الذي نقل التهديد الذي كان سببه الهجوم الإسرائيلي على مرتفعات الجولان.

كانت إسرائيل في الأيام الأربعة الأولى للحرب تعمل على الجبهتين المصرية والأردنية، ولم تقم تقريبا بعمل حقيقي على الجبهة السورية. وبعد الحرب كانت هناك اعتقادات بأن موشيه ديان- الذي كان يخشى الهجوم على سوريا أكثر من أى شخص آخر في القيادة الإسرائيلية خوفا من تدخل الاتحاد السوفيتي لحمايتها- دخلت قلبه الطمأنينة عندما ثبت له أن موسكو لم تفعل شيئا لمنع الهزيمة المصرية، وبالتالي أصدر أوامره باحتلال الجولان. يبدو أن ديان لم يكن يعلم بالخطط السوفيتية للهجوم على ميناء حيفا.

يقول يوري خريفونكوف : ظللنا خمسة أو ستة أيام ننتظر الأمر بتنفيذ عملية الإنزال. كنا في حالة تحرك دائم، في الخط بين المنطقة الواقعة شمالى الإسكندرية وقناة السويس في اتجاه قبرص وكريت، مع الاحتفاظ بمسافة تتراوح بين خمسين إلى مائة ميل بحرى من الساحل الإسرائيلي.

ولكن، كان يتم من حين لآخر تأجيل ساعة الصفر لتنفيذ العملية، إلى أن ضاعت فرصة إنقاذ مصر من الهزيمة الساحقة.

ربما يكون سبب التسويف هو الخلاف المستمر في القيادة السوفيتية حول خطر نشوب حرب عالمية، وربما يكون السبب هو صعوبة إرسال المعونة الجوية. يحتمل أيضا أن يكون من ضمن أسباب ذلك هو العلاقات المتأزمة مع القيادة المصرية التي لم تكن كلها على استعداد للارتقاء في أحضان الرب السوفيتي.

كان الوضع مختلفا في سوريا. فقد كانت سوريا تابعة تماما للاتحاد السوفيتي، أو كما قال لفين تومسون سفير الولايات المتحدة في موسكو آنذاك : "قرة عين الروس".

في صباح العاشر من يونيو- بعد يوم من هجوم القوات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان- استخدم كوسيجين "الخط الساخن" لى يبعث للبيت الأبيض برسالة تختلف تماما عن سابقتها، سواء في مضمونها أو في أسلوبها.

جاء في الرسالة : "إسرائيل تشن هجوما في اتجاه دمشق. لقد حانت اللحظة الحاسمة التي تقتضينا اتخاذ قرار مستقل إذا لم تتوقف العمليات العسكرية خلال ساعات. نحن جاهزون للقيام بهذا. ولكن هذه العمليات قد تؤدي بنا للصدام الذي سيؤدي بدوره إلى كارثة خطيرة. نقترح أن تطلبوا من إسرائيل وقف العملية العسكرية بدون شروط، وأن تحذروها من أنه في حالة عدم تنفيذ ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك القيام بعمليات عسكرية". يبدو أن السبب في تغير اللهجة السوفيتية هو الخوف من أن يكون هدف القوات الإسرائيلية هو الوصول الى دمشق التي كانت تبعد عن الجولان مسافة تقل عن أربعين ميلا، والتسبب في سقوط

النظام السوري.

وفى غرفة عمليات البيت الأبيض بدأ نقاش حول مدى قدرة السوفيت على تنفيذ تهديدهم بالقيام بعملية عسكرية. وتم إرسال مساعد وزير الخارجية نيكولاس كزنباخ لتوجيه طلب عاجل إلى إسرائيل بوقف إطلاق النار في الجولان. وقد غادر جونسون الغرفة بعد أن طلب طعام الإفطار. واقترح وزير الدفاع مكنمارا مواجهة السوفيت بالشدة واتخاذ إجراء يؤكد لهم أن الولايات المتحدة لن تسكت على تدخل عسكري مباشر من جانبهم في هذه الحرب.

كان العرب قد قدموا شكوى قبل أيام من ذلك مفادها أن طائرات الأسطول السادس الأمريكى تساعد سلاح الطيران الإسرائيلي.

ولتكذيب هذا الاتهام صدرت الأوامر إلى السفن الأمريكية بالابتعاد عن ساحة المعارك، وفى الوقت الذى وصلت فيه رسالة التهديد من كوسيجين كانت السفن تتحرك نحو الغرب في اتجاه جبل طارق حيث كان من المقرر أن تجرى هناك مناورة بحرية.

كان اقتراح مكنمارا هو إصدار أوامر للسفن بتغيير اتجاهها والإبحار نحو الشرق. وقد أشار رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى أن الفواصات السوفيتية التي ترافق الأسطول السادس سوف تبلغ عن ذلك فورا، وهكذا يتحقق هدف وزير الدفاع. في نفس الوقت عاد الرئيس جونسون إلى الغرفة واستمع إلى الاقتراح ووافق عليه. وفى نفس اليوم قطع الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل. ويوضح مسئول كبير في وزارة الخارجية السوفيتية في تلك الفترة أن جروميكو شريك كوسيجين في معارضة العملية العسكرية كان هو الذى قرر قطع العلاقات. وهو يقول : "في جلسة المكتب السياسي، وفى اللحظة الأخيرة (قبل تنفيذ العملية العسكرية)، اقترح جروميكو قطع العلاقات مع إسرائيل للحيلولة دون التورط في المغامرة العسكرية الكبيرة التي كان صقورنا متمسكين بتنفيذها. كان جروميكو يخشى وقوع مواجهة مع الولايات المتحدة، وكانت هذه هي قطعة العظم التي أقيت للصقور".

في تلك الآونة كانت السفينة التي تحمل يورى خريفونكوف وطاقم "المتطوعين" قد وصلت إلى مسافة ثلاثين ميلا بحريا فقط من سواحل إسرائيل. وعند تلقى البحارة بلاغا بإلغاء أمر الإنزال، وصدرت الأوامر للسفينة بتغيير اتجاهها والعودة إلى عرض البحر.

وفى المقابل ألقى فى الإسكندرية الأمر الخاص ببقاء المترجمين في حالة تأهب، والذين كان من المقرر أن ينضموا إلى قوة الغزو ويكونوا على اتصال بعرب إسرائيل. ويقول خريفونكوف أنه قد انتشرت في السفينة شائعة تقول أن بريجنيف أجرى اتصالا تليفونيا مع جونسون واقترح الاثنان أن العالم سيتعرض للدمار خلال نصف ساعة من لحظة نزولنا في حيفا".

محاكمة شارون

متى يعود شارون إلى سابق عهده؟

بقلم موشى ايشون
هاتسوفيه ١٥-٦-٢٠٠١

باستثناء القتال ضد دولة اليهود ، ولا ينطوي هذا الموقف على أي جديد خاصة أن عرفات لا يكتفي في حقيقة الأمر بإسحاب إسرائيل من حدود يونيو ١٩٦٧ وإنما يبتغي إزالة الوجود اليهودي من الشرق الأوسط . ومن هنا يتوقع سفاير أن عرفات لن يتوقف عن ممارسة أنشطته الارهابية حتى لو أعلن وقف إطلاق النار . ويؤكد سفاير أنه لن يتبقي لشارون في ظل هذه الظروف سوى رفع شعاره القديم القائل "اسمحوا لشارون أن يكون شارون" .

وفي حقيقة الأمر فإن هناك اختلافاً ضخماً بين ما نراه حالياً من شارون وبين شارون الذي عهدناه في الخمسينيات . ويحفل سجل شارون بمآثر عديدة يأتي في مقدمتها دوره الفذ في حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي سجل فيها انتصارات ضخمة في ساحة القتال فقد عبر بقواته وبشجاعة نادرة قناة السويس موجهاً ضربة قاصمة للقوات المصرية .

ولا غرابة في أن الانتخابات الماضية شهدت فوز شارون بثلاث أصوات الناخبين هي النسبة التي لم يحظ بها أحد في انتخابات رئاسة الوزراء . وحينما بدأ شارون في ممارسة مهام منصبه كرئيس للوزراء فقد استهل نشاطه على نحو عاصف غير أنه سرعان ما ظهر بشكل شاحب شبيه برئيس الوزراء السابق إيهود بارك بل واتبع سياسة ضبط النفس حتى بعد وقوع العملية الفدائية في ملهي دولفنريوم والتي أسفرت عن مقتل عشرين إسرائيلياً وإصابة العشرات ، ومن الواضح أنه اتبع نصيحة وزير خارجيته بيريز والتزم الصمت . ولو سأل المرء حالياً عن

مضى اسبوعان على حادث الاغتيال المروع الذي وقع في ملهي دولفنريوم بتل أبيب ، ولا زال الوسيط الأمريكي يواصل جهوده لإقرار اتفاق وقف إطلاق النار لستة أسابيع ودون أية شروط مسبقة ، ومن الصعوبة بمكان معرفة إذا ما كان سينجح في مهمته . أما ياسر عرفات فليس مستعداً كعادته للالتزام بوقف إطلاق النار كلية ، كما أنه لا يعتزم الاستجابة للمطلب الاسرائيلي بوقف أنشطة منظمته حماس وجهاد الإسلاميتين أو اعتقال نشطاء المنظمتين . وفي ظل هذه الظروف فليس من الوارد أن يتم التوصل إلى اتفاق . وعلى ضوء ما تقدم فقد فضلنا الإشارة في هذا المقام إلى مقال كان قد نشر منذ عشرة أيام في إحدى الصحف الأمريكية واسعة الانتشار أشار صاحبه إلى أن احتمالات نشوب الحرب في المنطقة تفوق بكثير احتمالات تحقيق السلام .

وقد تناول ويليام سفاير في مقاله الذي نشره بصحيفة نيويورك تايمز تبعات العملية الفدائية التي وقعت في تل أبيب فجاء بمقاله "إن إسرائيل بدأت تفقد صبرها" ويتبنى كاتب المقال وجهة النظر الشائعة والقائلة بأن عرفات لا يصبو إلى السلام رغم تصريحاته الكثيرة عن وقف إطلاق النار . واستدل كاتب المقال على صحة موقفه بأن ياسر عرفات رفض الاقتراح السخى الذي كان قد عرض عليه من قبل رئيس الوزراء السابق إيهود باراك والذي دعى إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ ومن القدس الشرقية وجبل الهيكل .

وبدلاً من أن يمد عرفات يده إلى السلام فقد أمر قواته

جدوى سياسة ضبط النفس سيجيب بقوله إن هذه السياسة تعد جزءاً أصيلاً من الشجاعة التي تظهر أثناء القتال في الحروب .

ويعتقد عدد كبير من المراقبين المطلعين على بواطن الأمور والمتخصصين في شؤون السياسة الدولية أن شارون سيظهر عما قريب في صورته التقليدية كمحارب ، وأنه سرعان ما سيستل سيفه ويرفعه في مواجهة ياسر عرفات وخصومه وأنه لن يمكنه الاستمرار طويلاً في سياسة ضبط النفس خاصة أن الضغوط التي يتعرض لها حتى من قبل أجنحة الحماثم في الشعب ستجبره على توجيه ضربة قاصمة إلى العدو .

وفي حقيقة الأمر فقد أصبح من الصعوبة بمكان خاصة خلال هذه الفترة الأخيرة التعرف على حقيقة شارون فبينما يتبع من جهة سياسة ضبط النفس فإنه لا يتوقف من جهة أخرى عن وصف عرفات بأنه إرهابي لا يكف عن قتل الرجال والنساء والأطفال . وحينما يدمغ شارون عرفات بهذه الأوصاف قلنا أن نتساءل لماذا يمد يده للسلام مع القاتل ولماذا ينتظر إلى هذا الحد قيام عرفات بالوفاء بتعهداته في كل ما يتعلق بوقف إطلاق النار كشرط مسبق لاستئناف المحادثات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية .

وليس من السهولة بمكان تفهم مغزى الإجراءات التي يتخذها شارون ، وقد طرح سفاير في مقاله بصحيفة "نيويورك تايمز" الكثير من علامات الاستفهام إزاء سياسة الحماثم في المجتمع الإسرائيلي غير أنه توصل في نهاية مقاله إلى أن أصحاب هذا الاتجاه قد أصبحت نفوسهم تعاف هذه العمليات الفدائية وأنهم سيجبرون رئيس الوزراء في نهاية الأمر على تغيير وجهته وتوجيه ضربة قاصمة إلى القاتل ياسر عرفات . كما أن وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر لم يعد يرى عرفات شريكاً في عملية السلام فوصفه بقوله "لقد أنهى عرفات دوره وعلينا الانتظار حتى ظهور زعيم جديد في أوساط الفلسطينيين" . وتدعم هذه الرؤية التي توصل إليها بن اليعازر من مصداقية التساؤلات التي تتردد في أوساط الكثير من الدوائر السياسية في إسرائيل والرافضة الاستمرار في المفاوضات مع ياسر عرفات الذي عمل على خداع إسرائيل طيلة السنوات الثمانية الماضية أي منذ توقيع على اتفاق أوسلو . وإذا كنا قد وصلنا إلى نهاية المطاف في المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية فلا بد أن نتساءل لماذا تصر الحكومة على مواصلة اتصالاتها مع عرفات وتعرب عن موافقتها المبدئية على استئناف المحادثات .

ومن الصعوبة بمكان أن نجد إجابة على هذا التساؤل غير أنه من الواضح أن هذه السياسة تلحق أشد الضرر بإسرائيل كما أنها لاتخدم سوى عرفات ورفاقه .

وعلاوة على هذا فيعرب ويليام سفاير كاتب المقال الذي سبقت الإشارة إليه عن دهشته من تعهد شارون بوقف البناء في يهودا والسامرة في الوقت الذي تجنب فيه كل من إسحاق رابين وايهود باراك تقديم مثل هذا التعهد . وعلى

حد قول كاتب المقال فقد أخطأ شارون حينما لم يربط وقف البناء في يهودا والسامرة بوقف عرفات لحركة بناء مستوطنات جديدة في الكثير من المناطق التي لازالت محل خلاف . وتتزايد في ظل هذه الفترة قوة التصورات القائلة بأن شارون أصبح يخضع لسياسة وزير خارجيته شيمون بيريز غير أن السؤال الذي لا بد من طرحه حالياً : حتى متى يمكننا الاحتمال ؟

ولنا أن نتصور - كما أشرنا سلفاً - أن شارون سيضطر عما قريب للانصات لتلك الأصوات التي تتردد في المجتمع الإسرائيلي والتي تطالب بوضع حد لسياسة ضبط النفس تجاه العمليات الفدائية التي تقع في يهودا والسامرة وغزة وفي نتانيا وتل أبيب ويافا . ولقد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من لحظة الحسم وإن كانت هذه اللحظة ترتبط بقضية ما إذا كانت الأحزاب اليمينية واليسارية ستواصل تكاتفها أم أن حزب العمل سيعود مرة أخرى إلى صفوف المعارضة ؟

وفي حقيقة الأمر فإن وزير الخارجية شيمعون بيريز ووزير الدفاع بن اليعازر يرفضان التعليق على هذه القضية غير أنهما يتوقعان استمرار حكومة شاوون في السلطة . ويواجه بن اليعازر حالياً مشكلة حقيقية تتمثل في أنه إذا قرر خوض المنافسة على رئاسة حزب العمل في شهر سبتمبر المقبل فإن مشاركته الحالية في حكومة اليمين الإسرائيلي ستعرضه إلى مأزق حقيقي عند خوض الانتخابات خاصة أن الجناح اليساري بالحزب والذي يمثلته افراهام بورج رئيس الكنيست الحالي سيصفه بأنه ليس مخلصاً للفكر الاشتراكي الذي يمثلته الحزب .

ولا يمكن لشارون أيضاً تجاهل الانتخابات المرتقبة في داخل حزب الليكود خاصة أنه ليس سراً أن بنيامين نتانياهو يوجه حالياً انتقادات بالغة الحدة لشارون بسبب سياسة ضبط النفس بل تحدث خلال حوار أجرته معه وسائل الإعلام مؤخراً عن الطرق المناسبة التي يمكن اتباعها لانزال ضربة قاصمة بعرفات . ومن المتصور أنه كلما سيقرب موعد الانتخابات الداخلية في حزب الليكود فإن شارون سيضطر لتبني سياسة أكثر عنفاً حتى يثبت للجميع أن هناك فرقاً حقيقياً بين السياسة التي ينتهجها تجاه الفلسطينيين وبين السياسة التي اتبعها باراك .

ويتبنى هذا الرأي كثير من محلي السياسة الدولية ، ويتبناه أيضاً المستوطنون في يهودا والسامرة . والحقيقة بالرغم من أن المستوطنين لا يسلمون بسياسة ضبط النفس التي تتبعها حكومة شارون فإنهم يتجنبون الاقدام على أية خطوة لاتتفق مع قواعد الديمقراطية المعمول بها .

وقد أشار أوري دان الذي يعد من الشخصيات المقربة لشارون في مقال نشره بصحيفة معاريف إلى "أن شارون أصبح يصف عرفات بالأوصاف التي يستحقها علانية فيصفه بأنه قاتل ومنافق" غير أنه يجب أن نتساءل هل من الحكمة أن نجري مفاوضات مع قاتل ؟ وهذا هو السؤال الذي لم نلق حتى الآن أية إجابة عليه سواء من شارون أو

من رفاقه بحزب الليكود . وكما يبدو فإن أعضاء الحكومة يفضلون الاستمرار في اتباع سياسة ضبط النفس إزاء انهيار الائتلاف مع شيمون بيريز ورفاقه .

وكان أوري دان قد اختتم مقاله بالاستشهاد بما ذكره حاييم بارليف عند نشوب حرب الأيام الستة إذ ذكر إن اليهود سيظلون يهودا كما أن العرب سيظلون على ما هم عليه . ولنا أن نتساءل متى ستدرك الحكومة الإسرائيلية وأرييل شارون الذي يترأسها منذ انتصاره في انتخابات رئاسة الوزراء هذه الحقيقة ؟

ونأمل جميعاً في ألا تكتفي الحكومة الإسرائيلية بالكلمات وأن تتخذ الإجراءات الواجب اتخاذها وألا تجري

أية مفاوضات مع القتلة ويجب أن يدرك قادة الحكومة الإسرائيلية أن الشعب الاسرائيلي قد سأم الأقوال وأنه في انتظار الرد كما ينبغي على القاتل ياسر عرفات .

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن عدد القتلى اليهود وصل خلال الستة شهور الماضية إلى مائة وعشرين يهودياً وأنهم لم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم يهود لم يؤمنوا إلا بحقهم في العيش كشعب في أرض إسرائيل .

لقد حانت اللحظة التي يتعين علينا فيها أن ندرك أن عرفات مستعد لاستخدام كافة أسلحته ضد شعب إسرائيل ودولته ، ويجب أن نتسلح حالياً بمقولة حاخامات التلمود الذين قالوا " سارع بقتل من يعتزم قتلك " .

ليس جداً وليس بلدوزر

هاآرتس ٢٠٠١/٦/١٧
بقلم: يوثيل ماركوس

الدخول في حرب ضروس .

وقد اظهر شارون في المائة يوم ❖ درجة من برود الأعصاب ، ومن ضبط النفس والتروي في اتخاذ القرار ، وبالفعل ثبت شارون عرفات في ركن دون أي مخرج عندما أجبره على الموافقة على وقف إطلاق النار وعلى قبول تقرير ميتشل وإملاءات تينت . ولكن شارون ليس مستعداً بالاكْتفاء "بتقليل درجة العنف" حتى يصل المصابين والقتلى إلى درجة معقولة . إن وقف إطلاق النار يجب أن يكون تام . وفي محادثة مع باول قال شارون أنه من المحذور أن تهدم قذيفة واحدة أو هجمة واحدة ما تم بناءه في توصيات ميتشل أو وثيقة تينت ، فمن الممكن أن نصل إلى مرحلة المفاوضات ولكن يتوجب على عرفات أولاً وقبل كل شيء أن يحترم الموثيق والاتفاقات . فلا توجد أية دولة عربية خرقت اتفاقها معنا رغم أن هناك العديد من المشاكل غير السهلة .

إن شارون قادر على تقديم تنازلات غير متوقعة في المفاوضات ، ولكنه غير واثق من صمود وقف إطلاق النار ، ليس لأن عرفات غير قادر على الحفاظ على هذا الوقف ، إنما لأنه لا يريد هذا الوقف ، فإستراتيجيته تدعو لمواصلة الارهاب ، كما أن حكومة الوحدة لا تلقى استحساناً لديه ، وحسب علم شارون فإن عرفات يريد إسقاطه ، واسقاط حكومته حتى يفقد الاسرائيليين الأمل في إمكانية عودة الأمن ، وبذلك يصبحوا مستعدين لتقديم أي تنازل ، فالموافقة الوطنية مطلوبة ليس فقط في الحرب إنما أيضاً في المفاوضات ، وهو يريد أن يحافظ عليها بل وتوسيعها .

وكعضو أصيل في حزب المabay المتشدد سار شارون على درب بن جوريون ، ووعد بوجود تأييد جارف إذا اتخذ قرار بتنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في أراضي السلطة من أجل كبح بؤر الإرهاب . فهل سينجر شارون للحرب ؟

المسألة التي تشغل وسائل الإعلام خلال الفترة الأخيرة - هل من يقف أمامنا هو شارون الجديد أم شارون القديم أم شارون القديم في جلد شارون الجديد - أصبحت لغواً لا طائل منه . فشارون لم يعد يلعب دور الجد أو حتى دور البلدوزر الذي كان يؤديه ذات مرة . إن شارون هو شارون ولكن مع فارق واحد : أن من خلفه هناك ثلاثة رؤساء حكومة - كل منهم أكثر بريقاً من الآخر - خيبوا آمالنا بفداحة . ومن أمامه يوجد فراغ قيادي لم تشهد الدولة مثيلاً له منذ قيامها .

إن الأغلبية الهائلة التي انتخبته والتأييد المذهل الذي حظى به في استطلاعات الرأي العام تشير إلى أي مدى كان الجمهور أسير سحره . وإلى أي مدى كانت التوقعات الكبيرة تشير إلى فوزه . وفي مفترق طرق غير متوقع أصبح من المحتمل بشدة أن يكون شارون هو نفسه شارون ولكن المنظور الذي يبدو شارون من خلاله مختلف تماماً عما سبق وباختصار فإن الأمور التي نراها هنا لا نراها هناك ، وعلى سبيل المثال عندما نجلس على مقعد بن جوريون - وشارون يجلس على نفس المقعد وفي نفس المكتب - فإننا نعلم تماماً ثقل المسؤولية الملقاه على كاهلنا .

إن شارون يعترف أن ليس من السهل عليه أن يلعبه البعض بالخائن أو عندما يطلب أصدقائه منه أن يخرج للحرب ، وفي بعض الظروف كنت أنضم أنا أيضاً في الصراخ معهم . ولكن شارون يتحدث حول المسؤولية العامة وعلى ضرورة النظر إلى الصورة بأكملها . وفي هذين الأسبوعين وافق شارون على عدد من التنازلات المؤلمة لكي يصل إلى مرحلة وقف إطلاق النار التي كان سيرفض تقديم تنازلات حولها لو كان في ظروف مختلفة ، لقد جلس وأخذ يفكر في ما يسمى بعزلة القائد . فهذه هي المرة الأولى التي يتوقع الجميع منه أن يقوم بعكس ما اعتاد عليه : وهو

هذا لن يكون غير مستبعد . ولكن قبل كل شئ سيتوجب عليه إقناع معظم الجمهور المؤيد لسياسة ضبط النفس والمعارض لشن حرب ضد السلطة الفلسطينية ، وخاصة جمهور الولايات المتحدة الأمريكية وهذا لن يكون في متناول يديه .

وقد قدر شارون أن هذا الصراع لن ينتهي قريباً ، ولكنه يستطيع أن يعزى الجمهور عندما يقول له أن النزاع الذي استمر ما يقرب من ١٢٤ عام أقام دولة نحيا فيها ، وبدلاً من أن نسأل دائماً "إلى متى ؟" بدأ شارون في أن يطلب من

الشعب أن ينظر إلى الأمام بتفاؤل ، ولكنه ليس مؤرخاً . وفي العصور الفظة كان يتم انتخاب رؤساء الحكومات الإسرائيلية ليس لكي يقولوا لنا أقوال عن الصمود لمائة عام قادمة ، إنما لكي يجلبوا لنا حلولاً فورية هنا في هذا المكان لقد وعدنا شارون بالأمن والسلام والاختبار الحقيقي سيكون بالتوصل إلى النتائج وهذه هي أولوياته.

❖ كتب هذا المقال مع مرور مائة يوم على تولي شارون الحكم.

من هو ، حقاً شارون ؟..

هارتس ٢١/٦/٢٠٠١
بقلم: إسرائيل هرنيل *

من هنا ، لا توجد وسيلة لشرح كنه الإعلانات المتكررة حول استمرار ضبط النفس، سوي تفسير الخدعة.

لقد دعا «موشية ديان» عشية حرب الأيام الستة الصحفيين إلى منزله وأعلن بصوت عال - مثلما فعل «شارون» هذا الأسبوع - أنه يعطي فرصة للمفاوضات وأنه «لا حاجة لإخراج الشعب الآن لحرب».

وكانت هناك آنذاك أيضاً مظاهرات واحتجاجات ضد ضبط النفس. لكنها تحولت إلى مهرجانات فرح علي الخدعة المحكمة والنصر الأعظم في تاريخ إسرائيل. وكخدعة «ديان» في يونيو ١٩٦٧ ستكون كذلك خدعة شارون في يونيو ٢٠٠١. شبه «ملاءة حمراء» بصيغة أيامنا: عملية تزيل بضربة سريعة، وذكية وصاعقة في قوتها العسكرية والنفسية- مثل ضربة سلاح الجو في ١٩٦٧ - الكابوس من علي الطرق، المتاجر، صالات الديسكو - المحطات الرئيسية.

ستعود قدرة الردع الإسرائيلية الي سابق عهدها، وسيعود يهود وغير يهود للسياحة في البلاد، وسيزدهر الاقتصاد من جديد. أيضاً فإن توقيت الإعلان المضلل - من أنه لا يعتزم شن حرب شاملة ضد الإرهاب - لم يكن عفواً: فقد صدر غداة إذاعة برنامج ال «بي. بي. سي»، الذي أثيرت خلاله إمكانية محاكمة «شارون» بسبب جرائم حرب (وقد قدمت ضده حتى في بلجيكا شكوى بسبب هذه الجرائم). كم من الجهود بذلها «شارون» كي يكسب تعاطف الإعلام والرأي العام العالمي، ويثبت أنه سياسي معتدل، ومستئول، ولا يرد بالحرب حتى إزاء أعمال القتل اليومية ضد أبناء شعبه.

لكنه أدرك هذا الأسبوع، أن الإعلام، علي الرغم من الثمن الفادح الذي دفعه كي يسترضيه، لن يمنحه شرعية أبداً، ولا رد اعتبار بالتأكيد. فسيكون دعمه لعرفات العربي وليس لشارون اليهودي وإلى الأبد، حتي لو بلغت

بدت آثار الدهشة، خاصة في قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي، بعد أن أعلن «أرييل شارون» هذا الأسبوع أنه «لا يعتزم الدفع بالشعب نحو حرب». ما الذي حدث لشارون حتي يسلم قراره، الذي هو بالتأكيد سر استراتيجي دفين للغاية، إلى «عرفات» بهذا الشكل؟

فسوف يفهم هذا الأخير من إفشاء السر أن السلطة الفلسطينية باقية، وأن أعمال القتل لن تجابه، طبقاً لوعود شارون، بالرد الفعلي والوحيد علي وقفها.

ثمة تفسير واحد فقط للسؤال عن كيف يعقل أن يفضي الرجل المسئول عن أمن إسرائيل القومي، أمام عدسات التليفزيون بسر من أسرار الدولة - القرار الاستراتيجي بعدم الرد، هو أن الأمر يتعلق بخدعة كبرى لأنه في اللحظة التي يتم الإعلان فيها عن ذلك علي الملأ، فإن «عرفات» سيستتج عدم وجود خطر حقيقي عليه أو علي سلطته، حتى إذا استمر في خرق وقف إطلاق النار. ولا يعقل أن يمنح شارون عرفات تصريحاً بقتل يهود، أو أن يزل زللاً بعيد المدى هكذا بلسانه.

والدليل علي أن الأمر يتعلق بخدعة استراتيجية، أن وزير الدفاع بنيامين بن إليعازر، هو أيضاً رجل كثير الحيل، قد أعلن هو أيضاً في «باريس» أننا «قد تمالكنا أنفسنا وسنستمر في ذلك».

أجل، هذا هو تفسير اللغز: فعندما يوبخ «شارون»، تغلب الخدع المخضرم، حلفاء الأحياء، والأوفياء الذين ينزفون دماً (المستوطنين)، ويقول لهم أمام عدسات التليفزيون إنه ليس مستعداً للخروج لحرب من أجلهم، فإن ذلك دليلاً علي أن وقوع الحرب وشيك، وعندما يحثهم علي كظم الغيظ، فإن ذلك دليل علي أن الأيام التي ترك فيها عرفات يقتلهم ويعرقل حياتهم في البلاد ويشكو من وضعه في العالم وزعامته في إسرائيل، قد أذنت بالانتهاء.

عمليات الإرهاب «العرفاتية» عنان السماء.

ولولا أن «شارون» أراد تضليل عرفات تضليلاً كبيراً، لباح للمستوطنين مثلما فعل سيدنا يوسف عليه السلام مع إخوته، بمكنونات قلبه: «طفح كيل الآلام، يا إخواني، وكاد يبلغ منتهاه».

وستختفي إكلিশهات لغوية محبطة من القاموس من أمثال «صيد سهل» ولن يقال بعد «كنا جيش جنوب لبنان، وكنا مثل جنوب لبنان».

ولن تدير إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي بعد الآن حملة من أجل ترك المستوطنات وأعدكم بأن دمكم، لن يكون مستباحاً بعد الآن. ولن يسأل أحد منكم بعد ذلك: من أنت، يا «آرييل شارون». وهل يمكن أن يخطر علي البال، بأنني أنا الذي وطنتكم في المستوطنات، سأسمح لعرفات بأن يستمر في سفك دمكم ولا أحاول أن أوقف الإرهاب مرة واحدة وإلى الأبد؟ هل يعقل ألا أوفى بهذا

الالتزام العظيم والمقدس؟

❖❖❖

وهكذا، بعد أن اتضح له نهائياً بأنه لا أمل في ضبط النفس، قرر أن يقوم ويحارب. والهدف هو: الإضرار بشكل بالغ، من خلال عملية عسكرية ذكية وفريدة - علي غرار «أبو عجيلة» وعبور القناة - بكل بنية الإرهاب: المخططون، والمنفذون، ومستودعات السلاح والذخيرة، ومعامل انتاج السلاح والمواد المتفجرة، ومحطات الإذاعة المحرصة والمفرضة وكل وسيلة أخرى، بشرية أو تقنية، تجعل من الممكن الإضرار باليهود وبدولة إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر. وإن شئتم لا ينبغي أن يكون هذا تخميناً، أو خرافة.

(❖) أحد زعماء المستوطنين والرئيس السابق لما يعرف بإسم مجلس مستوطنات، الضفة وغزة.

العالم كله ضد شارون

ملحق معارف الأسبوعي
بقلم /بوعز جاؤن
٢٠٠١/٦/٢٢

منطقة تزدهم بالسكان يقطن بها مئات المخربين المتخفين في هيئة مدنيين ، مختبئين وسط الأسر المدنية المتعاطفة معهم . إن هذه العملية سوف ترتبط بالعديد من الضحايا ، ولكن هناك بعض الظروف التي تجعل الجيش يعد نفسه لتنفيذها . ففي صباح ١٥ سبتمبر عام ١٩٨٢ قام رئيس الهيئة العامة للأركان بإرسال تقرير إلى هيئة الكتائب الفاشستية يوضح فيه دخول الجيش إلى غرب بيروت ، واتضح لهيئة الأركان أن تلك الكتائب مستعدة للتسلل إلى المعسكرات ... إن اختيار حزب الكتائب جاء لادراكنا أن هناك من سيطر على تلك المعسكرات فقد كان الهدف الأسمى هو الحرص على حياة جنود الجيش الإسرائيلي هذه الأقوال قالها أريئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي أمام لجنة التحقيق في ملاسبات أحداث صابرا وشاتيل في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٢ من خلال كتاب (حرب التضليل) بقلم الكاتب زئيف شيف والمحلل السياسي إيهود يعري .

أيضا إذا كان منتجى برنامج بانوراما - وهو برنامج التحقيقات الشهير في شبكة B.B.C يحرثون مكاتب العلاقات العامة التي يزخر بها شارع شارلوت في وسط لندن هذا الشهر فإنهم لن يجدوا خبراء مهرة في العلاقات العامة أكثر من هؤلاء الذين أعددتهم الحكومة الإسرائيلية . فالشئ الذي أصبح معلوما هو أنه لم يعد هناك شئ جديد . ولم يعد واضحا ماذا يخطط كل من الوزير مائير شتريت الذي قال أن شبكة B.B.C أثبتت انها موالية للفلسطينيين ، أو جددعون مائير نائب مدير المكتب

برنامج (بانوراما) الذي اذاعته شبكة B.B.C هذا الأسبوع كان بمثابة قمة الجبل الجليدي ، ففي أنحاء العالم أجمع تتزايد الحملة الداعية لمحاكمة آرييل شارون أمام محكمة دولية بتهمة جرائم الحرب وعلى اشتراكه في مذابح صابرا وشاتيل . والمقصود هنا هو عدد من المنظمات المختلفة - أغلب تلك المنظمات غير فلسطيني والجزء الأكبر منها يدار بواسطة أفراد - تسعى منذ انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي لتذكرة العالم أجمع بماضيه أثناء حرب لبنان . ومن بين النشاطات في تلك الحملة نجد طبيب هولندي مكث في لبنان أثناء المذبحة ، وهناك إحدى الممرضات الأمريكيات اليهوديات التي كانت من الشاهدات على عمليات القتل والتي اقتتعت أن لجنة كوهين غير عادلة ، وهناك عدد من المحامين (من بينهم محام لبناني) قاموا بتقديم دعوى ضد شارون إلى محكمة بلجيكية ، وهناك منظمات إسرائيلية سابقة (لا تحوز حاليا على الجنسية الإسرائيلية) تعاونها ، كما يوجد مدرس اسكتلندي الذي يقوم كل أسبوع بجمع عدد من التوقيعات ضد شارون في مركز (إدينبرو) . وقد تحدث محرر المقال مع هؤلاء وأدرك أن تلك الموجة لن تمر مرور الكرام .. حيث يقول الطبيب الهولندي أنه يدرك ان الإسرائيليين يريدون نسيان الأمر ، ولكن ليس لديهم خيار فتتاسى ذلك الأمر لن يفيدهم .

"إن تطهير معسكرات اللاجئين مثل معسكرات صابرا وشاتيل تعنى بشكل عام حرباً ضروساً تمتلئ بالدماء في

الإعلامي التابع لوزارة الخارجية الذي قال لقد قامت تلك الشبكة بارتكاب جريمة إعلامية أود . رعانان جيسين مستشار رئيس الحكومة لشئون الإعلام الأجنبي الذي قال أن الشبكة سقطت كالفر الساذج في الفخ الذي أعده لها مراسلها فرجيل كين .

فالإشاعات التي ترددت حول برنامج بانوراما أنها ستهم بأحداث صابرا وشاتيل بدأت في الانتشار في لندن منذ حوالي شهر . فما حدث هو أن إحدى الخطابات الإلكترونية التي وصلت عن طريق الخطأ إلى جماعة المناقشات التابعة لموقع الانترنت (العودة) وهو الموقع مخصص لإعداد حملة من أجل الحصول على حق العودة الفلسطينية تساءلت مثلما سأل العديدون هل يعلم أحد منا يقصد الإسرائيليين - شيئاً عن برنامج بانوراما الذي سيهم بلبنان أو باريثيل شارون أو بكليهما معا وبعد ذلك قام أحد المتبرعين بإرسال خطابا إلكترونياً إلى الشبكة الشهيرة ، وكانت الإجابة التي حصل عليها غامضة ولم تصل باقى الأخبار وبعد اسبوعين من هذا الحدث بدأت الأرض ترتعد في إسرائيل . فقد سمعنا جميعاً عن الطريق الذي اتخذته الإعلام الإسرائيلي لمواجهة تلك الأخبار ، ومن الممكن أن نلخص ذلك الطريق في إجابة ديفيد شنويس المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية في إنجلترا : " يجب ان نسال شبكة B.B.C لماذا تهتم بحدث مضى عليه عشرون عاماً " لقد تمت الإشارة إلى تلك الشبكة بأنها من كارهي إسرائيل ومن مثيري العداء المواليين للفلسطينيين ولذلك قررت اللعب بقصة متهاكة لكي تلحق أكبر ضرر باليهود . فلم يجهد أحد نفسه في الإشارة إلى الحقيقة أنه قبل حوالي شهر قامت منظمات موالية لليهودية في إنجلترا بالاحتفال بكفاءة الشبكة من الجانب المهني والموضوعي ، عندما قامت بفصل فيصل بودى (أحد مراسليها) في أعقاب تقارير الإذاعة التي بثها والتي تم اعتبارها موالية للجانب الفلسطيني . والقصة بأكملها هي أنه في شهر مايو الماضي وفي الوقت الذي كان يهتم معدى "بانوراما" بالمشاهد النهائية لبرنامجهم حول شارون في أحداث صابرا وشاتيل تلقى فيصل بودى مراسل إذاعة B.B.C اتصالاً هاتفياً يوضح له ان التقرير الذي أعده في برنامج العالم العربي كان فاشلاً ، وقد رأى مقدمو البرنامج أن بودى من المؤيدين الحماسيين للمصالح الإسلامية ، والسبب هو الآراء المتطرفة التي استخدمها ضد إسرائيل ، إلا أن بودى رفض قبول ذلك الوصف . أما تتابع الأحداث التي انتهت بإقالته ٢١/٥/٢٠٠١ فقد بدأت بمقالة في صحيفة الجارديان . أما بودى فقد ادعى أن طرده جاء في أعقاب مجموعة من المكالمات الهاتفية الغاضبة التي هوت على رأس مدير شبكة B.B.C جورج دايك من عدد من السياسيين اليهود ذوي النفوذ والتأثير . وأضاف بودى أن احساسه هو أن B.B.C مثل المنظمات الإعلامية الأخرى التي تقوم بتغطية الشرق الأوسط - تسمح لإسرائيل أن تمد أذرعها للالتفاف حول ظهورها وتجعلها تتبنى إملاءات

إسرائيل الداعية إلى فرض سياسة الأمر الواقع . ومن الممكن ان نميز هذا في تغطية كل وسائل الإعلام لكل ما هو مرتبط بإطار أوسلو ، فمنذ الحفل الشهير الذي تم في واشنطن كان كل من يعترض على أوسلو يصبح متطرفاً أو إرهابياً . باستثناء رجل واحد وهو الرجل الذي عمل على هدم مسيرة أوسلو وهو رئيس الوزراء شارون ، ولكن هذا التفريق الذي حدث هو جانب واحد من القصة فالظاهرة المخيفة بشدة هي الحقيقة التي توضح أن B.B.C تتحنى للخلف وللأمام لكي تشبع رغبات بعض السياسيين ، وفي هذا السياق أقصد السياسيين الذين يرضون اللوبي الإسرائيلي في ويست مينستر . وقبل خروجه من الشبكة قيل لبودى أن برنامج عالم العرب سيسعد بعودته ولكن ليس في مجال تخصص البرنامج - وهو الشرق الأوسط .

لقد اتهم بودى الشبكة بأنها موالية لليهود ، كما اتهمت الشبكة بأنها فرع من أفرع صوت إسرائيل ، وبعد شهر من هذا الحادث أصبحت الشبكة تابعة لصوت فلسطين .

الطبيب الوفس يخرج للقتال:

لقد أثار الاضطراب الذي دار بين القدس الغربية (مقر شارون) وبين لندن (مقر الشبكة) الطبيب بن الوفس ليصبح مستعداً للمعركة ، فكتب الطبيب أنه منذ أربعة أشهر وهو يتحدث ويعطى آرائه حول ما حدث في الفترة فيما بين ١٤ إلى ١٩ سبتمبر ١٩٨٢ في صابرا وشاتيل . فمن جانب الطبيب - الذي كان في صابرا وشاتيل أثناء المذابح - كان هذا شيئاً شديد السهولة حيث قال أن شارون يجب أن تتم محاكمته بسبب جرائم الحرب التي نفذت في معسكرات اللاجئين . لقد كان بن الوفس طبيباً صغيراً في إحدى مستشفيات غزة وعكا في صابرا وشاتيل وعندما انتهت المذبحة اكتشف أنه فقد العديد من أصدقائه . ومنذ ذلك الحين وهو يطارد بكل اشمئزاز عمل شارون السياسي ، فكان إبعاد شارون من وزارة الدفاع أمراً مريحاً له ، وجاء تعيينه في منصب وزير بلا وزارة ليفض بن الوفس أما تعيينه كوزير للإسكان والتعمير شوش افكاره ، أما توليه منصب رئيس حزب الليكود فقد أصابه بلطمة كبيرة ، وقد واصل الوفس سيره في إحدى الطرق الفرعية بين منزله والمستشفى التي يعمل بها ، وعندما تولى شارون منصب رئيس الوزراء انتفض من مكانه ، واتجه إلى جهاز الكمبيوتر الشخصي وأرسل لكل زملائه خطاباً ليقول يجب ان نضل شيئاً ، وبالفعل قام المئات ممن يؤيدونه ، وبهذا بدأت الحملة الشعبية لمحاكمة شارون بسبب جرائم الحرب التي ارتكبها .

لماذا الآن:

إن هدف تلك الحملة هو إدارة حملة عالمية من الطراز الذي أدى إلى اعتقال أوجستو بينوشه وسلوبودان ميلوسيفيتش لتتم محاكمة شارون . والدافع هو : الاحساس أنه مع دخول شارون (هذا الرجل لم يكن جديراً لتولى منصب وزير الدفاع) إلى سجل رؤساء حكومات الدول ومنهم وينستون تشرشل ونيلسون مانديلا وجون

كينيدى، فإنه يحول مذابح صابرا وشاتيللا إلى أمر هامشى ومن ثم يتحول ضحاياه إلى ضحايا طرق ليس لها - على أرض الواقع - أية جناة حقيقيين . والحقيقة هي أن شارون أصبح رئيساً للوزراء والحقيقة الأخرى هي أن المصوتين فى الانتخابات الأخيرة الذين شاهدوا المقتطفات الارشيفية التى توضح جرائم شارون فى حرب لبنان والتى تم نشرها فى الحملة الانتخابية التى كان يقوم بها باراك لم يفهموا ما هى العلاقة بين الابرة ومقعدة الإنسان . إن شارون نسخة ١٩٨٢ والذى تم تعريفه على أنه الذى لا يرتدع ، قد تم إبعاده . أما شارون نسخة ٢٠٠١ فهو الرجل الذى يرتدع ، فإنه قد وُلد . لقد كان ذلك التحول شديد التأثير حتى أننا - مواطنى إسرائيل - لا نستطيع أن ندرك ماذا يريد هؤلاء البريطانيون الأشرار من شارون الطيب الهادئ . إلا أن شارون نسخة ٢٠٠١ ونسخة ١٩٨٢ هما شخص واحد . والسؤال لماذا الآن ؟ يرتبط بالفارق بين الإعلام الإسرائيلى والإعلام البريطانى ، ففى إسرائيل يعمل الكثيرون من أجل عنوان تليفزيونى لمدة ثلاثة أيام ، بينما يعمل التليفزيون البريطانى من أجل عنوان يدلل الآخرين لمدة أربعة اشهر .

ودخل اللبناني إلى الصورة:

والقانون - مثلما أوضح القاضى والخبير فى القانون الدولى ريتشارد جولدستون - شديد البساطة : فإذا تم اثبات أن شارون قد قام بارتكاب الجرائم فى صابرا وشاتيللا فإنه سيكون مذنباً . وهذه الحالة التى يعمل هؤلاء المتقدمين بالدعاوى من أجلها . ومن خلال عملياتهم - التى بدأت منذ بداية الانتخابات الاخيرة فى إسرائيل - برز برنامج بانوراما . ومن نفس المكان جاءت دعاوى المحامى اللبناني البروفيسور شبيلي ملاط التى تقدم بها ضد شارون إلى المحكمة البلجيكية التى نشرت فى انباء صغيرة فى إسرائيل وفى عناوين ضخمة خارج إسرائيل ، فالشهادات التى تم جمعها فى مكتب ملاط كانت هى التى زودت المادة الموجودة لدى القائمين بالبحث فى برنامج (بانوراما) ، وقد تحدثت مع المحامى ملاط يوم الجمعة الماضى فى محادثة مباشرة على هاتفه المحمول فى بيروت ، وملاط هو أحد المحامين المشهورين فى لبنان ، وهو محاضر سابق فى قسم الشئون الأفريقية والآسيوية فى لندن (SOAS) واليوم يشغل ملاط منصب رئيس قسم القانون الأوروبى فى جامعة سانت جوزيف فى بيروت . وبعد أن أفاق على الحقيقة أن هناك إسرائيلياً يتحدث إليه من لندن على هاتفه النقال فى لبنان (من أين حصلت على الرقم ؟ سيهتموننى باننى أتحدث مع أحد الأعداء) ثم تحدث باختصار عن تقديم دعوته ضد شارون ، وعن جدول تلك الدعوى الزمنى وعن قائمة الشهود الطويلة التى أعدها ، وطلب قائمة من الأسئلة عن طريق البريد الإلكتروني . وفى يوم الأحد من هذا الأسبوع اتصل هذه المرة من بروكسل واعتذر مطالبا نقل حق الحديث إلى المحامى البلجيكي لوك واى لاين الذى يعمل معه فى نفس المكان

حيث قال "إذا تحدثت معك فإن هذا سيدخلنى فى ورطة" أما المحامى البلجيكي فقد أوضح أنه بين الدعوى والحملة المثارة ضد شارون هناك علاقة وطيدة حيث قال لقد ثار الرأى العام العالمى خلال العام الأخير من أجل محاكمة القادة القوميين وهو ما يقال عنه "عولة القانون" ، وأضاف أن هذا يعنى أن المحكمة البلجيكية من الممكن لها أن تحاكم أى متهم على الجريمة التى ارتكبها فى أى مكان فى العالم بشرط أن يكون المقصود بتلك الجرائم التى ترتكب جرائم الحرب . ومن الجانب الآخر لخط الهاتف تردد صوت حماسى فى مكتب المحامين فى بروكسل ، فالجميع يعمل يوم الأحد للنظر فى ملف رئيس وزراء إسرائيل ، ولكن هل يعمل البلجيكيون يوم الأحد ؟ من الواضح أن هذا الملف شديد الأهمية . إن العلاقة بين المحامى اللبناني والمحامين البلجيكيين قد نشأت عن طريق طلابه فى قسم الشئون الأفريقية والآسيوية . وعندما بدأت الحملة الدولية فى جمع النتائج وخاصة عندما تبين أن شارون ينوى زيارة بلجيكا بدأت الخطابات الإلكترونية العاجلة بين ملاط وطلابه السابقين فى التحول إلى شئ واقعى حتى يرون شارون وهو فى قمة خجله عندما يتم سؤاله عن سر زيارته لبلجيكا التى يتقدم فيها دعاوى الاتهام ضده . وفى نهاية الأمر لم يصل شارون إلى بروكسل . إن المحامى ملاط هو قصة هامة ، وشريكته فى إعداد الدعاوى هى روزمارى ساهى (SAYIGH) وهى عالمة أنثربولوجى إنجليزية كما أنها زوجة رجل الأعمال الفلسطينى يوسف ساهى المستشار الاقتصادى السابق للرئيس عرفات . كما أن رئيسة طاقم إعداد التحقيقات سانا حسين هي إحدى اللاجئات الفلسطينيات وقد قامت بجمع شهادات شديدة الصعوبة من بين الناجين الفلسطينيين فى تلك المذبحة . وإحدى الأسئلة التى لم يجيبنى عليها ملاط - رغم أنه قد سئل - كانت عن العلاقة بين الدعاوى المقدمة ضد شارون وبين مستشار عرفات السابق . ولكن يجب أن نوضح أن المقصود هو حملة فلسطينية أو على الأقل حملة موالية للجانب الفلسطينى ، فيجب أن نبعد المعان الحقيقية لتلك الحركة ، فعلى سبيل المثال ، نرى إيلان سيجيل وهى إحدى الممرضات الأمريكيات اللاتى مكثن فى بيروت فى فترة وقوع المذبحة ، التى ظهرت فى برنامج بانوراما مساء يوم الأحد ، وفى مارس الماضى وصل شارون فى لقاءه الاول مع الرئيس بوش الابن ، وفى الخارج - وكأنما لم تمر ١٩ عاماً منذ تلك المظاهرة أمام ميدان ملاخى إسرائيل فى تل أبيب - انتظر حوالى ٤٠٠ فرد طالبوا بمحاكمة شارون ، وكانت إحدى المتظاهرات هى إيلان سيجيل ، إن إيلان يهودية الديانة وقد ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية وتعلمت فى صانداى إسكول وقد قالت فى محادثة تليفونية أنها كبرت على الاعتقاد بأن الكارثة النازية قد حدثت بسبب أن الأشخاص التى عرفتهم قد خافوا من التحدث حول ذلك . وفى عام ١٩٨٢ عملت فى بيروت كممرضة مع د . الوفس

وتقول أنها كانت ترى طوال حياتها العرب في هيئة واحدة ، ولكنها عندما جاءت الى لبنان رأت عالما كاملا ولذلك قررت أن تظل في لبنان وان تساعد من فيها . إن سيجيل مثل د . الوفس رأت الموت بعينيها ، وبعد الحرب كتبت خطاب قوامه ١١ صفحة حول ما رآته وأرسلته إلى السفارة الأمريكية في لبنان . وكان الرد - الذي جاء عن طريق الصليب الأحمر في بيروت - أنه تمت دعوتها للشهادة في لجنة كوهين ، وقد أوضحت أن القاضي إيهود باراك (ليس رئيس الوزراء السابق) قال لها أنه سينفذ العدل ولكنه لم يتحقق . وحول الحملة الداعية لمحاكمة شارون قالت أنها سمعت عنها لأول مرة عن طريق الانترنت ، واليوم هي من المؤيدات المتحمسات بشدة لمحاكمته وتقول أن عدد الاصدقاء اليهود المؤيدين لمحاكمة شارون قد وصل إلى عدة مئات .

الامريكية تطالب بإعدامه:

عدنا يجاهي هي أمريكية مستقلة متخصصة في شئون الشرق الأوسط وحقوق الإنسان وقد تبادلت معها الخطابات هذا الأسبوع وكتبت أنها أمريكية تؤمن بالمبادئ التي تربت عليها ، مثل العدل والمساواة وحقوق الحياة الكريمة وحقوق وجود السعادة في كل مكان . وهي تعلم أن هناك أشياء مرفوضة من الناحية الأخلاقية والجمالية والروحانية ن بينها أن نضطهد البشر ونعذبهم ونقتلهم ونجبرهم على العيش في ظروف غير آدمية . وطالما أن شارون يشعر أن لديه الحق في الحياة دون أن يندم على ما اقترفت يده ، فإن الفلسطينيين سيواصلون نضالهم من أجل تقديم شارون للمحاكمة في هذا العالم أو في الآخرة . نعم يجب أن يحاكم أمام محكمة دولية وأي شئ أقل من الإعدام سيكون بمثابة أضحوكة .

الاسكتلندي يجمع التوقعات في الطرق:

ميك نافيه هو رجل اسكتلندي يقطن في إيدنبورو . وفي ساعات العمل يقوم بتدريس الإنجليزية للكبار ، ونافيه يؤيد حق عودة الفلسطينيين ويرى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية نوع من التمييز العنصري ، أما شارون فهو يكرهه ويمقته ، ويقول - بلهجة اسكتلندية قوية - في محادثة هاتفية من منزله "لقد بدأنا حملة محاكمة شارون منذ ثمانية اشهر ، وبعد فترة من الانتخابات الإسرائيلية جمعنا حوالي ٥٠٠ توقيع من الشارع الرئيسي في ادينبرو ، والقائمة تضم يهودا وغير يهود وعرب وإنجليز ، ونحن على اتصال مع المحامي اليهودي جيبيري بايندمان الذي يعاوننا في النواحي القانونية ، كما أننا على صلة بعضو البرلمان الاسكتلندي جورج جلواي وهو من المؤيدين المتحمسين للحملة وقد عمل في ملف بينوشيه ، وقد دعونا د . ألوفس ليأتي إلينا الأسبوع القادم حتى يحكى ما رآه في لبنان في سبتمبر ١٩٨٢ " . ونافيه يخرج كل يوم أحد إلى الشارع الرئيسي في ادينبرو ويأخذ توقيعات الرجال الذين يريدون رؤية شارون وهو في السجن ، وكل المارة يجمعون علي أن شارون من مجرمي الحرب على غرار ميلوسيفيتش

وبينوشيه لذا فإنهم يوقعون بسهولة ، والنتائج مبهرة . ويعترف نافيه أن شارون ليس المسئول الوحيد عما حدث في لبنان ، ولكنه المسئول الرئيسي بشكل خاص . إننا واقعيون ونحن نعلم أن فرص محاكمة شارون ضعيفة . وإذا حكمنا من منطلق تأييد شارون داخل الجمهور الإسرائيلي ، فإنه سيكون إنجاز بالنسبة لنا إذا استطعنا أن نمنعه شارون من الحصول على جائزة نوبل للسلام . ولكننا نعتقد أن هذا امر صحيح وعادل وهام .

وانفجرت الشبكة:

ذكرت وثيقة معاهدة الحملة الدولية لمحاكمة شارون والتي كتبت في يناير ٢٠٠١ وتم نشرها على شبكة الانترنت منذ انتخابه كرئيس للوزراء ما يلي :

« هدفنا هو البدء في حملة دولية تذكّر العالم ببشاعة أعمال شارون ، ونحن معنيون بتشجيع المواطنين الإسرائيليين والجمعيات الغير سياسية للتوقيع على معاهدتنا ، وللانضمام للحملة من أجل وضع الأمر في جدول الأعمال الشعبي في إسرائيل وفي أماكن أخرى لتوضيح مسئولية شارون ، ونحن مؤمنون بضرورة اتهام شارون ومحاكمته ، ففي التطورات الأخيرة في القانون الدولي ومايؤدي إلى إدانة اناس ما ، وهو ما يشمل أوجستو بينوشيه وسلوبودان ميلوسيفيتش فضلا عن المسئولين عن المذابح في رواندا تعتبر مقدمات هامة قادرة على وضع شارون أمام ساحة المحكمة وهذا الامر وحده دون غيره سيحقق هذا العدل للأسر والضحايا " . وتحت عنوان المعاهدة التي يتصدرها عنوان INDICT SHARON NOW أو "جرّم شارون الآن" قام حوالي ٢٠٠٠ شخص بالتوقيع ومنهم : بول ارتس من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة أمستردام في هولندا ، وفرانسيس بويل أستاذ القانون الدولي بجامعة شمال الينوى ، وروجر نورماند من مركز حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية في بروكلين بنيو يورك ، والمحامي ماري رمضان من ولاية ميرلاند بالولايات المتحدة ، وهناك آخرون . أما القائمة بأكملها فيمكنكم الإطلاع عليها في موقع الحملة WWW.ZPUB.Com . وهناك ايضا عنوان الخطابات البريدية الإلكترونية لمن يريد الإطلاع على معلومات أكثر على موقع INDICT SHARON (NOW @ AOLCOM) . وهناك إحدى مواقع الانترنت التابعة لحملة محاكمة شارون تحت عنوان WWW.REDRESS-BTINTERNET-CO-UK . وقد كتبت للموقع مطالبا التحدث مع أي من العاملين عليه وجاء الرد كالتالي "تلقيت إحدى الخطابات من شخص يدعى أنه صحفي بجريدة معاريف ، ولست أعلم إن كان هذا صحيح أم لا ، وبغض النظر عن هذا ، فإن ذلك يبدو لي غريبا حيث أنه يستخدم عنوان (LON DON SCHOOL OF ECONOMIST) وبعد ذلك كتبت لذلك الشخص في خطاب إلكتروني غاضب أوضحت فيه أنني طالب ولست صحفيا فقط وأنتى احتج

على التلميحات السخيفة التي قالها ، فرد على " اعتذر عما حدث وارجو ان تفهم أننا نتلقى كميات هائلة من البريد الغير اخلاقي من إسرائيل ومن انجلترا فضلا عن اننا نتلقى بريد من أسماء مزيفة تحاول تدمير موقعنا بالفيروسات " .

الإسرائيلية تساعد المحامين:

وقد تحدث عبر هذا البريد الإلكتروني مع صاحبه المدعو محمد لمدة يومين ، أما زميلته ياعيل أورن فهي إسرائيلية سابقة تقوم بتصميم مواقع الانترنت وتعيش في WORK SHIRE بانجلترا ، وقد طلبت أورن معرفة من يدفع مقابل سفرى إلى والس حيث قالت : من دفع لك ؟ هل والدك هو الذى قام بذلك ؟ فقلت لها أن " معاريف " هي التى قامت بذلك ، وفى اليوم التالى على ذلك قصت على أنها مهتمة بحقوق الإنسان التى تتعارض مع الغزو الإسرائيلي للبنان ، واليوم تقوم هى بمساعدة طاقم المحامين اللبنانيين المطالبين بمثول شارون أمام المحكمة البلجيكية ، وازافت أنها ليست من النشطاء الأساسيين ، إنما تقوم بمساعدة المحامين مثل العديد من المساعدين الآخرين . لقد ولدت أورن فى قرية مردخاي وفى عام ١٩٧٣ فقدت العديد من أصدقائها خلال حرب يوم الغفران ، وفى عام ١٩٨٢ هاجرت إلى الولايات المتحدة فى محاولة للابتعاد عن السياسة الشرق أوسطية فقد أبعدها الغزو الإسرائيلي للبنان إلى نيويورك ، وقد حاولت تجاهل هذا ، وفى النهاية عادت إلى أعمالها السياسية ضد حرب لبنان لقد سيطرت أخبار مذبح صابرا وشاتيلا عليها وهى فى الطريق إلى تل ابيب . لقد نظمت - ومعها بعض الأصدقاء - مظاهرة احتجاجية فى ميدان تربلجر ، وتعتقد ان شارون يجب أن يكون فى السجن ، وهى لا تفهم كيف لا يستطيع الناس التفكير فى شئ آخر ، فقد نسى شخص ما أن اليسار الإسرائيلي قد استقال إن لم يكن قد مات .

عرفات ليس مقدسا

ذكر المقال الذى نشره د. بن ألوفس على شبكة الإنترنت منذ أسبوعين (٢٠٠١/٦/٦) أنه عندما يضع شخص ما ثعباناً ساماً داخل مهد أحد الأطفال ، مما يؤدى إلى وفاة الطفل فإن المسؤولية تقع على عاتق من وضع الثعبان داخل المهد ، ولذلك فإن القادة الإسرائيليين رفائيل إيتان - رئيس الهيئة العامة للأركان فى ذلك الوقت - المترجم - وعاموس يارون قائد القوات الإسرائيلية فى الجنوب اللبناني - كانوا هم المسئولين بشكل شخصى ، ولكن من يفوقهم جميعا هو أريئيل شارون فهو القائد . إن د. بن ألوفس ليس مؤرخا ، فهو طبيب كما أنه ليس فلسطيني أو إسرائيلي إنما هولندي وهو متزوج من إنجليزية ولديه طفلان ويسكن فى شمال والس . وقد وصل إلى لبنان فى المرة الأولى عام ١٩٧٥ كباحث أنثروبولوجي كتب حول مشكلة اللاجئين فى العالم الثالث ، وعندما عاد إلى هولندا قرر ترك دراسة الأنثروبولوجي والانتقال إلى دراسة الطب ، وبدلا من أن يدرس أحوال اللاجئين قرر معالجتهم . وفى أغسطس

١٩٨٢ أصبح مبعوث منظمة مسيحية تعمل على وضع طاقم طبي متطوع فى لبنان وهناك التقى بالمرضة إيلان سيجيل وعديدين يعملون الآن فى الحملة الدولية لمحاكمة شارون . لقد استحوذ مقتل بشير جميل عليه ، كما استحوذت عليه عملية دخول الكتائب الفاشستية إلى داخل المعسكرات (برعاية الجيش الإسرائيلي الذى اهتم بإضاءة الطريق لهم بواسطة قنابل إضاءة) عندما كان يقوم بإحدى العمليات الجراحية لفلسطيني ركبته مكسورة ، لقد حدثت المذبحة بأكملها حوله والصدفة هى التى منعت من أن يكون أسفل إحدى القبور التى امتلئت بهم غرب بيروت فى منتصف سبتمبر ١٩٨٢ . وقد ظل ألوفس فى لبنان حتى ١٩٨٧ ، حيث التقى بزوجته الإنجليزية . وفى عام ١٩٨٩ وبعد عامين قضاهما ألوفس فى غزة عاد إلى أمستردام وانهى الدكتوراه التى يدرسها ، واليوم أصبح فى شمال والس ، وعلى منضدة مكتبه كان يوجد كتاب «حرب التضليل» للكاتب زئيف شيف وإيهود يعرى ، «المسئولية القانونية الدولية لمذابح صابرا وشاتيلا» بقلم د. فرانكلين لامب ، «اختطاف لبنان» بقلم روبرت فيسك وآخرون ، وبجانب رزمة الكتب كانت توجد مذكراته الشخصية والتى كتبها أثناء وجوده فى لبنان (سنتطرق إليها لاحقا) وقد كان من الهام جداً لألوفس أن يوضح لى قبل كل شئ استشراقه السياسي ، وهو يعلم أن الإسرائيليين يجدون صعوبة فى إدراك الحقيقة التى تشير إلى أن مسئولية شارون فى مذابح صابرا وشاتيلا ليست مرتبطة بالضرورة بالنزاع الحالى مع الفلسطينيين قائلًا أنه أدرك ان الإسرائيليين يريدون النسيان حيث أن النسيان هو نوع من أنواع المواجهة ، ولكن للأسف ليس لديهم خيار بديل عن تذكر هذا . ود. ألوفس لا يحب عرفات حيث تساءل هل من الممكن أن يقتل أحد الأبرياء وأن يقتل الفتية والفتيات الذين يلهون فى الملاة الليلية ؟ إن هذا امر فظيع ولن يستطيع أحد الدفاع عن ذلك لأنها فضيحة وأنا أعلم أن هناك مشكلة جوهرية فى الأراضي المحتلة وهى غياب الإجراءات الديمقراطية والمسئولية الشخصية ، ومن هذه الناحية فأنا متفق مع حيدر عبد الشافى الذى قال أن الشرط المسبق على الصراع المفيد ضد الاحتلال هو إضفاء السمة الديمقراطية على المجتمع الفلسطيني ، فعرفات يجب ان يرحل ويجب أن تكون هناك شفافية كاملة فى الشكل الذى تعمل به السلطة الفلسطينية ، ولذلك يجب أن تحدث ثورة ديمقراطية . لقد عاش ألوفس سبعة أعوام مع الفلسطينيين : خمسة أعوام فى لبنان وعامان فى غزة . وقال اننى أدرك حقهم جداً وليس لدى شك فى هذا وقد سمعت عن تلك الأقوال فى الانتفاضة الأولى حيث كنت أعيش أثناء نشوبها فى غزة فأغلب الشعب الفلسطيني واقعى ، كما انه ينظر إلى إسرائيل ويرى مجتمعا موجودا ومتطورا بحق فمن يولد هناك يطور العلاقة بينه وبين الأرض التى ولد فيها وحتى الذين يتم طردهم من بعض الاماكن مثل حيفا ويافا وعكا فإنهم يعلمون أنه تقريبا من

المستحيل تركهم يعودون إلى مكان منزلهم في السابق . وهذا هو ما لا يريدونه ، أما ما يريدونه هو الاعتراف من قبل إسرائيل أنهم تعرضوا للظلم عام ١٩٤٨ ، وهذا هو مبدأ حق العودة - وليس حق العودة بشكل فعلي - الذي سينهي النزاع تماماً . فالإسرائيليون - من جانبهم - وخاصة الصغار يجب أن يسلموا بما حدث للسكان العرب الذين سكنوا فلسطين ١٩٤٨ ، لقد كانت إقامة الدولة الإسرائيلية بالنسبة لهم بمثابة كارثة . ومن جانب ثان يجب على الفلسطينيين أن يدركوا آثار الكارثة النازية وتداعياتها على العقلية الإسرائيلية ، فيجب على كل طرف أن يرفع رأسه من الخندق القابع فيه وينظر تجاه الطرف الثاني . فتفاهم مثل هذا من كلا الطرفين بإمكانه أن يخلق الثقة من جديد .

باسم معاهدة جنيف:

جاء ملخص أقوال أريئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي أمام لجنة التحقيق في أحداث صابرا وشاتيل في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٢ من كتاب (حرب التضليل) بقلم زئيف شيف وإيهود يعري كالتالي "على خلفية اتخاذ القرار بدخول الكتائب الفاشستية لمعسكرات اللاجئين كانت هناك تبريرات قللت من نسبة قتل الاطفال وهذا بسبب :

(١) ان تلك الكتائب أثبتت نفسها في عمليات سابقة في وضع الجيش كقوة عسكرية منظمة ومؤثرة بشكل نسبي .

(٢) الكتائب الفاشستية - حتى هذه اللحظة - نفذت بشكل مرضي كل الاتفاقات التي أبرمت حتى الآن .

(٣) أفراد الكتائب على درجة من الثقة الذاتية العالية أكثر من الفرد العربي فهم غير الآخرين لديهم قدرة عالية من السيطرة على النفس ، ولم تكن نعرف أنهم غلاظ الفكر وأنهم يعملون باندفاع غير مدروس .

(٤) نشأت بين قيادة الكتائب وقادة الدولة علاقات شخصية وطيدة وعلاقات من الثقة المتبادلة ."

لقد احتسى د . ألوفس من كوب الشاي الخاص به وقال اننا نحيا في القرن ٢١ وهذا هو قرن المنطق والقرن الذي يحيا فيه البشر جنباً إلى جنب من خلال فهم ان جميعهم من بنى البشر ، ولذلك فإن هناك معاهدات لحقوق الإنسان والقانون الدولي ينص على ذلك وانا مقتنع انه من أجل أن نمنع المذابح المشابهة في المستقبل يجب أن نحاكم القادة السياسيين والعسكريين الذين جرت المذابح اثناء ولايتهم . ولذلك أيدت محاكمة ميلوسيفيتش وكذلك محاكمة بينوشيه ولذا أؤيد محاكمة شارون . ولكني إنسان واقعي ، وأعلم أن هذا أمر شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً وهو أن نجعل شارون يقف أمام محكمة دولية ، ولكن هذا لا يعنى أن نتوقف عن المحاولة ، فشارون يجب ان يشعر بالضغط الدولي ، كما يجب أن يعلم أن الكثير من الناس لا ينسون ما فعله عام ١٩٨٢ في صابرا وشاتيل .

ولكن الإدعاء المضاد قال أن النشاط الدولي لمحاكمة شارون لا يزال دائراً او على الاقل موجهاً بواسطة العديد من المنظمات الفلسطينية التي تستخدم الرأي العام العالمي، وفي هذا السياق يعمل العديد من الداعين لحقوق الإنسان

مثلك ضد شارون . أنتم اداة فقط . فأجاب د . ألوفس " هل تعتقد اننى أظن أن عزل شارون عن كرسي الحكم سيزيد من فرص تحقيق سلام في الشرق الاوسط ؟ هذا ليس السبب الذي من اجله تدار تلك الحملة ، على الأقل من ناحيتي . إن هناك شئ يسمى معاهدة جنيف التي خدمت قصف المناطق السكانية خلال فترة الحرب ، وقد تم خرق تلك المعاهدة في حرب لبنان تحت سمع وبصر إسرائيل وكما يبدو تحت تصديقها ، والشخص المسئول عن وزارة الدفاع في تلك الفترة كان أريئيل شارون وهذا هو كل شئ ، إننا نحتاج إلى رمز سام .. رمز يؤيده الناس في كل مكان بغض النظر عن آرائهم السياسية ، فهذا الرمز لا يهتم بالسياسة إنما يهتم بمجرى الحرب الذين نفذوا المذابح في المناطق السكنية التي لم تقترب أي ذنب ، وعندما عاد ألوفس إلى بيروت عام ١٩٨٢ وبعد سبع سنوات من الغياب ، أصابه الذهول من الدمار الذي لحق بالمدينة فقال: لقد كانت بيروت عام ١٩٧٥ مدينة ساحرة ، وكانت ملتقى الشرق والغرب ، وفي عام ١٩٨٢ كانت الضربة القاصمة . فسألته "هل خفت من العودة لهنالك ؟" فأجاب "في البداية لا . ولكن في الحقيقة أصابني الخوف بعد ذلك وعندئذ فشلت في تحقيق أشياء كثيرة وقد كان هذا في الثاني عشر من أغسطس وهو ما لقيناه بيوم الخميس الأسود وهو اليوم الذي بدأ فيه السلاح الجوي الإسرائيلي في قصف بيروت بأسلوب همجي غاية في العدوانية ، لقد كانت تلك القنابل فظيعة للغاية حيث هدمت تلك القنابل البنايات حتى محتها من على الأرض ولم يكن هناك مكان نقر منه أو إليه " وبعد ذلك سألته مرة أخرى عن عمره فأجاب " ٢٩ عاماً "

بيروت الملتهبة:

بعد يومين من مذبحه صابرا وشاتيل كتب د . بن الوفس مذكراته وقال فيها "في حوالى العاشرة والنصف مساء خرجنا صوب المستشفى مرة أخرى . لقد كان العمل بسيط نسبياً وقد كان هناك فلسطينيان يساعدانى وممرضة نرويجية ، وفي الثانية صباحاً دخل المدير الإداري للمستشفى ويدعى خالد فرعاً إلى القسم ، وظننت انه يسخر بنا عندما قال لى أن بشير جميل مات جراء الانفجارات التي سمعناها منذ بضعة ساعات ، ولما تأكد الخبر شحبت وجوه المرضى وخلال الحديث الذي أعدته مع د . ألوفس - وخاصة عندما طلبت منه تذكر تفاصيل محددة حول ملابس المذبحة - قام بتصفع كراسة خضراء جميلة - كانت ملقاة فوق المنضدة - عدة مرات . عندئذ سألته ما هذا ؟ فأجاب مذكراتي . إن ألوفس هو باحث انثربولوجي تحول إلى طبيب وقد كتب يوميات مفصلة عن الأيام التي قضاها في لبنان وقال "لقد فكرت ذات مرة في نشر تلك المذكرات ، ولكن هذا لم يحدث " . إن تلك اليوميات مكتوبة بالهولندية ، وبعض الفقرات فيها حول المذبحة مكتوبة بالخط الأحمر ، وقد طلبت منه أن يقوم بترجمة بعض الفقرات إلى الانجليزية لكي أضمها في

مقاتلى وقد وافق على هذا وأثناء القراءة توقف الدكتور مرة واحدة كى يبكى وبعد ذلك واصل القراءة . وفى سبتمبر ٢٠٠٢ سوف تقوم أطقم مستشفيات غزة وعكا بإحياء ذكرى مرور عشرين عاما على مذبحة صابرا وشاتيلا . وينوى ألوفس السفر إلى بيروت حيث سيلتقى بأصدقائه وزملاء عمله السابق ، والكل يعمل الآن على إدانة رئيس وزراء إسرائيل بارتكابه جرائم الحرب ، فسألته هل تعتقد أنه حتى هذه الفترة ستتم محاكمة شارون ؟ اجاب " كلا ، ولكنى أعلم شيئاً واحداً : دون مواجهة صريحة مع ما حدث فى بيروت عام ١٩٨٢ فإن الأزمة الحالية بين الإسرائيليين والعرب لن تجد حلاً لها ، فالابتعاد عن ذلك الأمر لن ينفع أحد . وبعد المحادثة مع د . ألوفس جلست فى مزرعة بشمال والس لكتابة هذا المقال ، وفى العاشرة والربع مساء توقفت لأشاهد برنامج بانوراما ثم عدت للكتابة ، لقد كنت محبطاً من غياب الأخبار الحقيقية ، وبعد ذلك دخل بيرد و أليسون (أصحاب المزرعة) وهم مهمومون حيث قالوا نحن لا نعلم شيئاً ، وبعد ذلك ذهبوا للنوم وهم فزعين .

مذكرات طبيب فى صابرا وشاتيلا (مقتطفات من يوميات د . بن ألوفس) .

- الثلاثاء ، الرابع عشر من سبتمبر عام ١٩٨٢ .
"كان من المقرر ان يأتى السائق إلينا ليأخذنا إلى فندق ماى فير ولكنه لم يصل . وبعد ذلك أنهينا عملنا فى الساعة والنصف ، ولكن فى الثامنة والنصف وصل حسن سائق سيارة الإسعاف مع الحراسة النوبتجية . لذا قررنا السير على الأقدام عن طريق صابرا متجهين إلى مستشفى غزة ، وهناك أخذنا سيارة اجرة لمدينة الحمرا . وبعد وجبة الإفطار غفوت من الإعياء ، وفى الوقت الذى نمت فيه سمعت بعض الانفجارات القوية والعنيفة ، ولكنى الآن معتاد على صوت الطلقات والانفجارات ولم أعد استيقظ منها ، ولكن (أنا) أيقظتنى أما إيلان ولونا وياتريك وجوتا فقد أعدوا وجبة الطعام وأكلنا سريعاً ، ثم حكى يوهان - وهو فيزيائى هولندى - أن قنبلة هائلة انفجرت فى هيئة أركان الكتائب الفاشستية ، وقال أنه رغم أن البناية هدمت بأكملها ومات على اثر ذلك ما يقرب من ٦٠ شخصاً ، إلا أنهم فى نشرة الاخبار قالوا ان بشير جميل نجا من الموت بأعجوبة وأصيب إصابة خفيفة وان جنوده أطلقوا النيران فى الهواء تعبيرا عن فرحتهم بنجاته ، وفى حوالى العاشرة والنصف مساء خرجنا صوب المستشفى مرة أخرى . لقد كان العمل بسيط نسبياً وقد كان هناك فلسطينيين يساعدانى وممرضة نرويجية ، وفى الثانية صباحاً دخل المدير الإدارى للمستشفى ويدعى خالد فزعاً إلى القسم ، وظننت انه يسخر بنا عندما قال لى أن بشير جميل مات جراء الانفجارات التى سمعناها منذ بضعة ساعات ، وعندئذ شعبت وجوه المرضى فقد ادرك الجميع مدى قدرة الكتائب الفاشستية ، وشعرت كم من الهمج موجودون داخل تلك الدولة ، وبعد ذلك جاء أناس كثيرون فزعين مطالبين بمأوى فأدخلناهم واخبتناهم فى خندق المستشفى "

- الأربعاء ، الخامس عشر من سبتمبر ١٩٨٢ :
"بعد وجبة الإفطار - حوالى الثامنة صباحاً - خرجت للتنزه فى صابرا ، وفى البداية كان كل شئ يبدو عادياً : الشوارع مكتظة بالناس الذين يتحدثون سويًا وكانوا مهتمين بعملية البيع والشراء ، ولكن بعد أن أخذت السيارة الاجرة متجها إلى منطقة فكهانى رأيت بعض الشباب المسلحين رغم زيهم المدنى واقفين عند ناصية أحد الشوارع ، وكان منهم بعض المسلحين بالكليشنكوف والبعض الآخر بالصواريخ ، فقام سائق السيارة الاجرة بالتصفير للتعبير عن رؤيته لهم . وفى مدينة الحمرا قمت بشراء نسخة من جريدة «لو أوريون دى جور» اللبنانية الصادرة باللغة الفرنسية ، وقرأت فيها البيان الرسمى حول وفاة الرئيس بشير جميل لقد كان آخر القتلى الذين تم إخراجهم من أنقاض المبنى وتم التعرف على جثته بفضل خاتم زواجه ، عندئذ سمعت أن الإسرائيليين بدأوا فى غزو الجزء الجنوبى من غرب بيروت . فنمت حوالى ساعتين واستيقظت على سلسلة من القنابل والانفجارات المتتالية ، فارتديت ملابسى سريعا وصعدت إلى الطابق العلوى من الفندق ورأيت دخاناً كثيفاً يعلو من منطقة فكهانى ومن منطقة HOLYDAY INN . لقد كانت الانفجارات قوية وفى البحر رأينا السلاح البحرى الإسرائيلى يحيط ببيروت ، وقد حاولنا يائسين الخروج من الفندق ، ولكن لم نستطع فجميع الطرق كانت مغلقة وصوت إطلاق النار لم يكن ينقطع .

- الجمعة ، السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ :
"لقد نجحنا فى إيجاد سائق سيارة الإسعاف الذى سينقلنا إلى المستشفى . لقد كنا . آجون طبيب ألمانى ، ويوست طبيب هولندى ، ولويس وليزا ممرضان سويديان ، ثم سافرنا إلى هيئة الصليب الأحمر وهناك قيل أن حافلة الصليب الأحمر لصابرا وشاتيلا قد سافرت ، ولم يكن لنا خيار إلا السفر وحدنا . ثم دخلنا إلى حى الكتائب الفاشستية ، وكانت الشوارع خالية للغاية ، وفى نهاية الأمر وبعد انتظار طويل من إطلاق النار وصلنا إلى المستشفى ، وفور خروجنا من سيارة الإسعاف فتحت علينا النار وأخذنا نعدو إلى المستشفى ، ولم نكن نرى من أين تأتى النيران وفى المستشفى كانت الفوضى الشديدة تسود المكان ، فقد كانت أرضية المستشفى مكتظة بالناس الهاربين إلى الداخل لإيجاد مخبأ من النيران ، أما الطاقم الدولى الذى قام بانتظارنا فقد تأثر عندما رأى جالنا خاصة بعد أيام من العمل بدون توقف ، فضلا عن العزلة التامة الموجودين فيها . وعندما رأتنى الممرضتان فيرا ويولندا قامتا باحتضانى وقصتا لى عن التعاسة الشديدة التى أصابتهما خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة فقد هرب مئات الأشخاص إلى داخل المستشفى خوفاً من القنابل الإسرائيلية وقناصة رجال الكتائب . وكان هناك الكثير من المصابين الموجودين بدون أيديهم أو أقدامهم أو أعضاء أخرى كثيرة ، وكان جزء من المصابين يبدوا وكأن أعضاءهم قد تم انتزاعها بقوة من

مكانها . أما الممرض الباكستاني محمد فقد أصيب إصابة خطيرة في بطنه حيث أطلقت النيران عليه بعد الظهر، وبعد ذلك قمنا بإخلاء جميع الأدوار العليا ثم بدأنا في تهريب الطاقم الفلسطيني وبقي الطاقم الدولي وهو بضعة لبنانيين وممرضة فلسطينية واحدة ، فكان الطابق الأول للعناية المركزة والطابق الثاني للحالات الخطيرة فقمنا بتوزيع المهام حتى يتمكن جزء من الطاقم من الحصول على قسط من الراحة . وفي حوالى الثامنة عدنا للعمل ، فكنا أنا وليزا نعمل في الطابق الثاني والباقي يعمل في قسم العناية المركزة ، وقد عملنا بشكل متواصل لمدة ساعات طوال ، وباستثناء بعض الطلقات المنفصلة كان الجو هادئاً في الخارج ، وكان شديد الهدوء في الرابعة صباحاً وفي يوم السبت غفوت تقريباً وأنا واقف .

- السبت الثامن عشر من سبتمبر ١٩٨٢ :

في حوالى الساعة الإربع صباحاً ، وأثناء عملية توزيع الأدوية بدأت بعض التطورات في المستشفى ، وفي الوقت الذي كنا فيه نعبر على عظام مهشمة لأحد المصابين دخل مايكل وهو طبيب أمريكي وقال لنا أن الجيش اللبناني يريد رؤيتنا عندما يدخل إلى المستشفى . وفي البداية اختفينا وواصلنا العمل ، ولكن فجأة اندفعت امرأة إلى المستشفى وهي ترتعد بشدة حيث كانت ممسكة برضيع ووجهها مبلل بالدموع ، ثم صرخت فينا مطالبة بأن نحميها مما يحدث بالخارج ، ثم صعد "بول" إلينا وقال انه يجب علينا أن نخرج على الفور وعندما خرجت واعتادت عيناى على ضوء الشمس رأيت جماعة من الجنود تنتظرننا ، كان أول ما خطر بذهنى هو أن هؤلاء الجنود هم جنود إسرائيليون ، حيث كانوا يرتدون أزياء عسكرية تشبه الأزياء العسكرية الإسرائيلية وكانوا مسلحين بدبابات M16 ومدافع الكلاشينكوف ، وعندما اقتربت رأيت أن لهم رمز مختلف ، فأدركت أنهم تابعين للمليشيات المسيحية التي تمولها وتسحلها إسرائيل . ومن اليسار سمعنا فجأة صوت عدة طلقات ، وبدأ بعض الجنود يركضون تجاه صوت الرصاصات ، وجاء أحد الجنود إلينا وسألنا عن هويتنا ، وكان من الواضح أنهم لا يعلمون ما سيفعلون معنا فقد طلبوا جوازات السفر الخاصة بنا كي يأخذوننا إلى قسم فحص الجوازات ، ومن حولنا كان الفلسطينيون يلقون أسوأ معاملة فكانوا يُجْرُونَ على الأرض ويُضربون بكعوب المدافع وقد طالبنا أن يبقى أثنان من الطاقم المعالج في المستشفى ووافق الجنود على ذلك . أما الباقي - وأنا من بينهم - فبدأنا في السير خلف الجنود ، وفي الميدان الرئيسي للمدينة توجهنا إلى اليمين ودخلنا شارع صابرا الرئيسي والذي يفصلها عن مدينة شاتيلا ، وقد سرنا في الشارع جنوباً وهناك رأيت الجثة الأولى . كان من العسير أن اصف مشاعري وفجأة أدركت أن الخطر الداهم هو الذي نواجهه ، لقد كانت الجثة ملقاة على جانب الطريق وكان هناك فتح غائر في الجمجمة ، وبعد ذلك بقليل - وفي إحدى الأزقة - رأينا رزمة من الجثث . وقد قابلنا العديد من الجنود ونحن

في اتجاهنا إلى الجنوب ، ومن اليسار وقف أمامنا بلدوزر ضخم مكتوب عليه عنوان بالعبرية كان يقوم بحفر بعض أراض مليئة بالدماء ويقوم بهدم منازل اللاجئين ، ومن داخل تلك الحفرة رأيت العديد من الأيدي والأقدام الممزقة ، وهناك توقفنا واقترب ضابط صغير منا وسألنا إذا ما كنا شيوعيين ، كما سألنا إذا ما كنا مسيحيين فقلنا له "أجل" فأجاب أنتم لستم مسيحيون .. لأن المسيحيون لا يساعدون الفلسطينيين أنتم قذرين .. بل أنتم إرهابيين . حاولنا أن نفهمه أن منظمنا تعمل في جميع أنحاء لبنان وليس مع الفلسطينيين فقط ، إلا أنهم دفعونا إلى الأمام صارخين بأنه يجب أن نستمر في السير وكان هذا شئ مخيف للغاية خاصة في تلك المرحلة . لقد كانت الساعة الثامنة صباحاً ، وفي منطقة سفارة الكويت مر إمامنا المئات من رجال المليشيات ، وفي نهاية الطريق أمرونا بالوقوف في صف واحد بطول الحائط ، وكان هذا شئ مذل حتى أن إحدى الممرضات قالت "حسنا هل نفهم من هذا أنه إعدام وحشى" فأمرونا بأن نخلع ملابسنا . وبقيت النساء مرتديات ملابسهن (كانوا يرتدين تى شيرت أبيض فقط) . ووقفنا لدقائق طوال محاطين برجال المليشيات ، وكنا غير بعيدين عن نقطة مراقبة إسرائيلية ، وفي النهاية أمرونا أن نسير تجاه إحدى البنايات المتهمة لقوات الأمم المتحدة ، وفي الطريق أوقفنا ضابط إسرائيلي وسأل أحد رجال المليشيات عن هويتنا وأجاب أحد الجنود أنهم أخرجونا من مستشفى واننا الآن في أيديهم وسأل الضابط الإسرائيلي أحد ضباط المليشيات عما ينوون فعله معنا فأجاب هذا ليس شأنك . فقال لنا الإسرائيلي لا تقلقوا ثم ذهب . فقال أحد الجنود لنا لا تعتقدوا أنكم ستروهم مرة ثانية ، وبعد ذلك أخذونا إلى مكان صغير خلف إحدى المباني ، وبدأ المكان كأنه معسكر للكاتب الفاشستية ، وقد أجلسونا هناك على الأرض وقالوا لنا أنهم يعلمون أننا نعمل في مستشفى الإرهابيين ويجب علينا أن نحكى كل ما نعرفه هناك ، ثم أعطوا لنا خطاب دعائى طويل ضد المسلمين وكيف أنهم هم العادلون في نضالهم . وفي النهاية قالوا لنا أن الإسرائيليين أمروهم بنقلنا إليهم والآن سيقوموا بالتحقيق معنا وهذا ما كان . وقام رجال المليشيات بنقلنا إلى إحدى الجهات الإسرائيلية التي تبعد بعض المئات من الأمتار عن المكان الذى كنا فيه ناحية الشمال . وقد عاملنا الإسرائيليون بلطف شديد وأعطونا المياه والفاكهة (ومن هناك تم نقل د . الؤفس إلى السفارة الأمريكية ثم فندق كومودور وبعد ذلك أتصل د . الؤفس ببعض الصحفيين وحكى لهم على ما شاهدته) .

- الأحد التاسع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ :

وجدنا طريقاً للعودة جنوباً إلى صابرا . وكانت مستشفى غزة خاوية على عروشها فذهبنا إلى مستشفى عكا ، ووجدنا الممرضة الفلسطينية انتصار - التي حاولت منعى من الخروج من المستشفى لمدة أربعة أيام - في بدروم المستشفى وكانت ملقاة على الأرض بلا حراك ومن الواضح

أنها اغتصبت أكثر من مرة وتم تعذيبها وبعدها قتلوها ، وقد تعرف عليها والداها - بعد ذلك بفترة متأخرة جدا من الحادث - بواسطة الخاتم الذي كان يتوسط إصبعها ، كما تم إعدام طبيب فلسطيني آخر كان يعمل معنا ، وقد بقينا هناك لمدة ساعتين أو ثلاثة . ولم يكن هناك ما يمكن أن نفعله ، لقد كان كل شيء مهدم أما البلدوزرات فكانت تعمل على حفر المقابر الجماعية " .

الدعوى التي قدمت هذا الأسبوع :

وقع على مذكرة الاتهام التي قدمت إلى مكتب المدعى العام البلجيكي يوم الاثنين من هذا الأسبوع ثلاثة محامين : شبيلي ملاط ، ولوك واى لاين ، ومايكل فيرا . وكانت القاضية المناوبة هذا الأسبوع هي السيدة أوجيت ، وقد تم تدوين الدعوى تحت اسمها وفي الأيام القليلة القادمة ستقوم بتعيين قاض محدد يختص بتلك القضية . وفي قائمة المدعين نجد ٢٣ اسما منهم مواطنين فلسطينيين ولبنانيين وأقارب لضحايا صابرا وشاتيل ، أما مذكرة الدعوى فتتكون من ٥٢ صفحة تتضمن ملخص ما شاهدوه والمتهمون هم : أريئيل شارون ، وعاموس يارون (قائد القوات الإسرائيلية في لبنان عام ١٩٨٢ واليوم يعمل مديراً لمكتب وزارة الدفاع) وبقية الإسرائيليين واللبنانيين

المسؤولين عن المذبحة التي تمت في المناطق المدنية في بيروت في الفترة الواقعة من ١٦ سبتمبر إلى ١٨ من نفس الشهر داخل معسكرات صابرا وشاتيل .

بنود الاتهام :

١ - القتل الجماعي .

٢ - ارتكاب جرائم ضد الإنسانية

٣- ارتكاب جرائم منافية لمعاهدة جنيف التي تم التوقيع عليها عام ١٩٤٩ - وهي جرائم الحرب .

وقد أوضح المحامي واى لاين: إننا نقصد إجراء تم تنفيذه من قبل - على سبيل المثال بواسطة إسرائيل التي حاکمت أدولف إيجمان . ويمقتضى القانون الدولي للجرائم المضادة للبشرية من الممكن أن تتم مقاضاة أى فرد فى أى دولة أخرى غير الدولة التي ارتكب فيها جرائمه . وفى هذا السياق لا يلزم القانون المتهمين بتقديم وثيقة دفاع ، رغم أن حق الكتابة إلى القاضى مكفول لهم . وفى الواقع هم ليسوا ملزمين بالدفاع عن انفسهم ، إلا أنهم إن لم يقوموا بالدفاع عن انفسهم تماما فإن هيئة المحكمة بمقدورها أن تعتبرهم مذنبين غيابيا إن تخلفوا عن موعد الحضور وعندئذ يتم إصدار أمر باعتقالهم ، وهذا هو ما حدث لبينوشيه ولآخرين من المسؤولين عن المذابح الهمجية .

فجأة أصبحنا جميعا شارون

مارس ٢٢/٦/٢٠٠١
بقلم: نودون روزنبوم

أن النوم فى تل أبيب يثير التقزز لديه أكثر من الجلوس فى سرداب موتى فإن المنظمات اليهودية قد بدأت فى رفض الاشتراك فى الفريق أو حتى البقاء معه فى مصيف أو - وهو الأمر الأخطر من أى شئ - التتره فى تل أبيب . وكأنما لم تعد تلك اللطحات تكفى لإيقافنا فى مكاننا - فقد ألقى برنامج (بانوراما) التابع لشبكة BBC القاذورات فى وجوهنا فيما يتعلق بقضية صابرا وشاتيل - إلا أنه تم طردنا من الحضارة الأوروبية التى دوما ما نطمح إليها . وتم بث ذلك التحقيق التلفزيونى (بانوراما) منذ سنة فإن ردودنا ستتراوح ما بين مصمصمة الشفاة وحتى الشماتة التى قد يتلقاها شارون . فإن "الاختلاف فى وجهات النظر" هو تعبير دئى لكى يصف وضع شارون فى الجمهور الإسرائيلي وذلك لأسباب كثيرة وليس بسبب قضية صابرا وشاتيل فقط . ومن جانب آخر ، لو لم يتم انتخاب شارون كرئيس وزراء فإن هناك شكوكاً ضخمة فى أن نفس "البانوراما" كانت ستبث من الأساس ، والمراد من هذا هو أن هناك شئاً جوهرياً لم يحدث لشارون فى الأشهر

نحن نتحرك بين الجوع والشبع وبين السخرية من العالم والنظر بعين الشحاذين بكل كرامة وتقاهر . هذه هى القصة الكوميدية التراجيدية فى سعينا نحو الكرامة، ولكن هل المقصود هو البحث عن الكرامة فقط والتى دائماً ما تواجه مهانة جديدة . وما حدث هو أننا منذ أسابيع معدودة كنا نقيم احتفالا هائلا لدخولنا مرة أخرى - فى كأس بطولة أوروبا لنصف القارة فى كرة السلة - إلى أوروبا التى ننشدها دائماً ، لقد احتل اللون الأصفر المميز لفريق مكابى تل أبيب الشانزليزيه ، وانفتحت امامنا لوهلة الفرصة للاشتراك فى البطولة القادمة ولكن فجأة أصبحنا منبوذين ومهجورين ، ومرة أخرى تم طردنا إلى الخارج مهانين ممزقين ، وليس على المستوى الرمزي والمظهرى فقط ولكن على المستوى الواقعى اليومى، ففى أعقاب الهجمات المتتالية بدأت الدول المعتدلة تحذر مواطنيها من زيارة إسرائيل وكأنها دولة المصابين بداء الجزام ، وبعد ذلك قامت تلك الدول بتقليص رحلاتها الجوية الدولية - وعلى رأسها شركة (آير فرانس) من إسرائيل وإليها ، وعندما يفكر المرء فى

الأخيرة فقط إنما حدث لنا جميعا ولكن هل حدث هذا في الأشهر الأخيرة فقط ؟ هناك بالفعل شئ أساسي قد تغير منذ أن قال بن جوريون "لا يوجد مثل الشعب اليهودي أو مثل الدولة اليهودية في اهتمامه بنظام الحكم العالمي المرتكز على القانون العادل المحصن بصلاحيات واسعة ولديه أجهزة ناجعة للغاية في إرساء جميع القواعد على أنحاء الدولة ولذلك فإن سيادة القانون والعدل هي أساس علاقات الشعوب" وما يشهد على ذلك هو حدة الغضب والقلق العام ضد فكرة الحكم الدولي على أعمالنا ، بالفعل لقد حدث تغير منذ أن تدفق مئات الآلاف إلى الميدان للانتفاض بكل غضب من مذبحه صابرا وشاتيلا ، وأكثر من هذا ، لكي نحتج على المسئول المباشر لحرب الإسراف في الهمجية . وهذا الأسبوع قال عضو الكنيست آفشلوم فيلان (وهو عضو حركة السلام الآن) أننا سنحاكم شارون على المستقبل وليس على الماضي ، ولكنهم هؤلاء لم يفكروا عندما تظاهروا في ذلك الميدان . إن مقولة شارون التي قالها بعد الانتخابات "أنا لم أتغير إنما أنتم الذين تغيرتم" أصبح الآن لها دلالة أخرى حاليا ، وأيضاً إزاء الفجوة بين ردود الأفعال في العالم تجاه برنامج BBC (تلك الردود المتطرفة

تحاول وضع شارون امام محكمة دولية) وبين ردود الأفعال في إسرائيل التي تتمثل في تكتل الشعب بالإجماع حول الرجل الذي ذهب لينام وهو كالبلدور واستيقظ كقاص الحشائش . وسواء كان السبب هو انتهاء عصر البراءة من جراء صدمة الانتفاضة أو فقدان حلم التصالح أو أن هناك شيئاً قد تأثر داخلنا من كثرة القتل والدم والحصار والإرهاب . والحقيقة هي أن ما لطمنا منذ عقدين أثار فينا اليوم لا مبالاة ، أو الإحساس بالقهر والاعتقال ، فما كان كالشاه السوداء في أعيننا أصبح أبيض كالثلج ، وربما أننا تحولنا نحن وجيراننا دون أن نشعر إلى (شاه سوداء) في نظر العالم ، فبعد مذبحه صابرا وشاتيلا كتبت الكاتبة سيمون دي بفوار حول اتهام إسرائيل وحدها بالمسؤولية عن المذابح لأن هناك إهانة عرقية تجاه العرب حيث أن إلقاء المسؤولية على إسرائيل في إرسالها الكتائب الفاشستية مرتبط بالتسليم بسفك دماء العرب ، وبينما يتطرقون إلى إسرائيل أنها صاحبة الحية (الكتائب الفاشستية) التي لم ترغب في ربطها أو تحجيم قدرتها يجب أن نسأل أنفسنا إلى أي مدى أصبحت الإساءة داخلنا .

مثل جولدا عشية الحرب

هآرتس ٢٧/٦/٢٠٠١
بقلم: ليف جرينبرج ❖

(شارون يسمح بوجود وهم أنه من الممكن إيقاف الزمن ومواصلة الاحتلال)

الظاهرة البارزة منذ الانتخابات هي المساندة شبه التامة من الجمهور لسياسة ارييل شارون عديمة الهدف. علي غرار الفيلم النبوي لافي مغربي «كيف توقفت عن الخوف وتعلمت كيف احب ارييل شارون»، فإن اللغز ليس شارون وإنما التأييد له من جانب الذين اشمئزوا منه وتظاهروا ضده وضد أعماله الخطيرة في الماضي. ما هي السياسة التي يؤيدها أغلب الإسرائيليين حالياً؟ أنهم يؤيدون سياسة النعمة وتجاهل الواقع. مثلما تعلم شارون نفسه، بأنه لا حل عسكري للانتفاضة، ولكن في نفس الوقت الحل السياسي الذي يطرحه غير مقبول، لا لدى الفلسطينيين ولا المجتمع الدولي. بمعنى آخر تستند الشعبية الكبيرة لشارون علي الوهم لدى أغلب الجمهور بأنه يمكن تجميد الزمن والحفاظ علي الوضع القائم أي سيطرة إسرائيلية علي الفلسطينيين.

يسمح شارون بتنامي الوهم بأنه يمكن التهرب من الحسم التاريخي لفترة زمنية أطول (كم؟). أن الفارق بين

ما يسمى، إلى حد ما، باليسار وبين اليمين هو فقط نوعية الوهم: اليسار يوهم نفسه بأنه يمكن إيقاف الزمن ومواصلة الاحتلال إلى أن يتقبل الفلسطينيون مواقفه. ووهم اليمين هو أنه يمكن العيش علي الدوام في دولة واحدة، يتحكم فيها اليهود في الفلسطينيين بقوة الذراع. شارون جماهيري لأنه يعد اليمين بالحفاظ علي أرض إسرائيل والمستوطنات ويعد اليسار بعدم تدهور الأمر إلى درجة حرب شاملة.

يسقط البشر في الوهم عندما يصبح الواقع صعب الهضم. وما يصعب علي اليمين واليسار هضمه هو وجود الفلسطينيين كشعب وبشر لهم كافة الحقوق. هاتان الحركتان القوميتان تتحاربان منذ مائة عام. والآن حان الوقت للحسم التاريخي والحسم الذي ترغب اقلية الشعب الإسرائيلي التهرب منه هو ضرورة التوصل إلى حل وسط تاريخي حقيقي. مثل هذا الحل يقتضي تنازلات حقيقة. لقد قامت عملية أوصلو علي أساس استعداد إسرائيل للتنازل عما كانت تراه عبثاً - أي - السيطرة علي الشعب الفلسطيني والمستوطنات الصغيرة

المنتشرة في قلب الكيان الفلسطيني. بالنسبة للقدس الشرقية وبيت المقدس عرضت التنازل عما هو ليس فعلاً بيديها. وبالنسبة للقضايا الصعبة، مثل حل المستوطنات القريبة من الخط الأخضر وقضية اللاجئين، لم تبد إسرائيل استعداداً للحل. أما الفلسطينيون من جانبهم فقد تنازلوا منذ ١٩٩٢ عن ٧٨٪ من فلسطين وطنهم. لقد أعلن عرفات عن ثمن السلام بشكل ثابت منذ بداية المفاوضات، والآن فقط يدركون أنه لم يقصد علي ما يبدو أن يفتح (بازاراً شرقياً)، أي موقف مبدئي للمساومة فقط. تماماً مثل عشية حرب عيد الغفران، عندما أعلن السادات عن ثمن السلام واستجابت إسرائيل لمطلبه فقط بعد أن دفعت ٢٦٠٠ قتيلاً وتغيير الحكم. بعد الحرب في ١٩٧٣ وعندما تظاهر آلاف الجنود ضد جولدا مائير، قالت «كلنا متهمين» وكانت علي حق. لقد وفرت الوهم الذي رغب فيه الجميع. لقد كانت جماهيرية جولدا عشية الحرب في عنان السماء، مثلما هو الحال مع شارون حالياً. عدد قليل فقط الذين وصفوا (مثلما هو الحال اليوم) «قلة هامشية خرجت عن التناغم»

وهتفت في الشوارع بأنه بدون انسحاب ستقع الحرب. فضلت الاغلبية التمتع بالتناغم الحار ووهم الوحدة الذي خلقته الحكومة.

ليس الزعماء هم الذين يخترعون الأوهام. بل أنه انتاج جماعي من السياسيين ورجال الإعلام والاكاديميين، أو من يطلق عليه (موجهي الرأي العام)، الزعيم المنتخب يعرف فقط كيف يقرأ الخريطة. ويتمتع لفترة ما، بالشعبية غير المتوقعة. هذا حتى يتأثر الوهم إلى شظايا. وعندما يتم لقاء الزعماء إلى سلة مهملات التاريخ. أنظروا الي جولدا وشامير، هل سيسير شارون في اعقابهما، أم سيجمع شجاعته ليقود حلاً تاريخياً، مثل بيجين ورابين؟ إلى الآن يبدو أنه يتمتع بتناغم حوله وبشعبية في استطلاعات الرأي. عندما يتفجر كل شئ لا تتهموه هو فقط، بل كل الذين يبنون الوهم، أوهام التناغم والوحدة الوطنية.

❖ الدكتور جرينبرج هو مدير معهد همفري للابحاث الاجتماعية بجامعة بن جوريون.

ملحق هآرتس الأسبوعي

٢٠٠١/٦/٢٩

تحقيق بقلم: يوسف الغازي

من بيروت ١٩٨٢ وحتى بروكسل ٢٠٠١

«لقد بقينا في المنزل، فتحنا الأبواب ودخلنا كلنا إلى غرفة الحمام مع أختينا الصغرى. لقد وضعوا له كاتم في الفم خوفاً من أن يسمعو صوته ويأتوا ليقتلونا وبقينا في الحمام، لقد دخلوا، وفتشوا داخل البيت ولكنهم لم يكتشفونا. لقد سمعنا الصراخ والمذبحة التي نفذت خلف نافذة الحمام، وهكذا عرفنا أنهم دخلوا إلى الملجأ وأخذوا كل الناس الذين كانوا فيه، ومنهم والداي، يوم السبت هربنا إلى داخل المعسكر. وفيما بعد عادت إلى هناك أُمي لرؤية ما حدث لأخي، ولكنها لم تتجح في التعرف عليهم لأن وجوههم تم تشويهها تماماً. كل ما عرفناه هو أنهم دفنوا في مقبرة جماعية.

كان ذلك جزء من الشهادة التي أدلت بها آمال حسين، فلسطينية والتي تقيم اليوم في معسكر شاتيل للاجئين في بيروت، وهي ناجية من مذبحة صابرا وشاتيل قبل ٩١ عاماً. وآمال حسين واحدة من مجموعة تتكون من ٢٣ من الناجين من المذبحة، والذين تقدموا في منتصف الشهر بدعوى لقاضي محقق في بروكسل تطالب بمشول آرئيل شارون، وزيرالدفاع حينذاك، أمام القضاء ومعه جنرال (احتياط) عاموس يارون والذي كان قائداً حينئذ علي التشكيل العسكري للجيش الإسرائيلي في بيروت واليوم يعمل مديراً عاماً لوزارة الدفاع، وآخرين إسرائيليين ولبنانيين، والمسؤولين

شهادات تقشعر لها الأبدان تظهر في الدعوى التي رفعها ٢٣ ممن بقوا علي قيد الحياة من مذبحة صبرا وشاتيل، والتي استندت إلي قانون بلجيكي خاص حيث رفعوا دعوى ضد آرئيل شارون وآخرين من المشاركين، حسب أقوالهم، في مسئولية جرائم حرب. وحكومة بلجيكا تدرس تغيير صيغة القانون حتى تمنع مثول رئيس حكومة «في السلطة» أمام القضاء.

بروكسل: في يوم الأربعاء (١٥ سبتمبر ١٩٨٢) حلقت طائرات حربية إسرائيلية علي المنطقة وسمعت طلقات نارية وقذائف. أخي وأختوتي تملكهم الرعب. وأولئك الذين خافوا هبطوا للملجأ بجوار منزلنا. مجموعة نامت في الملجأ وأخرى نامت في المنزل. استمرت الطائرات في التحليق. وأخذ عددها في التزايد. وأخونا الذي يبلغ من العمر ثلاثة أشهر، والذي كان مع أختي في الملجأ، بدأ في البكاء. لقد أراد أن يأكل فخرجت معه برفقة أربعة أشخاص وكلهم جاءوا معاً للمنزل. وفي اللحظة التي دخلت إلى المنزل - حدث ذلك يوم الخميس - سمعنا صرخات وصيحات لأطفال ونساء في ملجأ، كان يمكن رؤيته من نافذة الحمام. فقد داهم إسرائيليون ورجال كتائب مسلحون المنطقة. لم يكن أحد يستطيع الخروج من المنزل. سمعت فقط أصوات صراخ لأطفال ونساء. فقد بدأوا في قتل الرجال.

حسب أقوالهم عن عمليات المذبحة والقتل والاغتصاب واختفاء سكان مدنيين ممن كانوا في بيروت بين يوم الخميس ١٦ والسبت ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ في منطقة معسكرات اللاجئين صبرا وشاتيلا.

ومقدمو الشكوى في بروكسل، والممثلون بواسطة إثين من المحامين البلجيكي ومحامي لبناني، يستندون في دعواهم إلى قانون بلجيكي يخول للمحكمة في هذه البلد محاكمة أناس من جميع دول العالم علي جرائم تدمير شعب، جرائم ضد الإنسانية وجرائم ضد سكان مدنيين وممتلكات والذين تحت الحماية طبقا لميثاق جنيف عام ١٩٤٩. خطاب الدعوى يشتمل على ٥٢ صفحة وعشرات الملاحق من الشهادات. وفي جزءه الأول وصف للأحداث السياسية والعسكرية التي بدأت في السادس من يونيو ١٩٨٢ عندما غزت قوات الجيش الإسرائيلي لبنان بعد يومين من اغتيال سفير إسرائيل في لندن شلومو أرجوف بأيدي فلسطينيين والذين قام بتشغيلهم ضابط كبير بأجهزة الأمن العراقية - وحتى ما بعد المذبحة بصابرا وشاتيلا. إن الأحداث يتم وصفها طبقاً للصيغة التي تبنتها - من بين الأمور - لجنة تحقيق دولية برئاسة الفائز بجائزة نوبل شون ماكبرايد فيما يتعلق بـ "انتهاكات القانون الدولي بواسطة إسرائيل بغزوها للبنان" ووثيقة الدعوى تستند في الأصل علي وثائق ونتائج لجنة التحقيق الحكومية الإسرائيلية لأحداث صابرا وشاتيلا برئاسة القاضي الأعلى إسحاق كوهين، وكتاب ذكريات آرئيل شارون بالإنجليزية وكتب مؤلفين إسرائيليين (Israel's Lebanon War) بقلم زئيف شيف وإيهود يعاري و"صابرا وشاتيلا": تحقيق حول مذبحة "بقلم آمنون كابليوك والذي صدر بالفرنسية، ومؤلفين أجنب (روبرت بيسك وتوماس فريدمان، ويهوناتان ريندل وآخرين).

وحسب ما جاء في خطاب الشكوى، على مدى الـ ٤٠ ساعة للمذبحة، في الوقت الذي كان جيش إسرائيل فيه مسيطراً علي كل بيروت الغربية ويطوق معسكرات اللاجئين صابرا وشاتيلا، توغل رجال الكتائب المسيحية لمعسكرات اللاجئين في عملية انتقامية رداً على موت زعيمهم، رئيس لبنان بشير جميل. لقد اغتصبوا وقتلوا وجرحوا مدنيين مسلمين، معظمهم أطفال، نساء وشيوخ وخطفوا آخرين مازال مصيرهم غير معروف حتى اليوم. وحسب زعم الشاكين فإن الجيش الإسرائيلي كان يعلم ما يدور في المعسكرات، فقد كان قادته علي اتصال دائم مع قادة الميليشيات المسيحية التي نفذت المذبحة، ليس كافياً أن قادة الجيش الإسرائيلي أمتنعوا عن التدخل، بل أنهم ساعدوا الكتائب بأن منعوا المواطنين المدنيين من الهروب بأرواحهم وقاموا بإثارة المعسكرات ليلاً بقذائف إنارة والتي تم إطلاقها من مدافع من طائرات مروحية. ما بين ٧٠٠ و ٢٥٠٠ إنسان قتلوا. إن

أعدادهم الدقيقة غير معروفة حتى اليوم. حوالي ١٠٠٠ شخص دفنوا في مقابر جماعية بواسطة رجال الصليب الأحمر الدولي وأسر الضحايا. إن جثثا عديدة دفنت تحت المباني التي خربت بالبلدوزرات بواسطة رجال الكتائب. ولهؤلاء يجب إضافة من تم اختطافهم والذين لم يعودوا ل منازلهم مطلقاً. وقد وصف مجلس الأمن الدولي المذبحة بأنها: "عملية اغتيال شعب".

إن جميع الأشخاص الـ ٢٣ الناجين من المذبحة والرافعين للدعوى فقدوا في المذبحة أفراد أسرهم، وجزء منهم تم ذبحهم أمام أعينهم، بطلقات نارية أو بضربات قضبان حديدية. إن شهادة علي سليم فايد بالذات تثير القشعريرة، وهو الذي فقد زوجته، وابنتيه وابنه وزوجة ابنه. حيث يقول: في يوم الخميس الموافق ١٦ سبتمبر كنا في البيت وكان عندي ضيوف وخرجنا من المنزل لكي نزيح سيارة كانت قد أغلقت الطريق للبيت. وعند عودتنا وقف رجال مسلحون بجواره. لقد حرصوا علي الفصل بين الرجال، والنساء والأطفال. لقد أوقفوا علي الحائط الرجال وكذلك جارنا الفلسطيني وأبناء أسرته وأطلقوا النيران عليهم. أما النساء والأطفال فقد تم الطلاق النيران عليهم في الشارع. وقبل إطلاق النيران علي الأشخاص سحبوا منهم بطاقات الهوية الخاصة بهم. لقد قام الكتائبون بالتفتيش في المنازل، بينما غطى عليهم الإسرائيليون بدباباتهم وأضاءوا السماء. وعندما أطلقوا النيران علينا أصابوني في ظهري، في فخذي ويدي. لقد بقيت ملقى علي الأرض. وبعد ذلك بكثير ناديت شخصا كان يمر بجوار المكان وطلبت منه استدعاء سيارة إسعاف نقلتني إلى مستشفى. وفي اليوم الثاني جاء الكتائبون إلى المستشفى وسألوا عن ابني الذي كان يرقد في غرفة بجواري. لقد أخذوا معهم جرحى فلسطينيين رأيتهم عندما جروه وجرحوه وضربوه علي رأسه بقضيب حديد. لقد كان شاباً صغيراً وهم قتلوه.

وسوى شهادات الشاكين، فقد تم ضم أقوال شهود عيان محليين، وكذلك شهادات تم اقتباسها من كتب ومقالات لأدباء، ومن بينهم: جان جينا من فرنسا، والدكتور سوي شال لانج من سنغافورة والدكتور يار ميلومسهاجن من النرويج والدكتور ديفيد جراي من بريطانيا، والسيدة آلان زيجل الممرضة التي عملت في بيروت واليوم تعيش في واشنطن.

ولترسيخ الاتهام باغتيال شعب، فقد قرر الذين قاموا برفع الدعوى أن هذا الاغتيال سبقه "تفرقة إنسانية وعنصرية" جماعية للفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذين وصفهم الإسرائيليون وفقاً لاقتباس من كتاب توماس فريدمان: "الإرهابيون" لقد كان هدفهم "تطهير غرب بيروت من منظمة التحرير الفلسطينية. إن هذا القول يظهر - كما زعموا - في كتاب شارون: "Warrior, AN Auto-

biography".

وفي كتاب زئيف شيف وإيهود يعاري تم اقتباس عن وزير الدفاع شارون وهو يقول لإيلي حبقه، أحد مسئولي الكتائب الكبار والذي أشرف على المذبحة، أنه لا يريد أن يبقى أحداً من رجال منظمة التحرير الفلسطينية في غرب بيروت.

وفي الفصل الذي زعم فيه أنه تمت جرائم ضد الإنسانية تم استحضار تفاصيل أحداث وصفت بتوسع من كتاب "أمنون كابلوك" وهي واحدة منها وصفت كتائب بأنها اغتالت أطفال رضع وأولاد حينما ضربوا رؤوسهم في الحائط وفجروها وعن نساء وفتيات تم اغتصابهن وقتلوا بضربات قضبان حديدية.

إن رافعي الدعوى يزعمون أن كل الشهادات والدلائل تشير إلى وجود قوات إسرائيلية في منطقة معسكرات اللاجئين الفلسطينيين وقت تنفيذ المذبحة، بل وحتى التعاون بينها وبين القتلة، "ربما ليس بأعمال القتل، ولكن بالتأكد في وقت عمليات الفصل والتحقيقات ونقل عشرات المواطنين للأهداف التي لم يعودوا منها بعد ذلك.

وفي ختام خطاب الدعوى يزعم الشاكين بكل قواهم أن لجنة كوهين أشارت إلى المسؤولية الشخصية لوزير الدفاع أينذاك، أريئيل شارون، ورئيس هيئة الأركان، رفائيل إيتان واللواءات عاموس ياردن وأمير دوري وقادة كتائب. وحسب قولهم فإن شارون هو الشخصية المركزية في القضية حيث أنه أشرف شخصياً على العمليات العسكرية لإسرائيل في لبنان وكان في بيروت وقت المذبحة. وربما من المحتمل كان شريكاً في تخطيط عمليات الكتائب لكي يلقي الرعب في قلوب السكان الفلسطينيين في كل لبنان من أجل إجبارهم على ترك الدولة، أو على الأقل للانتقال لشمالها. من الممكن في الواقع التعامل أو رؤية ميليشيات الكتائب بصفتها قوة مساعدة للجيش الإسرائيلي الذي غزا لبنان وسيطر على جنوبها وأيضاً على بيروت. إن تلك الكتائب تم تسليحها وتدريبها بأيد إسرائيلية إن الجيش الإسرائيلي هو الذي خلق بشكل أو بآخر الظروف الإجبارية لتنفيذ الجريمة. ومن بينها أن قواته قامت بمحاصرة المعسكرات، وقدموا المساعدة المنطقية للميليشيات، وأضاءوا المعسكرات ليلاً. وحتى في

التحكيم في شكواهم طالب الشاكين تعويضاً مؤقتاً: عملة يورو واحد لكل متقدم بالشكوى عن الضرر النفسي ويورو واحد إضافي عن الأضرار المادية.

وفي خطاب الدعوى يزعم الشاكين أن توجههم للمحكمة البلجيكية مبني على قانون "الصلاحية الدولية للقضاء البلجيكي" وعلى أساس هذا القانون قدمت حتى الآن شكاوى ضد أوجوستو بينوشه، الديكتاتور المبعد لشيلي (عندما كان مقبوضاً عليه في لندن، ومن وقتها تم أعادته لشيلي وحتى الآن لم يتم بعد حسم إن كان سيمثل أمام المحكمة أم لا) وكذلك ضد أربعة روانديين كانوا متورطين في عمليات قتل شعب في رواندا عام ١٩٩٤ وتم القبض عليهم في بلجيكا، وقامت المحكمة البلجيكية بإدانتهم وحكمت عليهم بعقوبة السجن.

وعلى ضوء الصيغة الحالية للقانون البلجيكي هذا، إذا ما قرر القاضي المحقق والدعوى بمثل شارون، يارون وآخرين للمحكمة، فسوف تصدر ضدهم أحكام اعتقال وقبض، وعلى ذلك ففي اليوم الذي ستطأ قدم أحد منهم بلجيكا سيتم القبض عليه ويمثل أمام المحاكمة. إن الشكوى القضائية ضد شارون تثير اهتماماً كبيراً في بلجيكا وفي العالم. ولكن لكونه رئيس حكومة مازال في المنصب، وهو الوضع الذي لم يدر بالحسبان وقت صياغة القانون .. أذهل ذلك حكومة بلجيكا. فحكومة بلجيكا تخشى أن يتولد موقف إذا ما حكم القاضي المحقق والدعوى بقرار مثول شارون أمام المحاكمة وما يتبع ذلك. وفي هذا الأيام تسعى الحكومة بشكل كبير لتمرير تغييراً في صياغة القانون في البرلمان البلجيكي وذلك لمنع تقديم الشكاوى ضد سياسيين كبار في المناصب، على غير المسئولين السابقين. وحول هذا الموضوع فمن المتوقع لحكومة بلجيكا حدوث صراعات صعبة على الساحة الداخلية والدولية.

وعشية زيارة شارون لأمريكا هذا الأسبوع، انضمت منظمة حقوق الإنسان الأمريكية (Human Rights Watch) إلى الدعوى التي يطالب بها المديدون في العالم بالتحقيق في "دور شارون في المذبحة واغتيال مدنيين في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين بصابرا وشاتيل".

شؤون داخلية

تساؤلات عن تدويل النزاع

يديعوت أحرونوت
٢٠٠١/٦/٢٢
بقلم: أوري اليتسور

وفيها تقع القدس كلها خارج حدود إسرائيل . هذا لا يعني أنه في نهاية الحكم القضائي الدولي، سيأمر القاضي العالمي بإخراجنا من عسقلان. ولكن هذا يعني أن نقطة البداية أمام أي هيئة دولية ستكون خريطة ١٩٤٧ وحق العودة لأنها هي الوثائق الوحيدة الموجودة وأن كانوا لا يذكرونها اليوم، لأنه عندما يصبح هناك قاض أو محكمة ، فإن الوثائق الرسمية تأخذ قوة لم تكن لها من قبل.

= إذن ماذا نفعل لو ظل النزاع مفتوحاً ودمويًا لسنوات طويلة، فإنه إن أجلا أو عاجلا سيأتي العالم ويطلب الحسم؟

- أولاً، نبذل كل ما نستطيع حتى يحدث ذلك متأخراً وليس مبكراً. وثانياً نبدأ في العمل لتغيير الوضع الدولي السخيف، الذي يقضي بأن يكون نصف دولة إسرائيل تابعا للفلسطينيين. يجب العمل من أجل أن يلغي مجل الأمن رسمياً القرارات الأرشفية إياها، واستبدالها بقرار يقول أن الحدود بين إسرائيل والفلسطينيين لم تتحدد بعد، وسيتم تحديدها من خلال المفاوضات بين الأطراف. هذا يعني أنه لا توجد أرض محتلة، على جانبي الخط الأخضر حتى يتعطف علينا الفلسطينيون ويجلسون معنا لتحديد الحدود. ومن الواضح أنه من غير الممكن تحقيق ذلك حالياً، ولكن يمكن الكفاح من أجله. والكلام عنه، وضع ذلك كهدف أمام مسؤولي وزارة الخارجية، وطرح هذا المطلب على كل زعيم دولة يريد أن يدس أنفه. يجب تحويل هذا الهدف إلى إنجاز يعد به المرشح ناخبه عشية الانتخابات - أي - تغيير قرارات مجلس الأمن. هذا أهم كثيراً من نقل السفارة إلى القدس.

= لنفترض أن عرفات قد نجح، وسيصبح العالم هو القاضي والشرطي الذي سيقوم بالتحكيم بيننا وبين الفلسطينيين، لماذا يعتقد عرفات أن العالم سيعطيه أكثر مما عرضه عليه ايهود باراك؟ هل يعتقد أن العالم يعمل عنده؟ أليست لنا كلمة عند العالم؟

- يقيم عرفات مواقفه على الوثائق الشكلية فلا توجد أي وثيقة دولية تعترف بحدود إسرائيل عند الخط الأخضر.. هذا الخط تحدد في اتفاق الهدنة وقد وقع عليه كل من (إسرائيل والأردن في يهودا والسامرة ومصر في غزة) وقد أعلنوا عقب التوقيع انهم لا يرون فيه اتفاقاً دائماً، وإنما إطاراً لوقف إطلاق النار. فلا توجد دولة في العالم (بما في ذلك إسرائيل نفسها) تعترف بهذا الخط كحدود لدولة إسرائيل، ولا توجد هيئة دولية تبنته. الوثيقة الوحيدة التي لها صفة دولية وخريطة ملحق، هو قرار مجلس الأمن الشهير الصادر في نوفمبر ١٩٤٧ الخاص بمشروع التقسيم. إلى جانب هذا هناك القرار ١٩١ الداعي إلى السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم.

= في خريطة ١٩٤٧ تتبع عسقلان ونهاريا الفلسطينية. وهذا يبدو أمراً مثيراً للسخرية. اليس من الواضح أن العالم سوف يلقي بالخريطة في سلة المهملات قبل بدء المباحثات؟

- أغلب سفارات دول العالم توجد في تل أبيب والمشكلة ليست في القدس الشرقية. هذا يبدو غير منطقي تماماً، ولكن العالم لم يعترف بعد بسيادتنا على القدس الغربية. عندما يتعلق الأمر بخطوة دبلوماسية رسمية، فإن الخريطة المعمول بها هي خريطة ١٩٤٧،

سنسحب بكرامة

هآرتس ٢٢/٦/٢٠٠١
بقلم: إيليا ليفوفيتس

مهمتها الرئيسية هي تقليل التبعية لمرافق المياه في إسرائيل من الناحية الجيولوجية في الأراضي المحتلة خارج الخط الأخضر .

٤ - تقوم الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ - على حسابها - مشروع بناء طريق علوى يصل قطاع غزة بالضفة الغربية (وهو الطريق الذى يربط فلسطين) .

٥ - تقوم إسرائيل بإصدار جدول زمنى صارم للانسحاب من كل مناطق الاستيطان اليهودى الواقعة خارج الخط الأخضر . وفيما يتعلق بعدد قليل جدا من الأماكن المستثناة (مثل حى جيللا بالقدس) ستقوم إسرائيل باتخاذ بعض القرارات خلال العامين الأولين للمشروع . ويبدأ الانسحاب فى العام الثالث للمشروع ويستمر لمدة ثلاث سنوات ، وستتوقف فقط فى حالة دخول جيش دولة أجنبية أراضي الدولة الإسرائيلية أو فى أعقاب أى تهديد إستراتيجى خارجى على إسرائيل .

٦ - تقوم إسرائيل بالاقتراح على السلطة الفلسطينية بالابقاء على جميع المباني والبنى التحتية التابعة للنقاط الاستيطانية التى ستسحب إسرائيل منها . وفى المقابل ستطلب إسرائيل من السلطة بعض النتائج السياسية الملموسة وسأعطى نموذجا ، فى مقابل إبقاء مدينة أريئيل على ما هو عليه ستطلب إسرائيل الاعتراف العلنى من السلطة بأنها ترى فى قبول أريئيل أنها جزء من التعويض الذى يستحقه مواطنو السلطة طبقا لنظريتهم . ومقابل عدم هدم المستوطنات الأخرى ستطالب إسرائيل بإقامة سفارة فلسطينية فى القدس الخ ...

ولكن هل يضمن المشروع الجديد عدم نشوب حرب ؟ الإجابة ستكون سلبية . وربما - حسب آرائى المتواضعة - يحول تنفيذ هذا المشروع الحرب من أمر شبه يقينى إلى أمر محتمل . وإذا نشبت حرب بعد تنفيذ أو أثناء تنفيذها فإن وضع إسرائيل سيكون أفضل من وضعها الحالى عندما يُطلب من الجيش الدفاع عن عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال فى عشرات المستوطنات الواقعة داخل المناطق السكنية العربية .

إن كل حكومة فى إسرائيل ستجد صعوبة فى تقديم مشروع مثل هذا لمواطنى إسرائيل ، وخاصة لمواطنى الأراضي المحتلة . فمهمة إسرائيل فى هذه المرحلة هو إقناع مواطنيها بأنه لا يوجد مشروع بديل لإحداث تقليل جوهري لخطر الحرب التى ستحصده العديد من الضحايا من كلا الجانبين .

أوصى موشيه كاتساف رئيس دولة إسرائيل الأسبوع الماضى بأن كل مواطن لديه فكرة ما حول ما يجب على إسرائيل فعله فى الوضع السياسى والعسكرى الحالى أن يكتب لرئيس الوزراء ويقترح عليه أفكاره ، وقد قام الرئيس نفسه بذلك هذا الأسبوع ، ولدى رغبة فى التجاوب مع توجهات الرئيس ، والاقتراح هنا ، وبشكل علنى لرئيس الوزراء الإسرائيلى ، يتضمن مبادئ مشروع سياسى مكون من ستة بنود ، إن مشروع كهذا - أو ما يشبهه - بمقدوره (ربما) إنقاذنا من الحرب التى تبدو أنها تقترب منا فى مستقبل غير بعيد ويستند ذلك المشروع إلى أربعة افتراضات :

١ - سوف تقوم دولة فلسطينية على أرض إسرائيل التاريخية وبجوار دولة إسرائيل ، ولن تقل حدودها عن حدود الأراضي المحتلة المجاورة للخط الأخضر ، كما لن تضم الدولة الفلسطينية أية نقاط استيطانية يهودية تحت السيادة الإسرائيلية .

٢ - إن دولة إسرائيل لن تحقق شيئا من الحرب مع الفلسطينيين أو أى من الدول العربية الأخرى . فوضع إسرائيل الأمنى لن يكون أفضل من وضعها الحالى ، وحدودها الجغرافية لن تكون أكثر اتساعا من حدود الخط الأخضر دون التطرق إلى نتائج الحرب الشاملة .

٣ - الدول العربية مجتمعة وبالطبع فلسطين ليس لديها قوة عسكرية أو سياسية بإمكانها إلحاق ضرر إستراتيجى بدولة إسرائيل داخل حدود الخط الأخضر . ومع هذا فإن هذا الوضع قد يتغير للأسوأ إذا واصلت المستوطنات اليهودية الوجود بالقوة داخل أراضي فلسطين .

٤ - يتم تطوير مركز مدنى تابع لمواطنى إسرائيل يعترف بالافتراضات الثلاثة الأولى ، طالما أن اضرار دولة إسرائيل فى الأنفس والممتلكات قد بدأت فى التناقص . وهاهى بنود المشروع :

١ - ستعلن الحكومة الإسرائيلية عن مشروع للانسحاب الإسرائيلى أحادى الجانب من جميع الأراضي المحتلة خارج الخط الأخضر ، وسيتم تخصيص العامين الأولين للاعداد للانسحاب .

٢ - ستنشأ الحكومة الإسرائيلية وزارة حكومية خاصة يكون عملها الوحيد إعادة توطين وتحسين المساكن داخل مجال الخط الأخضر لكل مواطنى الدولة القاطنين حاليا خارج ذلك الخط .

٣ - تقيم الحكومة الإسرائيلية وزارة برئاسة وزير رفيع المستوى تعنى بشئون المياه فى دولة إسرائيل وستكون

كلام كبير في الموساد والشاباك (جهاز الأمن العام)

شركة اتصالات. وقد حل "أ" محل "رومانو"، مع أن خلفيته الوظيفية عملياتية، والآن ينسحب هو أيضاً.

إن الانطباع هو، أن التعيين في إدارة الموارد البشرية والقوة البشرية بالموساد والشاباك يتم بشكل عام من خلال أسلوب "خيار العجز": الذين لا يجدون لهم عملاً أفضل في مجالات اهتماماتهم. فالأسلوب هو، أن هذه المناصب ليست في حاجة إلى حرفة.

"م"، الذي حل محل "أ"، أتى إلى الشاباك من دورية الأركان وشغل مناصب عملياتية وفي شعبة التأمين التابعة للشاباك. ومن هناك نقل ليشتغل منصب رئيس إدارة التأهيل والمعاونة الأمنية (التي تؤهل العملاء والمتعاونين العرب للموساد، والمخابرات العسكرية، والشاباك، والشرطة والتي تخضع إدارياً للشاباك).

سيكون مسمى الإدارة من الآن «هيئة»، أما الموارد البشرية فستصبح من مرتبة «شعبة» لسبب غير واضح، يثير الدهشة إذا لم يكن الأمر يستهدف أيضاً تمكين القائم علي رأسها من الترقى.

مع ذلك من الممكن القول، إن العمل الجاحد في إدارة التأهيل قد أهدى "م" للتحدي الجديد.

أيضاً "ح"، الذي سيراأس شعبة الموارد البشرية بالموساد، من الممكن اعتباره خياراً ملائماً. بسبب خلفيته المهنية في الشؤون المالية، ووصوله إلى المؤسسة قبل حوالي عشرين عاماً من العمل في القطاع العام. وعمل في الموساد في مناصب الإدارة المالية وكان الخبير الرئيسي في الشؤون المالية. والمشكلة تكمن في منصبه الأخير: مراقب أمور الموساد. فقرار رئيس الموساد، "إفرايم هاليف"، بتعيينه في منصبه الجديد قرار يثير الدهشة. فللمرة الأولى يتم تعيين مراقب المؤسسة في منصب رفيع آخر.

فقد كان يتم حتى وقتنا هذا تعيين مستخدمين رفيعي المستوى ومخضرمين، كان واضحاً أن هذا سيكون منصبهم الأخير قبل التقاعد، في مناصب مراقبي الشاباك والموساد (في وزارة الخارجية تسبق مناصب أخرى منصب المراقب)، وفي هذا منطلق سليم. ففضلاً عن أن النقد الخارجي والإشراف الجماهيري علي الموساد والشاباك غير كافيين (في الشاباك منصب المراقب مازال الأخير قبل التقاعد) فثمة أهمية مضاعفة للنقد الداخلي.

فالمراقب لا ينبغي أن يكون فقط طاهر اليد ومجرد عن الهوى، وإنما ينبغي عليه أيضاً أن يكون بلا تطلعات للترقي في المؤسسة. بهذا فقط يستطيع أن يؤدي عمله بإخلاص حتى لو كان الأمر مرتبطاً بمواجهات مع رؤسائه. ولذا فإن قرار "هاليفي" بتعيينه هو بالذات ينضم إلى بضعة تعيينات غريبة ومختلف عليها، بما في ذلك نواب رؤساء

في الحادي عشر من شهر يوليو سيترك "رولاند (رولي) جيدون" الموساد. بعد أكثر من ٢٠ عاماً من العمل، وسيعمل رئيساً لهيئة الموارد البشرية في شركة "تتوقا" (❖). وكان يشغل في منصبه الأخير بالموساد رئيساً لهيئة الموارد البشرية. وسيحل محله في المنصب "ح".

في الموساد وجهاز الأمن العام، اللذين يشغل كل واحد منهما آلاف المستخدمين وتبلغ ميزانيتهما مليارات من الشياكل، يتم التأكيد علي الأهمية التي يوليها لـ "ثقافة الإدارة": بمعنى، العناية المهنية بالقوة البشرية والنظرة الواعية إلى الموارد، والعتاد، وطرق العمل والتنظيم. وتشهد علي ذلك، للوهلة الأولى، حملة التجنيد العلنية لضباط جمع (المعلومات) للموساد، التي بدأت هذا الأسبوع.

لقد تم تشغيل مستشارين تنظيميين في كلتا المؤسسات في السابق: "جيورا أيلون" جاء في التسعينيات بواسطة "شبتاي شافيط" لكي يكون مستشاراً تنظيمياً للموساد، وأتي: يعقوف بري "بالدكتورة عدناه بشر" إلى "الشاباك". لقد تبنا في "الموساد" طريقة "Total quality Management" (الإدارة النوعية الشاملة)، التي هي يابانية في الأصل وتم نقلها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. أما في "الشاباك"، فقد اعتمدوا طريقة (الإدارة محددة) "Focus Managment" الخاصة بالبروفيسور "بوعزر رونين". وقد أفرغ رئيس "الشاباك" "كرمي جيلون" هذه الطريقة من كل منطلق عندما حاول أن يبرر موقفه أمام لجنة "شمجار"، التي حققت في مقتل "رابين"، وأن ينفذ عن نفسه مسؤولية التقصير بحجة أنه أدار المؤسسة طبقاً لتوصيات توزيع المسؤولية الخاصة بالدكتورة "عدنان بيشر".

ولكن إذا حكمنا طبقاً لتعيينات مديري القوة البشرية، والموارد البشرية، وطبقاً لتغييرات هيكلية - فمن الممكن الانطباع بأن هذا الكلام الكبير، سواء في الموساد أو في الشاباك، هو بمثابة مصممة شفاه.

فقد تم مراراً عديدة حفظ اقتراحات بزيادة الكفاءة وبإصلاحات تنظيمية، جاءت أحياناً من الداخل وحظيت بالتشجيع للوهلة الأولى من القائمين علي رأس المؤسسات علي يد نفس هؤلاء القائمين علي رأس المؤسسات، فمعظم الذين تم تعيينهم خلال السنوات الماضية لرئاسة شعبة الموارد البشرية كانوا يفتقرون إلى التأهيل لمنصبهم، أو احتفظوا به فترة قصيرة.

والدليل علي ذلك نموذج العقيد (احتياط) "حييم رومانو"، الذي أتى به "عمي أيلون" من سلاح البحر وجعله علي رأس هيئة الموارد البشرية "بالشاباك"، وبعد حوالي عام ترك المؤسسة (الشاباك) من أجل أوضاع أفضل في

الشعب وكذا بعض رؤساء الوحدات، الذين يقول مراقبوهم في الموساد إنهم غير مؤهلين بعد لمناصبهم وإنه قد تم ترقيتهم بفضل كونهم مقربين من "هاليفي".
إن هذه التعيينات تثير الشكوك في حصافة "هاليفي" الإدارية، وفي تصوره التنظيمي وتعامله مع مسائل الموارد البشرية وقد جاء في رد مكتب رئيس الحكومة تعليقاً على ذلك أن "الموساد لا يعطي معلومات حول هوية رؤساء

الشعب ومناصبهم السابقة. وأن كل التعيينات في الموساد تتم طبقاً للقانون وطبقاً للإدارة السليمة. ولا يختلف التعيين الحالي عن أي تعيين آخر من هذه النواحي".

(❖) شركة خاصة لمنتجات الألبان والجبن والعصائر وما شاكل ذلك.

هاآرتس ١١-٦-٢٠٠١
بقلم زئيف شيف

فترة الترقب بين عامي ٢٠٠١ و ١٩٦٧

مضى خلال الأسبوع الماضي أربع وثلاثون عاماً على نشوب حرب الأيام الستة. وكانت قد سبقت الحرب فترة انتظار دامت ثلاثة أسابيع، هذه الفترة التي بدأت حينما أغلق ناصر مضائق تيران وحشد قواته في سيناء وحث دول عربية أخرى على حشد قواتها على الحدود. وتعيش إسرائيل حالياً حالة من الانتظار فتتربص الآن ماذا سيحدث بشأن موجة الإرهاب التي تتعهد المنظمات الارهابية بممارستها ضد إسرائيل وعلى إسرائيل أن تقرر إذا ما كان عليها أن تتصدي لهذه العمليات الارهابية من خلال شن هجوم شامل ضد من يبادرون بشنّها. ويكمن وجه التشابه بين فترة الانتظار الراهنة وبين تلك التي سادت في عام ١٩٦٧ أن بعض من كانوا يعتبرون أصدقاء لإسرائيل أظهروا قدراً كبيراً من اللامبالاة تجاه التهديدات التي تعرضنا لها بل وفرض الرئيس الفرنسي ديجول حظراً على إسرائيل آنذاك.

أما عن الفروق السائدة بين الفترة التي سادت قبل يونيو ١٩٦٧ والفترة الراهنة فيتمثل في أن التهديد الذي ساد آنذاك كان يمس وجود إسرائيل. ولم تكن ذريعة التهديد تتمثل آنذاك في المستوطنات وإنما في وجود إسرائيل داخل حدود الخط الأخضر، هذا الوجود الذي تم النظر إليه بوصفه احتلال. كما أن طابع التهديد السائد حالياً يختلف كلية عن ذلك الذي كان سائداً عام ١٩٦٧. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن إسرائيل حالياً أكثر قوة عما كانت عليه عام ١٩٦٧ ومن ثم فإن وجودها لا يتعرض لتهديد ضخم وإن كان عرفات يعمل على إعادة الشعبين إلى المراحل الأولى من الصراع ويتبع وسائل إرهابية لا يمكن لأية دولة احتمالها، فتهدد فتح وحركة حماس حالياً بتفجير كثير من البنية السكنية داخل إسرائيل. ويجب أن نتذكر في هذا المقام أنه حينما لوحث الشيشان باتخاذ مثل هذه الخطوات ضد موسكو فقد كان رد الفعل الروسي قاسياً وطاحناً ضد جروزني. ولنا أن نتساءل هل يبتغي "مقاتلو الحرية" الفلسطينيون دفع المنطقة إلى تراجيديا جديدة؟

ويكمن وجه التشابه بين الوضع السائد حالياً وبين الوضع الذي ساد عشية حرب الأيام الستة أن عدداً كبيراً من

الزعماء العرب لا يتوقف عن تهديد إسرائيل والعمل على زيادة سخونة شعوبهم، كما أن الأمين العام لحزب الله الشيخ حسن نصر الله يهدد دائماً باختطاف المزيد من الاسرائيليين، ويهدد الرئيس اللبناني اميل لحود بتنفيذ عمليات فدائية ضد إسرائيل، كما أن عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية يوجه الكثير من التهديدات على نحو ديبلوماسي إلى إسرائيل.

أما الصحافة المصرية فيعرب الكثير من كتابها عن استعدادهم لتنفيذ عمليات انتحارية داخل إسرائيل بل وتتطوي على الكثير من التعبيرات النازية، كما أن أحاديث قادة المجتمع العربي في إسرائيل تتطوي على تهديدات لم نعهدها من قبل.

ومن الضروري أن نتحلى على هذا الصعيد بسياسة ضبط النفس خاصة أن اتباع هذه السياسة يوحى للعرب بمدى ثقتنا في النفس وإن كانوا يصفون هذه السياسة بأنها ضرب من الوقاحة غير أنه من الضروري أن نعرف أنه من الواجب أن نتخذ ردود أفعال عسكرية في الوقت المناسب.

وتكمن أحد أوجه التشابه مع الوضع الذي ساد عشية حرب الأيام الستة أنه بينما كانت القوات البرية والجوية الاسرائيلية تثق تمام الثقة أنه بمقدورها إنزال ضربة قاصمة بالعدو كانت حالة من التوجس والخوف تعم الجمهور الذي لم يكن واثقاً من النصر بل وكان مستعداً لتعرض إسرائيل إلى خسائر فادحة. وتسود حالياً فجوة واضحة بين طبيعة الأحاسيس السائدة في أوساط القيادات العسكرية الإسرائيلية وبين تلك السائدة في أوساط الجمهور، فالجيش الإسرائيلي يثق في قدراته سواء على صعيد المواجهات مع الفلسطينيين أو على صعيد تعرضنا لحرب واسعة النطاق، كما أن الروح المعنوية للقوات النظامية ومعدلات انخراط جنود الاحتياط في وحداتهم بالغة الارتفاع.

أما بعض زعمائنا ووزرائنا فلا يكفون عن بث حالة من الخوف في النفوس، ولا تتوقف وسائل الإعلام أيضاً عن بث حالة من الرعب والخوف في نفوس الجميع. علماً بأن هذه الحالة لم تسد عشية حرب الأيام الستة.

بشاره ليس خائناً

الكنيست بوصفه ممثلاً للقطاع العربي المتطرف في إسرائيل الذي يدين بالولاء لإسرائيل في الظاهر ويضمّر لها العداء والكراهية في الباطن بل ويحاول القضاء عليها . ويجب أن نتعامل مع بشاره وأعضاء الكنيست اليهود والعرب الذين سيئون إلى إسرائيل بوصفهم أعداء ، وتحدد قوانيننا الطرق التي يجب أن نتعامل بها مع الأعداء ، وحقاً فقد كانت الانتفاضة بمثابة فرصة ذهبية للكشف عن الوجه الحقيقي لعرب إسرائيل . لقد كان هذا الطابور الخامس المقيم فيما بيننا محايداً طيلة السنوات الأولى من إقامة الدولة الماضية . ولم تتحقق هذه المهمة إلا بفضل الأنشطة العديدة التي قام بها جهاز الشين بيت وقوات الجيش الاسرائيلي غير أنه حينما رفعنا عنهم كافة القيود فقد أصبحوا يمارسون ما يحلو لهم ضدنا دون أن يتعرض لهم أحد . إن عزمي بشاره لم يخن شعبه، فبشاره لا يكف عن التعبير عن الأفكار الحقيقية لعرب إسرائيل كما أنه لم يخن وطنه فلم يعترف قط بهذه الدولة . وحينما يدعو إلى توسيع دائرة المقاومة والسماح للجميع بالمشاركة فيها بل وحينما يدعو إلى تقديم المساعدة إلى حزب الله وكافة المنظمات الارهابية فإنه عدو . كما أنه ينتهك قوانين الدولة حينما يحرص دائماً على التوجه لسوريا دون الحصول على إذن مسبق من أية جهة . ومن ثم يجب أن نسقط عنه حق المواطنة وأن نطرده لينضم فيما بعد إلى قوات أحمد جبريل في دمشق .

ولازلنا في انتظار رد فعل المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية وأعضاء الكنيست على مقاله بشاره في سوريا ، وحقاً فلن نمتلكنا الدهشة إذا ما قرر البعض تجاهل هذه القضية حرصاً على الحفاظ على أصوات الناخبين العرب . ويجب أن نضع في اعتبارنا دائماً أن من يرغب في الحياة لن يتردد في إلقاء العدو في مكانه المناسب: في السجن .

أثارت الكلمات التي ألقاها عضو الكنيست عزمي بشاره في دمشق خلال حفل تأبين حافظ الأسد الكثير من الانتقادات ، ولم تتركلماته غضب اليهود والصهاينة فقط وإنما أثارت أيضاً غضب الكثير من أعضاء الكنيست العرب التابعين لحركته . وعلق البعض على حديث بشاره بقوله: إن بشاره جعل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني صراعاً بين إسرائيل والعالم العربي بل وذهب البعض إلى أنه من الواجب محاكمة بشاره بتهمة الخيانة .

ويجب أن نتنبه في هذا المقام إلى أن المعاجم العبرية التي يعد معجم ابن شوشان من أشهرها عرفت لفظة خائن بأنه من يخون الثقة ، وأنه الإنسان الذي يعمل ضد مصالح شعبه أو وطنه من خلال نقل أسرارهم ومأشابه . "ولنا أن نتساءل هل يعد بشاره خائناً وفقاً لهذا التعريف اللغوي ؟ وبالتأكيد فإن الإجابة بالنفي إذ إنه لم يعمل ضد مصالح شعبه أو وطنه فلم ير بشاره قط أنه ملتزم بإسرائيل وقوانينها .

وقد تلقى بشاره تعليمه في المدرسة الشيعوية بألمانيا الشرقية التي حصل بها على درجاته العلمية . إن بشاره لم يخن أحداً ولم يكن قط مالياً لليهود ولذلك فإنه لم يخن شعبه بل إنه يرى إنه يحارب باسم الشعب العربي كما أنه لم يكن مستعداً قط للاعتراف بدولة إسرائيل إلا إذا أصبحت دولة ثنائية القومية أي دولة يتعرض فيها اليهود للاضطهاد . ومن هنا فنقترح على الجميع التعامل مع بشاره كعدو .

ويجب أن نتذكر في هذا المقام أن وزير الاعلام النازي جابلس ذكر ذات مرة أن الحزب النازي سيتولى مقاليد السلطة بشكل ديمقراطي وأنه سيفيرفيما بعد كافة القوانين بما يتماشى مع أيديولوجيته . وهذا هو مايعتزم عزمي بشاره القيام به في الكنيست الاسرائيلي، فقد دخل بشاره من خلال قنوات الديمقراطية الاسرائيلية إلى

جولدا، والسادات والحرب القادمة

جريدة هآرتس ١١/٧/٢٠٠١
بقلم: أوري بريوسف (أستاذ العلاقات
الدولية بجامعة حيفا)

أدى إلى وقوع حرب يوم الغفران (١٩٧٣). لكن الحقائق تقوض أسس مبرراته .

إنها تشير إلي أنه حتى بعد أن قرر السادات الدخول في حرب فإنه استمر في التخوف من نتائجها، لأنه اقترح، انطلاقاً من هذا السبب، تسوية سخية للغاية في فبراير

يحاول خطاب مناحم مائير، ابن رئيسة الحكومة السابقة (جولدا مائير)، بعنوان «السادات رفض يد جولدا المدودة بالسلام» (هآرتس ٥/٧)، أن يفند مزاعم «ليف جرينبرج» (مثل جولدا عشية الحرب)، القائلة بأن رفض رئيسة الحكومة آنذاك لاقتراحات السادات حول السلام هو الذي

عام ١٩٧٣، وأن القيادة الإسرائيلية، علي رأسها «جولدا مائير»، قررت رفض هذا الاقتراح لعلها بأن نتائج الرفض ستكون، بالتأكيد، حرباً.

قرر السادات شن الحرب من أكتوبر ١٩٧٢، لكن هذا كان قراراً متردداً. حقاً تخلى المصريون، مع اتخاذ قرار الحرب، عن أهدافهم الطموحة من الحرب، لكن خطتهم الجديدة أيضاً - احتلال منطقة بعرض حتى ٢١ كم شرق القناة من أجل تحريك عملية سياسية - حملت في طياتها، كما كان يعرف السادات، خطر الهزيمة.

علي هذا الأساس أرسل السادات في نهاية فبراير ١٩٧٣ مستشاره للأمن القومي «حافظ إسماعيل»، لإجراء محادثات سرية مع نظيره الأمريكي «هنري كيسنجر».

وقدم «إسماعيل» الاقتراح الأبعد مدى الذي لم يقدم المصريون مثله من قبل. فقد اعترفوا، ضمن أمور أخرى، هذه المرة بأن لإسرائيل مطالب أمنية مشروعة إزاءهم، وأعلنوا أنهم سيكونون مستعدين لنزع سلاح مناطق في سيناء، ولا يرفضون مبدأ التطبيع، ومستعدون لإنهاء حالة الحرب والحصار الاقتصادي، ويوافقون علي مبدأ حرية الملاحة الإسرائيلية في مضائق «تيران» وفي قناة السويس، وخلافه. وقد أدار «كيسنجر» - لاعتبارات كونية، و«جولدا مائير»، لاعتبارات الوضع الراهن - ظهريهما للاقتراح المصري، واستخلص السادات من ذلك استخلاصاً واضحاً: بدون مبادرة عسكرية ليس أمامه فرصة لدفع المصلحة المصرية المتمثلة في استعادة سيناء. ومن وقتها فصاعداً أهال التراب علي القناة السياسية وبدأ يركز في القناة العسكرية فقط.

في ١٨ أبريل ١٩٧٣، اجتمع «مطبخ جولدا» لمناقشة إمكانية نشوب حرب، علي خلفية وصول تحذيرات من مصادر جيدة بأن مصر علي وشك بدء الحرب من شهر مايو. وقد قدر معظم الحاضرين - جولدا مائير، وموشيه ديان، ويسرائيل جالي، ورئيس الأركان وديفيد أليعازر،

ورئيس اموساد تسفي زامير - بأن مصر قد صعدت علي طريق الحرب وأن الحرب متوقعة في العام القادم.

كان الشاذ الوحيد رئيس المخابرات العسكرية (أمان) «إيلي زعيرا»، الذي كان تقديره بأن المصريين يعرفون بأنهم لا يملكون خياراً عسكرياً واقعياً ولذا لن يشنوا حرباً.

خلال النقاش، وبعد أن تبلور الإجماع بأن نية مصر تتجه للحرب، استرجع الوزير «جالي» الاقتراحات المصرية من شهر فبراير وقال عن ذلك: «كل هذه المنظومة (من تهديدات الحرب المصرية) هي تسلسل لحقيقة أننا لا نوافق علي العودة إلي الخط السابق». ثم أضاف بعد ذلك: «توجد إمكانية أيضاً لتجنب كل هذه المصيبة (الحرب)، إذا كنا مستعدين للدخول في سلسلة مفاوضات علي أساس العودة للحدود السابقة».

في الأساطير، كان سينشأ نقاش حاد، تقرر في نهايته «جولدا» ورفاقها الاستجابة للاقتراح المصري، الذي طرح في موقفه الأولي تسوية معقولة بالنسبة لإسرائيل.

أما في الواقع، فقد تركز النقاش بين «جولدا»، و«ديان» و«جاليلي» حول السؤال: كيف يتم عرض الخيار بين السلام والحرب علي رفاقهم في الحكومة وعلي الجمهور بوجه عام، حتى إذا نشبت حرب لا يتم اتهامهم بتقصير أدي إلى وقوعها ولم تطرح إمكانية الاستجابة للاقتراح المصري علي جدول الأعمال.

ثمة مجال في أيامنا هذه لعقد مقارنة بين سياسة حكومة شارون وسياسة حكومة «جولدا مائير». فاستمرار الجمود من شأنه أن يكون هذه المرة ذا نتائج أكثر خطورة. ففي نهاية الأمر، لم يشكك أحد في ١٩٧٣ في أن الأمر يتعلق بحرب لا خيار (علي الرغم من أننا نعرف بعد فوات الأوان بأنه كان هناك بديل).

هذه المرة قد تنشب حرب حيث أن جزءاً ممن يتحملون وزرها مقتنعون بأنها حرب خيار. وقد سبق ورأينا في حرب لبنان ماذا يحدث في مثل هذا الوضع.

الدافع للخدمة في جيش الدفاع - في هبوط مستمر

هاتسوفيه
٢٠٠١/٦/١٠
بقلم. ديتا جونين

المعلمين في جامعة بار ايلان علي الحاضرين - الذين كان الكثيرون منهم من رجال الجيش - بيانات تدعو إلى القلق حول استعداد الشباب للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي.

ويشير الاستطلاع - الذي شمل عدداً قليلاً نسبياً من التلاميذ في التعليم الرسمي - إلى هبوط مضطرد ومستمر علي امتداد السنوات الخمس عشرة

كلما تردي الوضع الأمني في إسرائيل، كلما ازدادت أهمية الدافع لدى شباب ما قبل التجنيد ولدى أفراد الاحتياط للمشاركة في العبء المتزايد الذي تشكله الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي.

منذ حوالي أسبوعين عقدت ندوة في جامعة بار ايلان تناولت قضية الشباب والتجنيد في الجيش. وقد عرض البروفيسير يعقوب كاتس مدير مدرسة

الأخيرة في الدافع نحو القيام بشئ ما "من أجل الدولة".

إذا كان ٩٣٪ من ضمن ٨٧٧ ممن شملهم الاستطلاع في سنة ١٩٨٦، يرغبون في أداء الخدمة في جيش الدفاع، فإنه في سنة ٢٠٠٠ لم يكن يرغب في القيام بهذا إلا ٧٢٪ فقط. وفي سنة ١٩٨٦ كان ٨٢٪ على استعداد للخدمة ثلاث سنوات، وفي سنة ٢٠٠٠ لم يعلن عن استعدادهم لذلك إلا ٥٩٪ فقط. وفي سنة ١٩٨٦ أراد ٤٨٪ أن يؤديوا خدمة قتالية، أما في سنة ٢٠٠٠ فكانت النسبة ٣١٪ فقط. وفي سنة ١٩٨٦ أراد ٢٦٪ الالتحاق بوحدة من الوحدات الخاصة، ولم تكن النسبة في سنة ٢٠٠٠ إلا ١٧٪ فقط.

ويقول البروفيسير كاتس أن هناك انخفاضاً وهبوطاً في كل القيم الممثلة في الاجماع الوطني ووحدة الكلمة في فترة قيام الدولة. والفترة الحالية تقدم للشباب الكثير من النزاعات والصراعات.

إنه عنصر ما بعد الصهيونية وما بعد المعاصرة. لقد تعزز الشعور بأهمية مذهب الفردية وحقوق الفرد. ولقد تعاظمت القيم المادية الخاصة على حساب القيم الجماعية.

وعندما قارن البروفيسير كاتس بين هذه المجموعة من التلاميذ ونظرائهم في التعليم الرسمي - الديني، وجد أن المجموعة الأخيرة لا تجعلنا هي الأخرى نشعر بالتفاؤل والطمأنينة. فهذا القطاع محافظ وتقليدي، ولذلك فإن الهبوط فيه في كل عناصر الاستطلاع أقل من الهبوط في قطاعات أخرى. وهو قطاع يتمتع بشعور وطني ولديه الاستعداد للخدمة في الجيش، إلا أنه تظهر فيه بوادر هبوط تدعو للقلق. ويقول البروفيسير كاتس "إن التشردم والتخرب وعصر ما بعد الصهيونية تبعد جيش الدفاع الإسرائيلي عن مركز الواقع الإسرائيلي الذي كان متواجدا فيه - وهذا أمر خطير".

أما البيانات التي تم جمعها طوال العقد الأخير من جانب قسم علوم السلوك في جيش الدفاع الإسرائيلي، فهي تدعو للاطمئنان. وبناء على هذه البيانات، فإنه لا يوجد تقريبا تغير في الرغبة للتجنيد بجيش الدفاع. صحيح أنه كان هناك في السنوات من

١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ بعض الهبوط في الدافع، إلا أنه عاد للارتفاع في السنوات التالية. وفي مقابل ذلك فإن المنحنى البياني للاستعداد للخدمة القتالية أقل استقراراً.

ويقول العقيد دانيئيل شترول رئيس قسم علوم السلوك في جيش الدفاع، إن الشاب عندما يلتحق بالتجنيد تكون لديه أيضاً اعتبارات الوطنية في مدى الإسهام الذي يمكن أن يقدمه للجيش ولأمن الدولة. كان ذلك موجوداً في الستينيات ومازال حتى الآن. والبيئة الاجتماعية تشجع على التجنيد: الوالدان، المدرسون، الأصدقاء، المناخ في المدرسة وفي وسائل الإعلام. والالتحاق بالخدمة القتالية يلقي تأييداً أقل في الأسرة، وخاصة من جانب الأم. وفي بعض الأحيان يمارس الأب ضغطاً هائلاً على الوالدين لكي يوافقا على التحاقه بالخدمة القتالية ضد رغبتهما.

وقد طرحت إحدى الحاضرات سؤالاً بشأن إلحاق الابن الوحيد بالخدمة القتالية. وقال العقيد اليعازر شتيرن كبير ضباط الشؤون المعنوية، إن الجيش يؤيد طلب الأم بعدم تجنيد الابن الوحيد في الخدمة القتالية، ولكنه لا يستطيع القيام بما هو أكثر من محاولة إقناعه.

ويقول شتيرن إن الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي ما تزال لها قيمتها وأهميتها بين الجماهير، والدليل على ذلك أنه في أول لقاء بين فتي وفتاة يقول لها أنه ضابط مقاتل. وهذا يدلنا على مكانة الخدمة في مجتمعنا.

ويقول شتيرن أن الشباب الذي يتوجه إلى الخدمة القتالية يفعل ذلك من خلال ما تراكم في ذهنه طوال سنوات. وقد قال شتيرن في ملتقى للمعلمين "لا تطلبوا من تلاميذكم الالتحاق بخدمة قتالية، اطلبوا منهم وهم في سن صغيرة أن يساعدوا الصديق ويساعدوا الكهل. أن من يشعر بالاهتمام بالغير وليس بنفسه فقط، سيتخرج ذلك في سن الثامنة عشرة إلى أداء الخدمة في الجيش وإلى الإسهام من أجل الدولة".

إذا وضعوا الأهداف أمام الشباب الذي يستوعب وحدة المصير ووحدة هدفنا جميعاً في إسرائيل - فإنه سيدرك ذلك ويقبله.

إسرائيل وتركيا

الصديقة الثانية

هآرتس ٢٠٠١/٧/٤
بقلم: أمنون برزيلي

السنوية باشتراك الدول الثلاث، والتدريبات المشتركة لطيارى سلاحى الجو التركى والإسرائيلى - فإن التعاون الأخير بين أسلحة الجو الثلاثة يعد أحد ذروات العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل. ولكنه فى نظر وزارة الخارجية كان لهذه المناورة الجوية مغزى آخر، فقد جرت فى ذروة الاضطرابات فى المناطق. أى أن حكومة تركيا لم ترفى المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين سببا لتأجيل أو إلغاء المناورة. وهذا هو الجديد الهام فى نظر وزارة الخارجية، أى أن العلاقات الخارجية بين تركيا وإسرائيل قد اجتازت الاختبار. هذا تغيير كبير فى أسلوب دولة، امتنعت حتى بداية التسعينيات عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل بسبب المواجهة مع الفلسطينيين. وأنه فى حالتين، منذ عامين وثلاثة أعوام، أجلت لموعد آخر، فى أعقاب ضغط مارسه الرئيس المصرى حسنى مبارك، المناورات البحرية المشتركة مع إسرائيل. هذه المرة فضلت مصر أن تتجاهل الموضوع. يقول مدير عام وزارة الخارجية السابق ألون ليثيل، أن الدول العربية وعلى رأسها مصر، سلمت بالواقع الجديد، وهى ترى فى العلاقات الخاصة بين إسرائيل وتركيا ظاهرة لا تتكرر. هذه الرؤية قادتهن إلى تفكير جديد، بل وثورى لاستغلال هذه العلاقات لصالحهن. فى بداية الانتفاضة عرض وزير الخارجية التركى إسماعيل جيم خدماته كوسيط بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. صحيح أن العرض لم يقبل، ولكن انقصة تحولت بشكل غير رسمى فى العام الأخير إلى حامل رسائل هام بين الدول العربية والسلطة الفلسطينية

يوم الاثنين القادم سيسافر وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر إلى تركيا. ستكون زيارة خاطفة، ذات يوم واحد فقط، ولكنها حيوية، فى زيارته التى ستم قبل أسبوعين من رحلته المخططة للولايات المتحدة للاجتماع مع قادة البنجاحون، يستطيع بن اليعازر أن يدرس ن قرب العلاقات الجذابة جدا التى تديرها إسرائيل مع دولة ما. حتى وزارة الخارجية متأثرة. ففي الأسبوع الماضى أجرى وفد إسرائيلى برئاسة مدير عام وزارة الخارجية، افي جيل، مباحثات فى أنقرة فى إطار الحوار السياسى بين تركيا وإسرائيل. عاد الوفد حاملا دعوة رسمية من حكومة تركيا لرئيس الوزراء، أريئيل شارون للقيام بزيارة رسمية. وفي وزارة الخارجية يصفون العلاقات غير العادية مع تركيا بأنها "علاقات خاصة". ويصف نائب مدير عام وزارة الدفاع للعلاقات الخارجية، العميد (احتياط) يكوئيل مور، هذه العلاقات بأنها (ارتباط استراتيجى) ولكن النتيجة المتبلورة اليوم فى القدس تعادل تلك التى تبنتها وزارة الدفاع فى تل أبيب منذ ثلاث سنوات وهى أنه بعد الولايات المتحدة تعتبر تركيا حاليا هى الصديقة المقربة جدا لإسرائيل، بل أن العلاقات بين إسرائيل وتركيا تفوق أحيانا العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة.

فى الأسبوع الماضى انتهت فى تركيا مناورة ضخمة شاركت فيها أسلحة الجو الأمريكية والتركية والإسرائيلية على مدى أسبوعين كانوا يتدربون يوميا على مختلف أنواع المهام القتالية الجوية بالقرب من مدينة قونيا. ومثل أنشطة عسكرية أخرى فى الماضى من قبيل المناورات البحرية

من ناحية، وبين إسرائيل من ناحية أخرى. في الجزء السياسي من زيارته سيبلغ وزير الدفاع القيادة التركية بالواجهة مع الفلسطينيين وفرص التقدم على المسار السياسي في إطار ما حددته لجنة ميتشل (والذي يدخل رئيس تركيا السابق سليمان ديميريل ضمن أعضائها).

والجزء الثاني من زيارة بن اليعازر لتركيا ينصب على تعميق العلاقات الأمنية وتعزيزها. ومن الموضوعات المطروحة بقوة التعاون في مجال الصناعات الحربية، وإجراء عمليات لدبابات باتون الخاصة بسلاح المدرعات التركي، وتوريد مجموعة من الطائرات بدون طيار والطراز

الخفيف من الصواريخ جو - أرض (بوابي) وتوريد صواريخ مضادة للدبابات من طراز (جيل) وتبلغ قيمة هذه الصفقات أكثر من مليار دولار. وقد أشار وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد إلى مشروع آخر أثناء زيارته لتركيا منذ شهرين تناول بتعاطف الاهتمام التركي بمنظومة الجيش الإسرائيلي المضادة للصواريخ الباليستية. وما زالت إسرائيل في انتظار موافقة أمريكية لمساعدة تركيا في تطوير منظومة كهذه - تطوير سيحقق مسارا استراتيجيا مشتركا طويل المدى - أي إقامة غطاء دفاعي ضد أخطار أسلحة الدمار الشامل التي تمثلها إيران والعراق.

حول العلاقات بين إسرائيل وتركيا

هآرتس ٢٠٠١/٧/٩
بقلم: أمنون برزيلي

ومجموعة الفرص التي لاحت في العقد السابق والتي سمحت للدولتين بدعم العلاقات المتبادلة.

وفي المحادثات الاستراتيجية التي تجرى مرتين في العام في أنقرة وفي تل أبيب، أكدت أجهزة الدفاع في الدولتين التهديدات الإقليمية المشتركة من جانب سوريا والعراق وإيران والمنظمات الإرهابية. والمقصود الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية والصادرات العسكرية ومناطق التدريب والقدرة المتبادلة للجيشين على التعلم كل من الآخر، وبلورة رؤية مشتركة لضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي وإقامة نظام أمن إقليمي.

ويبرز المستوى العالي للعلاقات بين الدولتين في المجال العسكري في الزيارات المتتالية لكبار قادة الجيش. ففي الشهر الماضي نزل نائب رئيس الأركان العامة اللواء موشيه يعلون ضيفاً على رئيس الأركان التركي. وقد أبلغ يعلون المسؤولين في الجيش التركي بالوضع الأمني في الشرق الأوسط منذ بداية الانتفاضة. وفي الفترة الأخيرة قام قائد الأسطول التركي بزيارة إسرائيل.

ومنذ أسبوعين انتهت المناورة الجوية المشتركة لأسلحة الجو في تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وفي هذه المناورة التي جرت في تركيا شاركت حوالي ١٠٠ طائرة منها ١٧ طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي. ويقول المسؤولون في جهاز الدفاع أن المناورة الجوية التي تعتبر الأولى من نوعها تعبر عن الذروة التي وصلت إليها العلاقات المتقدمة بين الدولتين. كذلك فإن تدريبات طياري سلاح الجو الإسرائيلي في تركيا تمنحهم فرصة التدريب في دولة لها حدود طويلة ومشتركة مع إيران والعراق وفي نفس الظروف الجغرافية القائمة في هاتين الدولتين.

جرت مؤخراً محادثات بين إسرائيل وتركيا حول التعاون الصناعي وتزويد الجيش التركي بصواريخ مضادة للدبابات وطائرات بدون طيار ونوع جديد من صواريخ جو - أرض (بوابي) خفيفة لتسليح الطائرات (أف ١٦)، وتحديث دبابات من طراز بيتون للجيش التركي. كذلك تمت مناقشة التعاون بين الدولتين في مجال الدفاع ضد الصواريخ أرض - أرض، حيث عرضت إسرائيل على الأتراك إقامة شبكة إنذار إقليمية تعتمد على منظومات رادار "أورين ياروك" والتي تعتبر جزءاً من منظومة الدفاع للصواريخ "حيتس". ومن المعروف أن هناك علاقات خاصة تربط بين إسرائيل وتركيا منذ منتصف التسعينيات. وتبرز هذه العلاقات في التعاون بين الصناعات العسكرية والمناورات العسكرية البحرية والجوية المشتركة ومناقشات مجموعات العمل حول قضايا الأمن والاستراتيجية والتي تجتمع مرتين في العام برئاسة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلي ونائب رئيس الأركان التركي. وقد قررت وزارة الدفاع اعتبار العلاقات مع تركيا "علاقات استراتيجية". وتحل تركيا المرتبة الثانية في العلاقات العسكرية مع إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتمد التنسيق الأمني بين الدولتين على التعاون بين الجيشين في كثير من المجالات وفي التعاون الصناعي والعسكري. وقد عقد آخر لقاء في تركيا في يناير ٢٠٠١ وتركزت المباحثات على إعادة تقييم العلاقات بين الدولتين وذلك في أعقاب جمود مؤقت للنشاط المشترك بواسطة الأتراك فور نشوب انتفاضة الأقصى.

والعلاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا تعتمد على عدة اتفاقيات وقعت في العقد الماضي على أساس تلاقي المصالح التي تتبع من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولتين وطبيعتها الديمقراطية العلمانية الغربية

حوارات

ملحق جريدة هاآرتس ٢٠٠١/٦/١٥
حوار أجراه آرى شافيط مع يوسى بيلين

عدو الشعب

وراسخ ودؤوب. يمقت الحديث التافه، ويكره إضاعة الوقت. وهو مثل التلميذ المجتهد، دائماً يحضر واجباته المنزلية. دائماً يعمل على الفكرة الجديدة. على المشروع الجديد. ربما تقدم هنا أو هناك. ربما ربط مصلحة ما بمصلحة أخرى من أجل قليل من السلام. قليل من السلام بالرغم من كل شئ. "أوسلو" بالرغم من كل شئ. فإذا ذكرت مسيرة "أوسلو"، ذكر أسم "يوسى بيلين". "يوسى بيلين" هو الذى ابتدع مسيرة أوسلو، "يوسى بيلين" هو الذى أخرجها، "يوسى بيلين" هو منتجها. وكلما تداعت مسيرة "أوسلو"، وكلما تعمقت المواجهة العنيفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بدا "يوسى بيلين" في نظر جمهور أخذ في الازدياد بأنه أبو الكوارث، ورمز القصور، والمتهم الرئيسى في هذا الوضع. فهو البطل الشرير لمقالات التجديف، وهو السافل الأعظم في منشورات اليمين، وهو عدو الإجماع العام الواسع، الجديد، حول اتهام الفلسطينيين، وحول موت الشريك. ويميل "يوسى بيلين" إلى الاستخفاف بهذه العداوة الكبيرة التى يثيرها اليوم لدى قطاعات عريضة من المجتمع الإسرائيلى. فهو لا يخشى على حياته، ولا يعبا، ولا حتى يندهش. وهو يحاول بشكل عقلانى أن يفهم، ويميل إلى التجاهل، على الأرجح، بشكل عاطفى. هو نفسه لن يعترف بذلك ولكن أيضاً قبل أن يكون موضوعاً للكراهية، كان يجد صعوبة كبيرة مع الكراهية والكارهين، مع الفرائز والفرائزيين، مع الجموع ومثيرى الجموع، مع الجهد وأصحاب الجهد. وربما هذا هو السبب في أنه لم يجد في نفسه الجرأة،

الصورة الكبيرة الملونة، التى يحملها "يوسى بيلين" معه من مكتب إلى مكتب ومن وزارة إلى أخرى خلال الخمس سنوات الماضية، ليست هي الصورة المتوقعة، الاحتفالية، للمصافحة الدراماتيكية في واشنطن. أيضاً ليست هذه صورة لـ "بيلين" نفسه في أحد اللقاءات السرية أو العلنية، التى لا حصر لها، التى أجراها مع الشريك الفلسطينى. كلا، فالصورة التى يعلقها "يوسى بيلين" على حائط مكتب العمل بغرفته هي على وجه التحديد الصورة المخجلة للغاية قبل ساعة من التوقيع في القاهرة في مايو ١٩٩٤. الصورة التى تخلد "ياسر عرفات" واقفاً على المنصة، يرفض التوقيع على ما تعهد به، "وبيريز" و"مبارك" يفقدان أعصابهما من الاحباط، و"رابين" ينتحى جانباً غاضباً ومتجهمًا، و"وارن كريستوفر" متجمداً في مكانه عاجزاً، الكل أمام كاميرات التلفزيون الذى يثبت الى العالم كله الطابع المثير للدهشة لمسييرة أوسلو.

لماذا هذه الصورة على وجه التحديد؟ يسأل الضيوف "بيلين" المرة تلو الأخرى، لماذا على وجه التحديد هذه البلبلة الكبرى؟ فيجيب "يلين": "حتى لانصاب ذات مرة بالانتشاء، حتى نتذكر دوماً كم كان الأمر معقداً. كم كان الأمر هش وصعب وكم كان ضرورياً.

درجة الحرارة في غرفة "بيلين" في "بيت أسيفاه" بتل أبيب منخفضة جداً. هكذا يحب "بيلين" الجو المحيط به: بارداً وهادئاً، اسكندنافيا.

إن الرجل الذى آل على نفسه أن يطبب الشرق الأوسط من أوجاعه هو بلا شك، الأقل شرق أوسطية بين كل الساسة الإسرائيليين: هادئ وسافر وموضوعى، ومنهجى

حتى اليوم، لزيارة "جليو" أو "بت حيفر"، أو "ناحال عوز"، أو "سديروت".

فما الذي سيقوله للناس هناك. وما الذي سيقوله الناس له. وبشكل عام، فإنه لا يهوى اللفتات الطيبة. ولا يحب الحيل. إنه يفضل الجلوس في مكتبه مع "ميجل موراتينوس"، ومع "تيرى لارسن"، ومع يوشكا فيشر" محاولا حل المشاكل. كل الوقت يحاول حل المشاكل. وأن ينسج على مهل من جديد ثوب السلام الممزق.

= يوسى بيلين، هل أخطأت؟ هل كان هناك خطأ أساسى في الخطوة التاريخية الكبرى التى قدها؟

- كانت أخطاء عديدة. كان هناك تعاقب أخطاء من كلا الجانبين. لكن لم يكن هناك خطأ أساسى. كانت فكرة "أوسلو" صائبة. لأن فكرة "أوسلو" كانت العمل مع منظمة التحرير الفلسطينية كشريك. أننى مقتنع اليوم أيضا بأن هذه الفكرة صائبة. لم يكن هناك شئ أكثر صوابا يمكن فعله من الذهاب إلى تسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية. لم يكن هناك بديل أفضل عام ١٩٩٣، ولا يوجد بديل أفضل اليوم.

= بالرغم من ذلك، ماذا كانت الأخطاء؟
- كان الخطأ الأكبر هو تبني نموذج التسوية المرحلية الذى تحدد من قبل بواسطة "بيجن". لقد اعتقدت مسبقا بأن هذه السنوات الخمس لن تجعل منا ومن الفلسطينيين أصدقاء أفضل ولذا حاولت إقناع كل من "رابين" و"بيرينس" والفلسطينيين بالتقدم بسرعة نحو تسوية دائمة. من الجائز أنه كان من غير الممكن فعل ذلك على الفور عام ١٩٩٣، ولكن كان من الممكن، في تقديري، التوصل إلى اتفاق على أساس تفاهماتى مع "أبو مازن". إن الوقت الذى مضى منذئذ فقط مكن المتطرفين على الجانبين من تشويه صورة كل منهما الآخر ومن الزعم بأنه لا يوجد شريك، ومن القول بأنه لا يمكن التحدث معهم، وبأنهم كلهم نفس الشيء.

"لكن كان هناك خطئين كبيران آخران، خاصة خلال فترة حكم "باراك". الأول هو أننا لم نتعامل بجدية لائقة مع مشكلة التحريض. أننى أعترف بأننى لم أقدر جيدا خطورة التحريض الفلسطينى. كنت ليبراليا للغاية في هذا الأمر. أما الخطأ الثانى فكان المستوطنات فسيب إيماننا كلنا بأن السلام خلف الباب، لم نكرس اهتماما كافيا لحقيقة أن عدد المستوطنين قد ازداد بواقع ١٢٪ خلال فترة حكم "باراك". أننى أعتقد بأن صمتى وصمت رفاقى إزاء المستوطنات المتزايدة كان خطأ".

= أما تزال تعتقد بأن النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى قابل للحل؟ أما تزال تعتقد بأن من الممكن التوصل إلى اتفاق سلام في المستقبل المنظور؟

- بالتأكيد. أنا لا أؤمن بأن هناك أمورا لا حل لها. من كشمير وحتى أيرلندا. لا أؤمن بأن هناك نزاعا غير قابل للحل. فالأمر يتعلق إجمالا بآدميين (بشر) وعليه فإن السؤال هو، فقط بأي ثمن يمكن تحقيق الحل، وفى أى

مناخ، وكم من الوقت سيستغرقه حتى نصل إليه. أننى مقتنع بأنه لو أن "باراك" كان قد فاز في الانتخابات وعدنا إلى "طابا"، لكننا قد توصلنا في غضون فترة وجيزة إلى اتفاق إطار، ولكننا قد توصلنا خلال فترة زمنية غير طويلة أيضا إلى تسوية دائمة.

= معنى ذلك أنه لو أنك أنت رئيس حكومة، لكننا قد توصلنا في غضون بضعة أشهر إلى اتفاق سلام إسرائيلى-فلسطينى، حتى في ظل الوضع العنيف الحالى؟
- بالطبع. لا شك لدى في أننا كنا سنتوصل إلى ذلك. لا شك.

= صف لى الخطوط العريضة لاتفاق السلام هذا.
- من الناحية الجغرافية (الأرض) فإن كل الحلول واضحة تقريبا سلفا. كل المشاريع هي تقريبا نفس المشاريع. لا فروق جوهرية بين مشروع "روجرز"، وبين تفاهمات "بيلين-أبو مازن"، وبين مشروع "كلينتون" الأساس هو حدود ١٩٦٧ مع تعديلات من بضع مئات الكيلومترات المربعة هنا أو هناك.

= هل تستطيع التفصيل أكثر؟
- نعم. الحديث عن ضم ٢٥٠ كم مربع من أرض الضفة الغربية من أجل الكتل الاستيطانية في "أريئيل"، و"جوش عتيسون" و"مرحاف يروشاليم" مقابل حوالى ٢٠٠ كم مربع من داخل أرض إسرائيل السيادية في منطقة "حالوتسا"، إضافة إلى منطقة الممر الأمن التى ليست حقا تحت سيادة فلسطينية لكنها تحت إدارة فلسطينية.
= إذا كان الأمر كذلك، فإن الأمر لا يتعلق بـ ٩٠٪ أو بـ ٩٢٪ ولا حتى بـ ٩٥٪ وإنما بـ ١٠٠٪ تقريباً.

= والمستوطنات؟ ماذا عن المستوطنات التى خارج "جوش عتيسون"، و"جوش أريئيل" و"مرحاف يروشاليم"؟
- خلال محادثاتى مع "أبو مازن" كان مهما بالنسبة لى أن أضمن أن يتمكن المستوطنون أيضا من هذه المستوطنات من البقاء في مكانهم تحت سيادة فلسطينية. واليوم واضح لى أن هذا مستحيل. فالكراهية تضطرم للغاية. لذا فإن الدرس الأساسى المستفاد بالنسبة لى من الشهور التسعة الأخيرة هو أنه لن يكون مناص من استئصال هذه المستوطنات.

= كم من المستوطنات يتعين استئصالها؟
- كل المستوطنات في قطاع غزة وحوالى ١٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية. لكن هذه مستوطنات صغيرة. نحن نتحدث عن حوالى ٤٠ ألف مستوطن.

= بما في ذلك المستوطنون في مستوطنات وادى الأردن - بالتأكيد.

= أليس لديك أى تخوف من أن إسرائيل لا تستطيع ربما الدفاع عن نفسها بدون وادى الأردن؟ هل أنت واثق تماما من أن إسرائيل في حدود ١٩٦٧، تستطيع الدفاع عن نفسها؟

- في الاتفاق الذى تم بلورته يتم الحديث عن محطات

إنذار وترتيبات أمنية ونزع سلاح وعن قوة إسرائيلية ستتمركز في وادي الأردن يتم استبدالها فيما بعد بقوة دولية. ما يزال هناك نقاش حول موضوع الفترة الزمنية، هل ستكون القوة العسكرية في وادي الأردن لمدة ثلاث سنوات أم أكثر. وهناك نقاش حول موضوع استخدام المنطقة الجوية وحول موضوع نشر عتاد (عسكري) في حالة الطوارئ. لكنني أعتقد بأن كل هذه الخلافات في الرأي قابلة للحل، وبأن موضوع الترتيبات الأمنية من الممكن حله خلال فترة غير طويلة. فوق ذلك فأنتني أعتقد بأن مفهوم حدود قابلة للدفاع برمته مفهوم عفا عليه الزمن. إنه مفهوم صبياني بعض الشيء، وغير جاد. لأنه ما معنى دولة يمكن الدفاع عنها؟ هناك أمور حتى أميركا لا يمكنها الدفاع عنها. لقد أثبتت حرب يوم الغفران (١٩٧٣) لنا أن الأرض ليست هي الفيصل. لا من هضبة الجولان ولا من وادي الأردن ولا من أماكن أخرى. على العكس، فإن الاحتفاظ بقوة إسرائيلية في وادي الأردن هو، في نظري، استدعاء لمشكلة.

= ألا تخشى على الإطلاق من إمكانية تواصل (إقليمي) عربي معاد من "بغداد" وحتى "كوخاف يائير"؟ ألا تخشى على قدرة البقاء لدولة ساحل ذات خاصرة ضيقة؟
- "حقيقي لا. فالدبابات السورية التي اجتاحت هضبة الجولان عام ١٩٧٣ قد قوضت كل هذه المفاهيم العسكرية. لذا واضح بالنسبة لي أن أمننا ليس في بيوت الأطفال بهضبة الجولان ولا في مستوطنات وادي الأردن. أمننا يكمن في سلام مستقبلي مع سوريا. أمننا هو أن نستطيع في نهاية المطاف أن نجعل من إسرائيل ما كان ينبغي أن تكون عليه: ملجأ "آمن" لليهود. وسيكون من الممكن تحقيق ذلك فقط من خلال اتفاق سلام مع الفلسطينيين".

= والقدس؟ ماذا سيكون الحل في القدس؟
- "لقد حاولت أنا و"أبو مازن" تأجيل موضوع القدس. لكنني أعتقد أن ما سيكون هو ما اقترحه "كلينتون": أن تكون الأحياء العربية جزءا من قدس فلسطينية، وأن تكون الأحياء اليهودية جزءا من إسرائيل. الحي اليهودي، والحائط (الغربي) والجزء الأسفل من "جبل الهيكل" (الحرم القدسي) بحوزتنا، والحي المسيحي والحي الإسلامي والجزء العلوي من "جبل الهيكل" بحوزتهم. إنني لا أرى هنا شيئا ما غير قابل للحل".

= هل تأخذ في الاعتبار الصدمة العاطفية التي ستحدث لليهود في أعقاب ضياع "جبل الهيكل"؟ وهل تأخذ في الاعتبار موجة المشاعر التي ستثور في العالمين العربي والإسلامي في أعقاب دخول "عرفات" المسجد الأقصى محاطا بالهالة البلاغية الخاصة بـ "صلاح الدين"؟

- أنني واثق من أن دخول "عرفات" إلى الأقصى سيثير موجات وأصداء. لكن الفلسطينيين، في حقيقة الأمر، ليسوا في حاجة للدخول إلى هناك. فهم بالفعل هناك. وبإستثناء "عرفات" نفسه فكلهم سبق وزاروا الأقصى، في حين أن اليهود، حتى من غير ذلك، لا يزورون (يصعدون)

"جبل الهيكل". الدينيون نظرا لأن ذلك محرم عليهم والعلمانيون نظرا لأن ذلك غير مهم بالنسبة لهم على ما يبدو فهل بسبب هذا الأمر، إذن، نمتنع عن التوصل إلى تسوية؟

هل نتنازل بسبب الجدل حول "جبل الهيكل" عن اعتراف دولي بالقدس كعاصمة لإسرائيل وعن تسوية سلمية مع جيراننا؟ أنتني لا أتصور ذلك.

= ألسنت منطقيا أكثر من اللازم؟ ألا يجعلك هذا المنطق البارد تتجاهل العناصر غير المنطقية لهذا النزاع والواقع التاريخي والثقافي الذي نحيا بداخله؟

- "أنا لا أعرف الإجابة على هذا السؤال. إنه فوق طاقتي. أنتني أدرك أن ثمة أمورا غير منطقية هنا لكنها لا تجعلني أفكر بشكل خاطئ خشية أن أكون ذات مرة غير منطقي.

ما أستطيع قوله لك هو أنتني مدرك بأن الإنسان المنطقي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أبعادا غير منطقية للواقع. إنني آخذ في الحسبان أن ثمة أمورا لا أعيرها اهتماما وآخرون يولونها اهتماما. من ناحيتي فإن الإطار المقدس هو الإطار التاريخي لأنه من وجهة نظري لا توجد أماكن مقدسة. فالمكان المقدس هو المكان الذي مسه الإله، وأنا لست إنسانا يؤمن بالإله. لكنني أحترم عقيدة الآخرين وأستطيع أن أفهم أن ثمة أماكن هنا لها في نظر آخرين أهمية عاطفية كبيرة للغاية وأنها مشبعة بذكرات تاريخية.

"أنا نفسي لي أيضا مثل هذه المشاعر. في أحد اللقاءات التي جمعتني بعرفات حكيت له حتى كيف أن والدي اصطحباني وأنا طفل إلى مبنى مجلس العمال في شارع "شتراوس" بالقدس حتى أرى، من هناك، الحائط الغربي. وكيف كنت أصغى مثل الطفل لأوصاف الحائط الغربي. وكيف أنتني انخرطت في البكاء عندما كنت أؤدي الخدمة العسكرية في سيناء خلال حرب الأيام الستة وسمعت في الترانزيستور أنهم حرروا الحائط. كما أنتني بكيت أيضا عندما وصلت إلى الحائط بالزى العسكري بعد مرور بضعة أيام. وهكذا فإنه حتى عندما أكون أيضا مستعدا لتقديم تنازلات فإنني أستطيع بالقطع أن أتفهم مثل هذه المشاعر. أنتني أتذكر قياسا على نفسي

= كيف علق "عرفات" على هذه الحكايات؟

- "لقد أصغى. لا أتذكر أنه بكى معي".

= المشكلة الأصعب بيننا وبين الفلسطينيين هي مشكلة اللاجئين. هل نجحتم في حلها خلال محادثات "طابا"؟ هل استطعتم حمل الفلسطينيين على التنازل عن حق العودة؟

- "لا يمكن مطالبة الفلسطينيين بالتنازل عن حق العودة. هذا يتناقض مع الروح النضالية التي طوروها منذ ١٩٤٨، وسيكون هذا مثل وضع الأصابع في داخل عيونهم (تخزيق العيون). ولكن أيضا لا حاجة على الإطلاق لذلك. نظرا لأن حق العودة غير مترسخ في القانون الدولي، ولا في القرار ١٩٤ أيضا. لذا توصلنا إلى

حل يظهر فيه الأمر كما يرونه، وكما نراه نحن دون أن نطلب منهم التنازل عن حق العودة ودون أن يطلبوا هم منا الإقرار بحق العودة. إن طلبنا منهم التنازل عن حق العودة فلن تكون تسوية".

= بشكل عملي ماذا سيكون الحل؟ كيف سيتم هذا؟
- "الشئ الأكثر أهمية هو أنه في غضون خمس سنوات لن يكون هناك لاجئون. لن يبقى أحد من بين الـ ٦.٢ مليون لاجئ فلسطيني لاجئاً. لن تكون هناك "أونروا" ولا مخيمات ولن يكون هناك إنسان في العالم وضعه هو وضع لاجئ فلسطيني. الحل بالنسبة لـ مليون ونصف المليون من اللاجئين الذين يعيشون في الضفة وغزة حل سهل: سيحصلون على تعويضات، سيخرجون من المخيمات، وسيعاد تأهيلهم وسيحيون في الدولة الفلسطينية. أيضا بالنسبة للمليون ونصف المليون لاجئ الذين يعيشون في الأردن لن تكون مشكلة: فلديهم جنسية وسيحصلون على تعويضات وستحصل الأردن أيضا على تعويض لكونها الدولة المضيفة.

إذن فالمشكلة الحقيقية تكمن في الـ ٢٠٠ ألف لاجئ في لبنان الذين ليست لهم جنسية وليس لهم الحق في العمل وسيتمتعون بالالتفات اليهم واستيعابهم. وثمة مشكلة مماثلة مع عدد مماثل من اللاجئين في سوريا وبضع دول أخرى. ولكن في مقابل ذلك، وافقت الدول الغربية - خاصة الولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا، وأسبانيا - على استيعاب حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ. وسيصل عدد معين إلى إسرائيل أيضا".

= ما عدد اللاجئين الذين سيعودون إلى إسرائيل؟ مائة ألف؟
- "على أقصى تقدير".

= ألا تخشى من أن يفتح ذلك بابا لعملية عودة بلا نهاية؟
- "قراركم سيتم استيعابهم ومن الذين سيتم استيعابهم سيكون بالقطع قرارا إسرائيليا سياديا. وفي كل الأحوال فإن عدد اللاجئين الذين ستستوعبهم إسرائيل سيكون أقل بكثير من الـ ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني الموجودين في القدس الشرقية والذين سيكفون عن العيش داخل نطاق إسرائيل. لذا أستطيع أن أقول لك بثقة بأنني لم أوافق ولن أوافق على تسوية دائمة يتم فيها المساس في نهاية المطاف بالتوازن الكافي داخل إسرائيل السيادية. هذا هو الخط الأحمر الأكثر حدة بالنسبة لي. في هذا الأمر أنا صلب بالقطع. أنتي كريم جغرافيا لكنني عنيد ديموغرافيا. فأغلبية يهودية داخل دولة إسرائيل السيادية هي الأصل بالنسبة لي. من ناحيتي هي الأمر الأكثر أهمية".

= يوسى بيلين، بعد كل ما حدث في الشهور الأخيرة أما زلت تؤمن بأن انسحابا إلى خطوط ٦٧، وتقسيم القدس، وحلا وسطا بشأن حق العودة سوف يرضى الشريك عرفات؟ أعتقد حقا أنه يسلم بوجود دولة يهودية داخل حدود الخط الأخضر؟

- "ليس هذا هو السؤال. السؤال الحقيقي الذي أسأله

لنفسى كل يوم خلال العشر سنوات الماضية هو ماذا سيحدث في اللحظة التي ستكون فيها أغلبية عربية غرب نهر الأردن. ما الذي سيحدث في اللحظة التي سيزداد فيها عدد السكان العرب مواطنو إسرائيل وعدد العرب تحت حكم إسرائيل على عدد اليهود. لأن هذه اللحظة ليست ببعيدة. إننا على بعد بضع سنوات منها. أقل من عقد، أقل كثيرا من عقد. وهذا ما أفكر فيه كل الوقت. ماذا سنفعل في اليوم الذي يعلنون فيه في ختام نشرة الأخبار، قبل النشرة الجوية، أن المكتب المركزي للإحصاء قد أعلن اليوم أن اليهود أصبحوا أقلية في أرض إسرائيل الغربية. في ذلك اليوم، إن لم تكن لنا حدود، في ذلك اليوم، إن لم تكن هناك دولة أخرى، فلسطينية، فيما وراء تلك الحدود، فإن الجحيم سيبدأ هنا في نفس ذلك اليوم. أنا لا أريد تقريبا أن أفكر فيم سيحدث آنذاك. ستكون هذه نهاية الفكرة الصهيونية.

"لذا فإن ما أقوله هو أن الدولة الفلسطينية هي طوق النجاة للدولة اليهودية. وأقول إن عملية "أوسلو" كانت عملية صهيونية استهدفت إنقاذ دولة القومية اليهودية.

ولذا أقول أيضا إن "شارون" هو بعد - صهيوني. بعد - صهيوني حقا. لأنه عندما يقول في حديث صحفي إننا سنحيا مائة عام أخرى على السيف، فإن المشكلة ليست فقط في أنه يقترح أن نحيا على السيف. المشكلة هي أنه ليس لديه مائة عام. ليس لديه حتى عشر سنوات. لأنه إذا كان العالم لم يقبل في القرن العشرين بأن تحكم أقلية أغلبية في جنوب أفريقيا، فإنه لن يقبل بالتأكيد أن تحكم أقلية أغلبية هنا في القرن الحادي والعشرين. العالم ببساطة لن يقبل هذا".

= مع ذلك، هل أنت واثق حقا من أن الحركة القومية الفلسطينية بشكل عام وعرفات بشكل خاص سيقبلان بشكل عميق فكرة دولتين لشعبيين؟

- "بالمفهوم العميق لا أعرف. فها نحن نصنع اتفاقا بدون رغبة. إن المصافحة بين "عرفات" و"رايين" وتعبيرات وجهيهما خلال المصافحة هي خير معبر عن العملية برمتها حتى اليوم. لكن ليس هذا هو المهم. إن ما ينبغي علينا أن ندركه كحركة صهيونية هو أننا نقوم هنا بفعل مجاف جدا لطبائع الأمور. إننا نعود بعد ألفى عام إلى المكان الذي كانت هناك فيه قلة قليلة من بيننا طوال كل هذه السنوات وتطالب بحقنا في إقامة دولة خاصة بنا هنا. وهذا في الوقت الذي يوجد فيه أناس آخرون هنا يقولون إن ذلك غير مقبول بالنسبة لهم. وأن ذلك ضد رأيهم وإرادتهم. لذا لا يوجد هنا تجانس. لأننا نكافح منذ مائة عام من أجل الحق في صنع هذا الفعل النادر والاستقرار هنا وعدم الاضطرار ذات يوم لأن نشرح في أية مؤسسة دولية لماذا نحن هنا. وقد نجحنا طيلة مائة عام في أن نبني ذلك مع كثير من الأخطاء وكثير من الدم غير الضروري حتى نشأ جليل ما واعتراف ما. لكن هذا الجليل جليل دقيق للغاية. أيضا مع مصر والأردن هو جليل دقيق للغاية. لكنني

أعتقد بأن دورنا طوال الوقت هو الاستمرار في جعل هذا الجليد سميكا. وعدم التحدث عن مائة عام أخرى من الحروب وإنما عن مائة عام من تسميك هذا الجليد حتي يصبح سميكا بما فيه الكفاية بما يسمح بالسير فوقه كما لو كان أرضاً راسخة.

إن ما جسده الشهور الأخيرة هو أن الجليد ما يزال دقيقاً. دقيقاً للغاية. مرة يتهشم في "رأس برقة" ومرة ثانية مع مقتل الطفلات في "بيت شيمش" والآن في "الدولفيناريوم" (الملهى الذى قتل فيه ما يزيد على عشرين إسرائيلياً). وعندما يتهشم ترى الكراهية تطل من أعماق البحر وتهددك. وهذا صعب، بالنسبة لى أيضاً. لكننى لست مستعداً للتنازل. لست مستعداً لأن أياس. وأعتقد أن دوري هو أن أعود علي الفور وأنشئ جليداً آخر. لابد أن تكون هناك ورشة جليد. لأنه ليس أمامنا خيار آخر. لم تكن الفكرة الصهيونية هي أن نحيا ضد رأى جيراننا إلى الأبد نعمة معينة ربما، لا يوجد خيار. مائة عام، حسنا. ربما بضع سنوات أخرى. لكن إلى الأبد؟ أن نحيا هنا إلى الأبد كشئ اصطناعي يكرهه الجميع؟ إنني لا أؤمن بذلك. "ما ينفعشي".

= تبدو غاضباً؟

- "لست غاضباً. وأنا حزين جداً، هذا واضح. لم أعتقد أن الأمر سيكون على هذا النحو. لم أعتقد في عام ٢٠٠١ أننا سنقف في هذا المكان. وأنا بالتأكيد محبط، لكننى لا أعتقد أن الإحباط هو سياسة، مثلما لا أعتقد أن الانتقام سياسة. وأنا أجد صعوبة في فهم أولئك الذين يسارعون باليأس ويقولون إن "أوسلو" كان خطأ. لأنه ليس لهؤلاء الناس بديل آخر. لا حل آخر. لا شئ. فمن الواضح أن الوضع الراهن ليس خياراً، وأن أى انسحاب أحادى الجانب لا يكون إلى حدود ٦٧ سيفاقم الاحتكاك فقط. لذا فأنا ببساطة لا أرى أن لأحد ما فكرة أخرى. ومع كل الإحباط وكل الصعاب مع عرفات فإنني لا أرى أي بديل، أي طريق آخر.

أنا لست أعمى. أعرف أن هناك كراهية تجاهنا. كراهية رهيبة. وأعرف أنه عندما يتحدث "عوزي لنداو" و"بنى بيجين" عن الرسوم الكاريكاتورية النازية في الصحافة المصرية، وعن انتشار بروتوكولات حكماء صهيون في الأردن، وعن التحريض في التليفزيون الفلسطيني، فإنهما يتحدثان عن شئ حقيقي. إنهما يرون، بمفهوم معين، شيئاً حقيقياً. لكننى أقول لهما أوكي (حسن)، وبعدين؟ ما الذى تقترحانه. لأن من يقول إنهم يكرهونا، دعك منهم، فكأنه يقول دعك من المشروع الصهيوني. ولذا فإنني أقول إن اليمين بالذات الذى يبدو واعياً هو الساذج الأكبر هنا.

ساذج وحش، وأحياناً ساذج مريض، لكن ساذج. وأنا أقول إن هؤلاء القوميين المتعصبين على وجه الخصوص الذين يبدون غير مستعدين للتنازل عن أي شئ، هم، بالذات، المتنازلون الكبار. لأنهم يقودونا، في نهاية المطاف، إلى ما يريده "إدوارد سعيد" و"عزى بشاره" بالضبط:

إلى نهاية دولة القومية اليهودية "وهؤلاء الوطنيون العظام على وجه الخصوص هم الذين يستسلمون في الوقت الذى لست فيه مستعداً للاستسلام. في الوقت الذى لست مستعداً فيه للتنازل.

= هل تشعر بالعزلة في الشهور الأخيرة؟

- أنا لست إنساناً موجوداً طوال الوقت مع الأغلبية. لذا فإن الأمر ليس بالجديد. وأنا لا أقول إن هذا هين. هناك لحظات يكون فيها الأمر حتى صعباً. لكن هذه هي الحياة التي آليتها علي نفسى. إنني أعترف بأن الشعور اليوم هو ربما الأكثر صعوبة. الصعوبة ليست في أولئك الذين يتظاهرون ضدي ويلعنوني. فعندما أراهم وأرى لافتاتهم لا أنزعج ولا انكمش ولا أسأل لماذا يفعلون ذلك بي .. فمن الواضح بالنسبة لى أنهم إذا كانوا يكرهون عرفات وأذهب أنا لمقابلته فهم بالتالى لن يحبوني.

لكن ما هو أكثر صعوبة هم رفاقي من اليسار على وجه الخصوص، الذين يقولون ماذا؟ أمازلت تؤمن؟ أمازلت حقاً تؤمن؟ أيضاً كان صعباً بالنسبة لى مع أولئك الذين صوتوا لشارون. رجال أعمال وأكاديميون وأناس مخضرمون في البلاد من "اليشوف" (التجمع اليهودي قبل قيام إسرائيل) ذهبوا وصوتوا لصالح شارون. كان هذا صعباً جداً بالنسبة لى. تقريباً غير مفهوم".

= هل لديك شعور بأن إنجازك يفرق في البحر؟

- أنا لا أعرف إذا ما كنا نفرق في البحر أم لا ! أنا أيضاً متفائل بطبعي ومؤمن بأننا سنعود إلى المسيرة. سنعود في غضون فترة وجيزة إلى خطة "كليتتون" وإلى ما أنجزناه في "طابا". ولكن عندما تواجه عنفاً وكراهية فإنك ترى حقيقة كم من السهل تقويض كل ما فعلناه. لقد كان الشئ الأكثر صعوبة بالنسبة لى على وجه الخصوص خلال الفترة الأخيرة هو فوز "شارون" في الانتخابات. لقد بدا هذا بالنسبة لى شبه سخريه من قبل وزير التاريخ. ووجدت نفسى أقول لوزير التاريخ، لقد بالغت هنا بعض الشئ. إنني أستطيع تفهمك، لديك أحياناً نزوات شيطانية وأحياناً تلهو معى، لكنك هنا بالغت حقاً".

= لماذا هنا على وجه التحديد؟

- لأن شارون إنسان يعتبر متطرفاً حتى بداخل الليكود. لقد كان يقف بالمرصاد لـ "شامير" (في أي توجه سلمى). إذن عندما يصبح إنسان مثل هذا رئيساً لحكومة إسرائيل بعد التقارب الأكبر الذى حققناه مع الفلسطينيين ويعيدنا إلى هذه الكراهية تجاه العرب وإلى ضيق الأفق وإلى الأنانية القومية الضيقة، فذلك أمر صعب بالنسبة لى. إن حكومة "مؤلفة" من "شارون" و"غاندي" (رحفعام زئيفي) هي، في نظري، إسرائيل أخرى. هذا من قبيل التحول الفجائي (التحول من النقيض إلى النقيض).

= قلت خلال المعركة الانتخابية عن شارون بأنه

عنصري. هل تعتقد ذلك حقاً؟

- من المؤكد أن شارون عنصري، مؤكداً إنه يعمل طوال الوقت على الخوف من الاجنبي مثل أناس عديدين

متطرفين على شاكلته في اليمين الأوروبي يعيشون على كراهية الأجنيبي.

= هل شارون كرئيس حكومة خطر في نظرك؟

- نعم، إنه خطر بالقطع. لهذا الإنسان سجل. لذا فأنا غير مخدوع في اعتداله ولا أثق في رأيه.

= وبيريز؟ الا يقف الآن في جانب شارون؟

- لقد ارتكب شيمون خطأ عمره عندما انضم إلى هذه الحكومة. إن انضمام شيمون بيريز إلى حكومة شارون خطأ، أما الانضمام إلى حكومة مع "غاندي" (رحفهام زئيفي) فهو خطيئة، خطيئة أخلاقية. إنني أفهم إيمانه بأنه الطفل الهولندي الذي يسد السد بأصابعه لكي يمنع فيضانا. وأنا احبه جداً وليس لدى، للحظة، شك في صدق نواياه. أنه لم ينضم إلى هذه الحكومة من أجل المكانة أو المنصب الأرفع أو السيارة الفارهة. لكنني أعتقد أن العنصرية اليهودية هي الأمر الأفظع الذي يمكن تصوره. وهنا يتعلق الأمر بعنصرية يهودية وإعطاء مشروعية لعنصرية يهودية. ما كان ينبغي لبيريز أن يفعل ذلك.

= حدثني قليلاً عن "عرفات"، عن اللقاءات بينكما. هل نشأت بينكما ألفة؟

- توجد بيننا قدرة على التحدث. منذ سنوات عديدة، محادثات لا حصر لها وهو يصغي إلي. أنا أيضاً أحاول الإصغاء إليه. لكنني أعترف بأن ثمة أموراً لا أفهمها. كما في لقائنا الأخير الذي أخرج فيه فجأة بطاقة من جيبه وبدأ يشرح لي بأن "المخرب" الذي فجر نفسه في "الدوفيناريوم" كان على علاقة بمتعاون إسرائيلي. أو عندما زعم مرارا وتكرارا بأن العملية التخريبية في "بيت ليد" كانت مرتبطة بالتيار الدسائسي في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) أيضاً هناك أسئلة أعرف أنني لا أستطيع توجيهها. السؤال الخاص بالـ ٦٤,٠٠٠ دولار لم أسأله. لماذا حدث كل هذا. أنني أعرف بأنني لن ألقى إجابة علي مثل هذا السؤال.

= ألا تشعر بأنك مخدوع؟ أما زلت تثق فيه؟

- أعتقد بشدة بأن الرسائل التي نقلها إلى بشأن أمور هامة جعلتني أفهم لماذا هو قادر على المضي ولماذا هو غير قادر. هذا ليس سليماً تماماً في أي مرة. دائماً يتعين علينا أن نتذكر أن كل شيء يمكن أن يحدث، وأنه في اللحظة الأخيرة أيضاً، بعد أن انتهى كل شيء، لم ينته كل شيء. ولكنني أعتقد، مع ذلك، بأنني أستطيع القول بأن لي مع عرفات نوعاً من الثقة المتبادلة. وبقدر كبير جداً فإنني نعم أثق فيه.

= هل تستلطفه؟

- صعب علي أن أقول شيئاً كهذا. لم يحدث بعد ذلك. أنا أيضاً لست عضواً في نادي مشجعي "ياسر عرفات". تستطيع أن تفحص قائمة الأعضاء: أسمى غير مدرج هناك.

= بينك وبين نفسك، هل أنت مقتنع بأنه لا يريد هلاكنا؟ بأنه تاب عن ذلك؟

- سأحكي لك حكاية. في عام ١٩٩٨ التقيت بعرفات في غزة وخلال الحديث سألتني وعاد وسألتني ما الذي يريده نتانيا هو حقاً. حينها قلت له اسمع، ماذا يهم في ذلك. نفترض أن نتانيا هو يريد كل أرض إسرائيل بدون عرب، ماذا يهم في ذلك. وأوضح لعرفات أن كل إسرائيلي يسأل نفسه طوال الوقت ما الذي يريده هو حقاً. ما الذي يريده عرفات. ولأنني ألتقي به، فإن كثيراً من الناس يأتون إلى ويسألونني هذا السؤال. لكنني أقول لهم إنني لا أعرف ما الذي تريده وهذا أيضاً لا يعني، ببساطة لأنني أستطيع أن أخمن بأنك إذا استطعت أن تنهض في الصباح وتكتشف أن اليهود ليسوا هنا وبأن "يوسي بيلين" أيضاً ليس هنا فإنك ستشعر بارتياح. وأنا أقول لك بصراحة: هذا هو أيضاً شعورنا. إذا استطعت أن أنهض في الصباح وأن أكتشف أنه لا وجود للفلسطينيين ولياسر عرفات فإنني أيضاً سأشعر بارتياح. ولكن بما أنك تعرف بأننا هنا وبما أننا نعرف أنك هنا فإن السؤال، إذن، هو، هل من الممكن التوصل إلى تسوية في هذه الظروف من قصة اللاجئ. هذه هي كل المسألة. أما ما الذي يريده عرفات أو ما الذي يريده نتانيا هو أو ما الذي يريده يوسي بيلين فإنه غير مهم حقاً.

نفس الشيء أقوله لك الآن: عرفات شريك صعب للغاية. وهو ليس بن جورويون. إن توقعاتنا بأن يكون بن جورويون ليست واقعية. لكن السؤال ما الذي يريده حقاً بشكل عام، ليس مهماً في نظري ليس هذا هو السؤال الذي يشغلني.

= هل صعب أن تكون يوسي بيلين؟

- نعم. أحياناً قليلة أمل منه. إنه غير شيق. ثقيل. أنا أخف منه بكثير. وأحياناً أقول لنفسني إنني كنت سأسعد بالوصول إلى أي مكان بدونه. لكنه شبه علامة مسجلة لا تفارقني. وكل الوقت لصيق بي. أينما ذهبت يأتي معي. أدخل مطعماً فأجده يأكل معي. أدخل حانوتاً للأحذية لأشتري حذاءً فإذا بيوس بيلين يشتري حذاءً. هذا غير مريح. أمر ثقيل جداً.

= هل ثمة اختلافات بينكما؟ هل العلامة المسجلة "بيلين" مختلفة جداً عنك؟

- العلامة المسجلة "بيلين" هي رجل بارد، يشعر باغتراب، بلا مشاعر. منطقي إلى ما لا نهاية. وعندما أتأمله فإنني أضحك قليلاً. وأقول لنفسني "ياليتني كنت كذلك. لو كنت هكذا لأحسست بالرضا".

= ألسنت باردا؟ هل تقول لي بجهد بأنك لست إنساناً بارداً؟

- أنظر، أنا أعتقد منذ الطفولة بأنه حتى لو كان جسمي يأكلني فلا ينبغي علي أن أهرشه. لأنني أعرف ماذا ستكون نتيجة الهرش. النتيجة ستكون جرحاً. ولذا كنت أقول لنفسني منذ سن صغيرة للغاية يا سيدي المحترم لن تهرش. حتى لو كانت لديك بثور فستسيطر علي نفسك ولن تهرش. ولكن ليس معنى أنني لا أهرش ولا أدع العواطف تتحكم في أفعالي بأنني بلا مشاعر. لذا فالعلامة المسجلة "يوسي بيلين" تسليني. لأنني أكثر دفئاً منه. أنني إنسان كتب

الشعر، إنسان يفعل بالأشياء، أنا إنسان عاطفي للغاية".

= عاطفي في ماذا؟ ما هي الأشياء التي تهز مشاعرك؟
- أفضل عدم التحدث عن أشياء شخصية. ولكن خذ موضوع، علي سبيل المثال. عندما كنت نائب وزير المالية سافرت ليلاً لأري المهاجرين من روسيا وهم يصلون إلى البلاد وجلست في السيارة بالمطار وعيناوي تدمعان. وعندما كنت سكرتيراً للحكومة عام ١٩٨٥ وأخذوني لمشاهدة طلّائع الأسر التي وصلت من أثيوبيا وقبلوا الأرض لدى هبوطهم من الطائرة. وكذلك في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٢ (توقيع إعلان مبادئ أوسلو) تأثرت بشدة إلى درجة البكاء. الشعور بأن من الممكن تحويل العالم. أيضاً في الليلة التي أيقظوني فيها ليبلغوني بأن آخر جندي قد غادر لبنان لم أبق لا مبالياً".

= كيف كان رد فعلك آنذاك؟

- لا شيء، عدت إلى السرير لأنام. لكن الوسادة لم تبقي جافة في تلك الليلة.

= كل هذه دموع فرح. هل هناك أيضاً دموع أخرى؟

- نعم. أنظر، أنا إنسان لم يبك في جنازات والديه، ولكن عندما كنت في غرفة الفندق بنيويورك مع "عاموس عوز" في الـ ٤ من نوفمبر ١٩٩٥ (اغتيال "رابين") وعندما وصل النبا عن الاغتيال، عانق كل منا الآخر وبكىنا مثل الأطفال. مثل الأطفال الصغار. أنني أعتقد أنه كان لدى أيضاً هذا الشعور بأن هذا الرجل، الذي لم يحبنى بشكل كبير وصور كليكودي من الفئة ب، قد سقط في نهاية الأمر لأنه سار معي في الطريق. شعرت بمسئولية معينة. وشعرت بأنهم كما لو كانوا اغتالوني أنا أيضاً. فلو أنني كنت هناك وكانت مع القاتل رصاصة أخرى لقتلني أنا أيضاً".

= وعندما تواجه الآن الكراهية، عندما تشاهد الناس الذين يحملون اسمك على لافتاتهم؟

- ليس لدى شعور خاص. أنني افترض أن هذا كبت. أحياناً أقول لنفسي إنهم أناس مساكين. فالذين يكرهون أناس مساكين".

= ألا تشعر أحياناً بأن المسؤولية التي أخذتها على عاتقك أكبر من اللازم؟ ألا ينتابك أحياناً دعر خشية أن تكون قد قدتاً جميعاً إلى خطأ فظيع؟

- لا. أنني متسق تماماً (راض) مع ذاتي. لقد قلت لك: لم أخطئ. ولكن ليس معنى أنني لم أخطئ أن ثقّتي تامة. سابقاً، في البداية عندما سألوني إن كنت أنام بالليل قلت لا. أنني لا أنام بالليل".

= هل هناك ليال لم تتم فيها حقاً؟ هل هناك أحداث طيرت فعلاً النوم من عينك؟

- نعم. في ليلة "الدولفيناريوم"، على سبيل المثال، ببساطة. أيقظت "أبو علاء" في الثالثة صباحاً، و"يوشكا فيشر" في الرابعة، وآخرين عديدين. كنت واحداً من أولئك

الذين أوضحوا للفلسطينيين بأن عليهم أن يعلنوا عن وقف لإطلاق النار في ذات اليوم. لكن الليلة الأصعب شعوريا كانت، على وجه التحديد، الليلة التي وقعت فيها عملية "التنكيل" في "رام الله" (التنكيل بجنديين إسرائيليين قبل وبعد قتلها). كانت هذه أفظع لحظة. لأنه في حوادث "الانتحاريين" (الاستشهاديين) هناك برود ما. يأتي شخص في برود وبشبه إيمان مهووس ويقضي على نفسه وعلى من حوله بوحشية محسوبة. إلا أن العيون الكارهة التي شاهدتها في عملية "التنكيل" لا تراها لدى "الانتحاري" (الاستشهادي). ولا هاتين اليدين عبر النافذة لهذا الشخص الذي يتباهى بوجود دم إنسان على يديه. ولذا فإن منظر هاتين اليدين ومنظر الجموع هناك من حولهم كانا من وجهة نظري الإسفاف الذي ليس بعده إسفاف.

إن السؤال الأكبر الذي يلزم جيلنا في نظري هو الكارثة (النازية). لماذا حدث ذلك. وليس هناك أناس سذج أو متسقون أو حتى مغفلون قد تخلصوا من الأمور الأكثر فظاعة. وإجابتي هي أنه توجد في داخل كل واحد منا، على ما يبدو، كهوف معتمة لا يعلم هو حتى عنها شيئاً. أن في كل واحد منا الأحسن والأسوأ. وإنما حدث في "التنكيل" في "رام الله" هو إنك رأيت فجأة الأسوأ. أفظع ما في الأسوأ. الذي ليس شراً عربياً أو فلسطينياً وإنما شر إنساني. وهو شر موجود أيضاً لدينا. شر موجود أيضاً لدى أطفال طيبين لدينا كانوا أطيب التلاميذ في الفصل وأكثرهم إخلاصاً وفجأة وجدوا أنفسهم يقومون بأعمال فظيعة في الانتفاضة.

ولكن أن ترى فجأة هذا الرجل (الذي ظهر في النافذة ويداه ملطختان بدماء الجنديين الإسرائيليين في رام الله)، الذي ربما يكون بستانياً في مكان ما وربما حتى زجاج أو نجار عمل أيضاً في القدس ومن المحتمل جداً أن يكون إنساناً طيباً جداً، هو ما هزني حقاً. فكرت في أنه من الجائز جداً أنه عاد في نفس ذلك المساء إلى البيت وداعب رأس طفله وتناول وجبة العشاء مع زوجته وشاهد تليفزيون "الجزيرة" قليلاً، وحكى له حتى أنه كانت هناك بعض الفوضى في المدينة (رام الله) اليوم. هكذا تتبعث فجأة، من وجهة نظري، من داخل إنسان عادي على وجه الخصوص، وربما حتى إنسان طيب، قوة بدنية كهذه حتى أنه يكون مستعداً لقتل أناس لم يفعلوا له شيئاً والتحمس لذلك والتأثر والوقوف هكذا في النافذة، هذا هو الأمر المفزع. بالنسبة لي كانت هذه هي اللحظة المخيفة. أليس كل ما فعلناه هو محاولة التصدي لهذه القوى؟ إن كل ما فعله طوال كل هذه السنوات هو محاولة وقف الهوس. عدم السماح للشر والهوس والبدائية بأن تسيطر هنا على الجميع".

مقابلة خاصة مع رئيس الحكومة آريئيل شارون

موقف واقعي نحو تسوية سياسية، على طريق السلام الذي كلنا ملتزمون به، لا يمكن أن نتحدث عن إجراء من قفزة واحدة، بسبب طول النزاع، الذي استمر ١٢٠ عاماً على الأقل، وبسبب القدس التي لن تقسم إلى الأبد، وبسبب مشكلة حق العودة الذي لا يقدر عرفات عن التنازل عنه. يجب، في رأيي، أن نذهب إلى تسوية تكون مبنية على طموح أقل، وعلى حل أكثر واقعية. أجل، من الممكن أن نفرق في خيالات كثيرة، لكن الحل ينبغي أن يكون مبنياً على حالة عدم قتال، وعلى حل مرحلي طويل المدى بدون جدول أعمال متصلب. في الأمور الرئيسية في علاقاتنا مع الفلسطينيين، نتوقع منهم معالجة مشكلة الإرهاب ووقفه بشكل كامل، وتعاوناً اقتصادياً وتربية على مفاهيم السلام. كلهم في حاجة إلى تربية على مفاهيم السلام، ولكن لدينا لا يوجد تسميم (أفكار) لأطفال في سن الحضانة، في إطار خطة تربية منظمة، كما في السلطة الفلسطينية، وبالطبع وقف التحريض.

= لكن ماذا عن الدولة الفلسطينية؟

- بالطبع، ينبغي النظر أيضاً إلى مشاكل الفلسطينيين. من الصعب أن تكون فلسطينياً. إنهم يعانون من افتقار التواصل الجغرافي، هم كانوا يرغبون في طرق مفتوحة للحركة. إنني على استعداد لأن أدرس، في إطار تسوية كهذه اعترافاً بدولة فلسطينية، لكنني أؤكد فقط إذا تم تلبية كل الشروط الأخرى. سأتلو عليكم الكلمات الدقيقة التي قلتها للرئيس بوش: تأكيداً على الضرورات الحيوية لإسرائيل، التي هي مناطق أمنية، والتي لن نستطيع التنازل عنها، وموضوع القدس وما حول القدس، والمياه والمجال الجوي. إذا تحققت هذه الشروط، فسيتم النظر في الاحتياجات الفلسطينية الخاصة بالتواصل الجغرافي، والمحاور التي لا تخضع للتفتيش، بل إمكانية استقلال في الحكم حتى درجة دولة بشروط معينة. ما هي الشروط المعنية؟ تنفيذ الأمور التي تحدثت عنها سابقاً.

= وهل تؤمن بأن عرفات شريك قادر على تنفيذ كل الشروط التي نتحدث عنها الآن؟

- هل تسألونني إن كنت أعلق كثيراً من الآمال على عرفات؟ لا .. أنني أعرف من هو عرفات هذا؟

= من عرفات . هذا؟

- هو ما كل واحد منا يعرفه، حقيقي لا تخرجوا مني الآن كلمة صعبة عن زعيم فلسطيني، لكن الجميع يعرف من هو عرفات. ربما كان هناك ذات مرة من لم يعرفه، لكن اليوم، لم يبق حتى واحد لا يعرفه.

= السيد شارون، ما الذي يحدث مع النقاط

الأمر الأكثر مفاجأة لدى رئيس الحكومة آريئيل شارون بالنسبة لأناس لا يعرفونه عن كثب هو سحره الشخصي. فشارون من ألطف رؤساء الحكومات الإسرائيلية. إنه يفيض دعابة، ويتمتع بروح ساخرة حادة كشفرة الموس، ويمتلئ كالرمانة بالحكايات المسلية.

والذين تربوا على صورة شارون كشيطان شرير، يصيبهم الذهول من الفجوة التي توجد بين شخصيته الظرفية، وبين الصورة التي رسمت في أذهانهم. وفي تعامله مع الصحفيين يستخدم شارون سحره الشخصي بقوة. فهو متواضع، وينكت على نفسه، ويهتم دائماً براحة الصحفيين، وسلامتهم، ويشعرهم بالارتياح. وهو يقسو جداً على أولئك الذين يريدون مهاجمته بشكل مباشر.

أجريت هذه المقابلة في جناح شارون، قبل بضع ساعات من عودته إلى إسرائيل من واشنطن وخلافاً للعناوين المدوية في إسرائيل، كان شارون هادئاً للغاية. فهو لا يري أن هناك أزمة، ولا حتى في نهاية الأفق، وهو مقتنع بأن نهجه الصبور، سوف يفاجئ الجميع لاحقاً. وهو لن يكون لطيفاً، إنه سيورد البضاعة أيضاً في النهاية.

= سيدي رئيس الوزراء، هل فوجئت بالموقف الأمريكي؟

- لا .. حقيقة لا.

= هل كنت تعرف أن هذا ما سوف يقوله بوش؟

- لم أعرف بالضبط، لكنني أعرف بالقطع أن هناك خلافات في المواقف في بعض الأمور. وليس ثمة علاقة بين هذا وبين وصف الأمر بأنه انهيار منظومة العلاقات.

= هل أنت على علم برد فعل الفلسطينيين، الذين قالوا إنهم راضون جداً عن المواقف التي أعرب عنها بوش، وأيضاً عن الخلاف الذي ظهر بينكما؟

- دعنا نقول إنهم راضون لفترة قصيرة.

= ألا يمكن أن تتطور هذه الخلافات في الرأي إلى أزمة؟

- في نظري، لا توجد خلافات جوهرية في الرأي بين الدولتين. لم تتمكنوا لأسف من المشاركة في اللقاء نفسه. لقد كان شيقاً، واستطعت خلاله، ربما للمرة الأولى، أن آتي أمام الإدارة (الأمريكية)، وأبدأ من المرحلة النهائية، بمعنى وصف الاستراتيجية التي يمكن التوصل من خلالها إلى اتفاق.

= تحدثت عن هدف الحل الدائم. فهل صحيح أنك أطلعت الرئيس بوش على خريطة وبسطت أمامه خطتك للتسوية الدائمة، التي ترى فيها دولة فلسطين متصلة، بدون القدس الشرقية؟

- ينبغي النظر إلى الأمر برمته. في رأيي إذا كنا نريد

الاستيطانية؟ لقد أعلن وزير الدفاع أنه سيتم إخلاءها.
- أين أعلن عن ذلك؟

= أعلن بصوته. ألم تتحدث معه في هذا الأمر؟
- تحدثت معه، لكنني لا أعرف أين أعلن عن ذلك.
يخيل إلي أنه أعلن عن ذلك في اجتماع حزبي، لم يشارك فيه كثيرون، ولكن في اجتماع حزبي عشية انتخابات الأوائل (بالحزب).

= هل يوجد في رأيك حادث يمكن فيه للاعتبار السياسي أن يضر بالمصالح السياسية الإسرائيلية؟
- إنني أقدر منصب وزير الدفاع كمنصب جاد ومسئول للغاية، ولا أتصور أن يأخذ إنسان موضوعاً قومياً من الطراز الأول، ويجعل منه أداة لموضوع حزبي. هذا يبدو بعيداً جداً في نظري عما يمكن للخيال أن يتصوره.
= إذا كان الأمر كذلك، فقد كان تصريحه في صلب الموضوع، إذن ماذا سيكون حكم النقاط الاستيطانية؟

- لا أعرف ما الذي حدث بالضبط. كنت أريد، لكنني غير قادر. إنني أعرف أن المستوطنين أنفسهم أرادوا إخلاء جزء من هذه الأماكن. أحياناً يوجد أمر يمكن فعله في هدوء بشكل أو بآخر، ولكن في اللحظة التي يحظى فيها بنشر علني، فإن كل شيء يتغير. مثل هذا الإخلاء الآن سيبدو وكأنه جائزة لعرفات. جائزة على ماذا؟ على استمرار الإرهاب. فهو لم يوقف الإرهاب. ولم يأمر باعتقال المخربين، ولا بوقف التحريض، إذن سيبدو هذا وكأننا نعطيه جائزة، مثل هذا الأمر سيصلب موقفه ويشجعه على الاستمرار في محاولات اللعبة التي يحاول التلاعب بجميعنا من خلالها. لهذا، بسبب هذا الأمر الذي تحول إلى موضوع قومي رئيسي فمن الأنصاف، في رأيي أن نعرض ذلك على الحكومة، وهي ستستمع، وتقرر وتحسم الأمر.

= ماذا عن سوريا؟ لقد أعلن بشار الأسد أنه مستعد لمقابلتك؟

- إن إسرائيل معنية بالقطع بالسلام، ولدى رغبة ذاتية في مقابلة رؤساء دول في العالم العربي وفي مناقشتهم من أجل دفع السلام. إنني مستعد للدخول في مفاوضات بدون شروط مسبقة، يطرح خلالها كل طرف حججه.
= وهل توجد فرصة لترك القناة الفلسطينية لصالح السوريين؟

- غاييتي هو أن يكون هناك أمن وسلام، لكن هذا لا يعني أنه يجب الرقص كل الوقت من قطاع إلى قطاع. بشكل عام، أعتقد أنه ينبغي بذل جهد جبار الآن في موضوع الهجرة، حتى يعيش معظم اليهود في العالم في إسرائيل حتى عام ٢٠٢٠.

= من أين جاء، في رأيك، التأييد الجارف الذي تحظى به لدى الجمهور؟

- "هذا ما يجب أن أسألكم إياه. لكنني لا أكن ضغينة لأحد، حتى عندما أهاجم. أنت لا تستطيع أن تكون كل يوم في جريدة، وفي كل عمود، وأن يكتبوا عنك أشياء

طيبة فقط".

= حدث في أوقات أنك ظهرت في كل جريدة، وفي كل عمود، وأن أشياء سيئة فقط قد كتبت عنك.

- "ذات مرة كانت لدى ضابطة صحافة، زوجتي «ليلي» طبيب الله ذكرها. كانت تلقى نظرة خاطفة كل صباح على الصحف، وكانت تقول ماذا يوجد هنا وهناك. كانت هناك هجمات سيئة، سنوات صعبة، لكنني لا أذكر من وماذا، لأنني لا أعمل في إدارة حسابات.

أيضا استغرق الأمر مني ٧٠ عاماً لأفهم أنه ليس كل شيء أسود وأبيض. هذا ما في الأمر، وعلى أن أقول إن هذا هو إسهام أبنائي".

= هل يوجد شارون جديد، أم أنهم اكتشفوا الآن فقط شارون الحقيقي؟

- اسمع، إنني مؤمن بالضبط بنفس الأشياء التي آمنت بها سابقاً.

= لكنك تقول بنفسك إنك لست بالضبط من كنت في السابق.

- "أولاً، الوضع تغير. فعلى الرغم من أن إسرائيل قوية اقتصادياً وعسكرياً، إلا أن هناك قلقاً في قلوب بعض الناس.

ثانياً، أنتما أيضاً تغيرتما بعض الشيء، وأنا أيضاً تغيرت".

= لكننا لا نتحدث فقط عن الصحفيين، وإنما عن اليسار الإسرائيلي بشكل عام. فهل أمنت ذات مرة بأن اليسار الإسرائيلي سيؤيدك؟

- أعتقدون أنني شغلت نفسي طوال الوقت باعتبارات من نوع كيف سيتصرف اليسار الإسرائيلي؟ لقد أمنت بما أفعل. من المحتمل أن الأمور كان ينبغي عرضها بشكل آخر بواسطة أنا أيضاً، بمعنى، لم يكن كل شيء أسود أو أبيض، وهنا، وكما ذكرت، يوجد إسهام كبير من جانب أبنائي".

= هناك من يقولون إن "عومري" (ابن شارون) يساري في واقع الأمر.

- "هو يساري مثلي. لكنه يعتقد بوجود السير نحو الأمور بشكل آخر".

= هل يوجد هنا ندم ما من جانبك، على أنك كنت، ربما خلال سنوات مضت، قاسياً أكثر من اللازم تجاه اليسار، أو تجاه مواقفه؟

- ماذا أقول لكما؟ لا. سأقول لكما لماذا: بعد كل ما حدث لي طوال السنين لا أشعر بأنه ينبغي على أن أندم.

= في النهاية هل ستحب أيضاً ما أحبه اليسار وتغير تماماً نهجك السياسي؟

- "لا يوجد خاطر كهذا. هل تعرفان لماذا؟ لأن اليسار أيضاً لم يتمسك بمواقفه. فعيون اليسار تفتحت، لذلك فإنني أقدر أن هذا هو أيضاً السبب، بقدر كبير في أن اللهجة قد تغيرت".

= هل تعتقد أن هذا تغيير على المدى الطويل ؟ وأن الأمر لا يتعلق هنا بشيء ما مؤقت مرتبط بحالة العنف، وبشعور الحصار ؟ ربما في اللحظة التي تستطيع فيها عادة الهدوء، إن استطعت، تعود الأمور إلى نفس الخلاف الذي كانت عليه.

إذا نجحت بمساعدة التأييد الجماهيري- لأنه نعم من ذلك يتعلق الأمر بتأييد لا يمكن تجاهله- في الوصول إلى تسوية سياسية توفر إمكانية للعيش في أمن وهدوء، إذن فإن مهمتي، من وجهة نظري، قد نفذت. ما الذي سيكون بعد ذلك ؟ ماذا تقصدان ؟ انتخابات ٢٠٠٧ ؟ = نحر نقصد أنه ربما يكون التأييد لك مشروطا، ونابعا من شعور الحصار.

= سأقول لكما بصورة واضحة :إنني مستعد للتضحية بالتأييد. وحتى لا تسيئا الفهم، فإنني بالقطع مستمتع بالتأييد الجماهيري، هذا شيء لطيف، لكنني لست منبهرًا به. لقد سبق وكنت أيضا هكذا وهكذا. وأنا أعرف، أن هذا يمكن أن يعود وينقلب. ولكن إذا نجحت في تحقيق الأهداف التي ابتغيته، واتضح أن التأييد قد أفاد في تحقيق هذه الأهداف، ثم عادت المعارضة لي بعد ذلك كما كانت- فسأقبل ذلك بحب.

= هل كان البرنامج الذي أذيع عنك في آل بي.بي. سى تحقيقا صحفيا حقيقيا، أم كان أداة مفرضة وموجهة ؟ - "كان هذا أمرا مفرضا، معاديا لإسرائيل ومعاديا أيضا لليهود. لقد استهدف إضعاف إسرائيل. إنني أعتقد أن آل بي.بي. سى أصبحت أداة لكل من هب ودب. غير ذلك ليس لدى ما أقوله".

= هل فاجأتك حقيقة أن أناسا هاجموك ذات مرة، قد هبوا للدفاع عنك ؟

= "حتى أولئك الذين كتبوا يعرفون أنه لم تكن هناك ذرة حقيقة في أقوالهم. بعد ٢٥ عاما سيكون من الممكن فتح البروتوكولات ومعرفة الحقائق".

= وعندئذ سيتغير الوعي الجماهيري بالنسبة لمسئوليتك ؟

= لم تكن لي هناك أية مسؤولية، صدقوني. لم تكن لأي سياسي إسرائيلي، أو دبلوماسي أو ضابط أو جندي إسرائيلي مسؤولية عن المذبحة في صابرا وشاتيلا، لم يكن أحد متورطا في هذا الأمر. لم يكن لأي أحد دخل.

= ليس هذا ما ترسخ في الوعي الجماهيري التاريخي ؟ - من أجل الوعي التاريخي هناك حاجة أيضا إلى التفاصيل. سوف يتضح هذا الأمر في يوم من الأيام، وعندها سيضطر كل مؤلفي الكتب تغييرها، أو تعديل النسخ.

= عندما تنظر إلى الفترة القصيرة لك في رئاسة الحكومة، حتى الآن، فما هو وقع ذلك عليك ؟ هل هذا ما

اعتقدته ؟

= ماذا، أن المنصب صعب ؟ هذا ما عرفته دائما. فهو مسئولية. بالقطع عرفت ذلك دائما. لا شك، إنه منصب صعب للغاية .

= هل لديك وقت لنفسك ؟ رأيك تحكى في الآونة الأخيرة طوال الوقت أنهم قد قرأوا لك من الصحف. نحن نستخلص من هذا أنك لا تقرأ الصحف.

= كل يوم، صباحا، في السادسة والنصف تقريبا، يقرأ رعان جليسين، (المستشار الإعلامي) المقالات ويستخرج النقاط التي يعتقد أنني يجب أن أراها. وبشكل عام، في الليل، بعد أن أفرغ من اليوم، آخذ المقالات التي تحدث عنها في الصباح، وأقرأها.

= ماذا عن التلفزيون ؟ وبشكل عام، ألا تشعر بأن حياتك الشخصية قد اختفت فجأة ؟ لقد قلت ذات مرة إنك تستمتع بالتنزه في الطبيعة، وبالنظر إلى الأشجار.

= أولا، أنا لست وحدي. إنني طوال الوقت مع كل هذه الحراسات العديدة. إذن من الواضح أنه توجد هنا مشكلة. ليس لدى حتى هذا الوقت البسيط، لكنني بالقطع أتابع الأمور في التلفزيون".

= أخبار فقط ؟

= "بالطبع لا. في نهايات الأسابيع أشاهد كل أنواع البرامج عن الطبيعة، والحيوانات، وأحب جدا متابعة هذه القناة الخاصة بالتاريخ. هناك أشياء شيقة. على أية حال، من المؤكد أنني أعرف ما يدور. هل تسألونني إن كان الوضع يقيدني ؟ بالقطع. هناك أشياء أحبها، مثل الموسيقى، على سبيل المثال، لقد كان بيتنا بيتا موسيقيا، أيضا في المنزل الذي نشأت فيه، في "الموشاف"، كان هنا أيضا معرفتي برواد فرقة كانوا يأتون للعزف مع أبي في الكوخ".

= اعتقدنا أنه كان يزرع "الافوكادو".

= "نعم، لقد كان مهندسا زراعيا، ومزارعا ممتازا، لكنه أجاد الرسم، والعزف أيضا على القيثارة. كنا نجلس في الكوخ المصنوع من ألواح خشبية هزيلة، وتراب في الداخل، ومطلي بالجير الأبيض. كان فقير مادي، ولكن ثراء روعي كبير.

= أنت أيضا عزفت ؟

= "نعم، على قيثارة، ولكن تعاملوا لا نغالي في تقدير إنجازاتي. إنني أفتقد الموسيقى بشكل كبير، لكنني لا أحب إزعاج الناس. فإذا كان ذهابي إلى حفل موسيقى (كونشيرتو) سيتسبب في أن يضطر الناس للخضوع للتفتيش، فإن ذلك يجعلني أتردد. وأتخلى عن ذلك. لكن مما لا شك فيه أنني أفتقد الموسيقى جدا. وكذلك الطبيعة، وأفتقد أن أكون في الطبيعة وحدي، وعدم استطاعتي ركوب الجرار الصغير، إلى كل مكان في المزرعة".



التعاون الهندي-الإسرائيلي والوطن العربي

منى عزت

بعثة، أرسلتها الحكومة الهندية للوقوف على حقيقة هذا الادعاء، حيث أكدت البعثة أن (الكيبوتز)، (والهستدروت) لا يعكسان اتجاهًا يساريًا، حيث أن فائض القيمة يذهب إلى جيوب الرأسماليين، وليس للعاملين، فيما تقضى الاشتراكية أن يعود فائض القيمة للعاملين، أما اتحاد العمال-الهستدروت -فيمتلك احتكارات كبرى، تمتص دم العمال مما يجعله ينتمي إلى الاحتكارات الرأسمالية، وليس للبروليتاريا، أي أن البعثة نفت عن إسرائيل صفة الاشتراكية، جملة، وتفصيلاً.

ثالثاً-: تمسك الهند، منذ عام ١٩٤٨، بأراء المهاتما غاندي، ونهرو، التي عارضت قيام دولة صهيونية على الأراضي العربية، وأدانت سياسة التوسع التي تنتهجها إسرائيل، ضد العرب، أصدقاء الهند(٢).

رابعاً-: حرصت الهند على علاقتها بالعرب، للحصول على دعمهم، أو- على الأقل- تحييد موقفهم تجاه قضية كشمير. فعدد أصوات الكتلة العربية داخل الأمم المتحدة ١٣ صوتاً، بالإضافة إلى اعتماد الهند على نفط دول الخليج، كما كان من الصعب تجاهل الهند لمشاعر وقوة ٨٠ مليون مسلم هندي، آنذاك.

خامساً - : البعد الاقتصادي في العلاقات الهندية - العربية، حيث كان الوطن العربي الذي يبلغ عدد سكانه مائة مليون شخص سوقاً ضخمة لصناعات الهند النامية، وفي الوقت نفسه تشتري الهند من العرب كميات من القطن، القمح، الأرز، التمر والفوسفات، بينما تشتري من إسرائيل بعض أنواع السماد، والماس الصناعي، مما لا يشكل أساساً لعلاقات تجارية واسعة (٣).

لقد انعكست هذه العلاقات الوثيقة بين العرب والهند على مواقف الأخيرة داخل الأمم المتحدة، حيث صوتت

وقعت الهند وإسرائيل، يوم ١٦ يوليو الماضي، اتفاقاً، بمبلغ ٢ مليار دولار، يقضى بـ ~~تسليم إسرائيل بتوريد طائرات فالكون للهند~~ وتحديث سلاحها الجوي، وذلك في سياق التنامي المستمر للعلاقات الهندية -الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، بعد فتور، دام أكثر من أربعين عاماً، متصلة، فقد أدركت إسرائيل، منذ وقت مبكر، خطر تجاهل علاقتها مع الهند فمنذ استقلال الأخيرة عام ١٩٤٧، وإسرائيل تلح على إقامة علاقات مع الهند، للموقع المهم الذي تشغله الهند في العالم عموماً، وداخل العالم الثالث بوجه خاص، حيث كانت في طليعة الدول الآسيوية الداعمة لحركات التحرر الوطني، وفي مقدمة المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية، فضلاً عن محاولة إسرائيل الفاشلة كسب صداقة المهاتما غاندي، الذي حظي باحترام وتقدير أعدائه وأصدقائه، على حد سواء، وبالتالي فتأييده للصهيونية كان يعطى لها وزناً أخلاقياً، وأدبياً(١).

إلا أن المناخ ظل غير مهيئاً لاقامة مثل هذه العلاقة، لأسباب عدة لعل أهمها:

أولاً-: ارتباط الحركة الصهيونية، منذ نشأتها، بالقوى الاستعمارية، وتحديدًا بريطانيا، التي احتلت الهند، لسنوات طوال، تعرض خلالها الشعب الهندي لشتى أنواع العذاب، والقهر، والحرمان، على يد تلك الدولة الاستعمارية.

ثانياً - : فشلت المحاولات الإسرائيلية، بادعائها الاشتراكية، لكسب تأييد اليسار في آسيا، وذلك بشهادة اليسار داخل إسرائيل، فضلاً عن التقارير التي أصدرتها

ضد قرار تقسيم فلسطين في ٢٩/١١/١٩٤٧، ولاحقاً، ضد قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

إلى ذلك ترددت الهند كثيراً، قبل الاعتراف بإسرائيل، في سبتمبر /أيلول ١٩٥٠ وأخذت تبرر قبول الاعتراف بالدفع عن المصالح العربية، عن طريق القيام بدور الوسيط بين العرب وإسرائيل، فضلاً عن هدف غير معلن، وهو رغبة الهند، في تقرير مبدأ الأمر الواقع، مما يضفي الشرعية على جمهورية الصين الشعبية، التي أعلنت في خريف عام ١٩٤٩، ومن هنا يمكن اعتبار اعتراف الهند بإسرائيل، اعترافاً واقعياً لا يمت للاعتراف القانوني، والشرعية الدولية بصفة (٤).

الأمر الذي تأكد من افتتاح القنصلية الإسرائيلية في بومباي، بعيداً عن العاصمة السياسية نيودلهي، عام ١٩٥١.

بداية التحول:

مع تصاعد حدة الصراع العربي - الإسرائيلي وازدهار حركة عدم الانحياز، خلال الخمسينيات والستينيات، استمرت حالة الفتور في العلاقات الهندية - الإسرائيلية، إلا أنه، عقب هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧ بدأت تتجلى الملامح البراجماتية للسياسة الخارجية الهندية، عندما قام أعضاء من البرلمان الهندي، ينتمون إلى أحزاب الهندوس السيخ، وحزب جان سانج - المسؤول عن مقتل المهاتما غاندي - بشن هجوم عنيف على مواقف الحكومة الهندية الراقصة لإسرائيل، مطالبين بتعديل هذه السياسة، ووضع مكانة إسرائيل العسكرية في الاعتبار، أثناء التعامل مع الوطن العربي (٥) وجاء رحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، عام (١٩٧٠)، وانحسار المظهر الثوري الذي يغلف السياسة الخارجية الهندية، وتوقيع مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل، لتتحرك الهند بدون استحياء - على غير عاداتها - نحو إقامة علاقات مع إسرائيل، في مجال التطور التكنولوجي، والتعاون النووي (٦).

مع نهاية الثمانينيات، وانحياز المعسكر الاشتراكي، ثم انضراط عقد الاتحاد السوفييتي، الحليف الأساسي للهند، وتفكك حركة عدم الانحياز، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع القطب الواحد المسيطر على الخريطة الدولية، كل هذا دفع بالحكومة الهندية إلى إعادة حساباتها، من جديد، وترتيب أولوياتها، فبدأت التفكير في تطوير علاقتها مع إسرائيل، كمدخل لتحسين علاقة الهند بالولايات المتحدة الأمريكية (٧).

وبالفعل، أعلنت الهند، رسمياً، في ٢٩ يناير /كانون الثاني ١٩٩٢، إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، التي أسرعت بتعيين أفرايم دويلت، سفيراً لها في العاصمة الهندية، نيودلهي.

بينما ترددت الهند، كمعادتها، قبل اتخاذ أي خطوة مماثلة نحو إسرائيل، يمكن أن تعكس صفو علاقة الهند بالعرب، بالتالي لم ترسل سفيراً لها إلى تل أبيب، وتركت

الأمر للسفارة البريطانية هناك، كي ترعى مصالح الهنود في إسرائيل، التي أقامت قنصلية في بومباي منذ ١٩٥١ (٨) وإن كان هذا لم يمنع من تبادل الوفود الرسمية، خاصة بعد أن رفع العرب الحرج عن الهند، بإقامة عدد من الدول العربية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ودخل العرب في (مفاوضات سلام) مع إسرائيل.

منعطف جديد:

لا شك أن عقد مؤتمر مدريد للسلام، في ٣٠/١٠/١٩٩١، وتوقيع إتفاق أوسلو، في ١٢/٢/١٩٩٣، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، قد فتح أبواب العالم، وتحديداً آسيا، أمام إسرائيل، وحسن صورتها أمام المجتمع الدولي، وأخذت تحصد ثمار سلام لم يتحقق، بعد (٩).

بدا هذا الأمر واضحاً، عقب زيارة وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز للهند، في ١٧ مايو /أيار ١٩٩٣، التي استمرت يومين، في أول اتصال على مستوى رفيع بين الهند وإسرائيل، منذ إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، في يناير /كانون الثاني ١٩٩٢، والتقى بيريز، خلال الزيارة، بكل من نائب وزير خارجية الهند، ووزير المالية، ووزير الزراعة، والتجارة، ورئيس البرلمان، ووضعت هذه الزيارة النقاط على الحروف، لتعاون أشمل في مختلف المستويات.

كمعادة إسرائيل، أرادت أن تحصل على ثمن تعاونها مع الهند، بالرغم من سعي إسرائيل وراء تحقيق ذلك، فطلبت من الحكومة الهندية مساعدتها في تحسين علاقاتها ببعض الدول الآسيوية، مثل أندونيسيا، وماليزيا، ومساندة الهند لإسرائيل في المحافل الدولية، التي ستكون - بطبيعة الحال - خصماً من الرصيد العربي لدى الهند (١٠).

ثمار التعاون:

قفز حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل، من (٢٠٢) مليون دولار، عام ١٩٩٢ إلى (٩٩٣) مليون دولار، عام ١٩٩٩، حيث صدرت إسرائيل، في العام الأخير، بضائع إلى الهند بقيمة (٥٢٨) مليون دولار، واستوردت منها بضائع بقيمة (٤٥٥) مليون دولار، واتفق الجانبان على استمرار رفع الميزان التجاري (١١).

يمثل الاقتصاد الهندي عامل جذب لإسرائيل، خاصة في مجال الإلكترونيات والبرمجيات، وقد استطاعت الهند، خلال السنوات الأخيرة، إحراز تقدماً ملحوظاً في هذا المجال (١٢).

حيث تتمتع الهند بثاني أكبر رصيد في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية من الكوادر العلمية، التي تجيد التحدث باللغة الإنجليزية، ومن المتوقع أن تزيد صادرات الهند من برمجيات الكمبيوتر من ٤ بليون دولار، في الوقت الحاضر، إلى ٥٠ بليون دولار، عام ٢٠٠٨، مما يحدث طفرة في ميزان المدفوعات الهندي، ويساهم في

اندفاع الهند، بقوة، نحو سياسة تحرير التجارة، وتشير تقديرات البنك، وصندوق النقد الدوليين إلى أن اقتصاد الهند سوف يصبح، في وقت قريب رابع أقوى اقتصاد في العالم (١٣).

بمقارنة العلاقات الاقتصادية بين الهند وإسرائيل، في التسعينيات، وبما كان عليه في الستينيات، يتبين لنا مدى تنامي العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، ففي الستينيات اقتصر النشاط الاقتصادي بين الهند وإسرائيل على المجال الزراعي، فحسب، حيث تمثل في تبادل عمال الزراعة بين الجانبين، وتبادل الخبرات في مجال الري، ففي عام ١٩٦٢ قام وزير زراعة ولاية راجستان بزيارة إسرائيل، لدراسة وسائل الري هناك. كما تشير تقارير جامعة الدول العربية، الصادرة في ديسمبر ١٩٦٢، إلى قيام عضو حزب المؤتمر الهندي، ورجل الأعمال رام راتان بالتفاوض، مع شركة اشراكو الإسرائيلية للتجارة في آسيا، لتطوير صناعة الجلود في الهند، بواسطة خبراء إسرائيليين، وإبرام صفقات لاستيراد الأسمدة من إسرائيل، كما حصلت شركة ماهندار الهندية على تصريح، من الحكومة لاستيراد بعض قطع الغيار المصنوعة في إسرائيل لسيارات الجيب، وقيمتها نصف مليون جنيه. الملاحظ أن جميع الأنشطة الاقتصادية في فترة الستينيات كانت بمبادرات فردية من الجانب الهندي ولا ترقى لمستوى التعامل الرسمي بين الهند وإسرائيل، وقد رفضت وزارة الزراعة الهندية، بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٦، عرضاً إسرائيلياً لتزويد الهند بالأسمدة، كما رفضت نصيحة أمريكية بقبول الخبرة الإسرائيلية في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي. (١٤)

لقد صاحب هذا التنامي في العلاقات الاقتصادية تطور سريع في العلاقات العسكرية، وساعد على ذلك تشابه الظروف التي مر بها كلا الجانبين، ففي عام ١٩٧٧ أبعد حزب المؤتمر الهندي عن السلطة، بعد أن ظل زهاء ٣٠ عاماً في الحكم، وفي نفس العام، فازت كتلة الليكود الإسرائيلية في الانتخابات، لتنتهي احتكار حزب العمل للسلطة في إسرائيل، كما خاضت إسرائيل والهند أربعة حروب، مع جيرانها وشارك كلا الطرفين في القيام بأعمال عسكرية على الحدود، بالإضافة إلى وقوع صراعات داخلية مستمرة، مع اختلاف طبيعتها، فضلاً عن تطابق موقف الهند، وإسرائيل، من عملية التسليح النووي، حيث يرفض الجانبان التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية.

مع ذلك، نجد اختلافاً كبيراً بين أهداف كل من الهند وإسرائيل، من وراء هذا التعاون العسكري، حيث تتطلع الهند لإقامة تعاون في المجال العسكري مع إسرائيل، بسبب الأزمة التي تواجهها الصناعات العسكرية في روسيا، وأيضاً تحت ضغط توقف صادرات الأسلحة من يوغسلافيا إلى الهند.

أما إسرائيل فتهدف إلى فتح أسواق جديدة لتجارة السلاح الإسرائيلي، بالإضافة إلى محاصرة باكستان، التي تقع ضمن المجال الحيوي المعادي لإسرائيل، والذي يضم، إلى جانب باكستان، كلا من إيران، وتركيا، ودول آسيا الوسطى الإسلامية شرقاً، وإلى الجزائر غرباً.

ترجم الجانبان هذه المصالح والأهداف إلى حقائق على أرض الواقع ففي مارس /آذار ١٩٩٢، عرضت شركتان إسرائيليتان مساعدتهما للهند في تحديث طائراتها الحربية، روسية الصنع، كما عقد الجانبان، في ٢٥ نوفمبر /تشرين الثاني ١٩٩٢ صفقة أسلحة، بلغت قيمتهما أكثر من مليار دولار، تنفذ على مدى خمس سنوات، وتم الاتفاق على تطوير الصناعات العسكرية الهندية، ومن بين هذه المشاريع تطوير طائرة بدون طيار، وفي ٧ أبريل /نيسان ١٩٩٣، افتتحت إسرائيل أول مكتب لها للصناعات الجوية الإسرائيلية، في بومباي، يرأسه نسيم نورس، الغرض منه تسويق منتجات إسرائيل في هذا المجال، في الهند والدول المجاورة (١٥).

كما لعب النزاع الهندي - الباكستاني على إقليم كشمير دوراً محورياً في التوجه الهندي إلى إسرائيل، فقد أخذت شركة (سيكو) الإسرائيلية على عاتقها مهمة إقامة سور إلكتروني حول القواعد العسكرية الهندية، في إقليم كشمير، المتنازع عليه مع باكستان وتبلغ تكلفته (٢٣٨٠٠) دولار للكيلومتر الواحد، كما يقوم خبراء أكاديمية (إي. أم. إي) الإسرائيلية في تل أبيب، بتدريب رجال الأمن الهنود على القيام بأنشطة أمنية دقيقة، لمحاربة ما يسمى (الإرهاب الإسلامي)، الذي تزعم الهند بأن باكستان تقف وراءه، وتدعمه وقد طرح هذا الموضوع على جدول أعمال مباحثات وزير الداخلية الهندي، لاي كيشان أدواني، أثناء زيارته لإسرائيل، في مايو/أيار ٢٠٠٠ (١٦) وأعادت هذه الزيارة إلى الأذهان النصيحة التي سبق أن تقدم بها بيريز للحكومة الهندية، أثناء زيارته للهند، عام ١٩٩٢، قائلاً أن الهند يجب أن تحذو حذو إسرائيل في اتباع سياسة التمييز الديمقراطي، والتطهير في كشمير، كما فعلت إسرائيل في فلسطين (١٧).

أزمات داخلية:

منذ سنوات وشبح التوتر يخيم على الحياة السياسية، في الهند، مما يشكل تهديداً للنظام الديمقراطي العريق، هناك، وذلك لحساب لعبة توازنات القوى، ومناورات سياسية، تقوم بها الأحزاب الهندية الصغيرة، من أجل تحقيق مكاسب ذاتية.

تتضح خيوط اللعبة، مع إعلان نتائج انتخابات البرلمان الهندي، عام ١٩٩٨ والتي جاءت مخيبة لآمال أي حزب سياسي يريد حكم الهند بمفرده، فمن إجمالي ٥٤٣ مقعداً - عدد مقاعد البرلمان - فاز حزب (بهارتيا جاناتا) الهندوسي القومي، وحلفاؤه، بـ ٢٦٧ مقعداً، بينما فاز (حزب المؤتمر)، وحلفاؤه بـ ١٧٢ مقعداً، أما الجبهة

المتحدة)، فحصلت على ٩٨ مقعداً، ووفقاً لمواد الدستور الهندي، فإن تشكيل الحكومة يؤول، تلقائياً للحزب الحاصل على ٢٧٢ مقعداً، وفي حالة فشل جميع الأحزاب في تحقيق هذا النصاب الدستوري، يوجه رئيس الجمهورية، الدعوة إلى أكبر حزب، أو تحالف سياسي، فائز بالانتخابات لتشكيل الحكومة (١٨).

طلبت العديد من الأصوات، بتوجيه الدعوة إلى حزب المؤتمر لتشكيل الحكومة، في حالة تحالفه مع الجبهة المتحدة، إلا أن رئيس الجمهورية الهندي، أ.ك. نارين، قطع الطريق على الجميع، بإعلانه أن زعيم حزب بهارتا جناتا، الهندوسي القومي، اتال بيهاري فاجباي أعلن تحالفه قبل بدء الانتخابات، وفي الوقت نفسه، فشل حزب المؤتمر في التوصل إلى صيغة مشتركة، مع قادة الجبهة المتحدة.

كشفت الأحزاب الهندية الصغيرة عن وجهها القبيح، وأظهرت مخالبتها، عندما تعرض الحزب اليميني بهارتا جناتا لابتزاز واضح من حلفاءه، الذين رفضوا تقديم خطاب رسمي، إلى رئيس الجمهورية يعلنون فيه دعمهم لحكومة فاجباي، شريطة أن تتم الموافقة على مجموعة مطالب تخدم مصالحهم، مما دفع بحزب بهارتا جناتا للتفاوض مع الأحزاب الإقليمية، لكسب تأييدهم أثناء جلسة الإقتراع على الثقة، ووضع البرنامج القومي، الذي يحدد الخطوط العريضة لسياسة الحكومة.

إن ما حدث مع فاجباي ليس إلا حلقة من سلسلة حلقات بدأت مع انتخابات البرلمان السادسة التي جرت في الهند، مارس / آذار ١٩٧٧، والتي أدت إلى هزيمة انديرا غاندي، بعد أن ظلت ١١ عاماً، متتالية في الحكم، فأزاح حزب المؤتمر الهندي من السلطة، لأول مرة، منذ استقلال الهند، عام ١٩٤٧، ويرجع ذلك إلى غياب زعيم كارزمي، في وزن نهرو، ناهيك عن توالي الانشقاقات، وتفشي الفساد داخل الحزب.

منذ هذا التاريخ دخلت الهند مرحلة جديدة، نحو تدوير السلطة، بدلا من احتكار الحزب الواحد للسلطة، وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات البرلمانية أعوام ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٦، ١٩٩٨، على التوالي. أما في ١٩٩٩ فقد برزت أدوار جديدة للأحزاب الإقليمية، عندما أعلن حزب (انادرا فيد امونتييرا كاجاجام لعموم الهند)، برئاسة الممثلة السابقة جايا لالينا عن انسحابه، وطالب البرلمان بحجب الثقة عن حزب بهارتا جناتا، قائد الائتلاف الحاكم.

انتهزت المعارضة الفرصة، وتكتلت بعض الأحزاب الإقليمية، والطائفية واليسارية، مع حزب المؤتمر، ونجح هذا التحالف في الإحاطة بحكومة فاجباي، في ١٧ إبريل/نيسان ١٩٩٩، بفارق صوت واحد، (٢٦٩ صوتاً مويدا)، مقابل ٢٧٠ صوتاً معارضا من مجموع ٥٤٥ عضواً في البرلمان، وطلب رئيس الجمهورية الهندي إلى

زعيمه حزب المؤتمر سونيا غاندي، تشكيل حكومة جديدة، إلا أن الأحداث أعادت نفسها، وتكرر ما حدث مع حكومة فاجباي، فضلا عن أن جنسية سونيا الإيطالية كانت ورقة ضغط، في يد معارضيها وفي ٢٦ إبريل / نيسان ١٩٩٩، تولى فاجباي رئاسة الحكومة الانتقالية، عقب سقوط الائتلاف، الذي لم يستمر إلا ١٣ شهراً فقط (١٩).

بين العلنية والعملية :

بوصول حزب بهارتا جناتا الهندوسي إلى الحكم في ١٩٩٨ والمعروف بتأييده لإسرائيل أخذت تتبلور سياسة الهند الخارجية الجديدة تجاه إسرائيل، فمنذ التسعينات، انحسر اتجاه هذه السياسة نحو الشرق، وساندت فكرة إقامة منطقة تجارة حرة في جنوب شرق آسيا، مما يشير إلى إدراك الهند للتغيرات الاقتصادية، التي جرت على مستوى العالم، وتتجه سريعا نحو (العولمة).

في العام نفسه (١٩٩٨) أجرت الهند تفجيراتها النووية، لتؤكد جدية سعيها نحو التنمية الاقتصادية، جنبا إلى جنب مع البناء العسكري (٢٠).

وتجلت السياسة الخارجية الجديدة للهند، والتي اتسمت بالواقعية، أثناء زيارة وزير خارجية الهند، جاسوانت سينج، إلى إسرائيل، والتي بدأت رسمياً يوم الأحد، الموافق ٢ يوليو / تموز ٢٠٠٠، واستمرت ثلاثة أيام بعد أن قضى الوزير الهندي يوم السبت المقدس لدى اليهود في مناطق السلطة الفلسطينية، واقتصرت الحوارات على عبارات المجاملة، التي أكدت بها الهند أنها لا تزال تحفظ التاريخ، والعهد التليد تجاه فلسطين والعرب.

بينما يشير الواقع العملي، منذ عام ١٩٩٢، إلى عكس ذلك. كما أعلن وزير الخارجية الهندي، أثناء هذه الزيارة عن خطوتين هامتين غلى طريق تطوير العلاقات الهندية-الإسرائيلية هما:

١ - إنشاء لجنة وزارية مشتركة، تجمع وزيري خارجية الهند وإسرائيل، وتلتقي دورياً مرتين في السنة، لبحث وتوسيع أوجه التعاون بينهما.

٢ - إنشاء مجموعة عمل مشتركة، تجمع كبار مسئولى الأمن والمخابرات من الجانبين، كأداة وظيفية للحوار والعمل المشترك المستمر من أجل مكافحة ما يسمى (الإرهاب) وقد دعا جاسوانت نظيره الإسرائيلي، ديفيد ليفي، إلى التعاون الاستخباري، والنووي بين الطرفين، والعمل سوياً على قيادة العالم، في محاربة ما يسمى (الإرهاب) (٢١).

في الوقت الذي بدأ فيه اليهود يتهيئون للهجرة إلى فلسطين المحتلة، كانت التقارير المقدمة للسفارة الإسرائيلية في نيودلهي، والأمم المتحدة، تشير إلى أن عدد اليهود في ولاية ميزورام الهندية، وحدها، بلغ حوالي ٨٠٠ ألف يهودي، فضلا عن ٧٢٠ ألف يهودي

آخر، يعيشون في ولايات مانيسور، اسام، تريسورا، ينتظرون الهجرة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إلى ذلك ثمة ٥٠٠ يهودي من قبيلة شيلانج، في ولاية ميزورام، القريبة من الحدود مع بنجلادش، وميانمار، قد تم ترحيلهم إلى إسرائيل - فيما ينتظر الآلاف دورهم - ويذكر أن يهود شيلانج، البالغ عددهم ٤٠٠٠ نسمة، غير معترف بهم من قبل الجالية اليهودية الرئيسية في الهند، وذلك للتشكك في أصولهم اليهودية، بينما يعتقد يهود شيلانج أن أصولهم تعود إلى إحدى القبائل اليهودية الضالة، وعددهم عشرة لهذا يتعامل رجال الدين في إسرائيل مع يهود شيلانج بحذر شديد، هذا لا يمنع الحكومة الإسرائيلية من الصاق اليهودية بكل من تريد، فالقانون الإسرائيلي يعطى الحق لكل من يثبت أنه يهودي، في الهجرة إلى فلسطين المحتلة، وبالتالي تجد إسرائيل ذريعة لسرقة مزيد من الأراضي الفلسطينية، والتوسع في بناء مستوطنات، وذلك على حساب أصحاب الأرض الحقيقيين، مما يزيد من تعقيد الصراع العربي - الإسرائيلي (٢٢)

إشارات حذرة :

من الملاحظ أن التعاون الهندي - الإسرائيلي يحظى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية، على عكس ما حدث مع إقامة إسرائيل لعلاقات مع الصين، ويرجع ذلك إلى العداء المستمر بين واشنطن وبكين، منذ قيام الصين الشعبية ١٩٤٩ أما تاريخ العلاقات الأمريكية الهندية، منذ استقلال الهند فيؤكد بأنها حافظت على قدر جيد من التفاهم، وعدم التوتر بين نيودلهي وواشنطن، بالإضافة إلى تماثل الأهداف الاستراتيجية، إلى حد بعيد، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والهند، داخل القارة الآسيوية (٢٣).

حيث يرجع التحرك الأمريكي في آسيا إلى أسباب عدة، هي :

أولاً - شعور واشنطن بالخطر من تنامي قوة الصين، واتجاهها نحو إقامة تحالف ثلاثي، يجمعها مع روسيا، والهند، بالرغم من أن العلاقات الهندية - الصينية ليست مستقرة، إلا أن هذا التحالف ممكن، أولاً من الناحية الاستراتيجية، وثانياً لوجود مصالح مشتركة بين الدول الثلاثة (٢٤).

ثانياً - رغبة الولايات المتحدة في اختراق آسيا، عبر الهند، ناهيك عن أن واشنطن لا تنسى قرار الحكومة الهندية، في السبعينيات، القاضي بطرد شركة (كوكاكولا) الأمريكية من الهند، وهو القرار الذي اعتبر، آنذاك، إهانة كبيرة لشركة عملاقة، تمثل أحد رموز الاقتصاد القومي الأمريكي (٢٥).

ثالثاً - محاولة فرض العزلة إقليمياً، ودولياً، على باكستان للحد من نفوذها وقوتها، عقب قيامها بالتفجيرات النووية، عام ١٩٩٨، باستخدام ورقة الضغط، المتمثلة في غياب الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان

في باكستان، ودعمها لما يسمى (الارهاب).

بالرغم من كل ما تقدم، فإن الولايات المتحدة حريصة على التوازن في علاقاتها بين الهند، وباكستان ومد حبل المودة، بما يقطع على الصين أو إيران طريق الانفراد بإحدى دول جنوب شرق آسيا، فضلاً عن أن هذه الدول تجمعها علاقات طيبة مع الدول العربية (٢٦).

غير أن إسرائيل تواجه، في الآونة الأخيرة خيارات صعبة، فيما يتعلق بتطوير علاقتها مع الهند، وبطبيعة الحال لم ترضى الصين عنها، بحكم عدائها التاريخي مع الهند، وبالتالي ستجد إسرائيل من المحتم عليها خفض مستوى العلاقات مع الهند، إذا أرادت أن تدفع بعلاقتها مع الصين إلى الامام (٢٧).

الدروس المستفادة :

تعرضت الهند لجملة من التغيرات الداخلية، والخارجية مهدت الطريق أمام إسرائيل، للتغلغل داخل الهند، وربطها بشبكة مصالح إقتصادية، وعسكرية، قد تمتد إلى المجال السياسي، وتؤثر على استقامة المواقف الهندية، تجاه القضايا العربية، وبالتالي لم يشكل مفاجأة، ولم يأت من فراغ، ما صرح به وزير الخارجية الإسرائيلي بالوكالة، الأسبق شلومو بن عامي، بأن نظيرة الهندى، جاسوانت سينج أبدى الكثير من التفاهم للمواقف الإسرائيلية، في المفاوضات مع الفلسطينيين، وذلك أثناء لقائهما، في ١٣/٩/٢٠٠٠، بمقر الأمم المتحدة. فمن غير المستبعد أن تتطور العلاقات إلى إقامة تحالف، بين الهند وإسرائيل، وهذا من أهم ركائز الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، لمحاصرة الدول العربية، وضرب مصالحها، والسيطرة على مناطق القوة والنفوذ، وثمة عوامل تدفع في هذا الاتجاه، لعل في مقدمتها - :

١ - غياب استراتيجية عربية موحدة، تلبى الاحتياجات العربية الحالية والمستقبلية.

٢ - اسراع عدد من الدول العربية في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مما أسهم في تحسين صورتها أمام العالم.

٣ - اعتماد العرب على أساليب، وسياسات قديمة منها (عدالة القضية)، ومفهوم (الدولة الصديقة)، في الوقت الذي دأبت فيه إسرائيل على إرسال البعثات الدبلوماسية، والوفود ذات الكفاءة في جميع المجالات إلى الهند والدعاية لإسرائيل، في الأوساط السياسية الهندية.

٤ - فشل العرب في استغلال علاقتها القديمة، والمتميزة بين طرفي الصراع (الهند وباكستان) حول إقليم كشمير، والقيام بتقريب وجهات النظر بين الجانبين، بدلاً من الانقسام إلى فريقين، يؤيد كل فريق جانباً من الجانبين (الهند وباكستان).

٥ - غياب الموقف العربي الإيجابي لمواجهة سياسة التحالفات التي تنتهجها إسرائيل، والسعى إلى إقامة

علاقات وثيقة مع الدول، بدلاً من ادانة كل من يقترب من اسرائيل.

لعل المثير للقلق ان المواقف الهندية القديمة تجاه اسرائيل أخذت تتسم بالوضوح والعلنية، أما اليوم، وبعد ان اسقطت الهند عن كاهلها قيود الايديولوجيات، وادركت اهمية مواكبة المتغيرات الاقتصادية، والتي تسود العالم، الآن فمن الطبيعي ان تتسع الفجوة بين الشعارات الهندية المعلنة من تأييد كامل للقضية الفلسطينية، وحرص الهند على التزامها بالسياسات القديمة مع العرب، وبين ما يطبق على ارض الواقع، من تقارب هندي -اسرائيلي، على كافة الاصعدة.

يرجع ذلك الى حرص الهند على إرضاء الاغلبية العربية، حيث يعمل أكثر من مليوني هندي في الدول العربية، فضلاً عن ان دول الخليج وايران تعد مصدراً رئيسياً للطاقة النفطية، والتي لا تستغنى عنها الهند، كما يوجد في الهند ثاني أكبر أقلية إسلامية في العالم على انه من الخطأ ان يكتفى العرب بذلك، بل يجب البحث عما يجب تقديمه للهند وغيرها من دول المنطقة، في شتى المجالات التكنولوجية، والعلمية والعسكرية، والاقتصادية، مما يؤثر ايجابياً، على مواقف هذه الدول تجاه القضايا العربية، وايضاً يعيد التوازن للمنطقة.

هوامش:

❖ قضية كشمير - إقليم متنازع عليه بين الهند وباكستان، منذ عام ١٩٤٧، وقد عمد الاستعمار البريطاني إلى تعليق قضية هذا الإقليم لإغراق البلدين في صراعات حدودية، تستنزف الجانبين الهندي والباكستاني، معاً .

المراجع:

(١) جانسن، الصهيونية واسرائيل وآسيا، ترجمة راشد حميد، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢، ص ١٣١.

(٢) سامي حكيم، اسرائيل والدول النامية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ١٩-٢٥.

(٣) جانسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١-١٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٥) حكيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٦) د. مصطفى الفقى، الهند والصين، فصل جديد من العلاقات مع اسرائيل، صوت الشرق (القاهرة) تصدر عن مركز استعلامات سفارة الهند، مايو - يوليو ٢٠٠١.

(٧) د. مغازي البدرأوى، الهند على قائمة أولويات واشنطن في المرحلة المقبلة، البيان، (دبي)، ٢٠٠٠/٣/٣١.

(٨) حول زيارة وزير خارجية اسرائيل للهند، مذكرة معلومات، (القاهرة)، الهيئة العامة للاستعلامات، يوليو / تموز ١٩٩٣.

(٩) أوري سبير، المسيرة، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٨، ص ١٧٧-١٩٦.

(١٠) حول زيارة وزير خارجية اسرائيل للهند، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٥.

(١١) د. ظفر الإسلام خان، العلاقات الهندية الاسرائيلية محور لمحاربة (الارهاب الاسلام)، موقع إنترنت إسلام أون لين، ٢٠٠٠/٤/٢١، ص ١-٢.

(١٢) فيليب سيجاوى، الهند والصين يمثلان طرفي النقيض في إقتصاديات آسيا، هير الدترييون الدولية، صادر عن مكتب الاستعلامات الهندي، (القاهرة)، ٢٠٠٠/١/٢٢.

(١٣) إيه. ويز. ستانلى، وضع سياسات منفصلة للتعامل مع الهند وباكستان، هير الدترييون الدولية، صادر عن مكتب الاستعلامات الهندي، (القاهرة)، ٢٠٠٠/١/٢٢.

(١٤) د. سامي منصور، في مواجهة اسرائيل، القاهرة، عالم الكتب، ص ٦٣-٧١.

(١٥) حول زيارة وزير خارجية اسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٤.

(١٦) خان، مصدر سبق ذكره، ص ٢-٣٠.

(١٧) على محسن حميد، الهند تدير ظهرها للعرب، الحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/٢٧.

(١٨) خالد عبد العزيز الجوهري، الأزمة السياسية في الهند السيناريو والتداعيات، السياسية الدولية، (القاهرة)، العدد ١٢٧، يوليو / تموز ١٩٩٩، ص ٢٣٣-٢٣٧.

(١٩) المصدر نفسه

(٢٠) جسر جديدة للسياسة الخارجية الهندية، صوت الشرق (القاهرة)، تصدر عن مركز استعلامات سفارة الهند يناير / كانون الثاني - فبراير / شباط ١٩٩٩.

(٢١) خان، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٢٢) سامر علاوى، يهود الهند يستعدون للهجرة الى أرض الميعاد، موقع إنترنت إسلام أون لين، ٢٠٠٠/٤/٢١.

(٢٣) سمير شطارة، انحياز أمريكي للهند وتحامل كبير على باكستان، البيان، (دبي)، ٢٠٠٠/٣/٣١.

(٢٤) علاء عبد الوهاب، استراتيجية أمريكية لاحتواء الصين عن طريق الهند، البيان، (دبي)، ٢٠٠٠/٣/٣١.

(٢٥) البدرأوى، مصدر سبق ذكره.

(٢٦) عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) سعيد عكاشة، مستقبل العلاقات الإسرائيلية - الصينية، السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١، ص ١٠٢-١٠٥.

القوى الدافعة للاقتصاد الإسرائيلي

إكرام عبد الرحيم عوض

مر الاقتصاد اليهودي في إسرائيل بمراحل عدة ساهمت في نشأته ظروف داخلية وخارجية ساعدت على ظهوره كالاقتصاد قوي يعد من ضمنها الانتداب البريطاني على فلسطين والمساعدات البريطانية لليهود أثناء هذا الانتداب، والمعونات الخارجية ورأس المال اليهودي الذي تم تحويله داخل فلسطين وحتى بعد إعلان الدولة ظلت هذه المساعدات والتبرعات مستمرة التي لولاها لما كانت إسرائيل.

كما أن هناك عوامل عديدة دافعة للاقتصاد الإسرائيلي من أهمها البعد الديموجرافي والهجرة والصناعات العسكرية الإسرائيلية، والعلاقات الاقتصادية الخاصة بين أمريكا وإسرائيل، والاتفاقيات الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية وسوف تتناول هذه العوامل التي تدفع الاقتصاد الإسرائيلي للتقدم تباعاً.

أولاً: البعد الديموجرافي والهجرة :

من المهم أن نشير في البداية إلى أن عدد سكان إسرائيل بلغ حوالي ٦ ملايين نسمة في عام ١٩٩٨ وذلك طبقاً لما أعلن المكتب المركزي للإحصاءات بمعدل زيادة سكانية بلغ ٢,٥٪ مقابل معدل لا يتجاوز ٢,١٪ على صعيد الدول العربية.

وفيما يتعلق بتوزيع السكان طبقاً للديانة فسوف نجد أن ٤,٧ مليون نسمة من اليهود وبما يعادل نسبة ٨٠٪ من إجمالي عدد السكان وقد ساهمت الزيادة الطبيعية بمعدل ٢٠٪ من نسبة ٦٠٪ من الزيادة في أعداد اليهود الإسرائيليين، بينما شكلت الهجرة النسبة المتبقية والتي تقارب حوالي ٤٠٪ وقد أشارت الإحصاءات إلى أن عدد المهاجرين إلى إسرائيل قد بلغ ٢,٦ مليون نسمة منذ إعلان قيامها، ٥٩٪ منهم من أوروبا، ١٨٪ منهم من أفريقيا

و ١٥٪ من آسيا، ٨٪ من الأمريكيتين ودول أخرى. ويرجع الإحساس المتزايد بأهمية الموارد البشرية لإسرائيل إلى الرغبة في تنفيذ خطط التوسع الاستيطاني، ومواجهة خطر الحصار البشري الفلسطيني ممثلاً في سكان الأراضي الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ أي الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى القدس الشرقية. وقد دفع هذا كله إلى صياغة الخطط الطموحة لاستيعاب المهاجرين اليهود من الخارج وبخاصة من أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وبدأت هذه الهجرة في صورة فترات متقطعة ثم تحولت إلى فيض خلال عام ١٩٩٠ حيث بلغت ما يقرب من مائتي ألف مهاجر مما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة حساباتها الاقتصادية والسياسية على أساس استيعاب مليون مهاجر يهودي على مدى خمس سنوات. واستمرت الهجرة ولكن ليس بنفس حجمها عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠.

وقد أسهمت الهجرة السكانية في خلق الوعاء الذي يستمد منه الجيش قوته البشرية وفي توفير أحد المكونات الأساسية لخلق السوق الوطنية وتوفير المعارف الفنية والمهارات العملية والإدارية والتنظيمية اللازمة لقيادة عملية الإنماء وتنفيذها.

وقد مر المجتمع الإسرائيلي بثلاث مراحل رئيسية في تكوينه الأول وهي: مرحلة الريادة (١٨٨٠ - ١٩١٩) ثم المرحلة الثانية، وهي مرحلة الهجرة الجماعية إلى اليشوف (١٩١٩ - ١٩٤٨) وسلمت عدة موجات كان أولها من الرواد وآخرها التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وبعد إعلان الدولة يمكن أن نقسم تطور الهجرة إلى مرحلتين أساسيتين أولهما من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٨٩

ثانياً: الصناعات العسكرية الإسرائيلية:

تتبنى إسرائيل منذ تأسيسها استراتيجية إبقاء الجيش الإسرائيلي أقوى قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط وقادرة على التصدي لأية قوة عربية أو تجمع عربي وعلى شبه هجوم خاطف على أكثر من جبهة واحدة وعلى منع أي جيش عربي من الحصول على أسلحة متطورة لأن يصبح مصدراً خطراً على إسرائيل.

وتتطلب هذه الاستراتيجية بالضرورة أن يحصل الجيش الإسرائيلي باستمرار على أرقى أنواع الأسلحة المتطورة وأن يتمكن من استيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة والعمل على تطويرها لتلائم الشروط المحلية، وهذا طبعاً يتطلب اتفاقاً ضخماً على التسليح وزيادة هذا الاتفاق باستمرار حيث كانت نسبة الإنفاق العسكري الإسرائيلي من الناتج القومي الإجمالي هي أعلى نسبة في العالم وذلك في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٧، وقد وصل الإنفاق الدفاعي في ميزانية ١٦٦٧ حوالي ٢٧ مليار شيكل جديد وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بأي ميزانية دفاع أخرى في منطقة الشرق الأوسط. وقد ترافق الإنفاق العسكري في إسرائيل مع نمو الصناعات العسكرية في النصف الأخير من الستينيات وهي عملية واكبها نمو متسارع في الاقتصاد الإسرائيلي بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥ وفي خلال هذه الفترة تم تأسيس عدد من المصانع الخاصة بالأجهزة الإلكترونية والمدنية، وجاءت المبادرة من القطاع المدني ودون الاعتماد على ميزانية الدولة بالإضافة إلى أن هذه المصانع نجحت في استقطاب التمويل الخارجي وخصوصاً من الولايات المتحدة.

لقد كان لنمو الصناعات الحربية الإسرائيلية تأثيراً كبيراً في بنية الاقتصاد الإسرائيلي وتطويره ونمو صناعات الإلكترونيات والكهربائيات والمعادن مدين فعلاً لصناعة السلاح إذ أن الأبحاث العلمية واستعمالات التكنولوجيا العالمية ساعدت تلك الصناعات في النمو والتطور.

ومن ناحية أخرى فإن صناعة السلاح أصبحت من أهم مصادر الصادرات الإسرائيلية. وقد بلغت القيمة السنوية لصادرات الأسلحة الإسرائيلية ما يقرب من خمسة مليارات دولار سنوياً وهذه الصناعة تجعل من إسرائيل سابع أكبر مصدري السلاح في العالم بعد النمو السريع لهذه الصناعات تصل صادراتها إلى ما بين ٣٠٪ - ٤٠٪ من الصادرات الإسرائيلية. وأسواق تصريف الصناعات العسكرية هي أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وشرق آسيا وغرب أوروبا.

ولا ننسى هنا دور الولايات المتحدة في تنمية الصناعات الحربية الإسرائيلية حيث تقوم الولايات المتحدة بدور الممول والمشتري حيث تنقل لها أحدث تكنولوجيا الأسلحة في إسرائيل وأخطرها، كما أنها تزود إسرائيل بالعلماء والفنيين وتدريب الخبراء الإسرائيليين، كما أن الأسلحة الإسرائيلية تحصل على براءات اختراع أمريكية.

والثانية من ١٩٨٩ إلى الوقت الراهن، وفي المرحلة الأخيرة استمرت جمهوريات الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في احتلال مركز الصدارة في الهجرة إلى إسرائيل وذلك بنسبة ٨٢٪ من إجمالي عدد المهاجرين الذي بلغ ٦٦,٥ ألف نسمة في عام ١٩٧٧. وقد أدى استفحال الأزمة الاقتصادية في روسيا إلى زيادة عدد المهاجرين الروس إلى إسرائيل بنسبة ٤٩٪ خلال شهر ديسمبر ١٩٨٨ ويناير ١٩٩٠ وقد اكتمل عدد المهاجرين من روسيا بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي مليون مهاجر في الأسبوع الأول من مايو ٢٠٠٠.

وعند استعراضنا للسمات العلمية والتعليمية الخاصة بهؤلاء المهاجرين سنجد أنها تتمثل في ارتفاع المستويات العلمية والمهارات الفنية والتخصصية، كما أن مشكلتهم تتلخص في قصور فرص العمل المتاحة لاستيعابهم. فإسرائيل تحتاج إلى موارد تقدر بحوالي ٥٠ مليار دولار لاستيعاب هذه الهجرة والحفاظ في الوقت ذاته على المستوى المعيشي لسائر السكان. وقد تسببت هذه الهجرة في ارتفاع مستوى البطالة إلى ١١٪ عام ١٩٩٢ خاصة مع ارتفاع مؤهلات المهاجرين الجدد حيث كان ٢٥٪ منهم من المهندسين و ١٥٪ منهم من الفنيين و ١٢٪ منهم الأطباء. وقد كانت البطالة أحد أسباب انكماش الهجرة عام ١٩٩١ حيث لا توجد قدرة للاقتصاد الإسرائيلي على استيعاب هذه النسبة الخاصة بالمهاجرين والاقتصاد الإسرائيلي محمل بالدين الداخلي والخارجي، كما أن الإمكانيات الاقتصادية قاصرة على خلق فرص عمل أو توفير الإسكان والتعليم اللازم. فقد كانت آمال المهاجرين وأحلامهم عريضة مفعمة بالألم قبل السماح بالهجرة إلا أنها تبددت إلى حد كبير مع وطأت الواقع العملي في إسرائيل فالمهاجرين الجدد - ما عدا العلماء منهم - يعانون من تدني مستوى المعيشة أنهم يعيشون معاناة اجتماعية بكل المقاييس. هذا بالإضافة إلى أن مدخراتهم التي قاموا بتحويلها عبر شركات الأموال الإسرائيلية قد ضاعت.

وبالرغم من المعانات التي يعانونها إلا أن الهجرة مازالت مستمرة وقد يرجع ذلك إلى تدني الوضع الاقتصادي في الدول التي يهاجرون منها وخصوصاً الاتحاد السوفيتي (سابقاً).

ويمكن القول أنه بالرغم من الأعباء التي تمثلها الهجرة إلا أن الرغبة في تعظيم العائد من الموارد البشرية المتاحة لإسرائيل دفع بها إلى العمل في اتجاه طرح صيغ التكامل والوفاق. ففي هذا الإطار سوف يحجم الحصار الفلسطيني وتتزايد فرص المهارات والكفاءات العلمية الوافدة إلى إسرائيل، كما تحققت فجوة عدم الرضى الاقتصادي والاجتماعي قبل المهاجرين الجدد سوف يفتح الفرص أمام هؤلاء المهاجرين الجدد في العمل في دول الجوار الجغرافي في مشاريع الربط الإقليمي والتغفل داخل الاقتصاديات العربية. هذا في حالة تنفيذ صيغ عمليات التسوية والسوق الشرق أوسطية ومشاريع الربط الإقليمي التي طرحها رابين وبيريز.

وقد اتجهت إسرائيل إلى خفض ميزانية الأبحاث والتطوير وحجم العمالة (التي تقدر بنسبة ٨٥ ألف إلى ١٢٠ ألف في عام في الصناعات الحربية) في الصناعات العسكرية بنسبة تقدر بخمسة وعشرين في المائة. وقد اشتد الاتجاه أو الدعوة إلى تنويع الإنتاج بما يكفل تلبية بعض الحاجات المدنية مثل الاتجاه لإنتاج الطائرات المدنية والمعدات والأدوات الطبية إضافة إلى بكروت المغناطيسية للتليفون فضلا عن منتجات صناعات الكمبيوتر. فصناعة السلاح صناعة مهمة في إسرائيل ودافعة لتقدم الاقتصاد الإسرائيلي ولا شك أن السلام يكفل لهذه الصناعة تنويع وتوسيع نشاطها.

ثالثا: الأبعاد الاقتصادية الخصوصية للعلاقات الاقتصادية الأمريكية:

تشمل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة كافة المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، كما أن العلاقات بين أجهزة البلدين تتغلب على آلاف من الأميال التي تفصل بين البلدين فتبدوا وكأنها علاقة بين أجهزة بلدين متجاورين. فأمريكا بالنسبة لإسرائيل شريات الحياة في المجتمع الدولي والمعبر الذي يصل الإسرائيليين بالعالم الخارجي وإسرائيل تحافظ على هذه العلاقات، كما أن أمريكا تحافظ على إسرائيل فهي ذراع أمريكا الطولى في المنطقة.

وكمثال لقوة العلاقات بين البلدين من البداية فإن القرض الأول الذي منحته الولايات المتحدة لإسرائيل ١٠٠ مليون دولار قد تم بعد أسابيع من إعلان إسرائيل، كما وصلت المساعدات الأمريكية في عام ١٩٩١ إلى ٢٩٣٥ مليون دولار. كما تخصص المعونة الأمريكية لإسرائيل والحجم الحقيقي للمعونة هو ٥,٤١٤ مليارات وليس ثلاث مليارات من الدولارات. وأن إسرائيل حصلت فعلا على ٧٧ مليارات دولار معونة ما بين الأعوام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٠ والمتوسط الفعلي هو ٥,٩٣٢ بملايين دولار بالإضافة إلى هذه الأرقام هناك السندات الأهلية ٢٢١ مليون دولار والتبرعات الإسرائيلية التي يشتريها مؤيدو إسرائيل تبلغ مليار دولار تعفى من الضرائب.

هذا فيما يتعلق بالمساعدات الحكومية. أما بالنسبة للمساعدات غير الحكومية تذكر في سنة ١٩٨٦ كان هناك نحو ٢٠٠ مؤسسة أمريكية تهتم بجمع التبرعات لإسرائيل ومن أهم هذه المؤسسات (النداء اليهودي المتعدد) و(منظمة سندات دولة إسرائيل) التي تقوم ببيع السندات الإسرائيلية. ومن المعروف أن شراء السندات الإسرائيلية يعتبر مساعدة لإسرائيل إذا أن أسعار الفائدة عليها أقل من أسعار السوق.

كما أن الولايات المتحدة لم تكتفي بالمساعدات الاقتصادية لمساعدة إسرائيل بل أبرمت اتفاقية التجارة الحرة مع (إسرائيل) في عام ١٩٨٥ أي قبل سبع سنوات من إبرامها لاتفاقية مماثلة مع جارتها كندا والمكسيك.

وهذه الاتفاقية تهدف إلى تخفيف وإزالة الرسوم الجمركية والحواجز التجارية المفروضة على انسياب التجارة بين الجانبين على ثلاث مراحل حتى ١٩٩٦ هذا بالنسبة للسلع المادية. أما بالنسبة لخدمات النقل والسياحة والاتصالات والبنوك، التأمين، البناء، المحاسبة، التعليم، المعلوماتية والإعلان، يعلن الطرفان نيتهما لفتح كل هذه المجالات للطرف الآخر.

أما الإسهام الأخطر للولايات المتحدة الأمريكية هو تمكين إسرائيل من أهم صناعات العصر إذا انتقلت إسرائيل بفضل مساعدات الولايات المتحدة من (عصر البحث الذري النووي) إلى (العصر الصناعي النووي). وقد تم تشكيل لجنة مشتركة للعلوم والتكنولوجيا من أجل تعزيز التعاون بين الدولتين باتجاه إنشاء قاعدة عمل تكنولوجيا للقرن الواحد والعشرين، وفي يناير ١٩٩٤ وقع وزير التجارة الأمريكي على اتفاق التبادل والتكنولوجي والعلمي بين البلدين.

رابعا: الاتفاقيات الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية:

تمثل العلاقات مع المجموعة الأوروبية بعداً آخر في تحديد حجم وقوة الاقتصاد الإسرائيلي وحرية خروجه إلى الأسواق الدولية والواقع أن تل أبيب تربطها بالمجموعة الأوروبية مجموعة اتفاقيات يعود أولها إلى عام ١٩٦٤ ثم وقعت اتفاقية ١٩٧٠ التي تم توسيع نطاقها باتفاقية ١٩٧٥ شملت الاتفاقية الأخيرة أعضاء المنتجات الصناعية الإسرائيلية من كافة الرسوم والقيود الكمية. وكانت هذه الاتفاقية محلاً لتعديلات في ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٧٨، وصل محله اتفاق ١٩٩٥/١١/٢٠. ويتعلق باتفاق شراكة على أن يطبق اتفاق التبادل حتى يتم التصديق على الشراكة. وعند تقييمنا لأهمية الاتفاقية - اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي - لابد من ملاحظة ثلاث مستويات متداخلة:

المستوى الأول: فتح أسواق المجموعة في آسيا وأفريقيا أمام السلع الإسرائيلية.

المستوى الثاني: فرصة التكيف الطويلة التي أعطيت للصناعة الإسرائيلية.

المستوى الثالث: الشق العلمي الذي وفر للسلع الإسرائيلية القدرة التنافسية من خلال حصول الصناعة الإسرائيلية على التقنية نفسها التي تحصل عليها السلع المنافسة. والنتائج العملية التي ترتبت على الاتفاق يمكن الاستدلال عليها من خلال براءات الاختراع التي حصلت عليها إسرائيل من الخارج سنة ١٩٧٧ وتقدر ١٨٦٢ براءة اختراع جديد. وقد تم توسيع نطاق التعاون الإسرائيلي فضلا عن تنويع أسواق الواردات من أوروبا.

كما تسهم إسرائيل في البرامج الأوروبية للبحث العلمي وتحسين البيئة والتعاون الثقافي وحماية الملكية الفكرية والتجارية - كل هذا يؤكد طبيعة العلاقة الخاصة بين الاقتصاد الإسرائيلي والدعم والرعاية الأوروبية لهذا الاقتصاد فليست أمريكا فقط هي من تدعم الاقتصاد

الإسرائيلي وترعاه.

طموحات الاقتصاد الإسرائيلي من عمليات التسوية مع العرب:

بالرغم مما تمر به المنطقة من أحداث عنف متصاعدة إلا أن مشروعات التسوية السلمية بين العرب والإسرائيليين مازالت مطروحة وإن كانت مؤجلة حتى تستطيع إسرائيل بعملياتها العسكرية تجاه الشعب الفلسطيني أن تلين إرادة المفاوض الفلسطيني الذي فجأها في مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة بأن له ثوابت هو الآخر لا يستطيع أن يتنازل عنها - وإن كان وتنازل عن بعضها في الاتفاقيات التي تمت من قبل - فهو لا يستطيع التنازل عن القدس الشرقية كعاصمة لدولته المرتقبة ولا يستطيع التنازل عن المسجد الأقصى. وعن إعلان دولته المستقلة على مساحة معقولة من أرض فلسطين.

وفي هذا الإطار لا تريد إسرائيل أن تكون دولة منبوذة ولأب فهي تسعى للتسوية السلمية ولكن بطريقتها - غير المقبولة - ولإسرائيل طموحات كثيرة من التسوية مع الأطراف العربية سوف نتناولها. وفي بداية تناولنا لطموحات الاقتصاد الإسرائيلي من عمليات التسوية يجب علينا أن نوضح أننا في إطار السلام الأمريكي - الإسرائيلي لا نستطيع الفصل بين الاقتصاد والسياسة، فنحن إزاء عمليات اقتصادية تبدأ في مجال السياسة أو عمليات سياسية تجري في حقل الاقتصاد وبصدد تطورات اقتصادية ذات محتوى سياسي جوهري وتطورات سياسية ذات مردود اقتصادي أساسي وهكذا فإن المكون الجديد للسلام المرتقب هو اقتصادي في طبيعته وعملي في جوهره.

إنه ليس سلاماً بارداً أو مجرد إنهاء حالة حرب ساخنة استمرت لما يزيد عن نصف قرن وإنما سلام ديناميكي يقوم على ربط محكما لا فكاك منه، مما يجعل من الصعب أن لم يكن من المستحيل على الأقطار العربية الانسحاب منه أو التخلي عن الارتباطات الإقليمية الجديدة.

ويشمل الربط الإقليمي بين الاقتصاديات العربية والاقتصاد الإسرائيلي على مشاريع جوهريّة عديدة في مجالات الطاقة والسياحة والزراعة والبنية التحتية والمياه وقناة تربط بين البحر الميت وخليج العقبة لتوليد الطاقة الكهربائية لمشروعات صناعية وزراعية في المنطقة، وتحويل الجولان إلى منطقة صناعية مشتركة بين سوريا وإسرائيل وإقامة بنط إقليمي للشرق الأوسط وإقامة جامعة الشرق الأوسط.

وترتبط هذه المشاريع الاقتصادية بمشاريع السلام الإسرائيلية - الأمريكية التي تفرض برأي دعايتها استراتيجيين اثنين هما:

١ - تقليص الدافع الاستراتيجي لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بما يسمح بقيام نظام اقتصادي أكثر حرية.

٢ - قيام نظام اقتصادي لتقسيم العمل تسانده حركة

أوسع لانتقال السلع ورؤوس الأموال. إن عمليات التسوية المرتقبة للصراع العربي الإسرائيلي وما صاحبها من اتجاهات متسارعة نحو إقامة تعاون اقتصادي إقليمي يضم إسرائيل وأطرافاً عربية وغير عربية يفرض علينا دراسة طموحات الاقتصاد الإسرائيلي من هذه التسوية التي بالقطع يختلف معناها من المفهوم العربي إلى المفهوم الإسرائيلي ولعل دراسة هذه الطموحات ستوضح لنا ما نريده إسرائيل منا ومن عملية التسوية، وإن كانت إسرائيل قد نجحت في تخطي كثير من العقبات وتحقيق سلسلة متعاقبة من الأهداف الطموحة إلا أن طموحها الأكبر في أن تتحول إلى دولة إقليمية عظمى، وأن تصبح في مصاف الدول الرأسمالية الإمبريالية، وأن تكون شريكة وليست خادمة لهم وأن تحرر من مشاكلها أو أزمتها الهيكلية والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والعجز المزمّن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعجز الموازنة وتفاقم المديونية.

فالتسوية إما أن تتيح لها فرصة لتجاوز العوائق الرئيسية التي حالت تاريخياً دون اكتسابها القدرات الاقتصادية الذاتية (صغر الحجم وندرة الموارد الاقتصادية) وتؤمن لها أسواقاً لتصريف منتجاتها وما تحتاج إليه من عناصر الإنتاج مواد أولية ومصادر طاقة ومياه ويد عاملة وفيرة ورخيصة ورأسمال بشرط أفضل بكثير من الشروط التي تحصل عليها في علاقاتها الحالية مع البلدان الأخرى والأفلا حاجة لها بهذه التسوية التي سوف تحد بشكل أو بآخر من حاجاتها إلى التوسع الجغرافي فإسرائيل تعتبر التسوية وما يترتب على هذه التسوية من تعاون مشترك هو المنفذ للخروج مما هي فيه من مشاكل ولتحقيق ما تحلم به من طموحات، ولذا سوف نتناول قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي والتسوية.

أولاً: قطاع الزراعة الإسرائيلية وطموحاتها من التسوية:

يرى شيمون بيريز في كتابة الشرق الأوسط الجديد أن الزراعة سوف تظل دائماً مشروعاً تعاونياً بين الناس والطبيعة وسوف تتأثر دائماً بالعوامل الطبيعية والبراعة الإنسانية غير أنها أصبحت تتحول بسرعة إلى أجزاء من العلوم التكنولوجية.

فإسرائيل تمتلك ميزة نسبية في استخدام الأبحاث الأساسية والتطبيقية في الزراعة والتصحّر. وقد تمكنت من زيادة دخلها الزراعي حوالي اثني عشر ضعفاً خلال خمسة وعشرين عاماً من ١٩ - ١٩٧٥ تقريباً دون زيادة حجم الأراضي الصالحة للزراعة والتقدير أن ٩٥٪ من الزيادة تحققت نتيجة العلم التكنولوجي والتخطيط، وتمت زيادة هذه النسبة مع هبوط اليد العاملة في الزراعة وارتفاع إنتاجية العامل، كما اتجهت إسرائيل إلى تنويع إنتاجها الزراعي والتخصص في بعض المنتجات الزراعية ذات القدرة التصديرية العالمية والمردود العالي مثل القطن وقصب السكر والافوكادوا وغيرها من الثمار الاستوائية

وتعتبر قلة الموارد المائية وارتفاع تكاليف الري من أهم العوامل التي انعكست بصورة سلبية على الزراعة الإسرائيلية وخاصة مع كلفة إنتاجها وبالتالي قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية لذا يرى بيريز وضع أولوية لاستخدام المياه سوف يكون موضوعاً سياسياً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، فأزمة المياه في إسرائيل ناشئة في الأساس عن عدم مواءمة مصادر احتياجات المياه في إسرائيل ناشئة في الأساس عن عدم مواءمة مصادر احتياجات المياه في إسرائيل مع المستهلكين وخاصة قطاع الزراعة فإسرائيل دولة تقع على حدودها الصحراء وفقيرة في مواردها المائية إلى جانب نسبة التبخر المرتفعة لذا فهي في حاجة إلى مصادر دائمة للمياه لكي تقوم بالزراعة.

وتطمح إسرائيل في أن يوفر العالم العربي لها مصادر جديدة للمياه الخاصة في ظل خطوات الوضع المائي في المنطقة واحتمالات عدم كفاية الموارد المائية واحتياجات إسرائيل عام ٢٠٠٠م. وقد وضعت إسرائيل بالفعل خططاً لاستغلال المياه العربية على أساس المقايضة بتنفيذ مشاريع زراعية ضخمة في سيناء تعتمد على وسائل الري الحديثة مقابل مياه النيل إلى النقب ومشاريع زراعة أخرى في الأردن وسوريا ولبنان مقابل الانقضاء بحصة كبيرة من منابع الأردن واليرموك وبانياس وباصباني والليطاني، ثم مشروع أنابيب السلام لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل وسعى الإسرائيليون إلى تقديم المشورة الفنية للبلدان العربية في مجال استصلاح المناطق الصحراوية، وتزويد البلدان العربية بالمعدات والآلات الزراعية المنتجة في إسرائيل وتوجد حالياً مشروعات مشتركة بين مصر وإسرائيل في المجال الزراعي والتسوية وإقامة تعاون إقليمي مع الدول العربية يوفر للقطاع الزراعي كثيراً من العناصر التي يفتقدها تبعاً للتصور الإسرائيلي، ففي حين تفتقر إسرائيل المساحات اللازمة للتوسع الزراعي مع استغلال فائض من الخبرة الزراعية العالمية، يعاني الوطن العربي من البطالة المقنعة في قطاع الزراعة وقلة الإنتاجية للعامل الزراعي وفائض السكان الزراعي وفائض الأراضي الزراعية حيث أن ٢٥٪ فقط من المساحات الصالحة للزراعة مزروعة وتأمل إسرائيل أن تعتمد المشاريع والنشاطات الزراعية العربية على الخبرة والتجربة والتكنولوجيا الإسرائيلية حتى لا تستطيع الانفصال عن إسرائيل وهذا يفتح مجال الاستثمار الإسرائيلي للزراعة من خلال إقامة مشاريع زراعية مشتركة في الأراضي العربية يوجد إنتاجها للتصدير سواء داخل العالم العربي أم خارجه وتستخدم فيها العمالة الرخيصة وكذلك الخبراء الزراعيين الإسرائيليون مما يساهم في حل مشكلة فائض العمالة الماهرة لدى الإسرائيليين.

وترمى إسرائيل من نشاطها في مجال الزراعة إلى التغلغل في هذا القطاع الاقتصادي الهام وتوجيهه لخدمة الأهداف الإسرائيلية وذلك عن طريق التحكم بصورة

مباشرة أو غير مباشرة بالسياسات وتوجيه الزراعة لتأمين حاجة إسرائيل من الموارد الأولية اللازمة للصناعات فيها، كذلك يقدم العالم العربي سوقاً كبيراً لفائض الإنتاج الزراعي، كما يتم تنشيط الشركات المنتجة لمعدات الري والأسمدة والمواد الكيماوية والشركات الهندسية في تصدير السلع والمواد الاستثمارية إلى العالم العربي.

ثانياً: أهم طموحات الصناعة الإسرائيلية من التسوية السلمية:

قطاع الصناعة من أهم القطاعات في الاقتصاد الإسرائيلي وأهم العقبات التي تقف أمام تطوير الصناعة الإسرائيلية هي محدودية الأسواق المتاحة أمامها ونقص المواد الخام واليد العاملة غير المؤهلة في مقابل فيض العمالة المؤهلة.

فإسرائيل تفتقد صناعاتها إلى الموارد الطبيعية والرخيصة والقريبة نظراً لافتقارها لهذه الموارد وعزلتها عن محيطها الطبيعي واعتمادها على استيراد الحاجات اللازمة لصناعاتها من الأسواق البعيدة وبأثمان عالية، لذا تطمح إسرائيل من التسوية بالنسبة لمجال الصناعة أن يتم فتح الأسواق العربية كسوق جيدة ورخيصة للمواد الخام، كما تقتصر الصناعة الإسرائيلية على العمالة غير الماهرة وهذا يعني تبديد الطاقة البشرية حيث توظف العمالة عالية التأهيل في أعمال أقل كفاءة. وهنا إذا تحققت التسوية سوف تتوافر العمالة غير الماهرة التي تقوم بعمل العمالة الماهرة التي يمكنها أن تتفرغ لعملها الأساسي.

كما تستعد إسرائيل لجني مكاسب الاقتصاد السياسي للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط على الصعيد التكنولوجي وما يدعم ذلك الاتفاق على إقامة مؤسسة للعلم والتكنولوجيا بين أمريكا وإسرائيل وهو اتفاق له دلالة سياسية إذا أن الاتفاق يشكل سبيلاً لضمان استمرار التفوق النوعي الإسرائيلي لتكنولوجيا في المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة التي تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل في سوق شرق أوسطية مشتركة.

ثالثاً: أهم طموحات الاقتصاد الإسرائيلي في مجال التجارة الخارجية:

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية فهي تمثل أهمية خاصة لإسرائيل لأنها تعاني من ضيق السوق والنقص الشديد في الموارد الطبيعية، وتعاني إسرائيل من نقص الميزان التجاري الخاص بها في شكل مزمن والذي يعكس الحجم الضخم للاتفاق العسكري وضرورة استيراد الخامات ومدخلات الإنتاج والاحتكار والمنافذ التسويقية. وقد ساهمت عمليات التسوية وتراجع المقاطعة العربية في زيادة الصادرات الإسرائيلية بشكل ملحوظ وفتح أسواق غير تقليدية في دول آسيا وشرق أوروبا.

وتهدف إسرائيل إلى أن تكون الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة وأن تكون معبراً بين الشرق العربي والغرب

العربي . وأن تكون الدولة السياحية الأولى في المنطقة وتحقيق التسوية سوف يحقق التبادل التجاري الذي يعني المساواة في المعاملة بين إسرائيل وغيرها من البلاد الأجنبية والتبادل التجاري هو النتيجة الطبيعية لعمليات التسوية بينها وبين العرب.

ويتضح مما طرحناه أن إسرائيل تهدف في المقام الأول إلى إلغاء المقاطعة حيث قد خسرتها المقاطعة حوالي ٥٤ مليار دولار منذ الخمسينيات حتى ١٩٩٥ وتريد التطبيع حيث تعامل كدولة أخرى يتم بينها وبين العرب التبادل التجاري وهي تريد أكثر من هذا تريد معاملة تفضيلية ومشاريع مشتركة.

طموحات الاقتصاد الإسرائيلي من الشرق أوسطية

واستكمالاً لطموحات الاقتصاد الإسرائيلي يتضح أن طموحات الاقتصاد الإسرائيلي لا تقف عند التسوية السلمية بل تتعدى إلى محاولة إنشاء كتلة إقليمية في المنطقة يكون لها فيه للريادة العسكرية والسياسية والاقتصادية وقد وضعت إسرائيل تصوراً لهذا التكتل في شكل نظام شرق أوسطي وفي القلب منه السوق الشرق أوسطية . وحلم السوق الشرق أوسطية حلم قديم قدم الحركة الصهيونية ذاتها - حيث حلم به تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية - فقد تخيل قيام كومونولث شرق أوسطي يكون لإسرائيل فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد، وتكون هي نقطة البيكار التي تجذب إليها الاستثمارات والمركز الأساسي للتحديث التكنولوجي والبحث العلمي والخبرة التقنية.

وإن كان ذلك يعرض الآن لعدة أزمات بسبب سياسات إسرائيل المتعنتة . فإسرائيل تريد السوق الشرق أوسطية بدون التنازل عن القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، وبدون التنازل عن حدود ١٩٧٦، وبدون التنازل عن المستوطنات.

وبالرغم مما نشهده الآن من تراجع إسرائيل على مسارات التسوية المختلفة، ومن تصاعد عمليات العنف المتتالية التي توجهها تجاه الشعب الفلسطيني إلا أن التسوية والسوق لازالت وستزال راسخة في المعتقد الإسرائيلي - ولكن بشروط - وذلك لأهميتها الكبيرة للاقتصاد الإسرائيلي.

ويقصد بالسوق الشرق أوسطية : عمل ترتيب خاص بين البلاد العربية وإسرائيل يقوم على أساس تبادل المعاملة التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الآخر مزايا في التبادل التجاري لا تتسحب إلى طرف ثالث ليس عضواً في السوق ومعنى ذلك دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية دون قيود جمركية أصلاً أو مع قيود نقل أو كثير من القيود التي تفرض على البضائع الأمريكية أو اليابانية، وكذلك الحال بالنسبة لدخول البضائع العربية إلى الأسواق الإسرائيلية فهي في إطار هذا المفهوم للسوق الشرق أوسطية تدخل دون قيود أصلاً أو تحت قيود

تفضيلية بالمقارنة مع ما تخضع له بضائع طرف ثالث ليس عضواً في السوق.

فالسوق الشرق أوسطية ليست نتيجة محتومة للتسوية بل إنها درجة عالية من درجات التعاون الاقتصادي بين الدول . وقد ترى البلاد الأعضاء أنها تتفق مع مصلحتها وتعمل على أقامتها وقد ترى غير ذلك وترفض الانضمام إليها ولا يعتبر ذلك انتقاصاً من مفهوم السلام.

فالسوق الشرق أوسطية تعني علاقة خاصة ووثيقة وتتطلب قراراً خاصاً أو قانوناً خاصاً بإقامتها ينص على طبيعة المعاملات التفضيلية ومداهها والمراحل المختلفة التي تمر بها السوق من وقت إنشائها إلى أن تستكمل كل مقوماتها.

فتعني السوق الشرق أوسطية لإسرائيل أن تتمكن من استقطاب أكبر قدر ممكن من المواد العربية الطبيعية والمالية من مياه ونفط ورأسمال وأقل قدر ممكن من اليد العاملة العربية غير المهرة ودمجها في عملية إنتاج واسعة النطاق على أرضها تشغل أكبر قدر ممكن من اليهود الوافدين تقذف بمنتجاتها نحو الأسواق العربية المفتوحة، كما تعني أن تمكن إسرائيل من جعل المشاريع الكبرى في أقطار المنطقة تعتمد مباشرة على الشركات متعددة الجنسيات، على فنييها وأداريها وتقنياتها بشكل عام ويمكننا تحديد المعالم الرئيسية للسوق الشرق أوسطية كما تسعى إليه إسرائيل على الوجه التالي.

١ - إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بمختلف دراجاتها وأشكالها وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل (التطبيع) في كافة المجالات .

٢ - إقامة المشاريع المشتركة في شتى القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والمالية والمرافق العامة والبنى التحتية على أن يركز القسم الأكبر منها داخل إسرائيل دون الحاجة إلى استخدام يد عاملة عربية على نطاق واسع.

٣ - إزالة الحواجز والقيود الجمركية بين الدول المعنية مع استثناء المنتجات التي تعتبرها إسرائيل استراتيجية.

٤ - أما النطاق الجغرافي للسوق الشرق أوسطية وخصوصاً فيما يتعلق بالبلدان التي تشملها المشاريع المشتركة فلا ترى أن إسرائيل تتطرق في هذا المجال من رؤية جامدة محددة سلفاً، وإنما تعمل على أن يكون نطاق التعاون مرناً على الصعيد الجغرافي حيث أن المشاريع التي تقترحها للتعاون في مجال المياه تشمل جميع بلدان المنطقة التي يمكن أن تساهم بشكل أو بآخر في حل مشكلتها الحادة على هذا الصعيد من أثيوبيا حتى تركيا مروراً بمصر وسوريا ولبنان، في حين مشاريع التعاون في مجال النفط تقتصر على بلدان المنطقة النفطية، أما مشاريع التعاون في مجال السياحة فنطاقها يحمل البلدان المحيطة.

فإسرائيل تسعى لكي تكون بوابة العالم العربي إلى السوق الإقليمية الواسعة (الشرق الأوسط ويقوم الرهان

الإسرائيلي على أن فتح الأسواق العربي أمام الصادرات الصناعية الإسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية (العالية التقنية) لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض).

وتسمى إسرائيل إلى أن تكون مركز إقليمي للخدمات والتجارة العابرة (الترانزيت) والمواصلات والسياحة في المنطقة من خلال استثمار موقعها الاستراتيجي الفريد الذي يتيح لها منافذ على البحرين المتوسط والأحمر، فضلاً عن التحكم في الاتصال بين جناحي الوطن العربي الأفريقي والآسيوي، هذا بالإضافة إلى ما يتيح هذا الموقع من إمكانيات التحول إلى المركز الأساسي للسياحة في المنطقة على اتساعها.

وقد قامت وزارة السياحة الإسرائيلية بنشر خطة تتضمن إقامة شبكة عريضة من المواصلات منها خط حديدي يبدأ من تركيا مروراً بالساحل العربي باتجاه مصر ومنها خطوط بحرية من ميناء بيروت مروراً بحيفا وصولاً إلى الإسكندرية هذا بالإضافة إلى التخطيط لإنشاء خط حديدي آخر بين اسطنبول والقدس ويمر عبر سوريا والأردن وستكون المرحلة التالية ممتدة حتى اليمن وذلك عبر خط موصل لليمن.

كما تطمح إسرائيل من السوق الشرق أوسطية أن توظف رؤوس الأموال العربية والأسواق لصالحها وصالح اقتصادها فالمشاريع التي تحلم بها تطالب العرب باستثمار أموالهم فيها وفي هذه المشاريع، كما أنها تستخدم الأسواق العربية للحصول على ما تريد من الغرب (سواء أوروبا أو أمريكا) مقابل فتح هذه الأسواق، وأيضاً تحلم أن يتم وضع اليد على الثروة العربية (البترو) باعتبارها ثروة عالمية ويتم توزيع الثروات العربية بشكل جديد مع الوضع في الحسبان وجود إسرائيل في المنطقة، كما تحلم إسرائيل بإقامة بنك للاستثمار والتعمير للشرق الأوسط.

وفي إطار الشرق الأوسط تحلم إسرائيل أن تكون معبراً بين المنطقة وبين العالم الخارجي وخاصة المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة أكبر شريكين تجاريين لإسرائيل، كمل أنها تريد إقامة شبكة من الطرق وسكك الحديد والمطارات والموانئ لربط دول المنطقة بعضها ببعض وربط المنطقة بأوروبا وأفريقيا. وقد أتاح اتفاق غزة أريحا وكذلك معاهدة السلام مع الأردن البدء في طرح الخطط وخاصة إقامة شبكة طرق وبالتحديد طريق يربط مصر والأردن ويمر عبر إسرائيل ومشروع دمج مينائي العقبة وإيلات وتطوير هذه المنطقة تجارياً وسياحياً حيث يأمل الإسرائيليون في إنشاء مثلث سياحي تكون أطرافه إيلات ومرفأ العقبة الأردني ومنتجع طابا المصري، وتلعب السياحة دوراً هاماً في الاقتصاد الإسرائيلي باعتبارها مصدراً هاماً للسيولة النقدية من العملة الصعبة حيث زاد من متوسط مليار دولار خلال أوائل الثمانينات إلى ١,٦

مليار دولار عام ١٩٨٧ ومع التحول في عملية السلام انتعشت السياحة الإسرائيلية ووصلت إيراداتها إلى ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٢ ثم إلى ٢,٢ مليار عام ١٩٩٣ وبسبب أحداث العنف الأخيرة تراجعت السياحة في إسرائيل - وتأمل إسرائيل بفضل المشاريع السياحية التي تحلم بها أن تفوق إيراداتها من السياحة ٢ مليارات دولار سنوياً.

وتركز إسرائيل على تنمية الموارد البشرية بالدرجة الأولى نظراً إلى انعدام الموارد الطبيعية الأخرى وتستثمر ٢,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في أنشطة (البحوث والتطوير) بهدف الدخول في مجال الصناعات الحديثة المتقدمة (عالية التكنولوجيا) والابتعاد عن الصناعات البسيطة ومحدودة المهارة، وتهدف سياسات إسرائيل إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولاسيما الشركات الكبرى التي تعمل في مجال الإلكترونيات لكي تكون إسرائيل الجسر الذي تمر منه منتجات تلك الشركات إلى السوق الشرق أوسطية الأكبر والأوسع حجماً في مرحلة ما بعد السلام.

ويمكن القول إن طموحات الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية الأمر هي أن تتحول إسرائيل إلى عملاق المنطقة الصناعي الذي يحتفظ لنفسه بالفروع الأكثر دينامية، الإلكترونيات، والكمبيوترات، والأدوات الكهربائية، والسلع الهندسية والإنتاجية بشكل عام فتبقى باستمرار في موقع التفوق وترك لبلدان المنطقة الفروع الأخرى توزيعاً كما تشار مادامت نفتح أسواقاً أمام المنتجات الإسرائيلية وتقديم إليها التسهيلات اللازمة.

كما تعني السوق أن تصبح إسرائيل في المركز الإقليمي للأنشطة الخدمية التي تربط المنطقة بالخارج (سوقها المالية الأساسية ومركز تنسيق الأنشطة السياحية فيها) والعقل المدبر والموجه لسائر الأنشطة الأخرى داخل المنطقة التي لم يعد بإمكانها أن تعمل دون الخبرات والمهارات الإسرائيلية. هذا دون أن يعني كله التخلي عن صحراء النقب وتجعلها صالحة لاستغلال الآلاف من المهاجرين الجدد بتعبير آخر مختصر تريد إسرائيل الوصول بعلاقاتها الاقتصادية بالمنطقة إلى حالة تقع بين منزلتين: الاستعمار الاستيطاني الذي لم تستطع حتى الآن فرضه على مجموع المنطقة وحالة السيطرة القائمة على الصعيد العالمي حالياً بين بلدان الجنوب.

وإسرائيل تسعى في إطار "المشروع الشرق أوسطي" لاقتناص موقع مركزي ومهمية في بنية اقتصاد منطقة الشرق العربي وإمداداتها "الخليجية" انطلاقاً من البؤرة المركزية التي تشمل المثلث الإسرائيلي الأردني الفلسطيني. فإسرائيل طموحة جداً ويظهر طموحه بشكل أوضح في مشاريع الربط الإقليمي والسوق الشرق أوسطية التي تمنهاها ولكن بشروطها المحددة سابقاً.

حرب الإنترنت في الشرق الأوسط

أحمد السمان

تركزت الصراعات السياسية والعسكرية طوال القرن العشرين حول تكنولوجيا العصر الصناعي والأدوات اللازمة للإنتاج الصناعي من خامات ووقود، ومع دخولنا عصر المعلومات أو ما يسميه ألفين توفلر الموجة الثالثة التي تأتي بعد الزراعة والصناعة، وكنتيجة للتحويل من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات فإن تكنولوجيا المعلومات قد ألقت بظلالها على الأمن القومي الدولي، كما أنها أصبحت ذات تأثير كبير في البناء الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ويأتي الإنترنت بصفته أكثر أدوات تكنولوجيا المعلومات بريقاً محدثاً تقارباً بين كافة دول العالم ومحولاً العالم فعلياً إلى القرية الكونية الصغيرة التي توقعها ماكلوهان، حيث وصل عدد مستخدمي شبكة الإنترنت وفقاً لتقديرات ديسمبر ٢٠٠٠ إلى ٥٨.٤١٨ مليون نسمة يتوزعون على كافة دول العالم، ويتراوح نشاطهم من مجرد التسلية إلى المشاركة الفعالة في أنشطة الإنترنت بهدف جذب التأييد لموقف سياسي أو قضية معينة أو نشر وتوزيع الأخبار أو مجرد استعراض معلومات الشبكة أو اختراق المواقع HACKING بغرض نشر رسائل احتجاج عليها أو تدميرها أو الحصول على معلومات خاصة منها، كما يوفر الإنترنت اتصالاً بصانعي القرار في العالم، ويمنح معلومات عن الجماعات والأحزاب والتيارات السياسية المختلفة، ويوفر أدوات تبادل الرأي عبر الشبكة من خلال مجموعات النقاش والمجموعات الإخبارية وقوائم البريد الإلكتروني

وغيرها من الأشكال التفاعلية الأخرى، كما يعد الإنترنت في المقام الأول أداة جديدة لنشر وتبادل المعلومات والدعاية تجمع بين إمكانات الراديو والتلفزيون والصحافة وتتفوق عليها جميعاً من حيث رخص تكاليفها متيحة لكل فرد على شبكة الإنترنت أن يصبح ناشراً علي أن يكون نطاق النشر العالم كله، فالرسالة الإعلامية تصل إلى الملايين في لحظة إطلاقها بدون تكلفة إضافية، لذا أصبح الإنترنت أداة إعلامية فعالة تتميز بعدم تقيدها بقيود الرقابة التي تفرضها بعض الحكومات، كما أصبح أداة سياسية يستغلها عدد من المنظمات والهيئات السياسية وجماعات المصالح لإطلاق الاحتجاجات ضد مواقف دولية معينة، أو وسيلة لتنسيق أنشطتها، كما أصبح أداة عسكرية وهو ما تؤكد دورتي دينينج بجامعة جورج تاون مشيراً إلى المعضلة العسكرية التي تواجه الولايات المتحدة والدول الغربية والتي تتمثل في اعتماد هذه الدول كلياً على تكنولوجيا المعلومات في إدارة العمل العسكري عن طريق شبكات المعلومات والاتصال والقيادة، بحيث تفقد الفعالية على العمل بكفاءة بدونها وهو ما قد يحدث في حالة اختراق هذه الشبكات من قبل الخصوم و تدمير المعلومات الاستراتيجية والعسكرية وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى شلل كامل في القدرات العسكرية، ولمواجهة هذه المعضلة تعد الولايات المتحدة وروسيا والصين برامج خاصة تتراوح مدتها الزمنية من خمس إلى عشر سنوات سيكون بعدها لهذه الدول فقط القدرة على التدريب وتوفير مصادر تطوير هجوم حيوي

للبنية الأساسية للمعلومات.

ونظرا لأهمية الشبكة السابق إليها فقد أصبح الإنترنت ساحة فعلية للمعارك التي يطلق عليها CY-BERWAR وهي أحد أشكال حرب المعلومات التي تتضمن إرسال فيروسات (وهي برامج مصممة لإحداث أضرار معينة بجهاز الكمبيوتر الخاص بمستقبلي هذه البرامج) أو أنشطة الهاكرز -HACK-ERS والتي لا يوجد لها مقابل عربي دقيق- وهي الأنشطة التي يقوم بها أفراد على درجة عالية من المهارة باستخدام برامج خاصة تقوم بفك شفرات أو كلمات السر الخاصة بالأجهزة المستهدفة وتتيح لهم تحكم كامل في هذه الأجهزة، وتستهدف أنشطة الهاكرز هذه إما سرقة أو نسخ البيانات والمعلومات وأما تدميرها أو تعديلها أو بث رسائل محددة من خلالها أو حتى إيقافها عن العمل وأنشطة الهاكرز لا تقتصر على الأفراد بل أن المنظمات والجماعات السياسية تقوم بتطوير شبكات هكرز خاصة بها كما أعلن ذلك كلارك ستامين أحد كبار المسؤولين الأمريكيين في شهادته أمام إحدى لجان الكونجرس الأمريكي في فبراير ١٩٩٨ حيث أكد أن أعضاء منظمات إرهابية يحاولون تطوير شبكة من الهاكرز لدعم أنشطتهم وتوفير قدرة هجومية في حروب المعلومات في المستقبل CYBERWAR، ولهذا فإن حرب الإنترنت مخيفة لأنه لا يمكن التنبؤ بلحظة اشتعالها أو كيفية انتهائها أو حجم خسائرها، ويشير انتوني براتكانيس أستاذ الإعلام بجامعة كاليفورنيا أن ما يحدث حاليا من حروب على الإنترنت يمثل الجولة الأولى لما يمكن أن تكون عليه هذه الحروب في المستقبل المنظور.

رغم أن اختراق شبكات المعلومات والإنترنت معروف منذ استخدام الكمبيوتر إلا أن حرب الخليج الأولى هي التي لفتت الأنظار إلى تأثير ذلك على الأمن القومي في أثناء الأزمات والمعارك حيث أشار تقرير لإحدى لجان الكونجرس الفرعية الأمريكية أنه تم تنفيذ عمليات تسلل واختراق لأربعة وثلاثين قسما في شبكة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) وتم الحصول على معلومات وصفت بأنها حساسة وتم نسخ هذه المعلومات وكان بعضها متعلقا بتسليح الجيش الأمريكي ونوعية وكمية المعدات التي تم تحريكها إلى منطقة الخليج وكذلك معلومات عن تطوير أنظمة التسليح المستخدمة في المعارك، ورغم أنه لم يصدر أي تأكيد أن هذه المعلومات قد وصلت إلى العراق إلا أن دنوت جنجرس ذكر في مجلة أخبار الدفاع الأمريكية الصادرة في ١٩ فبراير ١٩٩٥: لو قام صدام حسين باستئجار ٢٠ هكرز

للتسلل إلى شبكات المعلومات الأمريكية وتخريبها قبل عاصفة الصحراء مباشرة لتمكن من إرباك الاقتصاد الأمريكي وتعطيل نظم اتصالاته التليفونية وتدمير الشبكات المالية وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يغير بطريقة كبيرة شكل اندلاع حرب الخليج .

وفي أغسطس ١٩٩٩ ، اندلعت حرب أخرى على شبكة الإنترنت بعد تصريحات الرئيس التايواني التي طالب فيها الصين أن تتعامل مع تايوان كدولة مستقلة، حيث قام الهاكرز الصينيون باقتحام عدة مواقع تايوانية حكومية وقاموا بتحميلها برسائل تؤكد أن تايوان كانت وستظل جزءا من الصين، وردا على هذه المحاولات قام ١٠٢ من الهاكرز التايوانيين باختراق عدة مواقع صينية وقاموا بتحميلها بصور لعلم تايوان ذو اللونين الأزرق والأحمر وقاموا بوضع شعارات معادية للشيوعية وللصين.

أما حرب البلقان فتمثل الحرب الأولى التي تجرى على شبكة الإنترنت، وكما أشارت صحيفة لوس انجلوس تايمز في ٢ أبريل ١٩٩٩ حيث قالت : ان حرب كوسوفو حولت شبكة الإنترنت إلى منطقة حرب خاصة تجري المعركة فيها حول العقول والقلوب من خلال استخدام الصور الإلكترونية وهجوم المتسللين (HACKERS).

وأثناء هجمات حلف الناتو استهدفت طائراته كل الأهداف الصربية الإعلامية من محطات إذاعة وتليفزيون ودور صحف إلا أنها تجاهلت عن عمد قصف مراكز تقديم خدمة الإنترنت أو محطات استقبال الأقمار الصناعية التي تستقبل هذه الخدمة، فكانت السياسة الخاصة بالحلف هي إبقاء يوغسلافيا على اتصال بالعالم من خلال شبكة الإنترنت، وفي تبريره لذلك أكد جيمس روبن المتحدث السابق باسم الخارجية الأمريكية أن دخولا كاملا على الإنترنت هو الأداة التي ستمكن الشعب الصربي من معرفة الحقيقة المرة عن جرائم الحرب التي يرتكبها ميلوسوفيتش ضد الإنسانية في كوسوفو، لذا كان لدى المواطنون اليوغوسلاف اتصالا كاملا بالإنترنت بما فيها المواقع الغربية مثل وكالات الأنباء و CNN وغيرها من مصادر الشبكة .

أما الصرب فقد استخدموا الشبكة للاحتجاج على تدخل حلف الأطلسي بمحاولة تعطيل مواقع دول الحلف على الشبكة، واستغلوا القوائم البريدية MAILING LISTS للوصول إلى عشرات المستخدمين للشبكة في العالم مطالبين بالتدخل لوقف هجمات حلف الناتو، وفي المقابل أنشأ الألبان مواقع خاصة بهم على الشبكة لنشر رسائلهم الإعلامية والتي تساند مواقفهم كما أرسلوا آلاف

الرسائل الإلكترونية لتأييد حلف الناتو وفضح الجرائم غير الإنسانية التي ارتكبتها الصرب، بل استخدم جيش تحرير كوسوفو الشبكة لتوزيع الخطط والأدوار على مؤيديهم في كوسوفو .

أما المواقع الحكومية للدول أطراف الصراع فقد استخدمت لتأييد موقف هذه الدول في المعارك الدائرة بل ان وزارة الدفاع البريطانية ترجمت موقعها على الإنترنت إلى اللغة الصربية لمقاومة الرقابة التي فرضتها بلجراد على أخبار المعارك .

تظل الحرب الدائرة الآن على شبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط الأكبر من حيث جنسيات المشاركين فيها وعدد الدول التي ينطلقون منها في هجماتهم، وهي الأطول زمنا فهي ممتدة من ٦ أكتوبر ١٩٩٩ حتى لحظة قراءة هذه السطور .

بدأت إسرائيل الحرب ضد المواقع العربية قبل الانتفاضة ففي فبراير ١٩٩٩ تمكن أحد الإسرائيليين من تعطيل أحد المواقع الحكومية العراقية عن طريق إرسال فيروس ملحق برسالة تأييد للرئيس العراقي صدام حسين، واحتفلت إسرائيل بهذا الشاب ووصفته صحيفة جيروزاليم بوست بالبطل الصغير حيث ألهم هذا أحد المواقع الإسرائيلية وعنوانه WIZEL COM . بإطلاق حملة هجوم على المواقع العربية بسبب استمرار الانتفاضة واحتجاز حزب الله لثلاث جنود إسرائيليين، فبدأت الحرب بهجوم على موقع البوابة الأردني على شبكة الإنترنت حيث تم إغلاق صفحات المحادثة التي كانت تجري حول تأييد الانتفاضة وتحميلها بصور تسيء إلى الإسلام والفلسطينيين مما اضطر مسئولو موقع البوابة إلى إغلاقه مؤقتا، وامتد الهجوم الإسرائيلي إلى مواقع حزب الله في سبتمبر الماضي حيث تم استبدال الصفحة الرئيسية للموقع homepage بصفحة تضم علم إسرائيل ورسالة باللغة الإنجليزية والعبرية تقول " : ان هذه الصفحات تم تحميلها احتجاجا على الهجمات العربية في الأيام القليلة الماضية"، والغريب أن هذا هو ما حدث بالضبط لموقع "حنين" المصري الذي تم إنشائه لربط المصريين المهاجرين إلى الخارج بوطنهم في مصر ففي ١٩٩٩/٦/٢٣ فوجئ زوار الموقع على الصفحة الرئيسية بصورة لعلم إسرائيل مع عبارات تحمل نفس المعنى، كما تم تعطيل موقع منظمة التحرير الفلسطينية على الشبكة وعدة مواقع فلسطينية تعليمية وسياسية أخرى، كما تم اقتحام موقع المنار وهي محطة تليفزيونية لبنانية، وفي ٤ نوفمبر ٢٠٠٠ تم اختراق موقع وزارة الزراعة الإيرانية من قبل إسرائيليين، وكانت محصلة الهجوم الإسرائيلي المبدئية تعطيل نحو ١٥ موقعا فلسطينيا

وعربيا .

كان الرد سريعا حيث هاجم المؤيدون لفلسطين موقع WIZEL الذي بدأ هذه الحرب وتسببوا في تعطيله وامتد الهجوم إلى موقع وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيليتين وعدة مواقع اقتصادية وتجارية هامة مسببة خسائر بالملايين للجانب الإسرائيلي .

ففي ٢٦ أكتوبر أدت هجمات الهاكرز العرب إلى إغلاق موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية والكنيست لمدة عشر أيام كاملة، كما تم حذف معلومات لا يمكن استعادتها بسهولة، أما وزارة الدفاع الإسرائيلية فقد تعرض موقعها هو الآخر لأضرار بالغة، حيث ذكرت صحيفة الجيروزاليم بوست أن صفحات المعلومات في موقع وزارة الدفاع أصبحت غير متاحة للعمليات وتوقفت الخدمة تماما عدة ساعات اضطرت وزارة الدفاع الإسرائيلية بعدها إلى الاستعانة بشركة AT&T الأمريكية لنقل خدمة الوصول إلى موقعها من خلالها لضمان استمرار الدخول على الموقع الإسرائيلي، كما تم تعطيل موقع NETVISION الإسرائيلي - وهي أكبر شركة تقديم خدمات الإنترنت في إسرائيل - لمدة ٤ أيام كاملة، كما تم استهداف موقع صحيفة الجيروزاليم بوست مما أدى إلى حدوث صعوبات في تحميل صفحاته .

انتقل الهجوم العربي إلى المواقع الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية حيث تم تعطيل موقع بنك إسرائيل وبورصة تل أبيب، وموقع الجامعة المفتوحة الإسرائيلية حيث تم تحميل صفحته الرئيسية بصورة طفل يلطخ علم إسرائيل بقدميه .

وامتد الرد العربي خارج حدود إسرائيل حيث نشرت صحيفة النيويورك تايمز أنه تم اختراق موقع منظمة أيباك (AIPAC) الأمريكية الموالية لإسرائيل والتي تعد أكبر لوبي مؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الحصول من هذا الموقع على معلومات هامة عن نشاطاته وأعضاء المنظمة والجهات التي تتصل بها للحصول على دعم لإسرائيل، وتم الحصول أيضا على ٢٠٠ ألف عنوان بريد إلكتروني لأفراد ترأسهم المنظمة باستمرار .

وتشير مجلة وايرد الإلكترونية على شبكة الإنترنت أن أخطر هجوم شنه الموالون للعرب ذلك الذي شنه هاكر يدعى دودي على الموقع الإسرائيلي وعنوانه على الشبكة IL.CO.COGINFI حيث قام باستبدال الصفحة الأساسية للموقع بصفحة تتضمن تحذيرا بأن الرد العربي سوف يشمل المواقع الحكومية الإسرائيلية ومقدمي خدمة الإنترنت والمواقع التجارية الإلكترونية الإسرائيلية، كما هدد الأهداف الأمريكية قائلا أن يدها ملوثة بدماء الأبرياء من الأطفال

الفلسطينيين، وهو الأمر الذي دفع FBI بتوجيه تحذير رسمي إلى المواقع الأمريكية لزيادة احتياطاتها الأمنية خشية اقتحامها.

وفي ٢١ مارس ٢٠٠١ نشرت صحيفة الجيروزايم بوست أن المؤيدين للفلسطينيين يستخدمون رسائل بريد إلكترونية لها خواص الفيروسات حيث تنشر نفسها على القوائم البريدية لتلقي الرسالة وتقوم بإرسال نفسها إلى ٢٤ عنوان بريدي سياسي وحكومي إسرائيلي مثل وزارة الدفاع والخارجية وعدد من المنظمات غير الحكومة، الرسالة تحمل عنوان "ظلم" وجاء فيها: "نحن نحتاج إلى المساعدة، لقد قتل الجنود الإسرائيليون بدماء باردة الطفل الفلسطيني محمد الدرة (١٢ عاما) بينما كان يحاول والده بلا فائدة حمايته، هذه الجريمة لا يمكن نسيانها، ساعدونا على إيقاف إسالة الدماء"، وتقول الجيروزايم بوست أن هذه الرسالة الإلكترونية تمثل تصعيد جديدا في حرب الإنترنت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تقوم هذه الرسالة بنسخ نفسها آليا في أول خمسين عنوان بريدي بكتاب العناوين في جهاز المستقبل ADDRESS BOOK، ويقول عن هذه الرسالة المدير التنفيذي لشركة مكافي لمكافحة الفيروسات، أن هذا أول فيروس يستخدم على الشبكة لدافع سياسي مستخدما تقنيات الإرسال البريدي.

لقد اعترف بن فنزيل BEN VENZEL من كبار مسئولى منظمة IDDEFENSE ومقرها واشنطن والتي تهتم بدراسة أنشطة الهاكرز على الشبكة: أن المؤيدين للفلسطينيين قد كسبوا المعركة على الإنترنت، وذلك بالنظر إلى المواقع التي تم اختراقها كذلك انضمام أفراد جدد إليها، فالفلسطينيون يكسبون كل يوم أرض جديدة ويزداد عدد المنضمين إليهم في هذه الحرب بهدف تدمير مصالح إسرائيل. استوعبت إسرائيل الدرس فأنشأت في ديسمبر ٢٠٠٠ فرقة خاصة لمكافحة جرائم الكمبيوتر برئاسة "مير زهار" الذي اعترف في حديث لجريدة الجيروزايم بوست أنه يلجأ إلى طلب المساعدة

من FBI في حالة حدوث هجمات على المواقع الإسرائيلية، بل ويعترف بأنه يستغل الهاكرز الإسرائيليين ويتعاون معهم بشكل إيجابي، ولا يخفي الإسرائيليون أنفسهم أنهم يستفيدون من الهاكرز الإسرائيليين فكما تقول مجلة وايرد الالكترونية أن إسرائيل عندما تكشف أحد الهاكرز فإنها توفر له وظيفة في الموساد.

كما عقدت إسرائيل مؤتمرا خاصا في ديسمبر ٢٠٠٠ لمناقشة هذه القضية الخطيرة نظمه معهد السياسات الدولي لمكافحة الإرهاب وشارك فيه عدد من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين كان منهم ميشيل ايتان عضو الكنيست الإسرائيلي ورئيس لجنة الإنترنت بالكنيست الذي دعا الإسرائيليين ألا يعتبروا الإنترنت مكانا للمعارك مشيرا إلى أن الحكومة الإسرائيلية هي التي تتحمل الآن تبعات هجوم الأفراد الإسرائيليين، ويعترف ايتان أيضا كما نشرت الجيروزايم بوست أن نظم الكمبيوتر القومية يمكن أن تكون في خطر إذا استمرت حرب الإنترنت هذه كما يمكن أن تتأثر بها قطاعات كبيرة من الخدمات العامة والخاصة الإسرائيلية تكلف تطويرها وبنائها مليارات الدولارات.

أما الجهات الأمريكية فلم تقف موقف المشاهد في هذه المعركة الدائرة فقد أرسلت المخابرات المركزية الأمريكية عملاء لها إلى إسرائيل لمراقبة هذه المعركة الجديدة عن قرب.

أما الدور العربي فهو يحتاج إلى تنشيط رغم وجود تقدم مستمر في هذا المجال كما يعترف بذلك ارييل سويلمان بمركز جافي للدراسات بتل أبيب حيث يقول: أن دولا عربية عديدة في منطقة الشرق الأوسط بدأت في دراسة التطبيقات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وآثارها على الأمن القومي وبدأت تحسن قدراتها المعلوماتية على المستوى المحلي، بل أن مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات سوف يؤثر بشكل مباشر في قدرة إسرائيل على صيانة تفوق تكنولوجي على خصومها في هذا البعد الجديد من المعارك.

عن وحدات المستعربين والدوبدوبان واليماهم وفي الحرب تعمل لك مكيدة

صباحي صادق النجار

كثيرا ما عمد الجيش الإسرائيلي إلى الحيلة والمكيدة في مواجهاته مع القوات العربية في شتى الجبهات. وعملا بوصية التوراة "وفي الحرب تعمل لك مكيدة" (سفر الأمثال) كانت حرب ١٩٦٧ مكيدة في أساسها وفروعها تطور أسلوب نشر الشراك مع اختلاف الأزمان وساحات المواجهة وتغير الأوضاع الطبوغرافية والسكانية في كل ساحة.

لاحظ العالم ارتباك الجيش الإسرائيلي أمام أطفال الحجارة في الانتفاضة الأولى للشعب الفلسطيني التي بدأت عام ١٩٧٨، كانت مواجهة لم يسبق له أن خاضها بعد أن ظل اسحاق رابين (وكان وزيرا للدفاع في ذلك الحين) - يعد بأنه سيقضى على الانتفاضة في ظرف شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، وأخيرا سلم بأن "هذه ثورة شعبية ولا يمكن حل القضية الفلسطينية بالحرب، وكانت اتفاقيتا أو سلو. في تلك الأثناء لجأ الجيش الإسرائيلي إلى استتباط طرق ووسائل يواجه بها أطفال الحجارة، من ذلك مثلا أنه حشد أبناء الطوائف الشرقية الذين وفدوا في الخمسينات إلى إسرائيل ويلمون باللغة العربية فضلا عن مشابهمهم في مظهرهم الخارجى للمواطنين العرب.

من هنا نشأت فكرة تشكيل وحدات خاصة تستطيع التسلل إلى صفوف أية مظاهرة فلسطينية فتشارك في الهتافات بينما يرقب عناصرها الرموز القيادية في المظاهرة فيلتقطوا صورا لهم وبعد ذلك يجرى البحث عنهم والقبض عليهم لاستجوابهم ثم ايداعهم السجون. عرف الجيش الإسرائيلي هذه الوحدة بوحدة "المستعربين" التي تلقت تدريبات مناسبة شملت تقليد

حياة عرب فلسطين وخاصة أبناء القرى وعاداتهم وكذلك لهجاتهم المختلفة. إذ المعروف أن اللهجات تختلف من قرية إلى قرية ومن مدينة إلى أخرى فلاهالي المناطق الشمالية في الجليل وفي مثلث نابلس - مثلا يقولون هسه بمعنى هالساعة أى الآن، وفي الجنوب بين الرملة وبيسر السبع يقولون هالقيت أو بالأحرى هالوقيت بمعنى الآن. وعندما يصرخ ابن بيت جالا قائلا "ياكلبي" تعرف أنه يشكو مرضا في قلبه أما إذا أشار إلى كلب يملكه فيقول "تشلبى" وفي القدس القديمة يقول لك أهلها "توجه حادر" أى أتجه إلى الطريق النازل المنحدر، أما في الرملة واللد فيقولون "هود في هالهودة" وفي فلسطين بلدة إذا سمعت أحد سكانها يتكلم تعرف على الفور مكان إقامته من لهجته، هذه اللهجة غير مستعملة - ويا للدهشة - في أية بلدة غيرها.

إذن فمهمة المخابرات الإسرائيلية ليست سهلة، ومع أن مراسلة صحيفة ידיعوت أحرونوت - ليمور شموئيل (٦ أبريل ٢٠٠١) تدعى أن المخابرات الإسرائيلية تجرى دورات لتدريب عناصر الوحدات السرية: المستعربين والدوبدوبان واليماهم - إلا أن الأمر ليس بتلك البساطة ويستطيع أى فلسطيني أن يكشف سر محدثة إذ هو دقيق فى ألفاظه.

صحيح أنه من السهل الظهور بمظهر الشاب الفلسطيني من خلال تقليده في الملابس خاصة وأن الفدائيين الفلسطينيين يسترون وجوههم ويغطون رؤوسهم عادة بالكوفية (كوفية أبو عمار) لكن هناك لفات صغيرة يمكن أن تكشف زيفهم.

أخذ عناصر وحدة اليماهم - وهى إحدى وحدات

سلاح الحدود الإسرائيلي- مهمة الكشف عن الفدائيين والقبض عليهم: والأسلوب المتبع لدى هذه الوحدة أن يتوجه عناصرها إلى هدف ما في قرية أو بلدة فلسطينية في شاحنة مغطاة تقف في أطراف القرية ويتوجه العناصر سيرا على الأقدام وينتشرون وحدات صغيرة في الشوارع ويطلقون حناجرهم بعبارات التشجيع وإثارة الحماس بين الأهالي ليستقطبوا العناصر الفاعلة، وفي حالة مشاهدتهم لعنصر مسلح يلقي عليه القبض فوراً ويقاد مع من قبض عليهم من الرموز البارزة في المظاهرة إلى التحقيق ثم السجن.

وكشفت مراسلة الصحيفة عن أن لسلاح الحدود الإسرائيلي ثلاث وحدات أنيط بها تصيد عناصر المقاومة: منها وحدة في الضفة الغربية ووحدة في منطقة القدس ووحدة في قطاع غزة.

أما الجيش النظامي فيطلق على الوحدة التي تتصيد الثوار الفلسطينيين اسم "الدوبديان" (أي الكرز) ويختار عناصرها من وحدات المظليين وهم لذلك على درجة عالية من اللياقة والتدريب. وأن هذه الوحدة اشتهرت بإحباطها الشنيع في عملية محاولة اعتقال الفدائي محمود أبو هنود (من بلدة عسيرة الشمالي بالقرب من نابلس) حيث أطلق جنودها النار على ثلاثة من زملائهم فقتلواهم وأفلت أبو هنود تحت بصرهم وسمعهم واستطاع الوصول إلى مكان آمن في ظلام الليل.

آثار فشل هذه الوحدة- التي كانت القيادة العامة تعلق عليها آمالا عريضة- رئيس الأركان شاؤول موفاز- فأمر بحلها وتنحية قائدها لكنه تراجع بعد فترة "حفاظا على سمعة الجيش والروح المعنوية".

رأيهم في العناصر الفلسطينية

يقول أحد ضباط وحدة المستعربين- أشارت إليه المراسلة بحرف (أ). إنه يتصور أن المقاتلين الفلسطينيين يحتفظون بصور المستعربين ويعلقونها على جدران منازلهم ويتبارون فيما بينهم على إطلاق السهام عليها، وأنهم يقومون بتطوير أساليبهم لمواجهة مكر المستعربين. وقد عرف أن بين الفصائل الفلسطينية عناصر تتفق اللغة العبرية وقد حدث أن بعض الذين نفذوا عمليات انتحارية قتلوا وهم يرتدون الزي العسكري الإسرائيلي أو زي الحاخام اليهودي، ولذلك فإنهم يحسبون لعناصر جميع الفصائل الفلسطينية كل حساب.

أما وحدات اليمام فهي تابعة للخدمات السرية المعروفة بـ (الشين بيت)، وكلمة يمام هي اختصار لعبارة "وحدة عمليات خاصة"، ومهام هذه الوحدة تشمل القبض على العناصر المقاتلة استنادا إلى معلومات مخبرية. ولا شك أن عمليات التصفية التي طالت حوالي عشرين من زعماء الفصائل الفلسطينية المقاتلة هي من تدبير وتنفيذ وحدات اليمام، إذ تقول المراسلة

في هذا الصدد: "ونظرا لنجاح وحدة اليمام تقرر تشكيل وحدات أخرى لتعمل كل وحدة في قطاع يخصص لها".

وهنا ثغرة خطيرة في جدار الأمن الفلسطيني وهي ثغرة ما تسميهم إسرائيل بـ "المتعاونين" وهم في الحقيقة خونة، ويقدر عددهم بحوالي أربعة آلاف (وامصيتاه) ! خائن يصل عددهم مع أفراد أسرهم إلى أكثر من عشرة آلاف، وبالرغم من "الخدمات" التي يقدمونها فإنهم يشكلون "هما" للقيادة الإسرائيلية من ناحية تأمين مستقبلهم في حالة حصول حالة سلام مع الفلسطينيين، وقد اعترفت مصادر المخابرات الإسرائيلية أنها استطاعت "تدبير" بضع عشرات منهم في بعض الدول العربية.

ومما يفيظ أن الأهالي يعرفون أغلبهم، صحيح أنهم يمقتونهم ويقاطعونهم وأن أولادهم يتعرضون للأذى في المدارس ولكنهم على قيد الحياة ويواصلون "خدماتهم" الدنيئة وبذلك تسجل وحدات مثل وحدة يمام والدوبديان "انتصارات" ما كانت لتتحقق لولا هذه الثغرة الشائنة والتي ظهرت أخطارها بصفة خاصة في مسلسل التصفيات الذي شهدته المنطقة خلال الشهور الستة الأخيرة بدءا باغتيال "المهندس" (يحيى عياش) الذي كان أهم خبير فلسطيني في تركيب الأجهزة الناسفة والسيارات المفخمة.

قرية من الجبس:

كما يفعل السينمائيون في تشييد قرية لتصوير بعض المشاهد في شوارعها وأزقتها وأسواقها، كذلك فعلت المخابرات الإسرائيلية.

أشارت مراسلة الصحيفة إلى قرية جدرانها من الجبس وتركت القارئ يستنتج الغرض منها.

وأضافت أن التمثيلية اكتملت بتمثيل عرس فلسطيني في ركن بالقرية وفي ركن آخر مجموعة من الكبار الضاحين بدأ عليهم وكأنهم عادوا من توههم من الحقول نتعبين ووصفت جدران "القرية" بأنها تحمل عبارات باللغة العربية (كما هو في القرى العربية).

كل هذا يوحي بأن الصراع سيطول، إذ يقول قائد وحدة المستعربين: "حتى إذا توقفت أعمال العنف تماما من الغد فستظل لدينا مهامنا تشغلنا ثلاث سنين. إذ مقابل كل فلسطيني قبضنا عليه سيأتينا أربعة من أقاربه وأعوانه للانتقام منا".

الحقيقة أن الكشف عن هذه القرية ينبغي أن يدق ناقوس اليقظة لدى جميع الشعوب العربية، لأنه يعني عناصر بعيدة عن الشبهة (نساء في زى الفلاحات أو البدويات يزغردن ويولولن إذا لزم ويعدون خبز الرقاق، وعناصر ذكور يمتنون الغناء والموسيقى العربية) لاخترق جدران الأمن العربية بطرق لا تثير الشبهة.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الراى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الأهرام الاستراتيجى» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).